د. ساسين عساف

المآزق السياسية في التسوية اللبنانية

وتداخلاتها الأقليمية والدولية

١٩٨٩ - ١٩٩٤



دار النفائس

د. ساسين عساف

المآزق السياسية في التسوية اللبنانية

وتداخلاتها الأقليمية والدولية

١٩٨٩ ـ ١٩٩٤

دار النفائس

دار النفائس
للطباعة والنشر والتوزيع
شارع فردان - بناية الصباح
وصفي الدين - ص.ب ١٤/٥١٥٢
برقياً: دانفايسكو - ت ٨١٠١٩٤
أو ٨٦١٣٦٧ بيروت - لبنان

الطبعة الأولى: ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م

الاهداء

إلى شهداء الحرم الإبراهيمي

وكنيسة سيّدة النّجاة،

إلى شهداء الأمة في كلّ المواقع،

تخليداً وتكريماً ووفاء..

المؤلّف

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم الناشر

عرفتُ المؤلفَ من خلال مناقشته كتاب «الصهيونية المسيحية»[1] فاستشففت أديباً مفكراً، نافذ البصيرة، واضح الرؤية، ابن هذا الشعب، يتحسس آلامه، ويعيش معاناته، ويحاول تصويب مفاهيم زائفه بذرتها الطائفية وغذَّاها ادعاء الفرادة.

فتمنيت أن يتوسع فيما ذكره يومها ليكون كتاباً تعمُّ فائدتُه، ولا تقتصر على من حضر تلك المناقشة،.. ولكنه عرض عليَّ بعد أشهر هذا الكتاب: «المآزق السياسية في التسوية اللبنانية وتداخلاتها الإقليمية والدولية»، الذي ظننته بداية كغيره من الكتب المحلية التي تناولت الموضوع من إحدى زواياه، وأهملت الأخرى. فكنت إلى الاعتذار أقرب مني إلى الموافقة على نشره.. ومهدت لاعتذاري المتوقع بأن من خطة الدار ألا تنشر كتاباً قطرياً، أو يتناول سياسة محلية، أو يتعرض لأشخاص، في السلطة أو خارجها، ذمّاً أو مدحاً، طالما هم على قيد الحياة، حيث يغيِّر البشر ويتغيرون.. ولكن أثناء قراءتي الكتاب أخذت تطرق ذهني أفكارٌ مختلفة، منها:

ألا يستحق لبنان الذي أحببناه أن نضحي، ولو بالقليل، في سبيله؟ ألا تستحق السياسة الخارجية السورية شيئاً من الإنصاف.. ألا يحتاج الحاكم المغرَق في القضايا اليومية إلى نصيحة مخلصة.. وإيماننا بأن العلاقة بين الحاكم والمحكوم يجب أن تكون علاقة حب من الحاكم، وتقدير من المحكوم، وتحاور بينهما وتعاون، لبلوغ أعلى درجات العدل والكمال.

---

(١) الكتاب من تأليف الاستاذ محمد السماك ونشر دار النفائس، وقد ناقشه المطران جورج خضر، د. ساسين عساف، د. حسن جابر، في ندوة أدارها د. محمد توفيق أبو علي في معرض بيروت الدائم للكتاب.

إن البلاء يعمُّ والرحمة تخص؛ فمن منا لم تلسعه نار الحرب...؟

إذاً، حتى من باب المصلحة يجب علينا جميعاً أن نسعى لإنجاح التسوية وإنقاذ لبنان، كل من موقعه وبقدر طاقته.

لهذه الأسباب مجتمعة ملت إلى نشر الكتاب عساي أنير شمعة في ظلام هذه الأمة الدامس الذي يستتر على العيون، وتدركه البصائر.

ومع أن الكتاب يبحث في الوضع اللبناني، فهو يغوص في أعماق التداخلات العربية والأجنبية. شقيقة أو معادية، ويشير إلى الشقيق بلا نفاق، ويحدد العدو بلا مواربة.

ومن ميزاته، قسوة العنوان وصراحة المعالجة، فقلم الكاتب يقذف الكلمة قذفاً، فيصيب هدفه، كما يذربها لسان خطيب صريح مفوه، يتجنب الكناية والتورية، شفيعه الإخلاص والابتعاد عن المآرب الشخصية. . . ومن ذلك عناوين وعبارات على هذا النحو: «سلام آت أم حروب مستمرة..»، مبدأ الخسارات المتبادلة يجعل التسوية مرحلية..»، «إنها نظام الحد الأدنى الذي لا يرضي أحداً..»، «ليست الأزمة في لبنان أزمة نظام سياسي فقط إنما هي، في الأساس، أزمة مجتمع قادته ثقافة وأنماط ومؤسسات طائفية..».

«أزمة القيادات السياسية في لبنان أزمة فكر منفصل عن الواقع..»،

«سلام التسوية من سلام المنطقة..»

وتدفعه صدقيته إلى القول: «الحرب ليست خارجية بل أججها الخارج..»، وبذلك، هو لا يلقي باللوم كلِّه على الخارج، كما يفعل كثيرون غيره، ولا يتحامل على الإسلام كما هي حال العلمانيين في أغلب الأحيان فيقول: «الإسلام ديناً وثقافة وحركة في التاريخ والواقع مستهدف من حاكمية النظام الدولي الجديد، فهو برأيها وخبثها دين العنف، وثقافة الانغلاق، وعنوان التخلف والقمع والإرهاب! لقد تخيلت تلك الحاكميَّة أن البديل الإيديولوجي للإشتراكية الدولية هو الإسلام... فهيأت له الصورة الشوهاء، وقدمته للعالم فكراً همجياً معادياً..».

وكأني بالمؤلف يريد أن يلفت الناس إلى أن ما يسمى «النظام العالمي الجديد»، ما هو إلا استعمار جديد. وعدوه الأول هو الإسلام. وأظن أن الإسلام ليس مستهدفاً بصفته ديناً أو عقيدة، بل المنطقة التي يقطنها المسلمون هي المستهدفة، لسلب خيراتها والاستيلاء عليها، حيث لن يقف

جشع «الصهيوصليبية» عند حد. أما الله والدين والعقيدة فآخر ما يفكر فيه النظام العالمي الجديد. مع أن الشيوعية انهارت لأنها ألغت الله، وستنهار الرأسمالية لأنها استغلت الله وشوهت صورته، وزورت إرادته في عمارة الأرض بالعدل والحرية والسلام.

وعندما يتحدث عن قيادات الجمهورية الأولى، العائلية أو الطائفية، وعن تكرار أسماء العائلات، لا يعمم، ولا يتهم الجميع بالفساد، إنما المتهم عنده هو الفكر الذي كان سائداً. ولا يعني بطلب التحديث هدم كل ما كان قائماً، بل يعني هدم الفاسد واستبداله بالصالح، والتمسك بالجيد والمحافظة عليه وتطويره.

ولا يوارب عندما يقول: «إذا كانت القيادات ستبقى ممثلة لطوائف أو ميليشيات سابقة فستبقى تقدم عناصرها وستبقى الحلول الوسط، بل المساومات، هي عنوان كل تشكيلة بغض النظر عن الكفاءات...»

ولا يعفي عامة الناس من مسؤولياتهم فيقول: «العلة، إذاً، ليست في بنية مجتمعية طوائفية آسرة تلفظ ما ومن ليس من طبيعتها، بل إنها في عجز الناس عن تثبيت مسار سياسي يغادر بنية الجزء ويدخل في بنية الكل... فالمجتمع اللبناني ليس هو الوحيد المركب طائفياً..».

إذاً، هو لا يرى كما يرى بعض المنظرين أن المجتمع اللبناني مختلف عن غيره من المجتمعات، لكنه يرى النزاع العربي الإسرائيلي يختلف عن غيره من الصراعات، فيقول: «فالنزاع العربي الإسرائيلي ليس نزاعاً على حدود إعادة ترسيهما أمر ممكن، أو نزاعاً على ثروة، إعادة اقتسامها أمر ممكن، إنَّه نزاعٌ من طبيعة مختلفة..».

وهو عندما يتحدث عن الحاكم أو الحكومة، لا يتحدث عن حاكم بعينه ولا عن حكومة محددة. ولا ينتقد الحكومة ويعفي الأحزاب أو الهيئات السياسية، أو حتى المثقفين.. الأمر الذي يجعل البحث علمياً يستفيد منه الحاكم كما يستفيد منه العاملون في الحقل السياسي كلهم. إن المؤلف يقدم النصيحة المجانية.. وكأني به يرفع عن كاهله فيما لو فشلت التسوية، لا سمح الله، ألا يأتي من بعده من يقول أولم يكن في لبنان رجل رشيد؟

ومن خلال الحديث عن التسوية في لبنان يصور الوضع العربي فيقول: «ترتسم في اللوحة العربية الراهنة المشاهد التالية: نظام عربي يدخل في زمن التداعيات، من ملامحه خلافات عربية/ عربية، حدودية ومائية ونفطية.. انفراط عقد التجمعات والمجالس العربية، تعذر عقد قمم عربية على مستوى الرؤساء، انحسار دور الجامعة العربية، تغليب المنزع الكياني القطري على المنزع العربي الوحدوي...»

وهو يرى أن وثيقة الطائف «قامت على تلطيف حدة التناقضات أملاً في تأسيس سلام مستقر ناتج عن فعل الموازنة والتعادل بين العناصر المتناقضة».

وفي العلاقات السورية اللبنانية يحاول إفهام المحتجين على هذه العلاقة فيقول: «السيادة بمعناها في القانون الدولي العام هي سيادة مطلقة.. ولكن السياسة الدولية والعلاقات بين الدول، ولعبة المصالح تتجاوز القانون الدولي العام إلى حكميَّة الواقع السياسي الخاص بمنطقة معينة..» ويعطي تصوراً لترسيخ العلاقات السورية اللبنانية يراه عملياً ومتلائماً مع طبيعة الشعب العربي في البلدين.

وتلمس واقعيةً قد لا ترضي المنطلقين من الواقعية لمصالحة يهود، فيقول: «إن الاعتراف بإسرائيل والسلام مع حكوماتها لن يضعا حداً لصراع تاريخي عمره من عمر أسطورة الفكر الصهيوني القائلة باختيارية الشعب، وعدوانية الأرض.. السلام الحقيقي بين العرب وإسرائيل يبدأ بانفصال دولة إسرائيل عن الفكر الصهيوني.. وهل هذا ممكن؟!».

ولكل منا أن يتساءل مع المؤلف هل يمكن لأي إنسان أن يتعايش مع إنسان يرى لنفسه حق السيادة والتعالي على من يخالفه عقيدته، بتفويض من الله وباختيار منه، وهو خالق الناس ورب البشر أجمعين، في زمن ألغيت الطبقات وقضي على الرقّ.

نستنتج من ذلك أن الصراع مع الصهيونية سيستمر، وسيتخذ أشكالاً أخرى، كان الصراع العسكري يسلبها الوضوح الذي ستظهر به..، وعلى اللبنانيين، خصوصاً، والعرب عموماً التهيؤ للمرحلة القادمة، وبخاصة في الحقل الثقافي فيعرفوا كيف يكتبون للآتي كما يقول المؤلف.

وختاماً، فإنه مهما كان موقع قارىء هذا الكتاب ومركزه السياسي أو الاجتماعي، وسواء أيَّد المؤلف في آرائه أو خالفه فيها، فإنه سيستفيد منها، أو من بعضها، حتماً، لأنه ينطلق من القول المأثور «صديقك من صدَقك لا من صدَّقك»، ولأنه لا يداهن أحداً، ولا يتجنى على أحد، بل هو تحليل علمي يتلمَّس الطريق للخروج من المآزق على اختلافها.

فلكي لا تضيع التسوية ويتعاون جميع من يهمهم الأمر في انقاذ لبنان نقدم هذا الكتاب.

بيروت في ٢٩/ ٤/ ٩٤

أحمد راتب عرموش

الفصل الأول

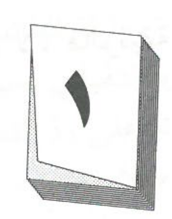
مأزق نصّ

١ ـ وثيقة التسوية، سلامٌ آتٍ أم حربٌ مستمرّة؟

٢ ـ التسوية بين الفكر الطائفي والفكر التحديثي.

٣ ـ الدولة الحديثة في التسوية، ملامح وإشكالات بناء.

٤ ـ أفكار من أجل نظام سياسي بديل.



وثيقة التسوية،

سلامٌ آتٍ أم حربٌ مستمرّة؟

السؤال المطروح: هل وثيقة الطائف مشروع سلام أو حرب؟

الجواب يتشكّل بالعودة إلى أسباب الحرب في لبنان وكيفية التعامل معها في وثيقة الطائف.

أ ـ الأسباب الداخلية وكيفية التعامل معها في وثيقة الطائف.

الخلاف بين اللبنانيين:

ـ خلافٌ على الوطن؟

أكّدت الوثيقة نهائية الوطن اللبناني.

أما السؤال فهو:

هل تراجع القائلون بلبنان الكيان الجغرافي ـ السياسي المصطنع، ودعاة الوحدويات الانصهارية والذوبان في كيانات إقليمية، عربية وسورية، عن مواقفهم؟

إذا كان الجواب نعم، فالمسألة منتهية. وإذا كان الجواب لا فالوثيقة لم تسقط الخلاف على الوطن.

ـ خلاف على الهوية؟

أكّدت الوثيقة عربية لبنان وعروبته:

«لبنان عربيّ الهوية والانتماء».

وفي هذا الكلام إسقاطٌ لمنطق القائلين بلبنان اللبناني وكفى، لبنان الذي لا يتصف وفق منطقهم إلاّ بذاته، أي باللبنانية. وفيه إسقاطٌ لمنطق القائلين بالقومية اللبنانية نقيضاً للقومية العربية، وبالتعددية الاثنية والحضارية، وبالهوية المميزة حضارياً وثقافياً. هذه المقولات التي قامت على أساسها أحزابٌ وحركات فكرية وعقائدية، أنهتها وثيقة الطائف.

هل تراجع عنها أدعياؤها؟

إذا كان الجواب نعم، فالمسألة منتهية، وإذا كان لا، فالوثيقة لم تسقط الخلاف على الهوية.

ـ خلافٌ على الدولة؟

● في المبدأ

أكّدت الوثيقة أن «الشعب مصدر السلطات» وأن الشعب اللبناني شعبٌ واحد.

في هذا التأكيد، تكريسٌ لمبدأ الديمقراطية الشعبية أو العددية، وهو الأساس لقيام الدولة الوحدوية. وفيه إسقاطٌ لمنطق «التعدديين» و«الثنائيين»، منطق الأقليات الاثنية والدينية المتمايزة، وهو الأساس لقيام الدولة المركّبة أو الاتحادية، دولة اللامركزيات السياسية والأمنية.

هل سلّم «التعدديون» و«الثنائيون» بضرورة قيام الدولة الوحدوية؟ وهل عادوا، تالياً، عن طروحاتهم في الفيدرالية؟

إذا كان الجواب نعم، فالوثيقة تنهي الخلاف؛ وإذا كان الجواب لا، فالخلاف إلى مزيد من التعقيد.

● في مستوى المؤسسات أو السلطات

ـ السلطة الاشتراعية:

جاء في الوثيقة:

«إلى أن يضع مجلس النواب قانون انتخاب خارج القيد الطائفي».

قانون الانتخاب خارج القيد الطائفي تطلّعٌ مستقبلي، وهو يعني أن الديمقراطية العددية هي المبدأ الذي سيعتمد لاحقاً.

إذا سلّم «التعدديون» بأن هذا المبدأ لا يشكّل خطراً على الأقليات، فالمسألة منتهية؛ وإذا لم يسلّموا بذلك، فالخلاف على مفهوم الديمقراطية البرلمانية، وكيفية تطبيقها يبقى قائماً.

هلى قبل «الطوائفيون» و«الطائفيون» مبدأ الانتخاب على أساس وطني؟

ـ السلطة الإجرائية:

وثيقة الطائف احتفظت لرئيس الجمهورية ببعض الصلاحيات إذ قلّصت دوره التنفيذي بحيث أصبح حضوره مجلس الوزراء من غير فاعلية وأصبحت قدرته على ردّ القوانين نسبية. لقد أصبح أضعف رئيس جمهورية بعد أن قُيّد في صلاحياته.

وعليه، أنهت وثيقة الطائف أرجحية الموارنة الدستورية. هل تنازل فعلاً الموارنة عن هذه الأرجحية التي اعتبر منظّرو «المارونية» أن حقّهم فيها مقدّس، بحجّة ما كان لهم من نضال تاريخي في قيام الكيان اللبناني واستقلاله؟

اقتسام السلطة الإجرائية، تحقيقاً لمبدأ المشاركة، هل سهّل الحياة السياسية على مستوى الحكم أو عقّدها وفق ما جاء في وثيقة الطائف؟

الجواب هو الآتي:

ـ رئيس الجمهورية «يصدر بالاتفاق مع رئيس مجلس الوزراء مرسوم تشكيل الحكومة».

ـ «يتولّى المفاوضة في عقد المعاهدات الدولية وإبرامها بالاتفاق مع رئيس الحكومة».

ـ «يدعو مجلس النواب بالاتفاق مع رئيس الحكومة إلى عقد دورات استثنائية بمرسوم...».

ـ «يدعو مجلس الوزراء... بالاتفاق مع رئيس الحكومة».

السؤال هو الآتي:

إذا لم يتمّ الاتفاق، ماذا يحصل؟

أين هي ومن هي المرجعية القانونية أو الدستورية التي لها الحقّ في فض الخلاف؟

إن كلمة «بالاتفاق» كلمة إنشائية ـ سياسية لا معنى قانونياً أو دستورياً لها.

إن غياب المرجعية الفاصلة في أي خلاف قد يقع بين الرئيسين، يترك ثُغرة واسعة في وثيقة الطائف تهبّ منها رياح الخلافات والانقسامات السياسية.

إن كلمة «بالاتفاق» تكريسٌ عملي لحكم الرأسين علّة العلل في خلافات اللبنانيين الداخلية.

حكم الرأسين يزول حين تُحَدَّد صلاحيات رئيس الجمهورية وصلاحيات رئيس الحكومة من غير تداخل وتشابك، وكلمة «بالاتفاق» لا تعني سوى تداخل الصلاحيات وتشابكها في غياب المرجعية القانونية أو الدستورية الفاصلة، وهي قنبلة موقوتة في وثيقة الطائف.

وعليه، إن هذه الوثيقة تعقّد الحياة السياسية في لبنان على مستوى السلطة وتجعلها قابلة للانفجار في أي لحظة.

القرار الحكومي، آلية اتخاذ القرار.

مجلس الوزراء يتخذ قراراته توافقياً، وفي هذا تطبيق مبدأ الديمقراطية التوافقية.

وإذا تعذّر ذلك فبالتصويت، وفي هذا تطبيق مبدأ الديمقراطية العددية أو المطلقة.

أما المواضيع الأساسية، فإنها تحتاج إلى موافقة ثلثي أعضاء مجلس الوزراء، وفي هذا تطبيق مبدأ الديمقراطية النسبية.

ثلاثة أشكال من الديمقراطيات على مجلس الوزراء تطبيقها وفق المقتضى.

المبدأ سليم من حيث التوجّه. ولكن مبدأ التصويت، أي الأكثرية المطلقة، يبقى الأساس. وما دام النصاب القانوني لعقد الجلسات ثلثي أعضاء مجلس الوزراء، فإن الأكثرية المطلقة، أي الثلث زائد واحد، تمسك بالقرار الحكومي، وفي هذا خطرٌ على الديمقراطية.

وما دام التوجه الوحدوي هو الغالب في وثيقة الطائف، فإن الديمقراطية التوافقية والديمقراطية النسبية تفقدان كلّ معنى، خصوصاً بعد أن يصبح مجلس النواب ومجلس الوزراء خارج القيد الطائفي.

هل قبل «التعدّديون الطوائفيون» هذا التوجّه؟

هل قبلوا الدولة اللبنانية العتيدة دولة واحدة موحّدة ذات سلطة مركزية قوية؟

هل الدولة المركبة الفيدرالية وقاعدتها اللامركزية السياسية والأمنية لم تعد عندهم هي الغاية بحجّة أنها التعبير الأوفى عن حقيقة لبنان المجتمعية؟

لقد ساد الفكر السياسي عندنا اتجاهان:

واحدٌ يقول بوحدة لبنان الانصهارية، الوحدة بالانصهار.

وواحدٌ يقول بوحدة لبنان الاتحادية، الوحدة بالاتحاد.

وثيقة الطائف تغلّب الرأي الأول، مع الاحتفاظ بهامش ضيّق ومرحلي للرأي الثاني، فوحدة لبنان هي وحدة انصهارية.

هل تخلّى أصحاب نظريات أو مشاريع التمايز والهويات الثقافية والحضارية المستقلّة عن رأيهم في أن وحدة لبنان وحدة اتحادية؟

في ضوء الأجوبة عن هذه الأسئلة نقول ما إذا كانت وثيقة الطائف هي السلام الآتي أم الحروب المستمرّة؟

- شرعية السلطة:

ويبقى الأشدّ خطراً على القرار السياسي في مستوى السلطة الإجرائية ما هو وارد في باب المبادىء العامة والإصلاحات الإجرائية فقرة (ي) وهو الآتي:

«... لا شرعية لأي سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك...».

في هذا الكلام إسقاطٌ عملي لمنطق الشرعية الدستورية؛ وفيه إمكان تعطيل الدستور في ظلّ الاعتكاف أو المقاطعة أو الاستقالة التي قد يقدم عليها فريق من فريقي العيش المشترك.

إن «حقّ النقض» على هذا المستوى المفتوح، أي مناقضة ميثاق العيش المشترك، غير المقيَّد بشروط وأحكام أو قوانين وأصول، يؤدي حكماً إلى الوقوع في إلغاء الدولة في كلّ لحظة، فالدولة عندها تبقى في حكم الملغاة إلى حين قيام سلطة لا تناقض ميثاق العيش المشترك، وهنا تواجه الحياة السياسية في لبنان إشكالات منها: من هي الجهات ومن هم ممثلوها في السلطة الذين لا يناقض وجودهم فيها ميثاق العيش المشترك؟

إن وثيقة الطائف، في هذا المنظور، تعد اللبنانيين بأزمات حكم وانقسامات وطنية حادة.

ب ـ الأسباب الخارجية وكيفية التعامل معها في وثيقة الطائف.

ـ العامل الفلسطيني:

من مقولات الحرب الرائجة عند قسم من اللبنانيين أن العامل الفلسطيني هو الدافع أو المحرّك لهذه الحرب بهدف التوطين أو إقامة الدولة البديلة.

كيف تعاملت وثيقة الطائف مع هذاالعامل؟

لقد جاء في باب المبادىء العامة والاصلاحات الفقرة (ب) ما يأتي:

«... ولا تجزئة ولا تقسيم ولا توطين..».

ولكن الوثيقة لم تقل أين يقيم الفلسطينيون وكيف؟

ما هي شروط الإقامة وأشكالها:

وجود سياسي ـ إعلامي؟

وجود عسكري؟

وجود إنساني؟

أسئلة لم تجب عنها الوثيقة.

وجاء في باب بسط سيادة الدولة اللبنانية على كامل الأراضي اللبنانية الفقرة (١) الإعلان عن حلّ جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية. ولكن، لا تقول الوثيقة ما إذا كانت تعتبر السلاح الفلسطيني، العرفاتي والمنشق، سلاحاً ميليشوياً يجب تسليمه إلى الدولة أم لا.

بعد اجتياح ١٩٨٢ وخروج المقاومة وعودتها بعد فترة وجيزة، وحروب المخيمات وإلغاء اتفاق القاهرة وملاحقه في المجلس النيابي، ثمّة تعديلات أساسية طرأت على الوضع الفلسطيني في لبنان، خصوصاً بعد قبول المنظمة القرار ٢٤٢ والقرار ٣٣٨.

وثيقة الطائف لم تُشِرْ إلى كيفية تنظيم هذا الواقع الفلسطيني الجديد كي يكون بحماية الدولة اللبنانية العتيدة ورعايتها.

ويبقى السؤال:

أين هو الالتزام الفلسطيني كطرف معني في تطبيق وثيقة الطائف؟!

ـ العامل السوري:

من مقولات الحرب الرائجة عند قسم من اللبنانيين أن العامل السوري هو الدافع أو المحرّك لهذه الحرب بهدف الضمّ والسيطرة وإلغاء الدولة اللبنانية وتذويب الكيان عوضاً عن الجولان.

كيف تعاملت وثيقة الطائف مع هذا العامل؟

جاء في باب بسط سيادة الدولة اللبنانية على كامل الأراضي اللبنانية ما يأتي:

«... تقوم القوات السورية مشكورة بمساعدة قوات الشرعية اللبنانية لبسط سلطة الدولة اللبنانية...».

في هذا الكلام تشريع مجدَّد لدور القوات السورية، وفيه إسقاطٌ صريح لمنطق القائلين بأن السوريين هم أعداء لبنان، وفيه نسفٌ لكلّ الطروحات السياسية التي أعلنها قسمٌ من اللبنانيين والقائلة بأن وجود الجيش السوري في لبنان هو وجود غير شرعي وخارج على القانون الدولي وميثاق جامعة الدول العربية وميثاق الأمم المتحدة وشرعة حقوق الإنسان، وفيه كذلك إقرارٌ صريح بأن وجود السوريين هو ضمانٌ للإصلاح وموجبٌ للوفاق وواقٍ للحوار إذ يوفّر شروطه المناسبة.

وجاء في باب بسط السيادة:

«... وفي نهاية هذه الفترة، تُقِرّ الحكومتان، الحكومة السورية وحكومة الوفاق الوطني، إعادة تمركز القوات السورية في منطقة البقاع ومُدْخِل البقاع الغربي في ضهر البيدر حتى خط حمانا ـ المديرج ـ عين دارة... وإذا دعت الضرورة في نقاط أخرى...».

من هذا الكلام نفهم أن وثيقة الطائف تقدّم اعترافاً صريحاً بأن لبنان هو مدى حيوي استراتيجي أمني ـ عسكري ـ دفاعي للسوريين.

وجاء في باب العلاقات اللبنانية ـ السورية:

«... إن لبنان الذي هو عربيّ الانتماء والهوية... تقوم بينه وبين سوريا علاقات مميزة...».

من هذا الكلام نفهم:

- إن علاقات لبنان بسوريا علاقات مميزة عن علاقاته بالدول العربية.

- قياس عربية لبنان وعروبته، هويةً وانتماءً، صار محكوماً بطبيعة هذه العلاقات المميزة، فلبنان يكون عربياً وعروبياً إذا أقدم على إقامة هذه العلاقات.

وهكذا، إذا أقرّ اللبنانيون أو معظمهم، عملاً بوثيقة الطائف، بأن وجود القوات السورية في لبنان هو وجود شرعي ومطلوب، وبأن طبيعة العلاقات المميزة بين بلدين جارين تفرض منطق القبول بالسيادة المحدودة، وبأن العلاقات اللبنانية - السورية لا تجري فيها أحكام ميثاق الجامعة العربية ولا تخضع لمنطق العلاقات الدولية ولشرعة الأمم، وبأن اعتبار أمن لبنان من أمن سوريا وأمن سوريا من أمن لبنان مقولة صحيحة،

إذا أقَرَّ قسمٌ من اللبنانيين بكلّ ذلك، عندها نقول إنّ وثيقة الطائف تبشّر بالسلام الآتي وإلاّ فبالحروب المستمرّة.

من أجل إعادة سلطة الدولة اللبنانية على كامل أراضيها وبقواتها الذاتية كما ورد في وثيقة الطائف،

لم تُشِرْ هذه الوثيقة إلى القرار ٤٣٦ المتخذ في تشرين الأول ١٩٧٨ والذي يدعو:

«جميع المشتركين في العمليات الحربية في لبنان إلى وضع حدّ لأعمال العنف والتقيّد الكلّي والدقيق بوقف نار فعّال فوراً، ووقف جميع العمليات العسكرية حتى يتسنّى إحياء الأمن الداخلي والمصالحة الوطنية على أساس الحفاظ على وحدة لبنان وسلامة أراضيه واستقلاله وسيادته الوطنية».

لم تُشِرْ هذه الوثيقة إلى القرارين ٥٠٨ و ٥٠٩ والقرار ٥٢٠ وهي قرارات دعت إلى احترام سيادة لبنان وسلامة أراضيه ووحدته واستقلاله السياسي في ظلّ سلطة الحكومة اللبنانية وحدها من دون سواها على أن تمارس هذه السلطة عبر الجيش اللبناني في كلّ لبنان.

ويبقى السؤال بشأن العامل السوري لدى قسم من اللبنانيين:

ما هي حقيقة موقف السوريين من الوثيقة؟

ما مدى التزامهم بها؟

ما النيّة في التنفيذ لجهة الشقّ الذي يعنيها؟

الجواب في نظري يأتي في ضوء ثوابت السياسة السورية المعلنة في لبنان والمنطقة.

من هذه الثوابت نورد الآتي:

تريد سوريا الاعتراف بها على أنها المحاور العربي الرئيس في مفاوضات السلام، فهي:

لا تقبل أن تكون هناك سياسة فلسطينية مستقلّة.

سوريا تمسك بمفاتيح التاريخ والجغرافيا السياسية في هذه المنطقة.

سوريا ضدّ منطق الاستفراد، استفراد كلّ طرف عربي على حدة لإخضاعه وابتزازه وتحقيق المكاسب الاستراتيجية التي رسمتها إسرائيل لنفسها.

الوجود العسكري السوري في لبنان له مهمّة تتجاوز مسألة «احتلال لبنان».

سوريا تخشى التورّط في حرب مع إسرائيل قبل تحقيق التوازن الاستراتيجي والعسكري معها؛ وعدم التورّط يقتضي ضبط المنظّمات الناشطة في مواجهة إسرائيل، فهي ضدّ أي عمل مسلّح ما لم يكن بإشرافها والتنسيق معها.

لهذا، إن خروج جيشها من لبنان يعني أن منظمة التحرير ستعود إلى حجم أكبر مما كانت عليه في فترة ما قبل ١٩٨٢، وإن حزب الله أو العامل الإيراني سيتفلّت من ضوابطها وقد تكون له انعكاسات سلبية داخل سوريا نفسها.

الجيش اللبناني، في رأيها، ولأسباب سياسية داخلية موضوعية غير قادر على القيام بمهمّة ضبط الوضع الفلسطيني وبندقية التنظيمات الأخرى.

انسحاب الجيش السوري سيعيد الأوضاع في لبنان إلى الأشد سوءاً مما كانت عليه قبل ١٩٨٢، الأمر الذي ستكون له انعكاسات سلبية على امتداد المنطقة كلّها.

لا خوف على لبنان من الجيش السوري لأنه سيبقى بكامل أجزائه.

على لبنان ضرورة البحث عن «وفاق سياسي ـ عسكري» مع سوريا من دون السعي إلى إخراج جيشها من أراضيه ومن دون السعي إلى تكريس المقولة الدعائية القائلة بأن سوريا تريد ضمّ لبنان أو بعض أجزائه.

لا حلّ للأزمة في لبنان إلاّ الحلّ السوري. ممنوعٌ على اللبنانيين أن يُشْرِكوا أي دولة عربية أو أعجمية في الشأن اللبناني ـ السوري.

كلّ أمور لبنان موكولة إلى دمشق وحدها.

ـ العامل الإسرائيلي:

من مقولات الحرب الرائجة عند قسم من اللبنانيين أن العامل الإسرائيل هو الدافع أو المحرّك لهذه الحرب بهدف التقسيم والتوطين والضم وتركيز الدويلات المذهبية في إطار خطة بَلْقَنيَّة تطاول المنطقة العربية بكاملها.

هذا، والصيغة الإسرائيلية دخلت في صميم الفكر السياسي والممارسة السياسية عند قسم من اللبنانيين.

كيف تعاملت وثيقة الطائف مع العامل الإسرائيلي؟

جاء في باب تحرير لبنان من الاحتلال الإسرائيلي ما يأتي:

«. . . العمل على تنفيذ القرار رقم ٤٢٥ وسائر قرارات مجلس الأمن القاضية بإزالة هذا الاحتلال. . .

التمسّك باتفاق الهدنة ٢٣ آذار ١٩٤٩، بنشر الجيش اللبناني في منطقة الحدود. . .

تدعيم وجود قوات الطوارىء. . .».

في هذا الكلام، معالجة نظرية سليمة، ولكن من الناحية العملية وبغية إنجاح هذه المعالجة يجب أن يتمّ الآتي:

أن يُقرّ فريق من اللبنانيين أن إسرائيل هي عدوّة لبنان.

أن يُقِرّ هذا الفريق أن الصيغة الإسرائيلية هي الخطر على الوجود اللبناني.

أن يصوّب هذا الفريق مسار فكره السياسي وعمله السياسي في ضوء هذا الإقرار.

أن يقبل فريقٌ من اللبنانيين بالتخلّي عن البندقية الوطنية أو الإسلامية المقاومة التي يعتبرها قاعدة للتحرير.

أن يعهد هذا الفريق أمر التحرير لقرارات مجلس الأمن.

أن يقبل جيش لبنان الجنوبي المدعوم من إسرائيل إزالة الحزام الأمني.

إن وثيقة الطائف لا تلزم هذه الأطراف الثلاثة المعنية مباشرة بالعامل الإسرائيلي بأي شيء، لا بل إن قدرة هذه الأطراف على التعطيل تبقى هي الأقوى.

وعليه، إن وثيقة الطائف لن تؤدي، إلى إيجاد حلٍّ لاسترجاع الجنوب، وتالياً، لن تؤدي إلى إيجاد حلٍّ لاسترجاع كلّ لبنان، لأن المشكلة بدأت في الجنوب والحلّ يبدأ بالجنوب.

من أجل إعادة سلطة الدولة اللبنانية الفعلية على كامل أراضيها حتى الحدود المعترف بها دولياً،

وثيقة الطائف لم تُشِرْ، بالتسمية، إلى القرار ٤٢٦ الصادر عام ١٩٧٨ الذي جاء لتأكيد انسحاب إسرائيل وإقامة منطقة سلام وأمن في جنوب لبنان.

فالقرار ٤٢٦ لا يعني إسرائيل فقط، بل يعني كذلك، خصوصاً اليوم ولجهة تنفيذه: المقاومة الفلسطينية، المقاومة الإسلامية أو الوطنية، جيش لبنان الجنوبي.

وثيقة الطائف لم تُشِرْ إلى القرار ٤٨٨ الصادر عن مجلس الأمن والذي يطالب بجدول زمني واضح للانسحاب الإسرائيلي وببرنامج عمل مشترك بين القوّة الدولية والحكومة اللبنانية من أجل «إعادة سلطة لبنان الفعلية على كلّ أراضيه حتى الحدود المعترف بها دولياً».

ـ العامل العربي:

من مقولات الحرب الرائجة عند قسم من اللبنانيين أن الخلاف

العربي/ العربي هو الدافع أو المحرّك لهذه الحرب بهدف حصرها في الساحة اللبنانية وإبعادها عن ساحات دولهم وحدودها.

وثمّة من يقول إن الحرب في لبنان هي التعبير الأوفى عن أزمة العالم العربي ومآزق أنظمته، وإذا أوقفت الحرب في لبنان ثمّة أنظمة عربية لا بدّ تنهار في اللحظة القريبة.

الحرب اللبنانية هي حرب العرب بالواسطة:

حرب العرب ضدّ إسرائيل،

حرب العرب ضدّ العرب.

وبهذا، يكون فشل المشروع العربي في مواجهة إسرائيل، وفشل الأنظمة العربية في تحقيق مشاريعها القومية، قد وجدا مخرجهما في لبنان.

كيف تعاملت وثيقة الطائف مع هذا العامل؟

إن وثيقة الطائف أهملت هذا العامل كلّياً واعتبرت الأزمة في لبنان أزمة داخلية أو شأناً داخلياً فأوكلت السوريين أمر معالجته واحتفظت لنفسها بحقّ المساعدة وضمان التنفيذ.

ولكن، في بيان اللجنة الثلاثية الذي اعتبره البعض ملحقاً بالوثيقة وجزءاً منها، وطالب بالتصديق عليه، تأكيدٌ أن الجامعة العربية هي الإطار الطبيعي لإنهاء الحرب، فالحلّ هو عربي مقترن بموافقة دولية.

إذا كان بالإمكان اعتبار هذا التأكيد إعلاناً صريحاً والتزاماً أكيداً بوقف الحرب العربية ـ العربية عندنا، فالوثيقة، بملحقها، تبشّر بالسلام الآتي وإلاّ فبالحروب المستمرّة.

ـ العامل الدولي:

من مقولات الحرب كذلك أن لبنان بات من النقاط التي تتلاقى عندها، وتتصادم فيها، مصالح دولية بفضل موقعه الجيوبوليتيكي في المنطقة. وذهب بعض المحلّلين السياسيين والاستراتيجيين إلى حدّ اعتباره يشكّل نقطة أساسية في استراتيجية الأمن الأوروبي الغربي وحتى الأميركي في مسألة الصراع بين الشرق والغرب.

ـ إذا كان بالإمكان اعتبار البيانات الصادرة عن مجلس الأمن والمؤيدة

لجهود الجامعة العربية ولوثيقة الطائف والبيانات الصادرة عن قمة مالطا وعن رؤساء دول القرار وحكوماتها،

ـ إذا كان بالإمكان اعتبار هذه البيانات، في ظلّ التفاهم الدولي على إنهاء الحروب الباردة، مشفوعة بالبيانات التي ما زالت تؤكّد منذ خمس عشرة سنة وحدة لبنان وسيادته واستقلاله،

ـ إذا كان بالإمكان اعتبار كلّ ذلك تهديماً لنظرية كيسنجر في جعل لبنان «كوندومينيوم سوري ـ اسرائيلي»، وفصلاً لقضية لبنان عن القضية الفلسطينية وإسقاطاً نهائياً لمشروع التقسيم والتوطين،

فإن وثيقة الطائف، بالتأييد الدولي الذي حظيت به، تبشّر بالسلام الآتي وإلاّ فبالحروب المستمرّة.

ويبقى السؤال بشأن العامل الدولي خصوصاً العامل الأميركي والعامل الفرنسي:

ما هي حقيقة موقف الأميركيين والفرنسيين من وثيقة الطائف؟

الجواب في نظري يأتي في ضوء ثوابت السياسة الأميركية والسياسة الفرنسية في لبنان والمنطقة.

ـ من ثوابت السياسة الأميركية:

الولايات المتحدة تعتبر لبنان منطلقاً لأهداف أخرى:

ـ التقرّب من سوريا.

ـ تحويل منظمة التحرير إلى مفاوض سياسي.

لهذا، نراها منحازة إلى سوريا شاكرةً لها جهودها المبذولة في لبنان وهي تجد في سوريا محاوراً جيّداً وفعّالاً من أجل حلّ المشاكل الإقليمية فسلّمت لها بدور بارز في المنطقة كلّها:

«لا حرب مع إسرائيل بدون مصر ولا صلح مع إسرائيل بدون سوريا».

هذه هي المعادلة التي تحكم السياسة الأميركية عندنا وفي هذه المرحلة.

أما بالنسبة إلى حلّ المشكلة اللبنانية في شقّها الداخلي أو الإصلاحي

فإن الولايات المتحدة ترى أن دمشق هي القادرة أكثر من أي طرف آخر على المساعدة في تحقيق الوفاق الوطني واستئناف الحوار بين اللبنانيين لتحقيق إصلاحات جذرية.

وهي، تالياً، ترى أن أيّ نظام سياسي لا يضمن المساواة المطلقة بين أبنائه في الحقوق والواجبات لن تكون له قوّة القيامة والاستمرار.

وعليه، لا بدّ، في نظرها، من إجراء تغييرات جذرية واسعة وإصلاح سياسي جدّي في طبيعة النظام اللبناني ومرتكزاته.

أميركا مع سوريا في لبنان وهي مع إسرائيل في لبنان، وهي، بالمقابل، مع الدولة اللبنانية والجيش اللبناني والسلطة المركزية القوية. إنها مع سيادة لبنان وتُسَلِّم لإسرائيل ولسوريا ما تسميه «المصالح الأمنية المشروعة» و«المصالح السياسية المشروعة».

لهذا، إنها مع مبدأ السيادة المحدودة.

الولايات المتحدة الأميركية أقرّت وهي تُقِرّ يومياً مبدأ بقاء اللبنانيين كشعب ولكنها لم تَقُلْ بعد كيف تريد أن يكون شكل هذا البقاء وقواعده وحدوده وأدواره.

إنها تنظر إلى الشعب اللبناني كحاضر ولكنها لم ترسم صورة مستقبله وشكل مؤسساته.

في رأيها، إن الظروف الإقليمية الراهنة ليست مؤاتية للتفاهم على الحلول الشاملة.

فاستعادة سيادة لبنان وسلامة أراضيه هي جزءٌ من عملية السلام الشاملة في المنطقة.

ـ من ثوابت السياسة الفرنسية:

السياسة الخارجية الفرنسية إزاء لبنان لا تنفصل عن السياسة الخارجية الفرنسية إزاء العالم العربي، وذلك على الرغم من قِدَم العلاقات بين فرنسا ولبنان وعمقها السياسي والثقافي. فالوجود العربي في فرنسا يتعاظم على الأصعدة كافة وهي في احتياج دائم للثروات العربية،

لهذا، فإن قدرتها على التأثير في القرار العربي محدودة وضعيفة.

أمن إسرائيل وحقها في الوجود في إطار الصلح مع العرب وحق الفلسطينيين في تقرير المصير من ثوابت السياسة الفرنسية.

عام ١٩٦٧ أبرز العدوان الإسرائيلي التناقض بين فرنسا والولايات المتحدة فاعتمد الجنرال ديغول نهجاً استقلالياً في التعاطي مع أزمة الشرق الأوسط، ومذّاك حتى اليوم سعت فرنسا وتسعى إلى احتلال موقع الحضور المتوازن في النظام الإقليمي:

لبنان يشكّل الأرضية الصالحة لبناء سياسة فرنسية خاصة بها تؤكّد استقلاليتها وضمان مصالحها في العالم العربي.

فرنسا تبحث عن سياسة أوروبية مستقلّة عن الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي تجد امتدادها الحيوي في الدول العربية وخصوصاً الدول النفطية.

ـ فرنسا تبحث عن دور طليعي في النظام الدولي الجديد بعد إنهاء الحروب الباردة، فهي تناهض السياسة الأميركية وتتكيّف مع التحوّلات التي يشهدها المجتمع الدولي وخصوصاً الاتحاد السوفياتي والألمانيتان وأوروبا الشرقية وأفريقيا الشمالية.

فرنسا تعمل لتأمين المصالح الفرنسية الأمر الذي يتنافى أحياناً وخطابها السياسي التاريخي، خطاب القيم، قيم الحرية والعدالة والحق والأخوة والمساواة وشرعة حقوق الإنسان.

وعلى الرغم من كلّ هذه الثوابت فإن فرنسا عجزت عن القيام بدور أساسي في الصراعات الإقليمية والدولية، أدوارها ظلّت ثانوية، وحرب لبنان أظهرت مدى عجز فرنسا عن تحمّل مسؤوليات دولية.

هذا، وفرنسا تؤكّد يومياً:

أهمية العلاقات التاريخية بين البلدين؛ فهي تعتبر نفسها مسؤولة عن لبنان الدولة والكيان بعد أن وُضِعَ لبنان تحت انتدابها عملاً بمقررات مؤتمر San Remo عام ١٩٢٠.

ضرورة استعجال حلّ الأزمة اللبنانية حفاظاً على وحدة لبنان واستقلاله ونظامه الحرّ.

استعدادها لإيجاد الأطر اللازمة لمبادرة دولية تساعد لبنان على معالجة المداخلات الخارجية على أرضه.

ج ـ وجوه الإيجاب في وثيقة الطائف:

في ضوء ما تقدم، إن كان لي من رأي إيجابي أقوله في الوثيقة، وبمعزل عن تعقيدات الأزمة وأسبابها الخارجية وإمكان تطبيقها أو عدمه، فإني أجد فيها إيجابيات تتدرج في الآتي:

تحديد العدو الإسرائيلي.

نهائية الوطن اللبناني كياناً جغرافياً ـ سياسياً واحداً بأرضه وشعبه ومؤسساته.

العيش المشترك.

الاتجاه الوحدوي، الدولة الوحدوية.

الانتماء العربي والالتزام العروبي.

النظام السياسي الديمقراطي.

احترام الحريات.

النظام الاقتصادي الحرّ.

التوجه الإنمائي.

اللامركزية الإدارية، تفكيك الكانتونات الصافية القائمة على اللامركزيات السياسية والأمنية.

هذا من حيث التوجه العام أو المبادئ الأساسية التي أرى فيها وجوهاً إيجابية،

أما من حيث التفصيل، في باب الإصلاح، فأسجّل الآتي:

بالعودة إلى المادة ١٧ من الدستور اللبناني التي تقول:

«تناط السلطة الإجرائية برئيس الجمهورية وهو يتولاها بمعاونة الوزراء وفقاً لأحكام الدستور».

وبالعودة إلى المادة ٥٣ من الدستور التي تقول:

«رئيس الجمهورية يعين الوزراء ويسمّي منهم رئيساً ويقيلهم».

وهما مادتان من أساسيات النظام الرئاسي،

وبالعودة إلى وثيقة الطائف،

تأتي الاستشارات النيابية الملزمة في هذه الوثيقة لتحرّر رئيس الحكومة من سلطة رئيس الجمهورية وتجعله مستقلاً في ممارسة مهامه ويصبح مسؤولاً أمام المجلس النيابي، وتعطيه وضعية مميّزة في الحكومة باعتباره رئيساً لها، فهو المشرف على أعمال الوزراء والمسؤول الأول عن سياسة الحكومة.

تأتي الاستشارات النيابية الملزمة لتسمية رئيس الحكومة لتضمن الخيارات من خلال المؤسسات الدستورية لا من خلال أمزجة الأشخاص ومصالحهم السياسية والمادية.

تأتي الاستشارات النيابية الملزمة لتحرّك العمل النيابي وتجعله بين أكثرية موالية للحكومة وأقلية معارضة لها، وتجعل التنافس السياسي بين الكتل النيابية بعيداً عن الخلافات الطائفية ما دامت المؤسسة البرلمانية تمثّل الإرادة الوطنية.

وهكذا، يبقى رئيس الجمهورية بمنأى عن لعبة الموالاة والمعارضة.

رئيس الجمهورية، عملاً بوثيقة الطائف، يجسّد وحدة الدولة، والوثيقة تبقيه خارج الصراعات والمنازعات السياسية والحزبية والخلافات بين المعارضة للحكومة والموالاة لها. فهو مؤتمن على الدستور وضامن استقلال الوطن وسلامة أراضيه.

وبالعودة إلى المادة ٦٠ من الدستور نتبيّن أنه لا تبعة على رئيس الجمهورية حال قيامه بوظيفته إلاّ عند خرقه الدستور أو في حال الخيانة العظمى.

والتبعة، عملاً بما هو قائم، تتحمّلها الحكومة والوزير المختص لأنه يوقّع على كلّ الأعمال الخاصة بوزارته إلى جانب توقيع رئيس الدولة كما أوجبته المادة ٥٤ من الدستور.

ولما كانت القاعدة المنطقية تقول بأنه لا حكم من دون مسؤولية، ولا مسؤولية من دون حكم، جاءت وثيقة الطائف لتنيط السلطة الإجرائية بمجلس الوزراء وذلك انطلاقاً من المسلّمة القياسية الآتية:

إذا كانت المسؤولية تقع على الوزراء، فليكن الحكم لهم لا لرئيس الجمهورية.

هذا، وثمة تناقض في الدستور، أزالته وثيقة الطائف، بين المادة ١٧ والمادة ٦٠.

المادة ١٧ تولي رئيس الجمهورية السلطة الإجرائية، أي الحكم، والوزراء مجرّد معاونين، بمن فيهم رئيس الوزراء،

المادة ٦٠ تعفيه من كلّ تبعة.

كيف لا تقع التبعة على من يحكم؟

- وثيقة الطائف تجعل السلطة في لبنان سلطة مركزية قوية،

والدولة المركزية القوية هي قوية بقوّة المؤسسات الدستورية لا بقوّة الأشخاص كما كانت الحال في صيغة ١٩٤٣، الأمر الذي أدّى إلى حكم الرؤوس المتصادمة.

- وضع قانون انتخاب جديد يراعي في تحديد الدوائر الانتخابية القواعد التي تضمن الوحدة الوطنية ويعزّز قاعدة العيش المشترك، ويتجاوز واقع الحال الانقسامي الذي يحاول المسؤولون عنه تكريسه في مشاريع اللامركزيات السياسية والأمنية، ويؤمن تالياً، صحّة التمثيل السياسي النيابي وصدقيته وفاعليته.

- المجلس الأعلى لمحاكمة رؤساء الجمهورية والحكومة والوزراء يضمن خضوع المسؤولين على المستويات كافة لسيادة القانون اللبناني الذي يحكم باسم الشعب.

- المحكمة الدستورية لتفسير الدستور ولمراقبة دستورية القوانين وبتّ كلّ النزاعات والطعون الناشئة عن الانتخابات الرئاسية والنيابية، تؤمن توافق عمل السلطتين التشريعية والتنفيذية مع مسلّمات العيش المشترك وحقوق اللبنانيين المنصوص عنها في الدستور.

- النظام الاقتصادي الحرّ والمنضبط في خطط الإنماء الاقتصادي والاجتماعي وفي تطوير الطاقات الانتاجية يضمن وحدة لبنان الاقتصادية التي هي، في اعتباري، أساسٍ وحدته الاجتماعية والسياسية.

- الجيش يخضع للسلطة الإجرائية المنبثقة من المجلس النيابي أي السلطة الشعبية المدنية.

وثيقة الطائف تؤكّد أن النظام السياسي في لبنان هو نظام سياسي مدني.

- في مسألة العلاقة بين الدين والدولة:

وثيقة الطائف لم تفرض مذهباً معيّناً للدولة اللبنانية، فأساس التشريع مدني لا ديني أو مذهبي؛ وهي تالياً، لم تسقط أية علاقة بين الدين والدولة، ولم تُحْدِثْ التناقض بينهما.

الوثيقة أكّدت الانسجام بين الدين والدولة اللبنانية، وبهذا تكون قد حصرت المشكلة الطائفية في نظامها السياسي - الاجتماعي تمهيداً للقضاء عليها في إطار دولة لبنانية غير دينية.

وعليه، تكون الدولة، وفق وثيقة الطائف، دولة لبنانية مدنية.

الدولة اللبنانية في وثيقة الطائف هي نقيض الدولة الثيوقراطية،

ولكنها ليست عدو الدين ورجاله:

فلرؤساء الطوائف اللبنانية، كما جاء في الوثيقة، حقّ مراجعة المجلس الدستوري في ما يتعلّق بالأحوال الشخصية، بحريّة المعتقد وممارسة الشعائر الدينية، بحرية التعليم الديني.

- استحداث مجلس للشيوخ تتمثّل فيه جميع العائلات الروحية وتنحصر صلاحياته في القضايا المصيرية، يشكّل الضمان للطوائف بعد انتخاب أوّل مجلس نواب خارج القيد الطائفي.

- اللامركزية الإدارية تؤسّس لإنشاء وحدات إقليمية إدارية على أساس علمي - اقتصادي - ديمغرافي - بيئي لا على أساس طائفي أو مذهبي.

صلاحيات المحافظين والقائمقامين صلاحات تقريرية واسعة في كلّ الشؤون غير السياسية ينهض بها أصحابها بإشراف الحكم المركزي أو السلطة المركزية كي لا تشكّل اللامركزية الإدارية خطراً على وحدة الدولة السياسية والأمنية.

انتخاب مجلس لكلّ قضاء بمنأى عن أي انتماء ديني أو مذهبي شرط أساسي في اللامركزية الإقليمية أو المناطقية، وفي هذا الانتخاب تحقيق الديمقراطية الشعبية المباشرة:

إنها إشراك الشعب اللبناني في إدارة شؤونه ذات الطابع المحلّي.

اللامركزية الإدارية هي فعل انتقال الدولة إلى حيث المواطن. إنها سياسة تقريب الإدارة من المواطنين.

وهذه هي ضرورة عصرية ملحّة تحدّ من مركزية العاصمة وتفكّ من حولها أحزمة البؤس والحرمان..

وثيقة الطائف في تأكيدها اللامركزية الإدارية تؤكّد أن الدولة اللبنانية تقوم على مركزية سياسية وأمنية قوية وعلى لامركزية إدارية موسعة. وهو أمرٌ إيجابي نُقرّه.

وحدوية الدولة في وثيقة الطائف هي المنطلق وهي الضابط لكلّ نظام لامركزي إداري موسّع.

- إنشاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي للتنمية عن طريق إشراك ممثلي مختلف القطاعات في رسم السياسة الاقتصادية والاجتماعية للدولة، مبدأ علمي اعتمدته الدول الأوروبية المعاصرة تحقيقاً للمشاركة المتوازنة بين مؤسسات المواطنين ومؤسسات الدولة منعاً للاحتكار من جهة وللتأميم من جهة أخرى.

المشاركة مفهومٌ اجتماعي متقدّم لبناء دولة المواطنين كرّسته وثيقة الطائف.

الدولة اللبنانية تقوم على المشاركة المتوازنة بين القطاعات العامة والقطاعات الخاصة. وهذا هو مفهوم الديمقراطية الحديثة المعمول بها في غالبية الدول الأوروبية.

- في باب التربية والتعليم أكّدت وثيقة الطائف على المبدأ الآتي:

لا للتأميم حفاظاً على التعليم الحرّ،

لا للتلزيم حفاظاً على الوطن الواحد.

فالوثيقة تؤكّد حرية التعليم وتحمي القطاع الخاص من جهة وتعزّز رقابة الدولة عليه وعلى الكتاب المدرسي من جهة أخرى.

وبهذا، تكون الوثيقة قد أمّنت عنصري الحرية والوحدة، وهما العنصران اللذان يقوم عليهما كلّ نظام عادل.

- **تحديد العدو الإسرائيلي:**

جعلت وثيقة الطائف الموقف من العدو الإسرائيلي مقياس التمسّك بلبنان الواحد. والتردّد في اعتبار إسرائيل عدوّ لبنان انسياقٌ في مخطط إسرائيل الرامي إلى تفكيك لبنان الواحد وإنهائه لأنه في اعتبارها خطأ تاريخي وجغرافي وسياسي يجب إزالته.

هذه الإيجابيات، في منطق التسويات في لبنان، تدخل في باب الحدّ الأدنى المقبول في نظر الموافقين على وثيقة الطائف، وهذا يعني أنها، في العمق، لا تلبّي رغبات المتنازعين.

لهذا أقول فيها:

إنها نظام الحدّ الأدنى الذي لا يرضي أحداً.

إنها اتفاق الخسارات المتبادلة في منطق المتقاتلين، وهي الاتفاق الوحيد الممكن في ظلّ الأوضاع الإقليمية والدولية في رأي المدافعين عنها. غير أن الساعين إلى الحلول الجذرية يقولون إن دولةً ما لا تقوم على مبدأ الخسارات المتبادلة التي مني بها المتنازعون عليها.

لقد اعترف الجميع بأنه عاد من الطائف خاسراً، الأمر الذي يوحي بأن وثيقة الطائف تسوية مرحلية قد تمهّد، تالياً، لجولات جديدة من العنف عند توافر الظروف الموضوعية التي يرى فيها طرفٌ من أطراف النزاع إمكاناً لقلب موازين القوى ذلك أن منطق التنازلات المتبادلة يدفع، لاحقاً، في اتجاه تعويض الخسارة.

لهذا، الكلّ في مأزق.

وثيقة الطائف صارت هي المأزق.

والخروج منه في نظري يكون:

- إما في البحث عن تسوية جديدة.
- أو في تعديل عدد من بنود الوثيقة أو في شرحها وتفسيرها في ملحق خاص بها يُصَدَّق عليه.
- أو في أن يفرض النظام الإقليمي والدولي الوضع الجامد بانتظار الحلول الشاملة.



التسوية بين الفكر الطائفي والفكر التحديثي

تضمّن وثيقة التسوية كلاماً على الإصلاح في غير باب منها وعنوان وفقرة. من هذا الكلام ما هو وارد في الفقرة (ج) والفقرة (ح) تحت عنوان المبادى العامة والإصلاحات.

جاء في الفقرة الأولى: «لبنان جمهورية ديمقراطية برلمانية تقوم على... وعلى العدالة الاجتماعية والمساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين دون تمايز أو تفضيل».

وجاء في الفقرة الثانية: «العمل على تحقيق عدالة اجتماعية شاملة من خلال الإصلاح المالي والاقتصادي والاجتماعي».

هذا الكلام يحرّكه فكرٌ تحديثي متقدّم يسعى إلى بناء دولة المساواة والعدالة. ومن ينتقل منه إلى كلام لاحق محوره مجلس النواب ورئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء ومجلس الوزراء وإلغاء الطائفية في باب الإصلاحات السياسية يجد أن الفكر الطائفي يحرّك هذا الكلام.. ولو لم يرد في باب الإصلاحات الأخرى كلامٌ على تشكيل المجلس الأعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء وعلى إنشاء المجلس الدستوري لتفسير الدستور ومراقبة دستورية القوانين وبتّ النزاعات والطّعون وعلى إنشاء المجلس الاقتصادي/ الاجتماعي للتنمية، لكان الفكر الطائفي هو المحرّك الوحيد لمضمون الوثيقة والتوجّهات.

بين الفكر الطائفي «الواقعي» والفكر العلمي التحديثي المستقبلي، تقع التسوية بين خطين متناقضين يشتدّ التناقض بينهما باشتداد الممارسات والنزاعات الطائفية ويختفي إلى حدود الانتفاء باختفائها.

الممارسة، إذاً، هي الضاغط في هذا الاتجاه أو ذاك. النصّ الطائفي

في وثيقة التسوية يحمل في ذاته بذور فنائه وبذور نمائه والممارسة هي التي تجفّف البذار أو تمدّها بالخصب والحيوية. واللبنانيون من هذا النصّ فئات:

- منهم من يجد فيه إمكان عبور من التخلّف إلى الحداثة وهؤلاء هم اللاّطائفيون السّاعون إلى تسريع خطوات العبور.
- منهم من يجد فيه تكريساً لواقع طائفي يتمتّع بشرعية الاستمرار، واحتفاظاً باللّعبة والأصول وهؤلاء هم الطائفيون الحقيقيون الساعون إلى تبطيء الخطوات وإيقافها بادّعاء أن التحديث يجب أن يبقى في مستوى الهدف والتوجّه.. هؤلاء هم أنفسهم أدوات الحرب الطائفية في لبنان وأدوات السِّلم الطائفي فيه.. هم المستفيدون من التوتّرات الطائفية في حالتي الحرب والسّلم.

إنّ أكثرية القيادات السياسية تنتمي إلى هذا الصّنف الأخير وتحدّث الناس عن دولة حديثة!!..

الدولة الحديثة لا تنهض إلاّ بالمنتمين إلى الصنف الأوّل. فالطائفي لا يوقّع على إلغاء نفسه.. المتخلّف لا يستوعب معنى الحداثة.. ومن تنشّأ وتربّى واكتنز على عَلَفٍ طائفي لا يستسيغ زاد الحداثة وَمَرْأَتَها.

إنّ مأزق العبور بالتسوية من الفكر الطائفي إلى الفكر التحديثي يتمثّل في غياب كتلة شعبية ضاغطة لها قيادة مؤمنة بالدولة المدنية والقوانين الحديثة وساعية بقوّة شعبها إلى السّلطة من دون خوف أو وجل..

إنّ راهنيّة التجاذب السياسي تؤكّد غياب هذه الكتلة الضاغطة، فهي موجودة ولكنّها غير فاعلة لعدم انتظامها من جهة ولانعدام الحياة السياسية في لبنان من جهة ثانية.

لهذا، إنّ الفكر الطائفي المكرّس نصّاً في الدستور وفي الوثيقة والمتحرّك ممارسةً في السّلطة وفي خارجها يبقى هو المهيمن والفكر التحديثي يحاول أن يتجاوز مرحلة الضعف والوهن والتراجع وفقدان القدرة على الاختراق.. الثقافة الطائفية هي اليوم في نقطة التفوّق وفي أشدّ تعبيراتها عن المكنون والمختزن وهي تغيّب تماماً المحتوى العلمي للثقافة وتدفع به إلى دائرة المحرّم!!.. كلّ خروج على «الثقافة الطائفية» هو مُدَان

و«الخوارج» يتلقون من «مراجعها» الدينيين والزمنيين الحرم المؤبّد.. إنّ ثمّة خوفاً يتراكم عند كثرة من الناس، ضحايا الفكر الطائفي، من الاندفاع في اتجاه التحديث والعقلنة بحجّة التوهيم بأن الانفصال عنه هو إنكارٌ لهويّة مميّزة في منطقة تسعى الأكثرية الدينية فيها إلى فرض هويتها الثقافية من جهة، وبحجّة أن الحداثة والعقلنة هما من مفروز غربي وهما عاملا تخريب في ثقافة المنطقة وهما سلاح الغرب في مواجهة الشرق وتقويضه من جهة أخرى.

بين منطق طائفي يحرّك الخوف لدى أقليّة من أكثرية دينية، وبين منطق ديني يحرّك الخوف لدى منطقة من استعمار ثقافي غربي جديد، يجد اللبنانيون أنفسهم في مأزق التهيّؤ لاقتبال الحداثة أو رفضها..

إنّ مأزق التسوية في قدرتها على تجاوز المأزق هو في تمكّنها من إشاعة المناخ الديمقراطي الذي يضمن حقّ الجماعات المنظّمة سياسياً لا طائفياً والأفراد في إدارة التنافس السياسي بعقلانية الحداثة وعلى قاعدة الصراع الفكري الحيوي لتعبئة طاقات الجميع كي لا تبقى جماعةٌ ما، خصوصاً الجماعة اللاطائفية، خاملة ومعطّلة، ومحرومة من المشاركة في تثبيت السّلام والعبور به من «سلام بين طوائف» إلى سلام وطني شامل أو «سلام بين مواطنين»... فمشاركة المواطنين، بعد التسوية، في السّلام، إذا ما قيست بمشاركة الطائفيين، ما زالت ضئيلة.. وهذه وضعية غير مقبولة تزيد من تخلّفنا السياسي ومن بلادة مؤسّساتنا اللاّطائفية الواقفة على هامش السّلام الأهلي ممّا يضاعف من حدّة «الصراعات الطائفية» ويجعل تجدّدها إمكاناً مفتوحاً على كلّ المؤثرات الداخلية والخارجية..

إنّ سيادة الانتماء السياسي البدائي في ظلّ مؤسّسات الطوائف التي كرّستها وثيقة التسوية هي إلى المزيد من التحكم والانتعاش لغياب الديمقراطية الصحيحة وبها نعني ديمقراطية الأفراد أو الجماعات المنظّمة سياسياً خارج القيود والاصطفاف الطائفي..

تسوية الطائف، في جانب منها وفي الحساب المرحلي، هي تسوية طائفيّة شدّت نفسها، في جانب آخر وفي الحساب الاستراتيجي، إلى أهداف وطنية، وهي اليوم، في خطر السقوط أو التعقيم، تعاني من ثلاث:

١ ـ انحراف السّلطة عن الاتجاه التحديثي فيها.

٢ ـ انقلاب الخارجين من السُلطة عليها انقلاباً طائفياً.

٣ ـ غياب المعارضة الوطنية والمشروع التحديثي البديل.

هذا، وكلّها يتفاعل ويتمادى في تفاعلاته ومضارّه والحوار السياسي معطّل والعمل السياسي معدوم، وذلك لانهيار المؤسّسات السياسية الطائفية وعدم قيام البديل من جهة ولأنّ الدولة اللبنانية يبدو في ظلّ الواقع الإقليمي وكأنّها اخْتُزِلَتْ إلى مجرّد مشروع مالي ـ إداري من جهة أخرى، فضلاً عن غياب المعارضة وتردّد المعارضين القادرين على إنهاضها والقيادة وغرقهم في حسابات محليّة وإقليمية تقيهم شرّ المواجهة وإعلان البديل.

ما نشهده، والحالات قليلة، هو محاولة تنشيط مؤسّسات المجتمع المدني الأمر الذي قد ينجح ولو جزئياً في تحديث المجتمع وفي إبعاد الناس عن حال الإحباط والإحجام عن مشروع الدولة التي أصبحت بلا هوية ولا مضمون ولا عنوان إلاّ الهويّات والمضامين والعناوين الطائفية وذلك بعد عجز السّلطة عن إتمام التسوية بنصوصها التحديثية.

أما والحالة هذه فلقد بات واجباً على جميع المعارضين أن يقدّموا قراءة مشتركة متعدّدة المواقع والخبرات لواقعنا السياسي ـ الاجتماعي والوطني العام ولواقع المنطقة والتوقّعات في ضوء ما ينتج عن إملاءات السّلم الإسرائيلي.

والقراءة المشتركة هي المقدّمة الأولى لقيام تيّار سياسي معارض يصوب الانحراف عن التسوية بأفكارها التحديثية ويمنع الانقلاب الطائفي عليها ويؤكّد وجود شعب لبناني قادر، بقراره الوطني، على أن يرفض نتائج السّلم المفروض.

أمّا المقدّمة الثانية فهي العمل على إنهاء حالة الاستثناء التي تجمّدت فيها التسوية بادّعاء أنّ مقتضيات «المفاوضات» تستلزم ذلك من جهة وبادّعاء أنّ الدولار يستلزم البقاء في الاستثناء من جهة ثانية.

إنّ الخطورة في استمرار الحالة الطارئة بما فيها من دخيل وعارض وبما تفرضه من قيود وإيهام وتخويف من المجهول في حال إنهائها تتمثّل في قيام العابرين على السلطة بتركيب مؤسّسات وبنى وأنظمة وقوانين

وأشخاص وتقليد حكم وأعراف من الصعب إزاحتها لاحقاً بالوسائل الديمقراطية والمناهج الإصلاحية والتحديثية العادية.. على حساب خطّة النهوض الاقتصادي والمشروع الإنمائي تنمو الطّفيليّات السياسية بكلّ أعاجيبها ومخاليقها الطائفية والمذهبية والفئوية والميليشوية والرجعية المتخلّفة علماً وأخلاقاً وكفاءة.. ويزداد الانقسام الداخلي ويُعَلّق تنفيذ التسوية في شقّها التحديثي ويُكرّس حكم الرؤوس المتعاقدة على احترام مصالح الآخر في إدارة شؤون الدولة والناس وتشتدّ قبضة الايصاء على الملفّ اللبناني بكلّ أوراقه وسطوره والحواشي..

أما المقدّمة الثالثة فهي إعداد المشروع التحديثي البديل الذي لا بدّ من المباشرة في إعداده منذ اليوم تهيّؤاً للدخول في الجمهورية الثالثة، جمهورية السلام بين المواطنين والإنماء والإعمار واسترداد السيادة، جمهورية النظام الديمقراطي البرلماني بقانون انتخابي وتقسيم إداري غير مقيّدين طائفياً وقيادة سياسة يحرّكها فكر سياسي حديث يقرأ بعمق تحوّلات المرحلة ومعنى أن يشرف العالم بأسره، ونحن منه، على القرن الواحد والعشرين.

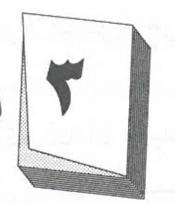
المسألة، إذاً، تختصر في ثلاث:

١ ـ قيام المعارضين بقراءة مشتركة في واقع الحال المحلّي والإقليمي.

٢ ـ إطلاق التيّار السياسي المعارض لتصويب الانحراف عن الشقّ التحديثي في التسوية ومعالجة الانقسام الوطني ومنع الانقلابات الطائفية عليها.

٣ ـ إعداد المشروع التحديثي لبناء الجمهورية الثالثة في إطار مؤتمر وطني دائم بات من الملحّ أن تُشَكَّلَ لجانه التحضيرية وتكتب أوراق أعماله.

وهكذا، نكون قد تهيّأنا للعبور بالتسوية من الفكر الطائفي إلى الفكر التحديثي.



الدولة الحديثة في وثيقة الوفاق الوطني، ملامح وإشكاليات بناء

بناء الدولة الحديثة هدف وطني رسمت خطوط التوجّه إليه وثيقة الوفاق الوطني. هذه الدراسة تسعى إلى تبيين ملامح هذه الدولة وإلى التوقّف عند بعض الإشكاليات التي تحول دون بنائها.

ملامح الدولة الحديثة في وثيقة الوفاق الوطني

ـ في ماهية الدولة العتيدة

في المبادىء العامة تقوم الدولة العتيدة، دولة التسوية، على احترام الحريّات العامّة، وعلى العدالة الاجتماعية والمساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين.

في مبدأ قيامها أكّدت الوثيقة «أن الشعب مصدر السّلطات» وأنّ الشعب اللبناني شعبٌ واحد. في هذا التأكيد تكريس للقواعد الأساسية الآتية:

- إرادة الشعب اللبناني هي التي تبني مؤسساته وفي رأسها مؤسّسة الدولة، والشعب اللبناني هو مجموعة أفراد لا مجموعة طوائف.
- وحدة الدولة هي من وحدة الشعب أو دولة واحدة لشعب واحد.
- الدولة هي دولة مواطنين، دولة وحدوية بسيطة.

هذه القواعد التي قامت عليها دولة التسوية تخالف من حيث المبدأ القواعد التي قامت عليها دولة الصّيغة (دولة ١٩٤٣) والتي هي قواعد دولة مركّبة أو اتحاديّة بحجّة أن الشعب اللبناني هو مركّب ثنائياً أو تعدّدياً.

العلاقة بين المواطن ودولة التسوية هي علاقة مباشرة.

العلاقة بين المواطن ودولة الصيغة هي علاقة غير مباشرة وعقدة

الوصل فيها هي الطائفة. إن دولة الصيغة هي دولة مواطنين ينتمون إلى طوائف، والطوائف تنظّم إدخالهم في الدولة. في حين أن دولة التسوية هي دولة مواطنين يعبرون إليها من دون وسيط.

في مسألة العلاقة المباشرة بين الدولة والمواطنين يتأكّد لنا أن وثيقة الوفاق الوطني تؤسّس لقيام دولة مدنية من دون أن تلغي العلاقة بين الطوائف والدولة ومن دون أن تحدث التناقض بينهما.. وبهذا تكون، من حيث التوجُّه العام أو الهدف الوطني، قد حصرت المشكلة الطائفية في نطاقها السياسي/ الاجتماعي تمهيداً لتجاوزها في إطار دولة تحترم إرثها الروحي والثقافي.. ومن دلائل هذا الاحترام أن الوثيقة منحت رؤساء الطوائف اللبنانية حقّ مراجعة المجلس الدستوري في ما يتعلّق بالأحوال الشخصية وبحريّة المعتقد وممارسة الشعائر الدينية وبحرية التعليم الديني.

دولة التسوية، في مستوى الطموح، ليست دولة طائفية أو مركّبة طائفياً.

ـ في دولة المؤسّسات

أ ـ السلطة الاشتراعية

● تنفتح الوثيقة على قانون الانتخاب خارج القيد الطائفي، وهو تطلّع مستقبلي يجعل التمثيل على أساس وطني. مفهوم الديمقراطية أصبح مفهوماً وطنياً يخالف المفهوم الذي قامت عليه دولة الصّيغة، مفهوم ديمقراطية الجماعات، الديمقراطية التوافقية أو المركّبة.

من ديمقراطية الجماعات إلى ديمقراطية الأفراد، الديمقراطية العددية أو البسيطة، هذا هو مسار الانتقال من دولة الصيغة إلى دولة التسوية.

● لقد عزّزت الوثيقة النظام البرلماني وذلك من طرق ثلاث:

ـ الحكومة مسؤولة سياسياً أمام المجلس النيابي.

ـ الاستشارات الملزمة لتسمية الرئيس المكلّف بتشكيل الحكومة.

ـ تعزيز دور رئيس المجلس.

ب ـ السّلطة الإجرائية

تنفتح الوثيقة على إمكان الانتقال بالدولة من دولة الأشخاص والأمزجة إلى دولة المؤسّسات الدستورية.

لقد أناطت الوثيقة السّلطة الإجرائية بمجلس الوزراء مجتمعاً فحوّلته إلى مؤسّسة حكم فتبدّل، تالياً، مفهوم الدولة القويّة. إنّ دولة التسوية هي قويّة بقوّة المؤسّسات الدستورية لا بقوّة الأشخاص كما عَهِدْنا في دولة الصيغة، دولة الرأسين المتصادمين.

السّلطات تعمل بمبدأ الفصل بينها على قاعدة التوازن والتعاون.

ج ـ السّلطة القضائية

أكّدت الوثيقة استقلالية السّلطة القضائية، وتدعيماً لهذه الاستقلالية منحت الجسم القضائي الحقّ في انتخاب عدد معيّن من أعضاء مجلس القضاء الأعلى.

د ـ المجلس الدستوري

هو جهاز رقابة على دستورية القوانين ومؤسّسة عليا لضبط عمل دولة المؤسّسات. يَبُتّ كلّ النزاعات والطعون الناشئة عن الانتخابات الرئاسية والنيابية، ويؤمّن توافق عمل السّلطتين التشريعية والتنفيذية مع مسلّمات العيش المشترك وحقوق اللبنانيين المنصوص عنها في الدستور.

هـ ـ المجلس الأعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء

هو مؤسّسة قضائية عليا تضمن خضوع المسؤولين في الدولة على المستويات كافّة لسيادة القانون اللبناني الذي يحاكم ويحكم باسم الشعب مصدر السّلطات.

و ـ مجلس الشيوخ

هو مؤسّسة تمثيلية تُنْشأ بعد أن يوضع قانون انتخاب خارج القيد الطائفي، تتمثل فيه جميع العائلات الروحية وتنحصر صلاحياته في القضايا المصيرية.

عند تحديد هذه القضايا يذهب بنا الاتجاه في اعتبار هذه المؤسّسة تنتمي إلى الدولة الحديثة أو هي لا زالت تنتمي إلى دولة الصيغة الطوائفية..

ز ـ المجلس الاقتصادي / الاجتماعي

إنّ إنشاء المجلس الاقتصادي/ الاجتماعي للتنمية من طريق إشراك

ممثّلي مختلف القطاعات في رسم السياسة الاقتصادية/ الاجتماعية للدولة هو مبدأ علمي اعتمدته الدول الحديثة تحقيقاً للمشاركة المتوازنة بين مؤسسات المجتمع الأهلي (مؤسّسات المواطنين) ومؤسَّسات الدولة منعاً للاحتكار من جهة وللتأميم من جهة أُخرى.

هذا المجلس يضبط العلاقة المتوازنة بين الدولة والمواطنين على قاعدة الحوار والمشاركة في اتخاذ القرار.. والمشاركة هي مفهوم اجتماعي/ سياسي متقدّم لبناء دولة المواطنين.. فدولة التسوية تطمح إلى أن تبنى على المشاركة المتوازنة بين القطاعات العامة والقطاعات الخاصة.. وهذا هو مفهوم الدولة/ المجتمع، الدولة الديمقراطية الحديثة، النّمط المعروف في أكثرية الدول الأوروبية.

- في دولة الإصلاح

● إلغاء الطائفية السياسية

إنّ دولة التسوية مشدودة إلى هدف إصلاحي/ وطني هو إلغاء الطائفية السياسية التي هي إطار تمثيل الطوائف في السّلطة والإدارة أو هي إطار تركيب للدولة، وهو إطارٌ يحدّد شكل الدولة المركّب وطريقة توزيع المناصب السياسية والوظائف الإدارية، وذلك بناء على المادة ٩٥ من الدستور والمادة ٩٦ من المرسوم الاشتراعي رقم ١١٢/ ١٩٥٩.

إنّ مسوّغ اعتمادها في تحديد شكل الدولة هو الاعتراف باستقلالية الطوائف عملاً بالمادتين ٩ و١٠ من الدستور.

دستور الجمهورية الثانية أو دولة التسوية ثبّت الطائفية السياسية من جهة ولحظ آلية إلغائها وآلية تحويلها من المجلس النيابي إلى مجلس الشيوخ والمجلس الدُّستوري من جهة أخرى. وهذا ما يمكن اعتباره خطوة متقدّمة على طريق الإلغاء لكنّه ليس الإلغاء كلّه. إنّه إصلاحٌ مبتور إذ إنه أبقى الطائفية السياسية في توزيع الرئاسات وتأليف مجلس الوزراء والمناصفة في المجلس النيابي وفي وظائف الفئة الأولى.

الدستور الحالي جعل إلغاء الطائفية السياسية نصّاً دستورياً وقراراً وطنياً وقاعدة سلام وإنهاء حرب، وجعله، تالياً، تحدّياً مطروحاً بقوّة على اللبنانيين.

● اللاَّمركزية الإدارية

تؤسِّس اللامركزية الإدارية لإنشاء وحدات إقليمية/ إدارية على أساس علمي/ اقتصادي/ ديموغرافي/ بيئي لا على أساس طائفي أو مذهبي.

صلاحيات المحافظين والمجالس الإقليمية تكون صلاحيات تقريرية واسعة في كلّ الشؤون باستثناء السياسية منها والعسكرية، ينهض بها أصحابها بإشراف الحكم أو الحكومة المركزية كي لا تشكّل اللاَّمركزية الإدارية خطراً على وحدة الدولة السياسية والأمنية.

إنّ انتخاب مجلس لكلّ قضاء بمنأى عن أي انتماء ديني أو مذهبي هو شرط أساس في اللاَّمركزية الإقليمية أو المناطقية، وفي هذا الانتخاب تتحقّق الديمقراطية الشعبية المباشرة. فاللامركزية الإدارية تقوم على إشراك الشعب في إدارة شؤونه ذات الطابع المحلّي، وهي فعل انتقال دوائر الدولة من العاصمة إلى المناطق. فالدّولة الحديثة تذهب في اتجاه المواطن وتبقيه في أرضه وتعيش معه، وهذه هي ضرورة عصرية ملحّة تحدّ من مركزية العاصمة وتفكّ من حولها أحزمة البؤس والحرمان.

القاعدة في كلّ ذلك هي بقاء الدولة واحدة تشدّ إليها كلّ الأنظمة والدوائر اللاّمركزية مهما كانت موسّعة.

إشكاليات بناء الدولة الحديثة

- إشكاليات عامة متعلّقة بوثيقة الوفاق الوطني

● إشكالية مرجعية أو قوّة تمثيلية

اجتمع في الطائف ممثلون عن الشعب تمّ اختيارهم سنة ١٩٧٢. هل هؤلاء يمثّلون، فعلاً، إرادة الشعب عام ١٩٩٠؟ هل هم مرجعية صالحة ذات قوّة تمثيلية لعقد التسوية أو الوفاق؟

بعد الطائف، وفي ضوء علم الاجتماع السياسي، يبدو أنّ أكثرية اللبنانيين تؤيّد الوثيقة، وهذا ما أظهرته القوى السياسية وقوى المجتمع الأهلي عبر الالتزام بها وعدم تقديم البديل.

● إشكالية قرار حرّ وسيادة

منذ الاستقلال وصيغة الدولة اللبنانية قامت على اتفاق/ تسوية بين

اللبنانيين على قاعدة ثنائية الانتماء الديني أو على قاعدة أنّ لبنان مكوّن من مجموعتين إسلامية ومسيحية.. قرار تعديل دستور الدّولة يستوجب من الناحية المبدئية إرادة حرّة لدى المجموعتين في اتخاذ القرار.

هل كان «ممثّلو» المجموعتين، في حال عدم التشكيك بشرعية التمثيل وفي حال إقرارنا بهذه الثنائية، أحراراً في تكوين الرأي والتعبير عن إرادة الناس؟

● إشكالية تسوية أم اتفاق وقف الحرب

- في مستوى التعقيدات الخارجية للأزمة اللبنانية لم تكن الوثيقة حلاً في المنظور الجيوبوليتيكي لأنها لم تتمكّن من تنفيذ القرار ٤٢٥ ولم تمنع التوطين ولم تتمكّن من تنفيذ برمجة انسحاب أو إعادة انتشار الجيش السوري.

- في مستوى التعقيدات الداخلية لم تكن الوثيقة حلاً في المنظور الإيديولوجي والفلسفة السياسية لأنّها لم تتمكّن، بالرّغم من تأكيدها نهائية الوطن اللبناني، من أن تشرك في هذا التأكيد القائلين بلبنان الكيان الجغرافي/ السياسي المصطنع، ولأنّها لم تتمكّن، بالرّغم من تأكيدها هويّة لبنان العربية وانتماءه العربي، أن تشرك في هذا التأكيد القائلين بلبنان اللبناني، وبالهوية اللبنانية خصوصياتٍ فارقةً عن هويّة المنطقة، وبالقومية اللبنانية نقيضاً للقومية السورية وللقومية العربية، وبالتعدّدية الإثنية والحضارية نقيضاً لأطروحة الشعب الواحد والحضارة الواحدة.

إذا كانت التسوية تقوم على مرتكزات فكرية/ سياسية أو إيديولوجية إنّ وثيقة الوفاق الوطني، في حدود هذه المسألة، هي وثيقة اتفاق على وقف الحرب.

- في ضوء التعقيدات الخارجية والداخلية يبدو أنّ الوثيقة باتت في مأزق. أوقفت الحرب ولكنّها، حتّى الساعة، لم تستردّ السيادة ولم تصنع السّلام الداخلي، وهما شرطان أساسيان لبناء الدولة الحديثة.

● إشكالية حكم وقيادة

من يقود التسوية أو دولة التسوية في لبنان؟

هل الأطراف الذين تعاقدوا على الوثيقة يشتركون في قيادة مشروعها وتنفيذه لجهة بناء الدولة؟ أو هل هم موافقون، جميعاً، على نهج الحكم الحالي في تنفيذ بنود الوثيقة؟

الحقيقة هي أنه قد تمّ تنفيذ بنود وأوقف تنفيذ ما تبقى منها وذلك في ظلّ انقسام وطني/ سياسي/ طائفي حادّ وخلاف على التوجّهات الأساسية والقضايا المصيرية.

مفهوم الحكم في وثيقة التسوية لا يزال أسير المنظور الثنائي أو المركّب. وهذا هو «حقّ نقض» جماعي مفتوح مُنِح لفريقي التعاقد، وهو يؤدّي، في حال استخدامه، إلى تعطيل عمل الدولة وإلى انقسامات وطنية وأزمات حكم أو انحراف سلطة.

الشرعية الدّستورية التي يستند إليها حكمٌ ما غير كافية وحدَها لممارسة السّلطة باسم الشعب اللبناني: «لا شرعية لأي سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك».

هل السّلطة القائمة في ظلّ المقاطعة والاعتكاف والانقسام الوطني حول التوجّهات المصيرية تأتلف وميثاق العيش المشترك؟

- إشكاليات خاصة متعلّقة ببناء الدولة الحديثة

● إشكالية مبادىء أو مرتكزات مفهوم الدولة

- أكّدت الوثيقة أن «الشعب مصدر السّلطات» وأنّ الشعب اللبناني شعبٌ واحد. في هذا التأكيد تكريسٌ لمبدأ الديمقراطية الشعبية أو العددية أو البسيطة؛ وهو مبدأ أساس لقيام الدولة الوحدوية البسيطة، وفيه إسقاطٌ لمنطق «الثنائيين» و«التعدّديين»، منطق الأقليّات الإثنية والدينية المتمايزة وهو المنطق الأساس لبناء الدولة المركّبة أو الاتحادية، دولة اللامركزيات السياسية والأمنية والإنمائية. هل سلّم «التعدّديون» و«الثنائيون» بضرورة بناء الدولة الوحدوية؟ وهل عادوا، تالياً، عن طروحاتهم في الفيدرالية؟

- أكّدت الوثيقة أن «لا شرعية لأيّ سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك». في هذا التأكيد تكريسٌ لمبدأ الديمقراطية التوافقية وهو الأساس لبناء الدولة الاتحادية أو المركّبة، وفيه إسقاطٌ لمنطق الوحدويين، منطق

الأكثرية العددية، وهو المنطق الأساس في بناء الدولة البسيطة، الدولة المركزية.

إنّ حقّ النّقض في الديمقراطية التوافقية يؤدّي حكماً إلى الوقوع في إلغاء الدولة.. فالدولة عندها تبقى في حكم الإلغاء إلى حين قيام سلطة لا تناقض ميثاق العيش المشترك.

- التأكيد الأوّل يؤسِّس لقيام دولة المواطنين، التأكيد الثاني يؤسِّس لقيام دولة الجماعات. فكيف لوثيقة أن تجمع في نصّ واحد دولة مواطنين ودولة جماعات؟ **الجواب هو أن الوثيقة كرّست دولة الجماعات وجعلت دولة المواطنين هدفاً يُعمَلُ في سبيل بلوغه.**

● **إشكالية توازن بين المؤسّسات الدستورية،**

مؤسسات حاكمة أم أشخاصٌ حاكمون؟

الدولة/ المؤسَّسة أم الدولة/ الشخص؟

أحدثت الوثيقة خللاً في توازن المؤسَّسات، ويبدو، في مستوى النصّ، أنَّ الغلبة أضحت لمؤسسة المجلس النيابي. ولكن، في مستوى الممارسة، يبدو أنّ الغلبة هي للأشخاص وليست للمؤسَّسات وأنّ الحكم هو للأشخاص وليس للمؤسَّسات.

إذا كانت دولة الصيغة برأسٍ واحد لجهة النصّ الدّستوري وبرأسين لجهة الميثاق والممارسة فإنّ دولة التسوية باتت بلا رأس لجهة النصّ الدستوري وبرؤوس ثلاثة لجهة الممارسة، وهذا ما بات يُعرف بحكم «الترويكا».

● **إشكالية ممارسة السّلطة الإجرائية، القرار الحكومي وتشكيل حكومات الوفاق الوطني**

- إنّ الوثيقة حدّدت صلاحيات رئيس الدولة، وهي أساسية، وقلّصت دوره التنفيذي ونقلت السّلطة الإجرائية إلى مجلس الوزراء الذي بات رئيسه رئيس الحكومة.

- جاءت الممارسة لتثبت أن رئيس الجمهورية لم يفقد صلاحياته، وأنّ السّلطة لم تنتقل إلى مجلس الوزراء مجتمعاً بل إلى رئيس الحكومة الذي

بات ينافس رئيس الجمهورية على تجميع الصلاحيات بين يديه، فضلاً عن تلك الصلاحيات المشتركة التي وردت في نصّ الوثيقة، وهي صلاحيات تشكّل في ذاتها إشكالاً إجرائياً كبيراً، الأمر الذي يجعل الحكم حكم أمزجة ونزاعات مستمرّة وهو حكمٌ لا مكان له في دولة المؤسسات الدستورية والقانونية.

- أمّا بالنسبة إلى اتخاذ القرار الحكومي فالقرار يتّخذ أوّلاً بالتوافق أي عملاً بمبدأ الديموقراطية التوافقية، وثانياً بالتصويت في المواضيع العادية وفي حال تعذّر التوافق أي عملاً بمبدأ الديمقراطية العددية أو المطلقة، وثالثاً بموافقة الثلثين في المواضيع الأساسية أي عملاً بمبدأ الديمقراطية الموصوفة أو النسبية.

ثلاثة أشكال من أشكال الديمقراطيات في ثلاثة أشكال من أشكال الدّول، على مجلس الوزراء تطبيقها وفق المقتضى!!

- أمّا بالنّسبة إلى تشكيل الحكومات فإنّ آلية اتخاذ القرار خصوصاً في المواضيع الأساسية يوجب، حكماً، تشكيل حكومات وفاقية.. في دولة التسوية يتعذّر تشكيل حكومة الأكثرية التي لها أن تحكم والأقليّة التي لها أن تعارض.. حتّى بات الكلّ يسأل، عند تشكيل الحكومات، عن الثّلث المعطّل.

إنّ تشكيل حكومات وفاقية هو، في الواقع، تعبير عن صيغة لدولة كونفدرالية. يبدو أن وثيقة التسوية أعادت إنتاج كونفدرالية الطوائف في مستوى السّلطة التنفيذية.

لقد ظلّت الطائفة هي الوحدة السياسية في دولة التسوية، والمواطن لا حضور له في النظام السياسي خارج إطار الطائفة التي ينتمي إليها.. حتّى الأحزاب هي وحدات طائفية، وعندما يدخل ممثّلوها الحكم يدخلونه من إطار طائفي. لا يدخلونه لأنّهم ينتمون إلى هذا الحزب أو ذاك بل لأنّهم ينتمون إلى هذه الطائفة أو تلك.

إنّ فلسفة قيام الدولة تبرز في تشكيل الحكومات وهي فلسفة مبنيّة على اعتبار المجتمع اللبناني مكوّناً من سبع عشرة طائفة وليس من مجموع

المواطنين. هذا المجتمع السياسي المركّب يعبّر عن نفسه في «حكومات الوفاق الوطني» وفي «السّلطة التي لا تناقض ميثاق العيش المشترك».

إنّ دولة التسوية الفعلية هي دولة ميثاقية وتشكيل حكوماتها مشروط بقاعدة تمثيل «الميثاقيين» على اختلاف مواقِفِهم الطائفية/ السياسية بعيداً عن كونهم يمثّلون اتجاهاً سياسياً تؤيّده أكثرية نيابية أو شعبية... الأمر الذي أدّى إلى تعطيل الحكم الديموقراطي القائم على أكثرية سياسية تحكم وأقليّة تعارض أو، وهذا هو الحاصل عندنا، إلى نقل المعارضة إلى داخل الحكومة، فثمّة وزراء يحكمون ويعارضون في آن، وأدّى، تالياً، إلى تعطل عمل المجلس النيابي لجهة المراقبة والمحاسبة خصوصاً متى تمّ تشكيل حكومات وفاقية موسّعة في غياب الكتل النيابية الكبرى أو الأحزاب السياسية المتحالفة.

● إشكالية إصلاح يبدأ بإلغاء الطائفية السياسية

الطائفية هي إطار سياسي حُدّدت فيه وسائل مشاركة الطوائف في تكوين الدولة وممارسة السّلطة.

يعني إلغاؤها إلغاء الطوائف لا من حيث هي قيم دينية وثقافية بل من حيث هي وحدات سياسية تتكوّن منها الدولة. إلغاؤها يعني إخراج الطائفة من الدولة وتحويل الدولة مؤسّسة مدنية لا علاقة للطوائف بها لجهة التكوين والوظيفة. فصيغة الدولة الحديثة تعكس نضج المجتمع السياسي/ المدني.

إلغاء الطائفية السياسية توجّه إصلاحي أساس في بناء الدولة الحديثة، ولكنّه يشكّل، في الوقت الحاضر، إشكالية كبرى بوجوه متعدّدة:

- إشكالية قيادة وتيّار منظّم وخطاب سياسي قوامه: المواطن هو القيمة السياسية العليا.

مَنْ يلغي الطائفية السياسية والمؤمنون بالمواطنية قاعدة في تكوين المجتمع السياسي والدولة هم بدون قيادة وتيّار وخطاب؟

مَنْ يلغي الطائفية والقوى اللاطائفية ليست في مواقع القرار؟

هل يُعْقَل أن يوقّع الطائفي على إنهاء نفسه وإنهاء النظام الذي أوجده؟

- إشكالية معنى

المادّة ٢٢ من الدستور تعني عدم إلغاء الطائفية إلغاء تامّاً: «مع انتخاب أول مجلس نواب على أساس وطني لا طائفي يستحدث مجلس للشيوخ تتمثّل فيه جميع العائلات الروحية وتنحصر صلاحياته في القضايا المصيرية». فانتخاب مجلس نواب خارج القيد الطائفي يتبعه وفقاً للمادة ٢٤ من الدستور استحداث مجلس شيوخ داخل القيد الطائفي وتوكل إليه الأمور المصيرية.

ما هي هذه الأمور؟

من يحدّدها؟ ما هي قواعد تحديدها؟

إنّها مسألة رفع درجة التمثيل الطائفي من مجلس النواب إلى مجلس الشيوخ ومن مسائل عادية إلى قضايا مصيرية.

ماذا يعني إذاً إلغاء الطائفية السياسية في مستوى التمثيل؟ إنه يعني إلغاءها في مجلس المسائل العادية وإبقاءها في مجلس القضايا المصيرية.

- إشكالية خلفيات أو زوايا نظر

يرى فريقٌ من اللبنانيين أن الطائفية السياسية كرّست نظام الامتيازات وأحدثت خللاً في النظام السياسي وفي القرار الوطني وفي البنية الإدارية والاقتصادية والاجتماعية وتخطيط التنمية، واعتبرها العائق الأوّل أمام بناء دولة الإصلاح والتنمية والاستقرار السياسي والأمني، دولة العدالة والمساواة.

وثمّة فريق رفض الإلغاء ودعا إلى تكريس الطائفية وجاءت دعوته في أقصى تعبيراتها في كلامه على اللامركزية السياسية أو الدولة الفيدرالية بادّعاء أن المجتمع اللبناني هو مركّب طائفياً وحضارياً، ومن طبيعة الأمور ومنطق الأشياء أن ينتج دولة مركّبة لإدارة شؤون الجماعات.

وفريقٌ آخر رفض الإلغاء لأنه إصلاح مبتور وقوله فيه: إمّا أن تُلغى «الطائفيات» وإمّا الإبقاء عليها، وخوف هذا الفريق هو الانتقال من هيمنة إلى هيمنة في مجتمع حكم العدد فيه طائفي لا سياسي. فالطرح هو طائفي في خلفياته وأبعاده، يستخدمه أصحابه سلاحاً سياسياً في معركة الصراع

على السّلطة. وفريق رابع يطرح نظام العلمنة الشاملة، وهو فريقان: واحدٌ يطرحه من باب المزاودة والتعجيز والإحراج لسحب المسألة من التداول، وآخر يطرحه لقناعة راسخة بأن دولة العلمنة هي الحلّ التاريخي لكلّ المآزق والنزاعات الداخلية.

ـ إشكالية هدف وأفق استراتيجي.

ماذا بعد إلغاء الطائفية السياسية؟

ـ هل الإلغاء هو الخطوة التي لا بدّ منها على درب العلمنة؟

ـ هل هو التأسيس الأول لبناء الدولة المدنية وحقوق المواطن؟

ـ هل هو تمهيد لإحلال هيمنة محلّ هيمنة باسم أكثرية العدد؟

ـ هل هو مسألة خلافية تُطرح بغية أن ينبري فريق مناهض ويطرح الفيدرالية باسم التعدّدية؟

ـ هل هو عملية تجميل لدولة الصيغة وجعلها أكثر عدلاً وتوازناً بين الطوائف باسم حقوق الطوائف والمشاركة؟

ـ إشكالية مجتمع له ثقافته وأنماطه والمؤسسات

ليست الأزمة في لبنان أزمة نظام سياسي فقط إنما هي، في الأساس، أزمة مجتمع قادته ثقافة وإنماطٌ ومؤسّسات طائفية وربّته ونشّأته وجذّرت فيه خصوصيات وذاتيات بات من الصعب التفلّت منها إلاّ في إطار عملية تاريخية أو مسار تطوري.. فالمجتمع المدني الذي هو أساس بناء الدولة المدنية لا ينهض ولا يُبْنى بقرار.. وإلغاء ثقافة وإنماط مؤسّسات صاغت سلوكيات مجتمع ما عليه أن يراعي واقع البنية المجتمعية ويرتبط عضوياً بدينامية التغيير في هذه البنية وينشرط حكماً بمبدأ التحويل الطبيعي.

إنّ اجتياز المسافة بين دولة طائفية/ توافقية خاضعة لحكم الارتضاء بين الجماعات وتأتلف وطبيعة مجتمع طائفي/ مركّب، وبين دولة مدنية خاضعة لحكم الأكثرية العددية وتأتلف وطبيعة مجتمع مدني/ بسيط، هو مسألةٌ دونها الكثير من العقبات في غياب ثقافة عقلانية وإنسانية وقيمية ومواطنية لها أنماطها ومؤسّساتها.

ـ إشكالية هوية وانتماء قومي منفصل عن الدين

هويّة لبنان عربية وانتماء لبنان عربي.. العربية هي الهويّة القومية الجامعة وهي منفصلة عن الهويّات الدينية.. والمسألة بالنسبة إلى فريق من اللبنانيين هي مسألة إيضاح الحدود بين الهويّة القومية والهوية الدينية.

إنّ إلغاء الطائفية السياسية يرتبط إلى حدّ بعيد بحسم هذه المسألة لجهة التداخل أو التفارق، والحسم بات ضرورياً لأنّ الخروج من الانتماء الطائفي هو دخولٌ في الانتماء الوطني/ القومي، وهو أمرٌ متعذّر أو ملتبس ما لم توضح حدود التفارق بين القومي والديني.

إنّ فريقاً من اللبنانيين لا يرضى الخروج من هويّة دينيّة هي أساس اجتماعه السياسي ليدخل في هويّة وطنية تفقده هذا الأساس وتكون جِسْرَ عبوره إلى هويّة قومية/ دينية.

هذه الإشكاليات الستّ تحدونا على الاعتقاد أن إلغاء الطائفية السياسية هو مسألة مسار تاريخي وآلية مجتمع متحوّل وليس مسألة قرار يُحْتَجَزُ في نصّ ويدور عليه كلامٌ عقيم.

● إشكالية إصلاح يكتمل بتعديل قانون الانتخابات النيابية

جاء في وثيقة الوفاق تحت عنوان الإصلاحات السياسية (مجلس النواب) ما يلي:

ـ «الدائرة الانتخابية هي المحافظة..».

ـ «إلى أن يضع مجلس النواب قانون انتخاب خارج القيد الطائفي...».

ـ «مع انتخاب أول مجلس نواب على أساس وطني لا طائفي...».

هذا الكلام يرسم التوجّه العام في الإصلاح السياسي. ولكن دون تنفيذه عقبات منها:

ـ قانون الانتخاب خارج القيد الطائفي يؤدي حكماً إلى قيام الدولة الوطنية، والعقبات التي تعترض تنفيذ هذا المشروع هي نفسها العقبات التي تعترض إلغاء الطائفية السياسية.

ـ هذا القانون ينقلنا من دولة الوحدات الطائفية إلى دولة المواطنين،

من قاعدة التمثيل الطائفي إلى قاعدة التمثيل الوطني، من الدولة الاتحادية إلى الدولة الوحدوية.

- إن التوجّه الوحدوي هو الغالب في دولة التسوية وإشكاليته هي أنه يبقى توجّهاً، وهكذا كان في دولة الصيغة.

- التسوية تعد اللبنانيين بدولة واحدة موحّدة ذات سلطة مركزية قويّة، ولكنّها، بالمقابل، تثبّت ركائز دولة اتحادية، كلّ طائفة فيها دولة.

- الدولة الوحدوية العتيدة هي التعبير الطبيعي عن وحدة المجتمع الإنصهارية. بهدف بلوغ الوحدة ثمّة آليات عديدة منها قانون الانتخابات النيابية، والسؤال هل يُعَدّل في ضوء دينامية التحوّل في حركة المجتمع أو يُعَدّل القانون باعتباره من وسائل توليد هذه الدينامية وتنميتها.

نحن نقول بطبيعة العلاقة العضوية والجدلية بين القانون والحركة، فهو يعبّر عنها ينتجها ويدفع بها في آن.

إذا كانت دولة الإصلاح تبدأ بإلغاء الطائفية السياسية فهي تكتمل بتعديل قانون الانتخابات النيابية.

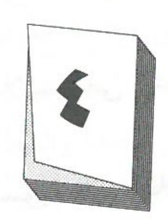
إنّ ملامح الدولة الحديثة في وثيقة الوفاق الوطني هي، في منطق التسوية، من إيجابيات الحدّ الأدنى المقبول في نظر الموافقين عليها. وهذا يعني أن الوثيقة، في العمق، لا تلبّي رغبات المتنازعين.

إنّها نظام الحدّ الأدنى الذي لا يرضي أحداً.

إنّها اتفاق الخسارات المتبادلة.

أمّا السّاعون إلى الحلول الجذرية فيقولون إنّ دولةً ما لا تقوم على مبدأ الخسارات المتبادلة ذلك أنّ منطق الخسارة يدفع لاحقاً في اتجاه تعويضها.

بالأمس قال جورج نقّاش: «نفيان لا يصنعان أمّة» بالإشارة إلى مقولة دولة الصيغة: لا للشرق لا للغرب، واقتباساً يصحّ اليوم أن نقول: الخسارات المتبادلة لا تصنع دولة.



أفكار من أجل نظام سياسي بديل

الكلام على النظام السياسي البديل مشروط بقراءة متغيّرات في داخل لبنان منذ تسوية الطائف وفي محيطه منذ بدء المفاوضات العربية/ الإسرائيلية، وباستقراء تحدّيات المستقبل وبتعيين موقع لبنان ودور اللبنانيين في نظام شرق/ أوسطي بديل عن نظام المنطقة العربية، وبضرورة إيجاد تيّار سياسي وطني منظّم يحمل عناوينه وينطق باسمه ويسعى إلى تسلّم السّلطة أو التأثير في القرار الوطني.

في داخل لبنان وفي مستوى النصّ أحدثت تسوية الطائف متغيّرات كثيرة:

- قامت فلسفة الحكم والإدارة على مبدأ التوازن والتوافق. التوافقية في إدارة الشأن الوطني أصبحت قاعدة النظام السياسي القائم، وهي شكل غير صريح من أشكال الاتحادية.

- نصّت الوثيقة على إصلاحات سياسية، أهمّها إلغاء الطائفية السياسية، وعلى إصلاحات أخرى، أبرزها اللامركزية الإدارية، المجلس الأعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء، المجلس الدستوري لتفسير الدستور ومراقبة دستورية القوانين، قانون الانتخابات على أساس المحافظة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي للتنمية.

- أكّدت الوثيقة طبيعة العلاقات اللبنانية/ السورية التي ترجمت لاحقاً بمعاهدة الأخوّة والتعاون والتنسيق.

- حدّدت الموقف من إسرائيل باعتبارها عدوّاً، وباعتبار القرار ٤٢٥ وحقّ اللبنانيين في مقاومة الاحتلال وسيلتي تحرير واسترجاع سيادة.

- حدّدت الموقف من الفلسطينيين برفض توطينهم في لبنان وجعلت ذلك من المبادىء العامة الواردة في مقدّمتها.

تلك كانت أبرز المتغيّرات في مستوى النصّ. أما القراءة في الواقع فتبرز المتغيّرات الآتية:

- فقدان التوازن الوطني وإسقاط مبدأ التوافق وانقلاب على النصّ الدستوري.

- إلغاء الطائفية السياسية تراجع من اتفاق في التسوية إلى خلاف متجدّد، وتوقّف الكلام الرسمي عليه، ولم تُتّخذ بشأنه الإجراءات التي ينصّ عليها الدستور فتعطّلت آلية التنفيذ وتفاقم الشعور المذهبي. نظام الجمهورية الأولى كانت علّته الطائفية. نظام الجمهورية الثانية علّته مذهبيّة.

- اللامركزية الإدارية مسألة مؤجلة.

- مبدأ قانون الانتخابات على أساس المحافظة لم يحترم وتمّ إجراء انتخابات نيابية أثارت حولها الكثير من التساؤلات والشكوك، فضلاً عن المقاطعة الكثيفة لها في غير منطقة.

- المجلس الاقتصادي والاجتماعي للتنمية مسألة لم يجرِ فيها حتى الساعة كلام جدّي.

ربّما يكون مجلس الإنماء والإعمار قد أخذ مكانه، على اختلاف في طبيعة عمل كلّ من المجلسين، وهو سلطة فوق كلّ الوزارات والإدارات.

غاب الإنماء المتوازن بين المناطق والقطاعات.

- معاهدة الأخوّة والتعاون والتنسيق أثقلتها المشاكل اليومية وأرهقتها الخلافات الشخصية وأنزلتها من المستوى الاستراتيجي إلى مستوى المعالجات التي تزعج السوريين وتبرز اللبنانيين غير قادرين على إدارة شؤونهم الذاتية، وأفسحت المجال أمام رافضي الدور السوري في لبنان للكلام على استقلالية القرار والسيادة، وزعزعت الثقة الخارجية بحقيقة الوفاق الوطني وصدقيته وزرعت الشكوك حول نظام التسوية وصلاحية الدستور الجديد.

- الموقف من إسرائيل تدرّج من المطالبة بتنفيذ القرار ٤٢٥ إلى الدخول في مفاوضات ثنائية يطالب فيها الإسرائيليون بوقف أعمال المقاومة وتجريدها من السّلاح وعدم المساس بجيش لبنان الجنوبي، بترتيبات أمنية شبيهة بتلك التي نصّ عليها اتفاق السابع عشر من أيار، بترتيبات مائية،

وبترتيب أوضاع الفلسطينيين بما يتوافق وخطّة توطينهم في لبنان أو دفعهم إلى شتات جديد، باتفاق سلام.

- الموقف من الفلسطينيين المقيمين في لبنان تدرّج من رفض التوطين في المبدأ والمطلق إلى هاجس كيفية التعامل معه ودرء مخاطره خصوصاً بعد اتفاق «غزّة وأريحا أولاً» وبعد تنامي الحديث عنه أمراً واقعاً في ضوء ما يلي:

- المفاوضات المتعدّدة الطرف تحت بند اللاجئين.

- المخاوف التي عبّر عنها فلسطينيون وتحديداً ممثّل منظمة التحرير في لبنان (قبل استقالته) السيّد شفيق الحوت.

- الكلام الذي يسوقه البعض على ضرورة توزيع الفلسطينيين على الدول العربية.

- الكلام على التوطين الذي قد يبدأ فعلاً فور إعطاء أبناء القرى الحدودية وعددها خمس وعشرون الجنسية اللبنانية ويقارب عددهم الثمانين ألفاً.

- الكلام على التدابير التي يدعو إليها غير طرف محلّي من مثل تعميق التفاهم مع سوريا على مصير الفلسطينيين الموجودين في لبنان وسوريا ويقارب عددهم سبع ماية ألف ونيّف وينتظرهم مصير واحد.. ومن مثل دعم الموقف الفلسطيني الثابت في المطالبة بقيام الدولة الفلسطينية المستقلّة أو المتّحدة فدرالياً أو كونفدرالياً مع الأردن.

وحده قيام الدولة الفلسطينية يمنع التوطين.

إنّ أيّ نظام سياسي بديل في لبنان يخضع في مرتكزاته وفلسفة قيامه إلى حدوث التوطين أو عدم حدوثه.

تلك كانت قراءة المتغيّرات في داخل لبنان في مستوى النصّ والواقع. كيف نقرأ المتغيّرات في خارج لبنان وتحديداً في عالمنا العربي وفي العلاقات العربية/ الإسرائيلية الراهنة والمرتقبة؟

● **ترتسم في اللوحة العربية الراهنة المشاهد الآتية:**

نظام عربي يدخل في زمن التداعيات، من ملامحه خلافات عربية/ عربية حدودية ومائية ونفطية.. انفراط عقد التجمّعات والمجالس العربية،

تعذُّر عقد قمم عربية على مستوى الرؤساء، انحسار دور الجامعة العربية والمؤسسات المتفرّعة عنها، تغليب المنزع الكياني القطري على المنزع العروبي الوحدوي، العروبة في مأزق إيديولوجي ومأزق النموذج، تصوير الإسلام الأصولي في مواجهة العروبة، سوريا مُسْتَفْرَدة ومحمّلة وحدها عبء القرار القومي، عراق محطّم ومقسّم، خليج محتلّ وثروته مصادرة أو مهدورة، مصر مهدّدة بانقسام داخلي، سودان شماله يقاتل جنوبه وهو مشروع احتلال على الطريقة الصومالية، ليبيا محاصرة، جزائر منكوبة بحروبها الداخلية، أردنّ مرشح لغير احتمال أقلّه التخوّف من تدفّق فلسطينيي الضفّة الغربية إلى أراضيه عبر جسر الملك حسين بعد تطوّرات المسار الفلسطيني/ الإسرائيلي، فلسطينيون منقسمون حول «غزّة وأريحا أوّلاً» والبدائل..

هذه التداعيات العربية، فضلاً عن غياب المؤسّسات الديمقراطية التي تسمح للشعوب العربية بالتعبير عن رأيها والتطلّعات، يقابلها مشروع سلم إسرائيلي يملي شروطه ويحقّق الحلم الصهيوني التاريخي في قيام إسرائيل الكبرى، إن لم يكن جغرافياً في هذه المرحلة، فهو، بالتأكيد، اقتصادي/ سياسي/ ثقافي..

● في العلاقات العربية/ الإسرائيلية

المفاوضات العربية/ الإسرائيلية تجري على مستويات ثلاثة:

- مستوى المفاوضات السرية وهي الأكثر أهمية.
- مستوى المفاوضات المتعدّدة الطرف وهي مهمة.
- مستوى المفاوضات الثنائية وهي أقلّ أهمية، أهمّيتها إعلامية/ نفسية.

هذه المستويات تنبىء أن إسرائيل أصبحت جزءاً من المنطقة.. فالعقل السياسي العربي الحاكم أسقط من حسابه العدائية التاريخية للكيان الصهيوني.. والمسألة بالنسبة إليه لم تعد مسألة صراع وجود بل أصبحت مسألة ترتيب حدود واقتسام ثروة وتبادل خدمات وانفتاح أسواق واستعجال تطبيع اقتصادي/ تنموي وربّما سياسي يبدأ باعتراف عدد من الدول العربية بدولة إسرائيل..

اليهود والعرب في منطق السّلام الآتي أصبحوا ينتمون إلى بيئة اقتصادية/ سياسية/ ثقافية واحدة ذات مشاكل واحدة وإلى ثروة بيئية واحدة عليهم حمايتها وتنظيم مردودها.. إنّ مسألة البيئة والثروة خصوصاً المائية عنوان رئيس من عناوين المفاوضات المتعدّدة الطرف..

من اللوحة العربية المتداعية ومن واقع العلاقات العربية/ الإسرائيلية نستقرىء تحدّيات المستقبل اللبناني ونعيّن موقع لبنان ودور اللبنانيين.

المنطقة برمَّتها تنتقل من نظام عربي إلى نظام شرق/ أوسطي. ما معنى هذا الانتقال؟

- إنه انتقالٌ من نظام عربي، على هشاشته، كان فيه العرب، أو بعضهم، يحاصرون إسرائيل باسم إزالة آثار العدوان وردّه، إلى نظام شرق/ أوسطي تحاصر فيه إسرائيل العرب باسم السّلام..

- إنه انتقال من نظام عربي عنوانه العروبة، عروبة الوحدة والحرية والتحرّر والتنمية والعدالة الاجتماعية، إلى نظام شرق/ أوسطي عنوانه المركزي إسرائيل وعناوينه الفرعية شعوب تتيقّظ فيها العصبيات القطرية والعشائرية والمذهبية..

إذا سقط نظام عروبة الوحدة والحرية والتحرّر والتنمية والعدالة، ماذا يبقى للعرب غير نظام العصبيات والفوضى والحروب الطائفية والقطرية والمذهبية؟!

ولبنان الخارج من حرب التدمير الذاتي وتدمير الآخرين في لبنان، ما موقعه في النظام الإقليمي الجديد؟

بأيّ نظام سياسي يحتلّ هذا الموقع ويحافظ عليه؟

ما هو دور اللبنانيين بين شعوب المنطقة؟ وأيّ نظام سياسي يؤمّن لهم هذا الدور ويحميه؟

لبنان في ظلّ المتغيّرات الداخلية والخارجية ليس هو إياه لبنان ما قبل اندلاع الحرب وليس هو إيّاه لبنان الراهن أو لبنان تسوية الطائف..

لبنان الحروب الإسرائيلية/ العربية على أرضه هو غير لبنان السلام الإسرائيلي/ العربي، ونرجو ألاّ يكون سلاماً على حسابه..

لبنان العروبة المتماسكة في الحدّ الأدنى أو الساعية إلى التماسك هو غير لبنان العروبة المتداعية..

علينا أن ندرك هذه الحقائق قبل الشروع بالبحث عن النظام السياسي البديل..

وفي ضوء إدراكنا لهذه الحقائق نتبيّن ركائز نظام سياسي جديد يحفظ موقع لبنان في نظام إقليمي جديد عناوين الصراع فيه قد تنحصر بحقوق الإنسان والحريات والديمقراطية والتنمية..

النظام السياسي الطائفي لا مستقبل له في منطقة مدعوّة إلى مقاومة المنازع الطائفية والمذهبية تأكيداً لرغبة شعوبها في السّلام.

النظام السياسي الديني (نظام الدولة الثيوقراطية) لا أفق له في منطقة مدعوّة إلى إنهاء الحروب الدينية وإلى تجديد الدين وفهمه بأصوله الإبداعية وأحكامه الإنسانية.

النظام السياسي الاثني أو العنصري ساقطٌ سلفاً في منطقة مدعوّة إلى الانفتاح على عالم يتّجه صوب الوحدات القاريّة منطلقاً من مبدأ التكامل بين الشعوب وتنامي الحضارات..

النظام السياسي العتيد والمطلوب في لبنان وفي منطقة الشرق الأوسط هو خلاف الأنظمة الطائفية والدينية والإثنية، إنه، باختصار، نظام الحريّات وحقوق الإنسان والديمقراطية والتنمية..

هذا النظام لن يقوم ما لم تنشأ في لبنان وفي المنطقة حركات سياسية مؤمنة فعلاً بالحرية والإنسان والتنمية - لا سلام حقيقياً في لبنان والمنطقة وحركات سياسية من هذا الصّنف لم تولد.

الفصل الثاني

مأزق قيادة

١ - أزمة القيادة السياسية في لبنان.

٢ - السلطة في التسوية.

٣ - السلطة والشعب والحلقة المفقودة.

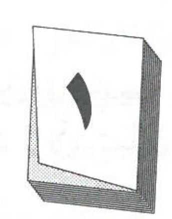
٤ - بين قيادة الدولة وإدارة المجالس.

٥ - غياب السياسة: (دولة الأمن والمال والإعلام).

٦ - أهل التسوية في مأزق، ما هو البديل.

٧ - مرحلة التحالف الوطني الشعبي في لبنان، مرحلة تاريخية ضرورية.

٨ - الأحزاب في لبنان، (ترميم أم بدائل).



أزمة القيادة السياسية في لبنان

شعار المرحلة «بناء الجمهورية الثانية».

تتفرّع منه الشعارات الآتية:

- من الحرب إلى السلام.
- من الدمار إلى الإعمار.
- من الدويلات إلى الدولة.
- من الاحتلال إلى السيادة.
- من الفساد إلى الإصلاح.

الشعار الرئيس والشعارات الفرعية تطرح مسألة القيادة السياسية المسؤولة عن إعطائها المضامين العملية.

القيادة السياسية الساعية إلى بناء الجمهورية الثانية،

والقيادة السياسية الساعية إلى السلام والإعمار وبناء الدولة واسترداد السيادة وتحقيق الإصلاح هي نقيض قيادة الجمهورية الأولى وقيادة الحرب والدمار والدويلات والاحتلال والفساد.

هذا في المبدأ،

أما في الواقع، وهنا المأزق أو الأزمة، فالقيادات المسؤولة عن واقع الجمهورية الأولى هي نفسها مع بعض التعديلات التجميلية، المسؤولة اليوم عن مرتجى الجمهورية الثانية.

الأمر الذي يحدو على التساؤل، والتساؤل هنا ينبىء عن الشك الذي يراودني، كيف لأيادي الهدم أن تبني؟!

نحن من القائلين بضرورة أن تُهْدَم الجمهورية الأولى وأن تبنى

الجمهورية الثانية، غير أن الإشكالية المطروحة هي هل قيادة الحرب هي نفسها قيادة السلام؟

إذا كان الجواب بالإيجاب، وهذا ما هو حاصلٌ فعلاً، فالحديث عن أزمة القيادة السياسية في لبنان واقعٌ في محلّه، وهي أزمة أوّلاً، تتبدّى لنا بمستويات متعدّدة منها:

- أزمة القيادة في مستوى الأحزاب.
- أزمة القيادة في مستوى السلطة، الدولة والنظام السياسي.
- أزمة القيادة في مستوى النظام الاجتماعي - الاقتصادي.

وهي أزمة، ثانياً، تتبدّى لنا بعناصر ومكوِّنات متعدّدة منها:

- أزمة القيادة أزمة فكر سياسي ورؤيا سياسية (القيادة والمعرفة).
- أزمة القيادة أزمة ثقافة ومعاناة وفكر نقدي.
- أزمة القيادة أزمة انتماء ديني وطائفي ومذهبي (القيادة السياسية وحاكمية الفكر الديني).

وهي أزمةٌ، ثالثاً، تتبدّى لنا بتظهيرات متعدّدة منها:

- القيادة السياسية في لبنان قيادة عنفية (قيادة التسلُّط).
- القيادة السياسية في لبنان قيادة عدوانية أنتجتها الحرب.
- القيادة السياسية في لبنان قيادة ميدانية (شابّة) ومترهّلة أنتجتها الصيغة.

الأزمة، إذن، هي في الهويّة أو الماهية أوّلاً وفي البنية أو التكوين ثانياً وفي المظهر أو التعبير ثالثاً.

نبدأ بالهويّة أو الماهية:

- أزمة القيادة السياسية في مستوى الأحزاب:

● تجربة الانتظام الحزبي العقائدي والعلماني في لبنان لم تتمكّن، إلى حدّ بعيد، من كسر الانتماءات العائلية والإقطاعية والمناطقية والدينية بشقّيها المذهبي والطائفي.

أنماط الانتماءات الحكُمية البدائية والولاءات التقليدية ظلّت هي الغالبة.

قوانين التخلّف والانقياد الحكُمي والحتْمي لمؤسسات العصبية والقرابة والجوار الجغرافي ظلّت هي السائدة.

● تجربة الانتظام الحزبي العائلي والطائفي أغنت تجربة مؤسسات التخلّف وعمّقت الانقسام بين المواطنين وأفرزت مؤسسات الحرب.

في إطار هذا الواقع الحزبي بوجهيه العقائدي العلماني والعائلي الطائفي نجد أن الروح البيروقراطية (قيادة الأذكياء والمنظّرين) سيطرت على قيادات الأحزاب العلمانية ونجد أن الروح الشخصانية (قيادة الكاريسما وشلّة الندماء) سيطرت على قيادات الأحزاب الطائفية.

المشاركية الشعبية في كلا الحالين كانت فقط مشاركة تأييد أو معارضة في المواسم الانتخابية وفقاً لتقاطع المصالح.

لماذا تقدّمت القيادة الشخصانية والبيروقراطية على القيادة الجماهيرية؟
الجواب هو الآتي:

القيادات السياسية في لبنان هي من بنية فوقية بكلّ عناصرها التكوينية الثقافية والوجدانية.

أزمة هذه القيادات هي في محاولتها الجمع بين شخصانية القرار السياسي وبيروقراطيته من جهة وشعبية التنظيم من جهة: إنها إشكالية العلاقة بين القيادة والقاعدة وهي إشكالية تترتب عليها انفصالات وانقسامات داخلية حادّة.

أما الأهم في أزمة القيادات العقائدية - العلمانية فهو المطروح في مستوى العلاقة مع النظام السياسي القائم على قاعدة الدستور الجديد المنبثق من وثيقة الطائف:

إنه دستور غير ديني وغير علماني. إنه دستور المزاوجة بينهما؛ والقيادات العلمانية لا تعمل بيسر داخل أنظمة غير مدنية، وهذا هو مأزق القيادات العلمانية في الحكومة الحالية.

فالقيادات الطائفية والمذهبية، شريكتُها في الحكومة، قد لا تنسحب بسهولة أمام طروحَاتها، إنما العكس صحيح، ستنشط لإخضاعها وتكييفها واستيعابها باسم التوازن والتوافق والحفاظ على مرتكزات النظام الطائفي.

- **أزمة القيادة في مستوى السلطة، الدولة والنظام السياسي.**

● **الدولة اللبنانية «دولة اتحاد طوائف».**

الدولة ليست هي القيادة:

مهمّتها تنسيقية وتوفيقية بين دويلات الطوائف.

القيادات الحاكمة يتعطّل دورها القيادي في الحكم.

● **الدولة اللبنانية لا تستند إلى عقيدة كلية:**

القيادات في الحكم لا تعالج الشؤون العامة من منظور فلسفي - اجتماعي - اقتصادي.

● **الدولة اللبنانية لا تستند إلى مفهوم «البطل القومي» أو «القيادة التاريخية»:**

القيادات في الحكم لا تعالج الشؤون العامة من منظور شخصي - كاريسمي متفوّق.

لهذا، أقول:

إن القيادات البراغماتية هي الأنجح في إدارة الحكم في لبنان.

البراغماتية هي نقيض «الكلّيات» و«الشخصانيات».

هذا في المستوى النظري،

أما في المستوى العملي فنسجّل الأزمات الآتية:

أ - الحلّ في تشكيل حكومات من قيادات وطنية والأزمة هي في تشكيل حكومات قوامها:

- قيادات عائلية وعشائرية.

- قيادات المصالح الطبقية والطغم المالية والشركات الاستثمارية والاحتكارية.

- قيادات طائفية ومذهبية تمارس الحج السياسي اليومي إلى أعلى المراكز الدينية والمقامات الروحية بغية ألاّ يرفع عنها الغطاء الديني.

وإذا كانت القيادة الحاكمة مسؤولة أمام الشعب فالأزمة عندنا هي أن القيادة أصبحت مسؤولة أمام الطائفة.

وإذا كانت القيادة الحاكمة مسؤولة عن الشعب، فالأزمة عندنا هي أن القيادة أصبحت مسؤولة عن مجموعة طائفية أو مذهبية معيّنة.

وإذا كان المطلوب هو المحاسبة الشعبية الوطنية، فالأزمة عندنا هي أن المحاسبة صارت طائفيّة ومذهبية.

- قيادات بورجوازية وإقطاعية (قيادة الـ ٤٪) من كلّ الطوائف.

ب - الحلّ في تشكيل مجالس نيابية من قيادات وطنية تصل إلى السلطة عن طريق الاقتراع في ظلّ نظام ديمقراطي برلماني وعملاً بقانون انتخابي متطوّر، والأزمة هي في قيام مجالس نيابية قوامها الآتي:

- قيادات عائلية وعشائرية تصل إلى السلطة عن طريق الوراثة:

منذ عهد المتصرّفية، أسماء عائلات أعضاء المجالس الإدارية وأسماء عائلات وكلاء مجلس الإدارة، مروراً بالانتداب، حتى الاستقلال مع بداية الجمهورية الثانية، تلك الأسماء هي نفسها مع تغيير بسيط حدث في عدد من المناطق بداعي التطوّر الطبيعي والنموّ الاقتصادي ونشوء الطبقة البورجوازية الصغرى ونشوء الأحزاب واتساع قواعدها.

هذا، وكان للانتداب فضلٌ في إيجاد قيادات جديدة تأميناً لمصالحه الخاصة وخدمة لاستراتيجية حضوره وعمله.

والخلاصة من هذه العودة السريعة إلى التاريخ، هي أن بروز القيادات السياسية العائلية يعود إلى نظام المتصرّفية. فالعائلات التي تسلّمت الإدارة والوظائف الكبرى في إدارة جبل لبنان نراها اليوم تمثّل مناطقها انتخابياً أو هي تتقلّد الوظائف الكبرى في الدولة.

- قيادات موسمية تصل إلى السلطة بأشكال تحالف متعدّدة منها:

● تحالف زعامات محليّة.

● تحالف رأس المال مع الإقطاع.

● تحالف أحزاب سياسية غير مرتكز إلى وحدة توجّه عقائدي أو سياسي.

● تحالف رجالات من البورجوازية الصغرى مع أجهزة رسمية في

الدولة، قيادات يأتي بها الجهاز الرسمي وترحل برحيل العهد الذي يعمل الجهاز في خدمته.

من هذا كلّه يُفهَمُ الآتي:

بنية القيادة السياسية في مستوى السلطة، الإجرائية والتشريعية، بنية جامدة:

التغيير في البنية التحتية لا يرافقه تغيير في البنية الفوقية القائمة على قوى ثلاث:

قوّة إقطاعية ـ عشائرية.

قوّة دينية.

قوّة مالية.

أزمة القيادة السياسية في مستوى السلطة هي أزمة انفصال عن إرادة الشعب الحقيقية ومصالحه الحيوية، وعندما ينهض الشعب لتثبيت إرادته وللدفاع عن مصالحه تتحول القيادة الحاكمة إلى قيادة قمعية.

ـ أزمة القيادة السياسية في مستوى النظام الاجتماعي ـ الاقتصادي:

التفاوت الاجتماعي، الاقتصادي بين الطبقات من جهة وبين المناطق من جهة لم ينتج قيادات سياسية بهموم اجتماعية ـ اقتصادية، فتغلّبت قيادات بهموم طائفية ومذهبية وهموم حقوق طوائف وصلاحيات ومشاركة وامتيازات وضمانات، ولهذا لم تحدث النقلة من الاجتماع الطوائفي إلى الاجتماع المدني، من السلطة القبلية إلى السلطة المدنية، ولهذا ثُبِّتَ الاحتكار السياسي والاقتصادي لبورجوازيات الطوائف.

بعد أن عالجنا الأزمة في الهويّة أو الماهية، ننتقل إلى معالجتها في البنية أو التكوين:

ـ أزمة القيادة السياسية أزمة فكر سياسي ورؤيا سياسية:

● قيادات سياسية مخدّرة لا تدرك ما يجري في لبنان وفي محيطه. خدّرتها مفردات سياسية متداولة وليدة نمط في التفكير السياسي المكرّر، فرضتها مدرسة سياسية اعتادت مخاطبة غرائز الناس واللعب على مشاعرهم الدينية.

● قيادات سياسية أعطبتها الحرب النفسية، حرب الشائعات والأضاليل الساحرة، وجعلتها تغرق في التفاصيل الصغيرة والجزئية وأبقتها دون الحدث تجريداً وفهماً وفي مستوى الإجمال والكلّ.

● قيادات تُفرِدُ الأحداث الصغيرة عن الحدث الأكبر والحدث الأكبر هو الاحتلال الصهيوني والتوسّع الصهيوني. الحدث الأكبر إسرائيل الكبرى.

● قيادات سياسية لا تقرأ الكلّ في الجزء والجوهر في العرض، والأساس في المظهر، والعام في الخاص.

قراءتها لا تتعدى المرئي في تفاصيله وإن هي تعدّته فلكي تقع في مأزق أشدّ هولاً ألا وهو «التجريد المعمّى».

بين واقعية سياسية مسطّحة وتجريد معمّى تعمل القيادات في لبنان ويستعصي عليها كشف الحقيقة.

من واقعيتها المسطّحة مثلاً ألاّ تجد في حوادث داخلية دامية سوى صراع على نفوذ سياسي ـ مالي محلّي بين قوّتين عسكريتين.

ومن تجريدها المعمّى مثلاً ألاّ تجد في حرب لبنان سوى لعبة دولية تنتظمها خطوط حمر (المؤامرة).

إنها قيادات مُغْرِقة في التسطيح والأسطورة حتى الضياع والعجز المطلق عن استجماع الشروط اللازمة لفكر سياسي ناجح ولرؤيا سياسية صحيحة تقوم على التحليل والربط والاستراتيجيا والممكن...

ـ أزمة القيادة السياسية أزمة ثقافة ومعاناة، وفكر نقدي:

● القيادة السياسية تجمع الثقافة إلى المعاناة.

الثقافة المقرونة بالمعاناة تمنح القيادة السياسية قدرتها على القيادة.

أزمة القيادة السياسية في لبنان أزمة فكر منفصل عن الواقع:

أزمة فكر تاريخي.

● القيادات اللبنانية من صياغة الثقافات الأجنبية وهي أداتها التنفيذية.

ثقافتها ثقافة إلحاقية تنميطية سهّلت عليها قابليّات الخضوع والارتهان والتبعية لهويّات ثقافية وسياسية متباينة، الأمر الذي أدّى إلى غياب القيادات الوطنية.

● لغة القيادات مختلفة عن لغة المثقفين.

هناك أزمة ثقة بين الثقافة والسياسة وهي أزمة تاريخية.

السياسيون عندنا يحملون من الألقاب الجامعية ما تضيق به الجدران، ولم يمارسوا السياسة حسب الأصول الديمقراطية وفي أجواء الحرية والانفتاح والتسامح الفكري.

وفي ذلك ما يؤكّد أن السياسة عندنا تقود الثقافة بدل أن يكون الأمر معكوساً.

● الأزمة هي أزمة قيادات سياسية مثقّفة تؤمن بسيادة العقل والمعرفة والفكر النقدي:

قيادة المراجعات والملاحقات والاجتماعات والاتصالات والتصاريح والواجبات الاجتماعية، عملها السياسي غير خاضع لسلطة المعرفة، عملها ارتجالي، غير محدّد الغاية وغير منضبط بمنهجية.

المراجعة النقدية والتحليل والتصويب من اختصاص القيادات المؤمنة «بتعقيل» أو «عقلنة» الممارسة السياسية.

السياسة التي تمارسها القيادات اللبنانية تفتقر إلى فكر نقدي.

الفكر النقدي يؤسّس للمعرفة الثاقبة التي تغوص إلى أعماق القضايا.

المعرفة لدى القيادات السياسية في لبنان غير مرتكزة إلى فكر نقدي فجاءت معرفة أدواتية ـ نفعيّة (على طريقة يَعْرف من أين تؤكل الكتف).

ـ أزمة القيادة السياسية في لبنان أزمة انتماء ديني وطائفي ومذهبي. (القيادة السياسية وحاكمية الفكر الديني).

● القيادات السياسية في لبنان ليست من طبيعة زمنية أو تاريخية أو مدنية:

أين القيادات المصنّفة بين يمين ويسار، رجعي وتقدّمي، محافظ وثوري، إنعزالي ووحدوي، استعماري ووطني، أصولي وعلماني...

لقد حلّت، وبسهولة، محلّ هذه المفردات مفردات من طبيعة دينية وطائفية ومذهبية:

قيادات مسيحية وَمجتمع مسيحي، قوى إسلامية وحال إسلامية عامة،

روابط وهيئات ومجالس مارونية وشيعية وكاثوليكية وسريانية وسنيّة ودرزية وأرثوذكسية وأرمنية...

هذه المفردات ـ المقولات صارت من طبيعة الفكر السياسي في لبنان ومن لزوميات القيادات فيه من دون أن يقف عندها أحدٌ متسائلاً بقلق عن الوجود والمصير خارج عن الوجودات والمصائر الفئوية.

على العكس من ذلك نجد أن حاكميّات المذاهب نصّبت حرّاسها قياداتٍ تعيش على تفجير التناقضات بغية التمسّك بالخصوصيات الضيّقة، وتعيش على مسافات من الآخر وعلى الخوف من الانصهار في البنية الوطنية العامة.

بعد أن عالجنا الأزمة في الهوية أو الماهية أوّلاً؛ وبعد أن عالجناها في البنية أو التكوين ثانياً، ننتقل إلى معالجتها، أخيراً، في المظهر أو التعبير:

ـ القيادة السياسية في لبنان قيادة عنفية، قيادة التسلّط:

ـ القيادة في مستوى السلطة تتحدّث عن الانضباط العام والنظام والأمن.

ـ القيادة في مستوى الأحزاب تتحدّث عن الانضباط الحزبي ورصّ الصفوف والدفاع عن القضيّة.

ـ القيادة في مستوى الزعامة المحليّة تتحدّث عن الانضباط العائلي وحماية الشرف والأرض.

ـ القيادة في مستوى الطائفة تتحدّث عن الانضباط الديني والأخلاقي وحماية الطقوس والمقدّسات.

هذه الانضباطات في مستوياتها الأربعة هي لتسويغ قيادة التسلّط.

إنّه «العنف المنظّم».

والقيادات السياسية في لبنان تعيش على «العنف المنظّم».

أَزْمَتُها هي في إدارته بغية ألاّ ينقلب سلماً أهلياً دائماً فَتَخْسِرَ مواقعها.

إن قيادة التسلُّط، باسم المُقَدَّسات وضرورات الحماية، تحتكر القرار بمعزل عن رأي الجماعة وتدّعي التمثيل الشامل لقضيّة موهومة وتحاول أن

تختزل في ذاتها كلّ القيادات التي هي من نوعها، تضيّق على المخالفين من أبناء الجماعة وتنشىء أجهزة المخابرات للمراقبة والقمع في الزمن المناسب.

في هذا النوع من القيادة لا تتوافر شروط الفكر السياسي القائد. صلاحية الفكر السياسي القائد وأهلية الفكر السياسي للقيادة تعودان إلى تأييد الأحرار. وهنا يحضرني قولان، واحدٌ لأفلاطون وآخر لأرسطو.

يقول الأول: **«ليس المَلِكُ من مَلَكَ العبيد والعامة بل من ملك الأحرار»**.

ويقول الثاني: **«رئاسة الأحرار أشرف من رئاسة العبيد ومن يختار رئاسة العبيد على رئاسة الأحرار كمن يختار رأي البهائم على رأي الناس»**.

ـ القيادة السياسية في لبنان قيادة عدوانية:

عدوانية تتخذ أشكالاً متعدّدة منها:

ـ الخطاب السياسي العدواني قوامه التجريح الشخصي وعناصره إبراز العيوب، فضح الأسرار والخصوصيات، الاتهام بالسرقة والخيانة والعمالة والغباء والتآمر.. اللسان السليط، أي العدواني التدميري، صار من شروط القيادة ولازماتها.

ـ الممارسة السياسية العدوانية، من تعبيراتها: الاغتيالات والتصفيات السياسية، الاحتجاز، المصادرة، التهجير، الترهيب...

كلّ هذا حصل إنفاذاً لأوامر بعض القيادات.

ـ الموقف السياسي العدواني، من علاماته: التسلّط ـ الإكراه ـ التشاوف ـ التحريض...

أزمة القيادة السياسية أزمة أخلاقية في مستوى الخطاب والممارسة والموقف السياسي.

ـ القيادة السياسية في لبنان قيادة ميدانية (شابّة) أنتجتها الحرب، وقيادة مترهّلة أنتجتها الصّيغة الطائفية ـ الطبقية.

● قيادات الحرب، متعهّدو مشاريع الفرز والفتنة، حرّاس الفتنة والفواصل، هي قيادات موسمية ومن أشدّها قابلية للإختراق، فالصيغة

الإسرائيلية، مثلاً، احتلّت عقول هؤلاء وأهواءهم قبل أن تترجم احتلالاً للأرض، أزمتها من أزمة الجيل، جيل الحرب وهو جيلٌ من غير عمق تاريخي ـ ثقافي، جيل الهزائم النفسية والأخلاقية، جيل التطرّف والانفعال والسطحية والارتجال، جيل الدويلات والحارات والدساكر والأحياء والأحكام العرفية فيها.

● القيادات الميدانية ترزح تحت ضغط الدعوة والاصطفاء وربّما النبوّة في بعض الحالات. ادّعت النبوّة من دون أن تعلنها وتصرّفت على أساس هذا الادّعاء ومقتضى العصمة بهدف إتمام «الرسالة».

لغة الرساليين أو أصحاب الرسالات السماوية هي لغتهم (شعبي ـ أمّتي ـ الفداء... الشهادة...).

تلبّسوا صفة المقدّس، والميثولوجي فكان منهم الرئيس الأعلى، القائد العام، رمز السيادة العليا والسلطة ذات الهيبة القُدسية، الهاجع الميثولوجي في لاوعي الجماعة.

● قيادات مترهّلة أنتجتها الصيغة الطائفية ـ الطبقية، أزمتُها أنها تعيش خارج قانون التطوّر الطبيعي وآلية المؤسسات وقوانين الانتظام الجماعي والوعي القومي، وإن هي أدركتها، وبهدف الاحتفاظ بأنساق خطابها الطائفي ـ العائلي ـ الطبقي، سارعت إلى بناء المؤسسات الحزبية. فالقيادات اللبنانية، بغالبيتها، بدأت حياتها السياسية ورّاثاً طبيعيين لبنية سياسية قائمة، وما أن شارفت على النهاية حتى سارعت إلى تشكيل التنظيمات والأحزاب، بقيادتها طبعاً، وقيادة المتحدّرين منها أصلاً وفرعاً.

أزمة القيادة السياسية في المرحلة الراهنة تختصر بالآتي:

ـ قيادات الصيغة تحاول ترميم بنيتها من حجارة الطائف.

ـ قيادات الحرب مصعوقة لم تستوعب التاريخ والحدث وهي تبحث عن موقعها في الطائف.

ـ قيادات عمّالية أصبحت جزءاً من النظام الاقتصادي القائم.

ـ قيادات طلابية معدومة أو ملحقة بالمؤسسات السياسية والقتالية.

ـ قيادات ثقافية مهمّشة، مهجّرة، أو منخرطة في تدعيم مؤسسات الحرب، خصوصاً القيادات الإعلامية..

أزمة القيادة السياسية في بناء الجمهورية الثانية هي من حقائق المرحلة، والخلاص منها يكون بالآتي:

ـ تنمية الحركة الاحتجاجية في صفوف المواطنين.

ـ تطوير وسائل الانفتاح بين اللبنانيين وقواعد الحياة المشتركة.

ـ التضامن حول فكرة الوحدة الوطنية وتنمية الحسّ الوطني.

ـ تعميق الاتجاه العلماني الديمقراطي وتكريس مبدأ الحريات العامة.

ـ تحمّل مسؤولية التحرّر من نظام سياسي طائفي ـ طبقي ومن نظام اقتصادي ومالي جائر وداعم للنظام السياسي الفاسد.

ـ العمل على قيام الدولة الوطنية بسيادتها التامّة.

هذه هي العناوين التي تبحث عن قياداتها لبناء الجمهورية الثانية.

٢

السّلطة في التسوية

وثيقة الوفاق الوطني أمّنت في نشأتها النصّية بعضاً من مصالح كلّ الفئات المتصارعة في داخل النظام (صيغة العام ١٩٤٣) وفي خارجه (صيغ القوى الميليشيوية بين عامي ١٩٧٥ و ١٩٩٠) فهي قامت على تلطيف حدّة التناقضات أملاً في تأسيس سلام مستقرّ ناتج عن فعل الموازنة والتعادل بين العناصر المتناقضة.

إن تلطيف التناقضات في الوجه الظاهر يبدو مسألة منطقية وقاعدة سليمة لعقد التسويات. أما في الوجه الخفي فهو يقوم على مبدأ «الخسارات المتعادلة» وهو مبدأٌ أساء إلى صميم التسوية منذ نشأتها وجعلها محكومة ومشروطة بضرورة استيعاب العناصر المتناقضة وبضرورة إزالة التوتّر الداخلي في تركيبتها. من هنا شهدنا في المرحلة التنفيذية الأولى حركة استيعاب السلطة لسلطات الأمر الواقع، القوى الميليشيوية، وذلك من طريق تشكيل الحكومات ومن طريق إعادة تكوين المؤسسات الرسمية.

السلطة في التسوية، إذاً، قامت بدور توسّطي مرتكزةً فيه إلى ديناميتها الاستيعابية القادرة، في ظنّها، على ضبط التوازنات في مؤسسة مجلس الوزراء وعلى صهر العناصر المستوعبة في المؤسسات العسكرية والأمنية والإدارية:

تأمين التوازن في المستوى الأول وتحقيق الانصهار في المستوى الثاني خطّان متوازيان ومتلازمان ويتعذّر على مسيرة السلام أن تسلك واحداً بدون الآخر.

كلّ ذلك بدا صحيحاً وسليماً لجهة المبدأ والتخطيط. أما لجهة الواقع والتنفيذ فالتركيبة التأليفية للسلطة التي حشدت في داخلها كلّ التناقضات في

إطار عمل حكومي مشترك قيّدت سلطة الدولة وألزمتها، لتأمين التوازن وتحقيق الانصهار، باتّباع الأسلوب الرّضائي والإرضائي، الأمر الذي أعطى كلّ فريق سلطةً ما على حساب السلطة من ناحية، وأفقد السلطة قدرتها على ضبط التوازن من ناحية ثانية، وجرّها، تالياً، إلى أن تكون فئوية في نظر البعض. وإذا ما اختلّ التوازن في داخل السلطة فهي بين حدّين: الإغراق في الفئوية وفقدان الشرعية.

وهذا ما يفسّر الكلام السياسي الأول: «القطار يسير». ويفسّر الكلام السياسي الثاني: «كلّ ما يجري هو قانوني ولكنه غير شرعي».

هذا الكلام مسموع ومقروء بوضوح في غير وسطٍ سياسي ويشير، بقوّة، إلى مدى الانحراف الذي آلت إليه وثيقة الوفاق الوطني في مرحلة تنفيذها الأولى، ويُفسِح في المجال، أوّلاً، أمام ردّ سلطوي جائر، أداته القمع والإكراه، وثانياً، أمام دعوة انكفاء أو انسحاب من التسوية. وهذا هو المأزق.

إن مهمّة تنظيم التوسّط بين التناقضات، الساعية إلى إتلاف العناصر السلبية فيها وتحويل ما هو إيجابي لرصيد دولة التسوية، ما كان لها أن تصل إلى المأزق لو أنها حظيت بقيادة وطنية قوية تختلف في طبيعة عملها عن القيادة السياسية الفئوية والضعيفة التي تقوم، كما يبدو، وتُصِرّ على القيام، بعمل توحيدي «تعسّفي» يستبدل الانخراط الرّضائي في دولة التسوية بإلحاق بها أو إبعاد عنها قسريين.

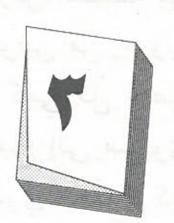
السلطة في التسوية تحوّلت إلى فئوية، وهي بالتأكيد فئوية غير طائفية، صارمة ومتعجرفة؛ وهذا ما يثبت القاعدة الآتية:

لا سبيل إلى ضبط التناقض الداخلي في مرحلة تأسيس السلام إلاّ بقيادات وطنية واعية ومتوهّجة في أحكامها ومترفّعة عن كلّ الفئويات.

وعليه، إن أزمة المرحلة الراهنة هي أزمة قيادة، أزمة سلطة، ونأمل أن تبقى في هذا الإطار وألاّ تتحوّل من أزمة افتقار إلى رجال دولة أقوياء إلى أزمة تسوية هشّة سريعة العطب والالتهاب.

السّلطة، في الأنثروبولوجيا السياسية، تركيب نوعي قد تنحصر أحياناً وفي مراحل تاريخية معيّنة بشخص، هو القائد التاريخي. وما من أمة في

الأرض قامت من حروبها الداخلية إلاّ بقيادة تاريخية تمارس السلطة من موقع يختزل كلّ الجزئيات.. أما عندنا، ونحن نحاول النهوض من حروبنا الداخلية، فالسلطة، بعد التسوية، يمارسها تركيب سلطوي كميّ كلّ عنصر فيه غارقٌ في تفاصيله وجزئياته وهو غير قادر على الارتفاع إلى مستوى الكلّ والشمول والهم الوطني الكبير... إنه تركيب سلطوي معقّد، كلّ عنصر فيه يحيا، أو يحاول، على حساب سواه. عناصر تتآكل وفي كلّ يوم يتداعى منه عنصر. السلطة تأكل أهلها. وهو عَمَلٌ جيّد، علّه يُنبىء بقيام السلطة الوطنية البديلة.. طبعاً، لا نريدها سلطة شخص مهما علت مزاياه، بل نريدها سلطة نوعية تجعل من التسوية بداية سلام حقيقي.



السلطة والشعب والحلقة المفقودة

في منطق البدائه والمسلّمات أن يمارس الشعب عبر مؤسساته الدستورية حقّه في اختيار من يمثّله في السلطة وأن يحتفظ بحقّه في المراقبة والمحاسبة.

عام ١٩٧٢ اختار الشعب ممثليه وعام ١٩٧٦ تمّ «الاستيلاء» على السلطة بالتجديد وبدون موافقة شعبية إنما لضرورات وطنية، واتخذ هذا «الاستيلاء» شكله الأشدّ غرابةً والأكثر تحدّياً لإرادة الناس بالتعيين.

منذ العام ١٩٧٦ حتى اليوم والسلطة هي خارج الدستور وخارج الشرعية، والشعب هو خارج السلطة يعاني مختلف أشكال الهيمنة:

- الهيمنة العقلية المرتكزة على الاعتقاد بشرعية الألقاب (فخامة الرئيس - دولة الرئيس - صاحب المعالي - صاحب السيادة والسعادة...).

- الهيمنة التقليدية المرتكزة على الاعتقاد بقدسيّة التقاليد (الشيخ - البيك - الخواجه..).

- الهيمنة الشخصية المستندة إلى القوّة البطولية (الزعيم - القائد - العميد - العماد..).

- الهيمنة الإعلامية، آلة الإكراه المنظم وهي الآلة القمعية بامتياز..

- الهيمنة الميليشيوية المرتكزة على وجوب اعتماد السياسة على العنف (السياسة تخرج من فوهة البندقية) وإلغاء الحريات ومصادرة الممتلكات..

- الهيمنة الاقتصادية، آلة النهب المنظّم لمال الشعب وإفقاره وتجويعه والسيطرة على قوى الانتاج ووسائله والقطاعات الانتاجية والتحكّم بالسوق النقدي والمالي وسوق المضاربة من قبل مجموعات طبقية منظّمة تدافع

بالتضامن عن المصالح المشتركة لجميع أفرادها أكانوا تجّاراً أو سياسيين من قوى الإقطاع والرأسمالية وأثرياء الحرب..

عمر هذا المشهد بعنصريه، سقوط السلطة شرعياً ودستورياً وقيام سلطة الهيمنات اللاشرعية واللادستورية، هو ست عشرة سنة. وهي سنوات كافية لتعميق حال العداء واللاّثقة بين الشعب والسّلطة.

أما وقد كانت التسوية بمثابة أمر واقع انبثقت عنها «سلطة الأمر الواقع» أو «سلطة التسوية»، فإن هذه السلطة هي في حاجة إلى ثقة الشعب، والانتخابات هي الفرصة التي تُمْنَح له بغية أن يقيم سلطته الشرعية والدستورية التي تقيه، وحدَها، شرّ الهيمنات التي مُورِسَت عليه طوال سنوات المحنة.

الحدث الانتخابي هذه المرّة ليس حدثاً عابراً أو عادياً. إنه بداية المنعطف الخارج من خطّ السّلطة المفروضة على الشعب إلى خطّ السّلطة التي يختارها بوعي وحرية. الانتخابات هذه المرّة هي فرصة الشعب لاسترداد حقّه المهدور وإرادته المصادرة..

والشعب مدعوٌّ اليوم إلى الاختيار بين القوى الساعية إلى السلطة، وهي، في رأينا، قوى تقسم إلى ثلاث:

- قوى التقليد بكلّ تراكيبه، الإقطاعية والعشائرية والطائفية (مؤسسات التخلّف).

- قوى التبديد بكلّ تراكيبه الميليشيوية وممارساته الميدانية وأحكامه العرفية (مؤسسات التخريب والحرب والشرذمة).

- قوى التجديد بكلّ تراكيبه الإيديولوجية ونُخَبه ورموزه الوطنية (مؤسسات التغيير والسلام والديمقراطية).

الشعب مدعو، إذاً، إلى أن يختار بين هذه المؤسسات وأن يُمْسِك مصيره بيده، والعناوين باتت معروفة..

أما الحلقة المفقودة في مسلسل الحدث الانتخابي فيمكن أن نتبيّنها عبر التساؤلات الآتية:

هل قوى التجديد، القوى الاجتماعية الديمقراطية التقدّمية، قادرة على بناء نفسها وتحديد أهدافها المرحلية والاستراتيجية؟!

هل هذه القوى التغييرية، القوى البديلة عن قوى التخلّف والحرب، قادرة على تقديم حلول للأزمة أو هي أعراضٌ للأزمة وَمآزق؟!

كيف لهذه القوى أن تشقّ طريقها إلى المجلس النيابي ونظام التسوية أحيا نظام الصيغة ونظام الحرب؟!

إن الأجوبة عن هذه التساؤلات تقود إلى اليأس والإحباط وتحدو الكثيرين من قوى التغيير على المقاطعة والاستنكاف والعزوف عن المشاركة في الحدث الانتخابي ترشيحاً، واقتراعاً أو كتابةً وصياغة خطاب. غير أن هذا «التغيّب الطوعي»، أو الإرادي يرتدّ سلباً بنتائجه على المسار التغييري العام ويمكّن قوى التخلّف والحرب من تشديد قبضتها مجدّداً على الحياة السياسية والوطنية العامة. فالتغييريون، وهم المعارضون الحقيقيون، ليسوا من أهل السلطة القائمة وليسوا من أهل المعارضة المعلنة؛ وثمّة شعبٌ كثير في هذا الموقع، لماذا لا نُرسّخ الخطّ البديل؟

نقول هذا ونحن ندرك أن الاختراق صعب، ولكنه ليس مستحيلاً.. يكفي قوى التغيير والسلام أن تتمكّن من إيصال عشرين نائباً لكي تبدّل طبيعة العمل النيابي والحياة السياسية والعلاقة بين السلطة والشعب.. إنّ أقليّة نوعية ذات كلام وطني وكرامة وطنية ورجحان عقل ونظافة يد، بإمكانها أن تفعل الكثير وأن تشكّل مركز الاستقطاب النوعي في مواجهة الطائفيين والمرتهنين والمهرّجين والسماسرة..

حذارِ التسليم والخوف من قوى التخلّف والحرب فهي تشهد أزمات بنيوية وغائية..

حذارِ ألاّ يُمْنَحَ الشعب فرصة اختياره قوى التغيير والسلام..

٤ بين قيادة الدولة وإدارة المجالس

وضعت الحكومة اللبنانية في بيان الثقة خطّة للإنقاذ الاقتصادي والاجتماعي عنوانها الإعمار والإنماء وغايتها بناء المجتمع المنتج والرفاه الشخصي للمواطن وتشجيع الشباب على الانخراط في مجتمع السلم.. وإذا كانت الحكومة قد عقدت النية على تنفيذ هذه الخطّة فإنّ أهمية التنفيذ لا تكمن فقط في تحقيق الغاية المشار إليها إنما هي كذلك في تأمين وحدة الدولة وبلوغ الحلّ السياسي.. فتحقيق العدالة الاجتماعية الشاملة والإنماء المتوازن للمناطق ثقافياً واجتماعياً، كما ورد في المبادىء العامة من وثيقة التسوية، يقتضي العمل المتواصل لبناء دولة الإصلاح والنظام السياسي المستقرّ..

فهل نحن فعلاً مقبلون على دولة الإصلاح والنظام المستقرّ؟!

لقد وعت وثيقة التسوية أنّ للأزمة في لبنان أسباباً داخلية ذات وجوه اجتماعية واقتصادية تغلّبت فيها الوجوه الدينية والطائفية والمذهبية.. فالتفاوت الاجتماعي والاقتصادي بين الطبقات والمناطق كان وحده الكفيل والنذير بتفجير ثورة وإنهاء أنظمة وحكّام.. غير أنّ أدوات المؤامرة حادوا بالثورة عن خطّها الصحيح وجعلوها حرب الفقراء ضدّ الفقراء من كلّ الطوائف بغية الحفاظ على الطبقة الحاكمة من كلّ الطوائف.. الوعي الطبقي الذي كان قيد التشكّل المنظّم والفاعل والذي كان ليحدث التغيير الشامل في بنية النظام السياسي الطوائفي المتخلّف وفي بنية النظام الاقتصادي الجائر.. تحوّل إلى وعي عصبوي ديني وطائفي ومذهبي، الأمر الذي فوّت على اللبنانيين فرصة التغيير الحقيقي وعنوانه الانتقال من الاجتماع الديني إلى الاجتماعي المدني، ومن النظام الطوائفي إلى النظام العلماني، من الاحتكار السياسي والمالي الذي تمارسه أحزابٌ طائفية، وعائلات إقطاعية في

الأرياف وزعماء مدن وأحياء من تجّار وسماسرة في المدائن، إلى الديمقراطية السياسية المعبّر عنها بالأحزاب الشعبية اللاطائفية والديمقراطية الاجتماعية المعبّر عنها بتأمين الحريات والضمانات والرفاه لأبناء الشعب من غير تمييز بين جماعة وأخرى ومنطقة وأخرى..

إن التسوية على الرغم من وعيها خطورة الأزمة الاجتماعية والاقتصادية لم تضع لها حلولاً في مستوى حقيقة أسبابها الموضوعية، بل وضعت لها حلولاً تجميلية تمتصّ نقمة الناس وتعبر بها مجانبةً خطّها الثوري لتعود بها مدجّنة إلى حظيرة النظام الطوائفي..

وبعد التسوية بسنوات، وفي المرحلة الأخيرة، مرحلة ما قبل السادس من أيار كنّا ننتقل من مرحلة الشلل الجزئي، إلى مرحلة الشلل التام.. والثورة كانت، وهي اليوم، في كلّ صدر ولسان تندّد بسياسة مسؤولين وحكّام غرباء عن حمّى المعاناة..

السلطة، أفاقت أخيراً، على صراخ الناس فبادرت إلى تشكيل حكومة هي، في رأينا، تضمّ، إلى جانب «الوجوه التي لا بدّ منها» وهي وجوه غير واعدة في أي حال.. تضمّ كفاءات علمية وضميرية وأخلاقية كبيرة بها نعلّل الناس لأنّ الحكومات السابقة بعناوينها الكبيرة والصغيرة لم ترفع عن الناس علّة بل صارت هي علّة الناس..

حكومة التسوية بمضمونها الاجتماعي ـ الاقتصادي هي هذه الحكومة.. وأخشى ما نخشاه هو ألاّ تتمكن من تنفيذ خطّتها في الإصلاح والإعمار فيكون الأذى الناجم عن تشكيلها أكبر من الأذى الذي كان ليكون لو لم تُشكَّل برموزها والكفاءات!!.

إننا ننبّه إلى عدم التمادي طويلاً في دراسة ما ينبغي إقراره وتنفيذه مخافة تعطيل الحلول قبل إقرارها والتنفيذ.. والخطأ الكبير الذي تقع فيه الحكومة هو اعتقادها أنّها أصبحت سيّدة الموقف والقرار وبمنأى عن المكائد والمزالق.. وهي كثيرة...

إنّ مؤامرة التفكيك والإنهاء لن يوقفها مجرّد تشكيل حكومة بكفاءات عالية ونجاحات محققة.. فالتحدّي الأوّل والمطروح على هذه الحكومة هو اتخاذ القرار المناسب لإنقاذ الناس من همّ الرغيف والدواء والعمل والمسكن

والكتاب.. والهجرة.. وإلاّ فرصيدها إلى المزيد من التناقص.. والزمن المتقادم في القانون الحتمي أكّال الأرصدة مهما كانت كبيرة...

لا أحد قادرٌ على احتجاز ثقة الناس وآمالهم لأمدٍ من غير نهاية.. العكس تماماً هو الصحيح في علاقة الناس بالسّلطة..

في هذه المرحلة يتطلّع الناس إلى سلطة تعنيها شؤون السياسة والمعالجات العلمية والفورية إذ لا مكان فيها لوزراء الإلهاء والتلهّي والتندّر والسّخف وسرقة المال العام والعروض الموسمية والزيارات الإعلامية والموائد الليلية والكلام التافة الذي لا علم فيه ولا هداية..

الفراغ رهيب خلّفته حكومات سابقة، والحكومة الحالية مسؤولةٌ عن ردمه.. والشعب بات يريد المعالجات الساخنة، فليتفضّل السّادة الوزراء بما عندهم من علم وأخلاق لإيجادها وضمان تنفيذها والنتائج.. وإلاّ فالشعب لا يميّز بين الجاهل والفاسد والعاجز...

لقد وضعت الحكومة في بيان الثقة عناوين عملها، والناس لا يحسنون قراءة العناوين إلاّ في نتائجها.. وهم يريدون من الحكومة أن تخرجهم من المحنة وألاّ تدخلهم في محن لم يعرفوها.. ولا أعتقدنّ أن الحكومة غافلةٌ عن أن البداية تبدأ باستعادة الليرة قوّتها الشرائية، وعن أنّ ما يعيد إلى الليرة قدرتها هو الحلّ السياسي المترافق مع الحلول النقدية والمالية الداعمة للاقتصاد الوطني..

والسؤال:

هل بات من المسموح في عصر «الممنوعات» كافة وأبرز الممنوع فيها هو الحلّ السياسي، إنقاذ الوضع الاجتماعي ـ الاقتصادي؟!

إنّ من اتبع سياسة الضغط المعيشي على كواهل الناس واتخذ من شدّ وتيرته نهجاً سياسياً لتحقيق مآرب خاصة لن يحيد عن نهجه ولو أخفى رأسه إلى حين..

والسؤال كذلك:

هل من المسموح مساعدة اللبناني على الصمود فَيُنْعَشَ اقتصاده، والاقتصاد عصب الصمود، في حين أن المطلوب هو إفراغ اللبناني من مقوّمات صموده؟!

من يمنع الحلّ السياسي في رأينا لا يسمح بالحلّ الاقتصادي. بين الاقتصاد والسياسة ما هو عضوي.. إنّهما وجهان متلازمان لحقيقة واحدة: المناعة معاً أو الانهيار معاً.. ولا سبيل إلى الكلام على معالجة وضع دون الآخر.

والمهمّ في هذا هو ألاّ تستقيل الدولة من دورها السياسي وألاّ تتحوّل الحكومة إلى مجلس إدارة أو مجلس اقتصادي اجتماعي بحجّة أنّ السياسة شأنٌ موكولٌ إلى من يقرّر مصيرنا بالنيابة عنّا.. شئنا أم أبينا!!.

بالأمس كانت الدولة مستقيلة من مسؤولياتها كافة.. أما اليوم فالخطر أن تستقيل فقط من مسؤولياتها السياسية..

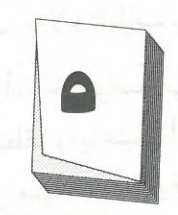
المرحلة اليوم هي مرحلة حلول الفرصة الأخيرة.. والفشل يدفع الوضع برمّته في اتجاه الفصل الأخير من فصول المؤامرة:

سقوط الدولة.. أي سقوط شرعية المطالبة بالأرض وبالسيادة.. والنتيجة احتلالٌ وتوطين..

لا نريد أن نخسر دولة بمسؤوليات سياسية لنربح دولة بخدمات عادية..

من المفضّل أن نجوع في ظلّ دولة بمضامين سياسية من أن نُتْخَم في ظلّ «دولة» من غير مضمون..

المسألة السياسية والمسألة الاجتماعية تترافقان منذ البداية حتى النهاية.. والحكومة هي حكومة السياسة والاقتصاد معاً.. وخلاف ذلك من دلائل الاستمرار في المأزق..



غياب السياسة، (دولة الأمن والمال والإعلام)

يعني غياب السياسة اختزال الدولة إلى سلطة أمنية وشركة ومكتب إعلام.. هذا هو العنوان المنطبق على واقع المرحلة في مستوى التجريد الكلّي..

ومن الحقائق التي تفرض نفسها على متتبِّعي الحركة السياسية في لبنان، تحليلاً وكتابة، انخفاض دينامية هذه الحركة إلى الانعدام..

ومن شروط النمو، طرداً، في الحركة السياسية، وفي ظلّ نظام سياسي يحترم الحرّيات، وجود حكومة بمبادرة ورؤيا وموقف ووجود معارضة ببدائل ومساءلة وحساب.

وانطلاقاً من نسبية الحقائق وراهنيتها يبدو أن الحكومة الحالية جاءت وليدة ظروف اجتماعية/ اقتصادية متردّية فرضت تكوينها من رجال أعمال ومال وأصحاب شركات من مستثمرين ومضاربين وتجار ومقاولين... وكان من الطبيعي، والبنية هي هذه، أن تتصدّر أولويات اهتماماتها مسألة البناء وإعادة الإعمار وتحريك الاستثمار.

وانطلاقاً من النسبية عينها يبدو أن المعارضة المعلنة أصناف:

من المعارضين مَنْ دخل قفص التدجين مختاراً، احتراماً لدقّة الظرف وخطورة المرحلة وأملاً بأنّ «يد الخير»، حين تمطر، تمطر في كلّ مكان!!

ومنهم من أرسى حمولته أو بضاعته في محطّات الانتظار وعفّ لسانه عن قول الكثير نزولاً عند رغبة طالبي الفرصة الأخيرة!

ومنهم من أخفى رأسه بحجّة الانصراف إلى تدبير بيته وقد غافلته رياح التغيير!

أمّا المعارضون الحقيقيون والجدّيون وغير الموسميين والفولكلوريين، الشاهدون على عمق التحوّلات التغييرية التي أصابت مجتمعنا، فيبدو أنّهم

يؤثرون التريّث وعياً منهم أن المرحلة ليست مناسبة، بحكم الضوابط الخارجية، للعودة بالحال الوطنية السائدة، إلى مواقع الجذب والاستقطاب.

نحن ندرك أن الحركة السياسية في لبنان تنشط وتهدأ، خصوصاً في مستوى الحدث الكبير، مترافقة مع الحركة السياسية في المنطقة، باعتبار أن الدول المعنية بشؤونها لها في لبنان ما يشهد على حجم كلّ منها.. أما وقد سادت «هدنةٌ» بينها، مع بعض الاستثناءات المسموحة أو المطلوبة، فالجمود يبقى هو المسيطر إقليمياً ومحلياً، إلى أن يحين وقت تحدث فيه نكسة أو انتكاسة في مسار التسوية الموعودة.. ولو لم تعمد إسرائيل إلى إبعاد دفعة جديدة من الفلسطينيين إلى لبنان، لما كان في المرحلة الراهنة، عنوان سياسي واحد يجري فيه كلام وتدور بشأنه حركة.

في اعتقادي أن ما يظهره واقع الحكومة وواقع المعارضة والواقع اللبناني المنضبط بإيقاع الحركة الإقليمية هو من أشدّ الظواهر خطورة على حياتنا السياسية وثمّة يقين أو تقدير عند الكثيرين بأن خواءً عامّا بات يهدّدها، وأنّ الحاجة باتت ملحّة إلى ممارستها، من دون قيد أو شرط، بحسناتها والسّيئات. فالدولة لا تقوم على مجموعة أفكار اقتصادية أو معالجة إدارية أو تقديمات خدمة، ولا تقوم على إعلام يَعِدُ بأنّ أموراً كثيرة هي قيد الدرس والإعداد، بل تقوم على إطلاق الحركة السياسية، فضلاً عن كلّ ذلك، من عقال التوجس والخوف على مصير البلد من كثرة «السّجالات العقيمة». الدولة في اعتبارنا لا تقوم إلاّ على سجالٍ سياسي يومي ومفتوح يجول بالأفكار والمواقف ويصوغ الأفكار الوطنية في هذا الشأن أو ذاك. وحده السّجال السياسي يصوّب كلّ الممارسات ويقومها ويحكم لها أو عليها ويتلمّس إرادة الشعب بنسبةٍ عالية. كلّ دولة من دون مضمون سياسي تستمدّه من إرادة مواطنيها عبر سجالهم السياسي في وسائل إعلامهم وانتظامهم وحركة نضالهم، لا بدّ من أن تتحوّل سلطة أمنية أو مجلس إدارة استثمار وخدمات يُلْحَقُ به مكتب إعلام للوعد والتوجيه والتسويق..

كلّ دولة تتكلّم باسم الأمن فقط وتعتبر كلّ سجال سياسي خطراً عليه هي دولة قمعية..

كلّ دولة تتكلّم باسم الخدمة الاجتماعية ليست بالطبع جمعية خيرية

بل شركة استثمارية كبرى تلهي لسان الشعب عن التعبير السياسي لتوظّف ماله في خدمة مصالحها.. هي دولة الرّشوة..

الدولة الحقيقية تتكلّم باسم الأمن والاقتصاد والسياسة فهي القانون والقضاء وهي المسؤول عن الحرّية.

ليست الدولة مكتباً لتلقّي شكاوى المواطنين كما يدعو بعض الوزراء الخلّص وطيّبي النيّات، إنّما الدولة وجدت لتحكم بعدل وحقّ ونزاهة فتزول الشكاوى. وُجِدَت الدولة للسياسة.. فالوزير بصلاحياته الدستورية والقانونية هو حاكم، سياسي، جزءٌ من السّلطة السياسية الحاكمة يؤدّي حسابه للناس عبر ممثّليهم وهو ليس مدير مرفق عام يؤدّي حسابه «لصاحب المرفق».. ومن أشدّ الأمور غرابةً وأكثرها دلالة على الخواء السياسي في مستوى السّلطة أن تسمع مثلاً أحد الوزراء يقول: «لا علاقة لي بالسياسة، لقد تمّ اختياري لهذه الوزارة لما أتمتّع به من خبرة فنّية في إدارة شؤونها..» إذا كان هذا هو حال لسان العديد من الوزراء أفلا يحقّ للنّاس أن يسألوا: من يحكم «الجمهورية الثانية»؟.. ومن أشدّ الأمور غرابةً كذلك أن تسمع نواباً يقولون، والنائب هو التعبير السياسي الأرقى عن إرادة الناس في مجتمعات البشر، يقولون إن هذه الحكومة لا تجري عليها المساءلة السياسية.. فهي حكومةٌ لا علاقة لها بالسياسة! إنّها حكومة إنماء! والإنماء يلزمه وقت للتنفيذ.. والثقة قائمة!!.

وزراء لا يعملون في السياسة!! ونوّاب لا يحمّلون الحكومة عبء المسؤولية السياسية!! ألا يرى هؤلاء وأولئك أنه بات من حقّ المواطن أن يسأل: مَنْ هو المسؤول؟! ألا يرى هؤلاء أن دولةً بخواء سياسي هي جهاز أمن وشركة استثمار ومكتب تسويق؟!

إن كان من حقّ المواطن أن يسأل من غير ملاحقة أو اتهام بالاعتداء على «دولة الأمن والإنماء» فهذا يعني أن الحرية هي في ألف خير، وأن السياسة في لبنان، بعد سقوط إيديولوجيات الطوائف ومؤسّساتها الحزبية، قادرة على النّهوض بأيدي من يلازمهم اعتقادٌ راسخ بأنّ الدولة اللبنانية هي كيان سياسي ثابت وراشد تحميه الممارسة البرلمانية والدستورية السّليمة بعيداً عن فكرة «الإشغال المؤقّت» لمنصب إداري/ استثماري/ خدماتي/

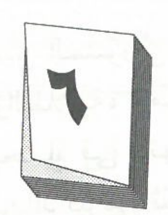
إعلامي أحيته إرادات دولية وإقليمية عبر وثيقة التسوية رأفةً بشعب مات بعضه جوعاً أو يكاد.. وذلك في انتظار أن ترسو الحال أو الصَّفقة على ترتيب جديد لكثير من دول المنطقة والعالم. أن تنهض السياسة في لبنان، فهذا يعني أن تعود إليه كلّ الأسئلة وأن تنطلق منه كلّ الإجابات:

ما من قضيّة وطنية أو قومية أو إنسانية عالمية، على عِلَلِ نظامنا السياسي السابق، إلاّ وتحرّكت على صياح جماهير لبنان وألسنة سياسيّيه وأقلام مفكّريه ومثقّفيه وإعلاميّيه. كلّ القضايا المحقة احتضنتها منتدياته ومنابره وناسه. ولكثرة ما ازدحمت فيه واشتبكت وتألّقت أقلقت أعداءه وأعداء العرب وأعداء الشعوب الضعيفة فتآمروا عليه ودمّروه وأسكتوا لسانه، إلى أن جادوا عليه بسلامٍ مشروط بعدم تعاطيه السياسة في ظلّ دولة من غير مضمون.

إن دولة من غير مضمون هي دولة برسم الشّطب في أيّ لحظة. وحال الدولة اليوم من وثيقة التسوية هي التوقف دون القدرة على استكمال المسيرة لأن تجاوز ما تمّ تنفيذه يعني أن الدولة بدأت تكتسب أو تستعيد مضمونها السياسي. كلّ الملفّات السياسية الباقية من دون تنفيذ دونها عقبات كثيرة، والعقبة الكأداء هي تنفيذ القرار ٤٢٥ وهو قرارٌ ما لم يُنَفَّذْ لن تقوم في لبنان دولة بمضامين سياسية تامة وعدم التنفيذ يعني أن بداية الحلّ السياسي في لبنان لم تأتِ وأنّ كلّ ما شهده لبنان لا يتعدّى كونه «تهدئة وضع» فرضتها قوانين «اللعبة الإقليمية»..

كلامٌ على أمن مستتبّ وعمران موعود وإعادة بناء وإعمار وسطٍ وضواحٍ ومناطق نائية يبقى مهدّداً بالتحوّل سراباً ما لم تقم في لبنان دولة معترفٌ بها سياسياً وبدءاً من الجنوب.

كلّ الدول أعلنت اعترافها مجدّداً بالدولة اللبنانية، أشادت بالأمن، تحدّثت عن مساعدات وقروض، وأشبعتها وعوداً بالمساعدة على التحرير.. أما الحقيقة، والحقيقة تُقْرَأ في الجنوب، فهي خلاف ذلك. لقد اعترفوا بالدولة اللبنانية، بكيان مبتور وسيادة منقوصة وإنماء لم يأتِ أوانه، ونحن، حتى الساعة، لنا سلطة أمنية وحكومة مال واستثمار ومكتب ترويج وتسويق.. إننا في الدولة/ الشركة، ترعانا أحكام مجلس الإدارة.



أهل التسوية في مأزق، ما هو البديل؟

مرحلة ١٩٤٣ ـ ١٩٩٢ مرحلةٌ انتهت في تاريخ لبنان السياسي، وهي تقسم إلى مرحلتين:

مرحلة ١٩٤٣ ـ ١٩٧٥ التي حكمها نظام الصيغة المكوّن من قوى التخلّف والرجعية والتحالف الطبقي ـ الطائفي.

مرحلة ١٩٧٥ ـ ١٩٩٢ التي حكمها نظام الحرب المكوّن، فضلاً عن قوى الصيغة، من ميليشيات الطوائف والمذاهب وطغم المال.

نظام الصيغة ونظام الحرب على الرغم من محاولات الإحياء بصيغ جديدة (نظام التسوية) يشهدان، حالياً، وفي غمرة الحدث الانتخابي والتدهور الاقتصادي، أزمات ومآزق بنيوية وغائية.

هل ستؤدّي هذه الأزمات إلى قيام نظام بديل؟ من هي قواه؟ وما هي غايته؟

قبل الإجابة نؤكّد أنه من المتوقع، في ضوء اشتداد المآزق السياسية والاقتصادية، أن يدخل لبنان في مرحلة ضبابية قد تمتدّ لسنوات وهي ناتج التناقضات التي تتعمّق في نظام التسوية. تناقضات هذا النظام ومآزقه هي إلى ازدياد وهي تُثْبِت أن إقامة نظام سياسي متقدّم وسلمي على قوى التخلّف والحرب مسألة وهم...

مرحلة الضباب التي قد تمتدّ لسنوات ستشهد اتساع الحركات الاحتجاجية والتيارات الرفضية غير المنظّمة؛ وعلى قوى التغيير تقع مسؤولية إيجاد الأشكال السياسية المناسبة لاستيعابها في مرحلة ما بعد الفوضى..

قوى التغير مدعوّة إلى رسم الأشكال الجديدة لحركة النّضال الشعبي وتسييس النّاس في ضوء نقد علمي للمعايير وللتجارب الملموسة.

التحالف الوطني الشعبي العريض يتشكّل من المثقّفين المتنوّرين، ومن النقابات وسائر الهيئات الشعبية والأهلية والعمالية والطلابية، ومن الأحزاب والحركات السياسية اللاطائفية.. هذه القوى تحمل في ذاتها إيديولوجيا التغيير المرتكزة إلى العقلانية والديمقراطية.. وبين الركيزتين ثمّة فسحة هائلة لتركيز مجموعة أفكار يتحدّد منها برنامج سياسي مرحلي أو وثيقة أهداف وخطّة تنفيذ وخطاب سياسي بديل عن خطاب الحرب، فالكلام التبشيري له دوره في التّنوير وفي التوعية السياسية.. ومن المؤكّد أن الحركة السياسية تكون دائماً مصحوبة بحركة إنتاج فكري وإيديولوجي. ليس هناك سياسة تغييرية من دون نظرية تغييرية.

أما الغاية القصوى من إقامة هذا التحالف فحدّها اثنان: بناء اللحمة الوطنية وقيام الدولة الديمقراطية.

بالسّلام والوحدة والوعي السياسي المواجه للتيّارات التقسيمية، أو الفئوية وللتيارات السّلفية أو الدينية المتعصّبة، يعاد بناء اللحمة الوطنية، وهو بناءٌ يبدأ بإطلاق الحركة الشعبية.. والحركة الشعبية بتحالفها الوطني تسقط الصيغ العشائرية والوجهانية والشخصانية.. وهي حركةٌ تلتفّ حول فكرة الدولة العصرية، الدولة القادرة والعادلة، دولة المؤسّسات والحقّ والقانون والإنماء والإصلاح الديمقراطي.. دولة السياسة..

إنّ الغاية في حدّها الثاني هي تغيير طابع الدولة، من دولة سلطوية/ أمنية إلى دولة حق وقانون وإنماء وسياسة.

الدولة في لبنان، منذ قيامه حتى الساعة، هي مجرّد تشكيل سلطوي/ أمني، نجحت في مراحل، بالتسلّط، وفشلت في أخرى، فانهارت.. أما اليوم فالمؤشّر يحدو على الاعتقاد إلى أنها، باسم التسوية والوفاق، ويوماً بعد آخر، وبوتيرة متسارعة، تتحوّل إلى سلطة، إلى الدولة الأمنية، فالدّولة هي حقّ وقانون وإنماء وسياسة وخدمات وأمن.. أمّا السّلطة فهي أمنٌ دون سواه.. والسّلطة الأمنية هي بلا قاعدة شعبية لأنّه لا علاقة لها بالسياسة والإنماء والخدمة..

التحالف الوطني الشعبي، إذاً، هو مشروع معارضة في غياب الدولة

لأنّها صارت مجرّد سلطة أمنية، وفي غياب المعارضة لأنّ المعارضة المعلنة، حالياً، تتشكّل من قوى تختلف عن قوى التحالف وهي بغايات تختلف عن غاياته..

في غياب التحالف الوطني الشعبي سيشهد لبنان مزيداً من التشرذم الطائفي والمذهبي والتنافر الطبقي وستنعدم مساءلة الحكومة ومحاسبتها وستنحرف السّلطة في اتجاه التسلّط والمعارضة في اتجاه الانفصال، ولن تقوم معارضة حقيقية وطنية تسعى إلى تسلّم السّلطة... وفي كلّ هذا إسقاطٌ للنظام الديمقراطي لأنّ التناوب على السّلطة هو أساس هذا النظام... لن تستقيم الحياة السياسية في لبنان ما لم يقم هذا التحالف الذي ندعو إلى قيامه لأنّ فيه حفاظاً على الوحدة الوطنية وعلى النظام الديمقراطي.. بدونه تبقى حال التشرذم والإنقسام في مستوى الأرض والشعب وتتعطّل الديموقراطية في مستوى النظام..

الوحدة الوطنية والدولة الديمقراطية هما الغاية القصوى لقيام التحالف الوطني الشعبي..

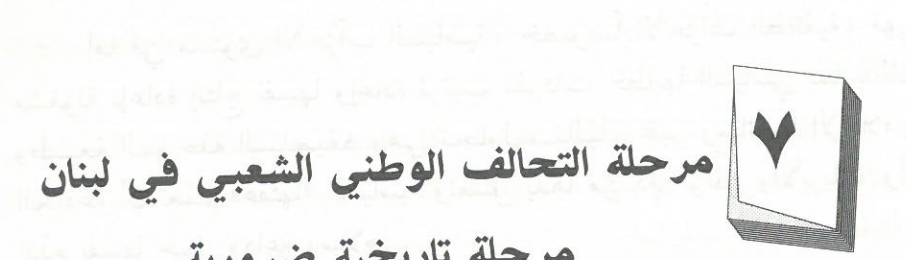
التحالف نريده، إذاً، بأهداف وغايات وطنية ينتظمها برنامج سياسي مرتبط بمجموعة التحوّلات الحاصلة في لبنان والمنطقة والعالم، وهادف إلى درء مخاطر العودة إلى الحرب الأهلية..

سمة المرحلة هي الانتقال من الحرب إلى السّلام، والديمقراطية لها موقعٌ أساس في هذه المرحلة وهي العنوان الأشدّ بروزاً في عناوينها.. والأساس هو أن يبقى لبنان متعدّد الاتجاهات والأفكار والعقائد السياسية.. والديموقراطية هي المقرّر في طبيعة النظام اللبناني البديل أو الجديد.. فالأنظمة القمعية فشلت.. والتحالف الوطني الشعبي هو مشروع ديمقراطي متمايز عن السلطة القائمة وعن المعارضة المعلنة حالياً وهو مشروع يسعى إلى إسقاط نظام التسوية بشقّيه الصّيغوي والميليشيوي.. وهذا لا يعني إسقاط التسوية من حيث هي إنهاء حرب وبناء سلام، فإسقاط مؤسّسات التخلّف وأحزاب الطوائف والحرب لا يعني العودة إلى الحرب، إنّما العكس تماماً هو الصحيح.. وإسقاط نظام التسوية يبدأ بفك الارتباط بين التسوية من حيث هي نصّ قابل للتعديل والتطوير والتغيير وبين «أهل

التسوية من حيث هم، بأكثريّتهم، قوى طائفية متخلّفة أنعشتها التسوية وقوى ميليشيوية تعتاش من السّلام كما اعتاشت من الحرب.

نظام التسوية في مأزق، فهل ثمّة رغبة في إيجاد البديل؟

هذا هو السؤال/ التحدّي المطروح على قوى التغيير والوحدة والسّلام والديمقراطية.. فهل عندها الجواب؟



٧ مرحلة التحالف الوطني الشعبي في لبنان

مرحلة تاريخية ضرورية

المرحلة في لبنان اليوم محكومة بانعطافات كبيرة وخطيرة، والشعب يواجه استحقاقات مصيرية. إنها مرحلةٌ يحاول فيها اللبنانيون إنهاء الحرب وإحلال السلام تنفيذاً لاتفاق الطائف وتطبيقاً للدستور الجديد؛ وهي مرحلة إعادة تركيب الدولة والمؤسسات وإعادة البناء والإعمار والتنمية، وهي، كذلك، مرحلة تنفيذ القرار رقم ٤٢٥ وإرساء العلاقات المميّزة مع سوريا وتنفيذ معاهدة الأخوّة والتعاون والتنسيق..

هذه الانعطافات في مسار المرحلة، على أهميتها، تبقى الانتخابات النيابية الاستحقاق الأشدّ بروزاً والأكثر تعبيراً عن بداية المنعطف..

هذا، وفي ظلّ مفاوضات السلام الجارية بين إسرائيل والدول العربية، وفي غمرة الحديث عن عملية إسرائيلية كبرى عشيّة الانتخابات الإسرائيلية تغيّر، في حال حصولها، الكثير من المعطيات والوقائع على غير صعيد محلّي وإقليمي ودولي.

في هذا المناخ العام يطرح السؤال الآتي:

هل القيادة السياسية الحالية في مستوى السلطة وفي مستوى الأحزاب السياسية، الموالية والمعارضة، هل هذه القيادة، على تنوّع مستوياتها، وتعدّد مواقعها هي، فعلاً، القيادة القادرة على مواجهة هذه التحديات؟

إن قراءة أولية في طبيعة عمل هذه القيادة، في مستوى السلطة، منذ إقرار التسوية حتى اليوم، تؤكّد أن عملها لم يتمكّن من إعطاء السلام مضامينه الحقيقية وأنه كشف عطبها التكويني (طائفي ـ طبقي ـ ميليشيوي) وتدرّج بها من أزمة قيادة إلى أزمة حكومة وحكم إلى أزمة تسوية ونظام إلى أزمة وطن.. يبقى أو لا يبقى..

أما في مستوى الأحزاب السياسية، خصوصاً الأحزاب الطائفية، فهي مشغولة بإعادة إنتاج نفسها وإعادة ترتيب مفردات خطابها السياسي بما يتآلف وطبيعة المرحلة السلمية؛ وهي تحاول، تالياً، عبر وسائلها الإعلامية الخادعة أن تعمّم «عفتها» السياسية وتغسل يدَها من دم الوطن والأبرياء، وأن تقدّم نفسها حَمَلَ وداعة وسلام..

أما الأحزاب العلمانية والوطنية فلها أزمة من طبيعة أخرى، هي أزمة الإيديولوجيا وإعادة الصياغة الفكرية للعديد من المفاهيم والمناهج التي أثبتت التجربة، في غير موقع من العالم، أنها غير ثابتة..

إذا كان حال القيادة السياسية في لبنان هو هذا فهل من مجال لكلامٍ عن بديل؟

ثمّة حركة احتجاجية رفضية واسعة تنمو، يومياً، بين صفوف الناس، وإنّ لها رأياً في كلّ ما يجري؛ وهو رأيٌ موزّعٌ بين العديد من المنابر الثقافية والوسائل الإعلامية، ولكنه، حتى الساعة، رأيٌ موسمي لم يجد نظامه الفكري المتكامل وجهازه البشري المنتظم ووسائله النضالية الفاعلة.. هذه الحركة «الشعبوية ـ النخبوية» مدعوة إلى أن تكون هي البديل.

نقول هذا ونحن ندرك أن تنظيم هذه الحركة وضبط إيقاعها النضالي لا ينطلقان من فراغ، فهي، وحدَها، مهما كانت عميقة وقوية، لن تتمكّن من إيجاد هويتها السياسية وتأكيد حضورها السياسي، بسهولة.. فهي مدعوّة، إذاً، إلى التحالف مع الخط الاحتجاجي ـ الثوري الذي رسمته، على تعثّرها، أحزاب وقيادات وطنية وثورية شرط أن تتحرّر هذه الأحزاب وهذه القيادات من دوغمائيات جامدة وأنماط في النهج السياسي والتنظيم منغلق ومتجمّد.

أما عناوين التحالف الذي ندعو إلى قيامه بين الحركة الرفضية الساعية إلى لعب دورها السياسي بانتظام واستمرارية والأحزاب الوطنية الساعية إلى تجديد بنيتها والمضامين فيمكن أن تلخص بالآتي:

ـ العقلانية: الإيمان المطلق بسيادة العقل والفكر النقدي.

ـ حقوق مواطنين لا حقوق طوائف. دولة شعب لا دولة اتحاد طوائف. دولة مدنية ـ وطنية لا دولة طائفية طوائفية.

ـ المشاركة الشعبية والمحاسبة الشعبية. لا ديموقراطية بدونهما. لبنان دائرة انتخابية واحدة.

ـ المصالح الوطنية الشعبية تعلو كل المصالح. إسقاط مصالح الطغم المالية والشركات الاستثمارية والاحتكارية. إسقاط مصالح البورجوازية والإقطاعية والأوليغارشية.

ـ المصير الواحد والحياة المشتركة والانصهار في البنية الوطنية العامة.

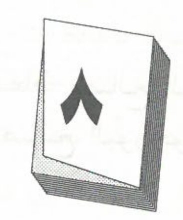
ـ السلم الأهلي الدائم والمصالح الوطنية. لا لمتعهّدي مشاريع الفرز والفتنة. لا لحرّاس الفواصل بين اللبنانيين.

ـ التضامن حول فكرة الوحدة الشعبية والوحدة الوطنية. لا وحدة وطنية بدون وحدة شعب.

ـ الالتزام المطلق بالعروبة والعداء المطلق للصهيونية.

إن كلاً من هذه العناوين العريضة يتّسع لغير عنوان فرعي.. وبغية ترجمة هذه العناوين إلى برنامج سياسي موسّع يتخذه المؤمنون به سلاح مواجهة ومادة نضال نقترح أن تبادر قوى التغيير والديمقراطية والحياة المشتركة إلى لقاء أو مؤتمر وطني عام ودائم يُعْقَد خلال شهر أو شهرين من تاريخ توجيه الدعوة بغية الاتفاق على مضامين عناوين التحالف وعلى أطره التنظيمية وأواليات التنفيذ.

نقدّم هذا الاقتراح ونحن ندرك كم هو صعبٌ ومعقّد العمل التأسيسي لقيام هذا التحالف، ولكننا، بالمقابل، لا نجد عنه بديلاً في المرحلة الراهنة. إنه من ضرورات المرحلة لا بل في رأسها جميعاً وإلاّ بقيت مؤسسات الحرب والتخلّف والعصبية هي الأقوى وتزداد قوّة، خصوصاً في فترة الاستعداد للانتخابات العامة.. إن غياب المثقفين المتنوّرين عن تأدية دورهم في الدعوة إلى هذا التحالف وفي ترسيخه وصياغة مفرداته والمضامين، وإن انشغال الشعب بلقمة عيشه عن مواكبة شؤونه المصيرية، بوعي وحرية، يؤديان حتماً إلى تجدّد الحرب وتعزيز مواقع قوى التخلّف والارتهان والطائفية وهي قوى على الرغم من تخاصمها زمن الحرب نراها اليوم تتحالف لقهر قوى التقدّم والتحرّر والوطنية.



الأحزاب في لبنان

(ترميم أم بدائل؟)

منذ أربع سنوات والسؤال يطرح نفسه: ما هو مصير الأحزاب في لبنان؟

الإجابة عن السؤال: ترميم أم بدائل؟ تقتضي أوّلاً مقاربة جدلية تتصل بجزئيات المجتمع اللبناني وكلّياته، وتقتضي ثانياً قراءة في تجربة الأحزاب في مرحلة ما قبل الحرب وفي أثنائها وبعد توقّفها، وتقتضي ثالثاً تعييناً دقيقاً لما هو عليه حالياً واقع القوى السياسية.

المجتمع اللبناني مجتمع تركيبي معقّد قابل للتفكيك على أساس الجزئيات التي تكوّن بنيانه، وهو، كذلك، قابلٌ للتوحيد على أساس الكلّيات التي تشدّ بنيانه... هذه القابلية تتيح المجال أمام العمل السياسي المسؤول عن الذهاب بالمجتمع إمّا في اتجاه التفكيك وإمّا في اتجاه التوحيد.. وطبيعة العمل السياسي محكومة بطبيعة تكوين القوى السياسية التي تقوم به.. إنّ حركة سياسية ما ذات بنية تعيش على الجزئيات لا تتمكّن من الارتقاء إلى مستوى الكلّيات.. ولمّا كان المجتمع اللبناني يقدّم لأبنائه الجزئيات والكلّيات معاً ويترك لهم حريّة الاختيار في العمل السياسي بين هذه وتلك فالمسؤولية لم تعد مسؤوليته في ترجيح الجزء على الكلّ بل مسؤولية القوى السياسية التي لم تستند إلى الكلّ بنيةً ومضموناً وغاية.. وتالياً، ليس من الصواب أن يُقال: المجتمع اللبناني تركيب طائفي لا ينتج سوى قوى سياسية طائفية، وكلّ قوّة سياسية غير طائفية مصيرها الفشل، والسّير في معاكسة الاتجاه انتحارٌ أو وهم أو ضلال!!.

العلّة، إذاً، ليست في بنية مجتمعية طوائفية آسرة تلفظ ما ومن ليس من طبيعتها بل إنّها في عجز الناس عن تثبيت مسار سياسي يغادر بنية الجزء

ويدخل في بنية الكلّ.. فالمجتمع اللبناني ليس هو الوحيد المركّب طائفياً.. ثمّة مجتمعات أخرى مركّبة دينياً وإثنياً وتمكّنت شعوبها في مرحلة تاريخية معيّنة من مغادرة الانتماء الحكمي والآلي إلى الجزء والدخول في الانتماء الطوعي والواعي إلى الكلّ.. وهذا ما كان ليتمّ إلاّ على قاعدة النضال السياسي الذي يستمدّ عناوينه والممارسة من قانون المصالح العامة أو المشتركة والذي تقوده أحزاب وقوى سياسية تدرك المعنى التاريخي لالتقاء الأجزاء والتحامها في البنية العامة.

المجتمع اللبناني، إذاً، ليس فريداً في تركيبه وهو لا يفتقر إلى عمق وجداني أو ثقافي جامع على الرّغم عمّا يشهده من ارتجاجات أو تشقّقات في قشرته المرئية.. إنّ ما يوحّد بين اللبنانيين هو أكثر بكثير ممّا يقسّم بينهم.. والعلّة هي في مقاربة عوامل التوحيد والتقسيم وفي استغلالها لتأسيس مشروع سياسي ما.. فالمجتمع اللبناني يقدّم للتوحيديين كما للتقسيميين أساس انبناء مشاريعهم السياسية.. والمسألة هي مسألة صراع بين باحث عن الشرخ لتعميقه وباحث عن الالتحام لتثبيته.. وهنا تنبسط قاعدة الفرز بين مشروع وآخر، ولا علاقة للمجتمع من حيث هو مركّب في تحديد الأرجحيّات وتسويغ الغلبة.

إنّ فهمنا لطبيعة المجتمع اللبناني المركّب وتبرئته من تهمة باطلة زيّنته للناس طائفياً غير قابل للاختراق وأُلصقَت به لتشريع وجود القوى الطائفية وتسويغ ممارساتها واحتكار الخصوصيات وتقديمها للناس مقدّسات لا تُمَسّ، يشهد لهما مسار الحركة السياسية في مرحلة ما قبل الحرب وفي أثنائها وبعد توقّفها..

منذ العشرينيات حتى عشيّة اندلاع الحرب تكوّنت الحركة السياسية في لبنان واكتملت ونشطت على خطّين متعاكسين: خط وطني قومي أممي، وخطّ طائفي انكفائي كياني.. اختزن الخطّ الأول حيوية العنصر اللاطائفي في المجتمع اللبناني وفجّرها من داخل الكيانات الجزئية وشدّها إلى حيوية الداخل العربي والبعد الأممي ساعياً إلى بسط هيمنة الكلّ على الجزء.. واختزن الخطّ الثاني حيوية العنصر الطائفي في المجتمع اللبناني واحتجزها في داخل الكيانات الجزئية ساعياً إلى بسط هيمنة الجزء على الكلّ...

وشهدت السّاحة اللبنانية مواجهات عنيفة في مستوى الخطاب والممارسة بين الطائفيين الكيانيين الانكفائيين واللاّطائفيين من وحدويين وأمميين.. وما من قضيّة وطنية أو قومية أو عالمية إلاّ وأحدثت انشطاراً بين اللبنانيين بالانشداد إلى هذا الخطّ أو ذاك.. المنخرطون هنا كما المنخرطون هناك كانت حيويتهم تقوى بقدر ما كان يأتيها من «دفق» ودفع خارجي..

إن نظام ما قبل الحرب، إذاً، أطلق الحركة السياسية في لبنان إلى أقصى انشداداتها بين التكوّن الجزئي والتكوّن العام إلى أن اشتدّت مآزقه الداخلية ففقد قدرته على الاستمرار في ضبط هذا الانشداد إذ داخلته عناصر الخارج بقوّة وفاقمتها.. وكانت الحرب.. وكان لها نظامها..

أما نظام الحرب فأسقط الأحزاب جميعاً في التجربة الصعبة، سقطت لأنّها لم تتمكّن من الحفاظ على مشروعها الأساسي.. فالأحزاب الطائفية العريقة بطائفيتها قاتلت للحفاظ على نظام الهيمنة.. تمكّنت من الصمود وكانت لها «انتصارات» خصوصاً في تنقية مناطقها من أبناء الطوائف أو التيارات السياسية الأخرى وكانت ذورة «انتصاراتها» في وصولها إلى السّلطة كناتج طبيعي للاجتياح الاسرائيلي.. ولكنّها بعد انتفاضة السادس من شباط سنة ١٩٨٤ وبعد إسقاط اتفاق السابع عشر من أيار وبعد الانتفاضات المتعاقبة التي أكلتها من الداخل، بدأت تفقد فعلاً قدرتها على حماية نظام الهيمنة.. والأحزاب العلمانية العريقة بعلمانيتها أدخلها نظام الحرب في منطقه الخاص باعتبار أن الحرب هي الحرب وأنهكها ودفعها حكماً إلى الاحتماء والتحصّن بالساحة الإسلامية.. تمكّنت من الصمود وكانت لها انتصارات خصوصاً في مواجهة الغزو الإسرائيلي انطلاقاً من شارع الحمراء وامتداداً حتى الجنوب والبقاع الغربي وكانت ذروة انتصاراتها في رؤية إسرائيل منسحبة من بيروت والجبل وصيدا وبعض الجنوب، وفي عمليات استشهادية طاردت إسرائيل حتى الشريط وفي داخله.. ولكنّها بعد مسلسل التغيّرات الدولية والإقليمية والمآزق الإيديولوجية ودخول بعض الأنظمة العربية في «مفاوضات السلم الإسرائيلي» ومحاصرة بعضها الآخر ترغيباً وترهيباً، وبعد الطائف كتسوية داخلية بعيدة عن برنامجها المرحلي المعروف، نصّاً وممارسة، بدأت تلك الأحزاب تعاين انهيار مشروعها

الوطني العروبي والأممي وبدأت تفقد فعلاً قدرتها على «إعادة البناء» وصياغة المشروع البديل..

وإذا كان نظام الحرب قد أسقط الأحزاب الطائفية العريقة والأحزاب العلمانية العريقة فإنه أنتج حركات سياسية مذهبية وهيئات وقوى ومجالس وروابط وقيادات من حجم المذاهب أو أقلّ منه بكثير إذ أن المذهب الواحد بات موزّعاً على قادة دساكر انتشاره والأحياء..

على الرغم من تراجع المشروع الانكفائي وتهافت مقولاته وتشريد قياداته وتحبيط ناسه، فإنّ المشروع لمّا يزل مُخْتَزَناً لدى ناسه المحبطين وهو يكمن في قاع نفوسهم وعقولهم والذاكرة منتظراً «خربطة ما» أو تعديلاً ما في موازين القوى في الخارج ليعود ويطلّ على مساحة الوطن بصورة أشدّ عصبيّة وانفلاتاً.. إنّ هؤلاء المحبطين باتوا اليوم في خارج السياسة ولكنهم في داخل التاريخ.. إنهم يعيشون في مرحلة كمون واختزان واختمار جماعي ينتظر لحظته التاريخية.. والرّهان على المتغيّرات في ذهن هؤلاء قائم إذ أنهم في منطقة حبلى بالمفاجآت لا يسيّرها منطق تاريخي سليم والثابت الوحيد فيها هو من يحسن الانكفاء تحفزاً للآتي!!. المسألة في حسابهم لم تُحْسم بعد والرّهان على مناخ سياسي متقلّب يلفّ المنطقة والعالم يبقى في رأيهم الرهان الأصح!!..

وإذا كان نظام الحرب قد ولّد اعتقاداً عند أنصار الوطنية والديمقراطية والحرية أنهم دحروا المشاريع الطائفية والهيمنة ففي تقويمنا أن الوطنية الحقيقية لم تنتصر ما دامت المذهبية قد كُرِّسَتْ في النصّ وفي الممارسة وما دامت المذاهب قد باتت هي مرجعيّات الوحي والتصرّف..

وإذا كان نظام الحرب قد أكل صنّاعه وأبناءه والمشاريع فمن أشدّ مفاعيله خطورةً أن يجد اللبنانيون أنفسهم في العراء التام مكشوفي الرأس من غير سقفٍ أو حماية تدفع عنهم غيلان الداخل وإسرائيل وفي وطن بلا حدود وفي دولة بلا هويّة ودور ومضمون وفي عجزٍ مكلف عن ابتداع الصيغ الإِنقاذية والقوى السياسية البديلة..

أمّا اليقين المتكوّن من عناصر هذا المشهد الدرامي المفجع والمظلم

فهو أنّ المجتمع اللبناني لم يفقد حيويته السياسية ولم تنعدم فيه محاولات الترميم وإيجاد البدائل.

إن نظام الحرب حاصر اللبنانيين وفرض عليهم حظراً سياسياً طويل الأمد ولكن ثمّة حركة احتجاجية ورفضية واسعة تعمل على فك الحصار ورفع الحظر.. وهي حركة موزعة في كلّ المناطق يسعى إلى تنظيمها مثقفون في إطار تحالف وطني يتطلّع إلى بناء جمهورية ثالثة من ركائزها: الوطنية، الديمقراطية، الحريّة وحقوق الإنسان، العروبة واللاّطائفية.

فالأحزاب في لبنان باقية، قيد الترميم أو التشكّل لا فرق، المهمّ أن تبقى.. ويوم تنتهي الأحزاب في لبنان يكون اللبنانيون قد استسلموا لقدرية جبرية قاهرة وسلطة أمن ومال وإعلام تقتلع من صلبهم عصب الممانعة وتفقدهم حقّ النّطق بقضيّة والدّفاع عنها.. وإن شعباً من غير قضيّة محكومٌ بثلاثة أمور، التدجين أو الترحيل أو الاثنين معاً.. خيارنا أن نكون شعباً له أحزابه والقضايا..

هناك خوف يتراكم على الحياة السياسية في لبنان، أفْصَحَ عنه كلامٌ كثير وهو خوفٌ تعدّدت أسبابه:

ـ الحرب أكلت السياسة، والكف عن ممارسة السياسة كان شرطاً من شروط إيقافها.. والإيصاء السياسي كان هو الحلّ!!.

ـ ثمّة قرف عام من السياسة والسياسيين، فمزاج الناس بعد الحرب تبدّل إلى درجة الانقلاب القصوى التي تحدث لدى المحبّين الفاشلين..

ـ انهيار الأحزاب والمؤسّسات السياسية، عموماً، التي قادت الحرب.. وفقدان البديل..

ـ دولة حكّامها رجال مال وأعمال وميليشيا وهم قادرون على كمّ السياسة وابتياعها أفواهاً وأقلاماً، أفراداً ومؤسّسات.

ـ سقوط الإيديولوجيا أو مأزقيّتها، في العالم الاشتراكي السّابق، يُعَلِّم أن وجود أحزاب عقائدية (أحزاب الفلاسفة والمفكرين وعلماء التاريخ والاجتماع والاقتصاد) ليس موجباً حكمياً وملازماً للعمل السياسي!!

ـ المشهد الإقليمي أو العربي العام يتعاظم فيه دور مروّضي الشعوب

ومدجّنيها بالترافق مع مفاوضات «السّلم الإسرائيلي»، ولبنان جزءٌ من هذا المشهد إن لم يكن صورته المُصَغّرة..

هذه الأسباب تشكّل الحقيقة بمجمل عناصرها والمهمّ فيها كونها تُجْمع على انعدام الحياة السياسية في لبنان..

نتوقّف عند السّبب المتّصل بالأحزاب والحركات السياسية. إن الأحزاب والحركات السياسية الموجودة حالياً في لبنان على تباين مواقعها والشعارات وحدود الخسارات مشلولة القدرة على التحرّك في اتجاه الشعب والدولة والوطن. إن أقصى ما تستطيعه، خصوصاً أحزاب الطوائف والمذاهب والأحياء، هو تبديل اللغة عملاً بمقتضيات المرحلة وحفاظاً على مكتسباتها في السياق العام، غير أن تبديل اللغة أو الخطاب لا يغيّر في طبيعة التحرّك واتجاهه والحدود..

نجم عن هذا الواقع شعورٌ متزايد عند اللبنانيين بأنّ أحزاباً وحركات أو تجمّعات سياسية موسومة بالطائفية والمذهبية والمحليّة ليست هي الإطار الصحيح للتعبير عن إرادتهم الوطنية وممارستها، وليست مراكزها هي المكان السّليم للانطلاق في اتجاه الوطن، وليست مبادئها، كما إرثها والتراث، هي الأساس الصالح لبناء الدولة.

وهنا يطرح السؤال: ما هي نسبة المنخرطين، حالياً في الأحزاب؟ ما هي نسبة المنخرطين فيها والمشاركين فعلاً في الحياة الحزبية؟ ما هي نسبة اللبنانيين المؤيدين للأحزاب الموجودة؟

في تقديرنا واليقين إنّ النّسب متدنّية إلى درجة تسمح باستخلاص الآتي:

ـ أكثرية الشعب اللبناني هي خارج الانتماء الحزبي وتأييد الأحزاب الموجودة.

ـ الأحزاب في لبنان ذات عناوين متحرّكة وهي منشرطة بمزاج رؤسائها ومجالس الأعيان أو الشلّة المستفيدة والمكاتب السريّة والإملاءات الخارجية.. فالحزبيون والمحازبون هم للتّصفيق يوم تنقلب القيادة على مواقفها والمبادىء المعلنة... القواعد الحزبية تُسْتَنْفر ـ وما أدراك بأية وسائل ـ في حالين: إمّا لتغطية الانحراف وتسويقه واكتساب شرعية تطويره

حتى بلوغ الموقع النقيض، وهذا ما يُعرف بشرعية القرار الحزبي القادر على «شرعنة» التنقّل بين المواقع السياسية المتناقضة من دون اضطراب أو إحراج... إمّا لتعبئة النفوس وحقنها بالمضادّات اللاّزمة والكفيلة بجعلها أشدّ تعصّباً وانغلاقاً وقدرةً على رفض الآخر، وهذا ما يعرف في معجم الأحزاب بالانضباط الحزبي.

الشعب اللبناني، إذاً، المنتمي منه واللامنتمي، هو خارج السياسة التي تمارسها الأحزاب الموجودة.. والحزبيون تحديداً كما المحازبون هم خارج القرار الحزبي الذي تتّخذه قيادة أحزابهم.. الأمر الذي يجعل الحياة السياسية والحزبية في لبنان، حالياً، في الحكم وفي خارجه، بيد قلّة متشكّلة من قوى الحرب والإقطاع الموروث والمال والإعلام المدفوع وأحزاب «الطوائفية» أو «المذاهبية» المتخلّفة وقياداتها.. وكلّ ما نشهده من حركات وتحرّكات يقوم بها هؤلاء، وكلّ ما نسمعه على ألسنتهم والتسريبات لا يحمل من هموم الناس مقدار ذرّة.. إنّ أكثرية الشعب اللبناني لا علاقة لها - وإن كان للبعض علاقة فهي مصلحية وعابرة - بمن هم في السّلطة وبمن هم ليسوا فيها على حدّ سواء.

أن ينشأ حزب سياسي يستقطب هذه الأكثرية فمسألةٌ لم يأتِ أوانها.. من حكميّات ما آن أوانه أن تبادر النّخب اللاّطائفية المتمرّدة على واقع التقييد أو الاعتقال والارتهان والاستلاب والمصادرة إلى تنظيم قواها وصوغ برنامجها وترتيب خطابها والتوجّه إلى الناس في كلّ المناطق بكلام سياسي مختلف يحدوهم على الانخراط في حركة استنهاضية تحررية عامة تقود المنخرطين فيها إلى عقد مؤتمر تأسيسي لوضع الأسس الوطنية والسياسية التي ينبغي أن تقوم عليها الجمهورية الثالثة والدولة المدنية.

إن قوى التنوير والتغيير والسّلام الوطني مدعوّة إلى اختراق ثنائي الاتجاه:

واحد في اتجاه الدولة وآخر في اتجاه المجتمع.. والهدف هو إقامة الدولة المدنية وبناء المجتمع المدني.. فالدولة القائمة هي دولة طوائفية يحكمها رأسمال الطوائف وقواها الميليشيوية وإقطاعيّوها والتقليديون وأبناء الذراري.. والمجتمع هو مجتمع أقنعوه بأنه مجتمع طوائفي تحكمه

مؤسسات الطوائف وتنطق باسمه من أحزاب وحركات وهيئات وروابط ومجالس لا نعرف كيف تتشكّل ومن يشكّلها!!..

هذا هو الواقع بفجاعته وفظاعته ورداءته المفجعة وادّعاءاته المتصلّفة بأنه الأقوى والأسلم والأكثر دعوةً إلى اللقاء والحوار والتفاعل والتعايش!!.. إنه الواقع الحضاري بامتياز!!.. وهو الأشدّ أهلية إلى أن يكون «الصيغة الفذّة» والمثلى في حلّ مشاكل المجتمعات المتعدّدة دينياً وإثنياً!!..

نحن نرى أن أكثرية الشعب اللبناني ليست من هذا الواقع وهي لا تنتمي إليه وعياً وإرادة.. كيف ينتمي الشعب، واعياً، إلى واقع مركّب من التقاء مصالح لا تلتقي إلاّ على حساب مصالحه؟!.. إلاّ إذا كان الشعب مُدَجَّناً ومرهَباً أو مخبولاً.. ونحن نعتقد أن محاولات تدجين الشعب اللبناني في داخل الأقفاص المذهبية وترهيبه مستمرّة.. ولا نعتقدنّ أبداً أنه مخبول أو مخدور.

يكفي أن تنتفض قوى التنوير والتغيير على الواقع المزيّف، واقع الدولة والمجتمع، بجرأة ومسؤولية وتخطيط لترى كيف أنّ الشعب اللبناني يستجيب لها بحميّة واندفاع ويكون لها العاصم والعاضد في إسقاط المزيّف وإبراز الأصيل.

الشعب اللبناني توّاق إلى أن يزيل عن رقابه والجباه هذا «اللاّصق الأبدي» الذي غرّه يوماً وأقنعه بأنّ عليه أن يلازم انتماءه الطائفي لأنّ في ذلك غنىً بشرياً وحضارياً لا يعوّض متى غادره، وهو غنىً به يمتاز وبه يسوّغ وجوده بين الأمم!!.. لهذه «الرسالة الموهومة» والوهمية انتدبه حكّامه المتاجرون بالأديان، والأديان منهم في غير شكل وجوهر.

إنّ أشدّ تعاسة يصاب بها شعبٌ صغير هي أن يتعلّق عقله وفؤاده، وهماً، برسالة حضارية كبرى، يتهيّأ له أنه بتأديتها، ينقذ شعوب العالم بأسره!!..

صحيح أن الشعب اللبناني هو ابن «الحنين المشرقي» والخيال المشرقي والنبوءة المشرقية.. غير أن الحرب شدّت أقدامه إلى أرض الفجيعة وعلّمته كيف يتمرّد على مشهديّة «الفداء المشرقي»..

قوى التمرّد موزّعة فوق مساحة الوطن.. ما تفتقر إليه هو التنظيم والقيادة..

إنّ كلاماً كبيراً يلتهم وعي الناس والذاكرة ويجعلهم يصدّقون أنّهم عاجزون عن اختراق الحدود الطائفية.. وعلى المتنوّرين المتمرّدين أن يسقطوا الوهم الكبير من أعين الناس والأذهان ويقولوا لهم إنّ المؤسّسات الطائفية لا تحيا إلاّ على الوهم والإيهام..

إنّ قراءةً في الفراغ السياسي المستتبّ تظهر عقم الأوهام الكبيرة. أين هي مشاريع الطوائف التي حملتها أحزاب وحركات وقيادات باسم الدفاع عن الطائفة والأبناء والاخوة؟!

هل من الجائز والمقبول أن يترك الشعب فريسة هذا الفراغ الذي أحدثه انكسار المشاريع الطائفية؟!

على النّخب اللاطائفية أن تقدّم للشعب نفسها والبدائل.. هذا هو التحدّي المطروح، حالياً، وبقوّة على تلك النّخب: إمّا أن تُظهرَ قدرتها على إيجاد البدائل وأهليتها لقيادة المشروع الوطني، وإمّا أن تبقى كلاماً بارداً يتباطأ في اللقاءات الموسمية ويتهادى منمّقاً من دون فعلٍ أو حضور.

بين النهوض السياسي المنتظر من نخبٍ هي البدائل والمشاريع والسقوط النهائي في قبضة مؤسّسات ترمّم نفسها، تتبرّج والمشاريع، تضيق المسافة كلّ يوم.. وحرام أن يبقى شعبنا الطيّب أسير وهم كبير وواعد بأن الحياة والتعمير يأتيانه من قيادة الموت والتدمير..

من شروط المجتمع السياسي أن تحدث فيه تحوّلات وتبدّلات في مستوى البنية والخطاب.. أحدثت الحرب في بنية المجتمع اللبناني انقلابات جذرية. هذه الانقلابات تبحث عن بنية سياسية جديدة وخطاب سياسي جديد.

القيادة السياسية الحالية، أفراداً ومؤسّسات حزبية، في الحكم كما في «المعارضة»، هل هي قادرة على مواكبة نظام التحوّل؟

إنها، في رأينا، غير قادرة على ذلك، والأسباب تختصر بالآتي:

- القيادة السياسية الحالية مصابة بعطب تكويني طائفي/ طبقي/ ميليشيوي.

- هذه القيادة تحاول إعادة إنتاج نفسها، والقاعدة في ذلك: من حرب الطوائف والمذاهب إلى سلام الطوائف والمذاهب.

- هذه القيادة، لجهة الأحزاب اللاطائفية، تحاول الخروج من أزمة إيديولوجيا وتنظيم وآلية قرار، والقاعدة في ذلك إعادة الصياغة الفكرية في ضوء التحوّلات السياسية في لبنان، ساحة تحرّكها، وفي المنطقة العربية وفي العالم.

إذا كان الجواب هو هذا، فأين القيادة السياسية البديلة؟

نستشفّ الجواب من الواقع:

هناك حركة احتجاجية واسعة وهي موزّعة بين العديد من المواقع، حركة نخبوية/ شعبوية ينقصها برنامج سياسي محدّد وجهاز بشري منتظم ووسائل نضالية فاعلة وأطر تنظيمة وأشكال ارتباط ومنهجيات عمل وغايات معلنة.

ممّن تتشكّل القيادة البديلة؟

- من السياسيين الذين عبروا من ثقافة العقل واللاتعصّب الفئوي أو الطائفي إلى السياسة.

- من هاجري الأحزاب والحركات والقوى التي تتحمّل مسؤولية الحرب، أولئك المؤمنين بسيادة العقل والفكر النقدي والمراجعات النقدية الصارمة.

- من المثقّفين اللاّمنخرطين في الأدلجة الطائفية الذين رفضوا ثقافة الحرب وعملوا لبناء ثقافة السّلام..

هذه القيادة البديلة لا تنطلق من فراغ. ينتظر تشكيلها مواطنون توّاقون إلى دولة ترعى شؤونهم وتؤمن مصالحهم على قاعدة الحقّ والواجب وتكافؤ الفرص والعدالة والمساواة حيث لا تمييز بين مواطن وآخر ولا امتياز لمواطن على حساب آخر.

من ضرورات المرحلة تشكيل البديل وإلاّ بقيت مؤسّسات الحرب والتخلّف والعصبيّة هي الأقوى وتزداد قوّة وقدرة على التحكّم بمصير هؤلاء المواطنين وعلى التضحية بهم على مذابح مصالحها والشهوات..

قيادات الجمهورية الثانية هي من «جاهليات» الجمهورية الأولى وعصبيّاتها وإقطاعها والقبائل.. والقيادة البديلة لا تنتمي إلى الجمهورية الثانية إلاّ من حيث هي جمهورية إنهاء حرب. إنها قيادة غير فاعلة حتى الآن لأنّها من دون هويّة سياسية محدّدة وعنوان سياسي واضح. إنها تنطق باسم حركة أو تيّار متعدّد المواقع، ولكن بالرّغم من تشتّته تنشدّ قواه إلى العناوين الآتية:

- المواطنية والدولة المدنية.
- حقوق الإنسان والديموقراطية والحريات.
- التكامل بين اللبنانيين والعروبة والعداء لإسرائيل.
- الاقتصاد الحرّ المنظّم أو المراقب والعدالة الاجتماعية.

● حقوق المواطن هي القاعدة في الولاء إلى وطن والانتماء إلى دولة. المواطنية لا تستقيم إلاّ في دولة مواطنين، وليس في دولة دينية أو أخرى طوائفية. الحقوق في دولة المواطنين هي حقوق مواطنين وليست حقوق طوائف أو حقوق مواطنين ينتمون إلى طوائف. دولة المواطنين هي دولة مدنية وليس دينية وهي ليست طوائفية أو تعاقداً بين طوائف بل هي حاصل إرادة شعب.

الدولة المدنية هي الهدف وإقامة نظام سياسي مدني فيها يبدأ حكماً ومرحلياً بإلغاء الطائفية الإدارية أو الوظيفية والسياسية، وينتهي بإلغائها في الميدان الاجتماعي مع الإبقاء على قوانين الأحوال الشخصية المستندة إلى الشرائع الدينية لمن أراد.

● حقوق الإنسان ترعاها شُرَعٌ ومعاهدات دولية، والدستور اللبناني ينصّ عليها في غير مادة من مواده، ولكن هناك مواد أخرى خصوصاً المادة ٩٥ تنقض تلك الحقوق فضلاً عن نظام الموظفين وقانون الانتخابات النيابية. فحقوق الإنسان لن تكون مضمونة ما لم يعدّل الدستور ونظام الموظفين وقانون الانتخابات وذلك من طريق إلغاء المادة ٩٥ من الدستور وإلغاء المادة ٩٦ من نظام الموظفين وسنّ قانون انتخابي خارج القيد الطائفي وجعل لبنان دائرة انتخابية واحدة كي يتم الانتخاب على أساس وطني وتمثيل نسبي. ديموقراطية الدولة والنظام تجد تعبيرها الأوفى في تأمين حقوق الإنسان السياسية وضمان الحريّات العامة.

● نهاية الوطن اللبناني وهوية لبنان العربية وانتماء لبنان العربي حلقات تتعاقد وتتكامل وتشدّ لبنان إلى بيئته العربية وإلى المشاركة الفاعلة في العمل القومي.

النظرة الكيانية أو القطرية، كما الاهتمام الكياني أو القطري، هي اليوم النظرة السائدة في العالم العربي وهي قياس عمل الحكومات فيه، على الرّغم من مظاهر الحركة اليومية بين دولة وأخرى أو في مقرّ الجامعة العربية والمؤسّسات التابعة لها واجتماعات وزراء الخارجية العرب الدورية.. فالعمل القومي بالمفهوم الوحدوي للكلمة يكاد يكون معدوماً والطّموح إلى تحقيق الوحدة العربية تقلّص إلى حدود الزوال..

القضية الوطنية، مهما تعاظم شأنها وتفاقم، لا تبتعد باللبنانيين والعروبيين عن خطّ نضالهم القومي وقضاياه، فهي جزءٌ من القضية القومية بكلّ مآزقها والمخارج وهي مشدودةٌ إليها بوثاق مُحْكَم..

إنّ علاقة اللبنانيين بإخوانهم العرب هي فوق الأنظمة السياسية الحاكمة والقيادات وهي علاقةٌ تحترم حقّ الجميع في اختيار نوع المؤسّسات التي ترعى شؤونهم الوطنية..

أما العلاقة بالإخوة السوريين فتحكمها معاهدة الأخوة والتعاون والتنسيق وما بني عليها من اتّفاقيات ثنائية.

أما العلاقة بالإخوة الفلسطينيين فحدّها ثلاثة عناوين: رفض التوطين، حقّ الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره فوق ترابه الوطني، تأييد الانتفاضة.

أمّا بالنسبة إلى الموقف من إسرائيل فإنّ وثيقة التسوية حسمت الموقف باعتبار إسرائيل عدوّاً للبنان، وهي في الواقع والمبدأ عدوّ محتلّ وطامعٌ في الأرض يحرّكه عقل توسّعي وعنصري وعدواني.. أما القاعدة القانونية التي تحكم المفاوضات الجارية بين الوفدين فحدّها اتفاق الهدنة عام ١٩٤٩ وقرار مجلس الأمن رقم ٤٢٥ عام ١٩٧٨.. أمّا الحقّ في مقاومة المحتلّ فخيارٌ وطني حتى التحرير وهو حقّ كرّسته شرع ومواثيق دولية.. إنّنا نؤيّد المقاومة في الجنوب تأييداً مطلقاً.

● النظام الاقتصادي في لبنان حرّ، عماده المبادرة الفردية والسّوق هو المحدّد الأوّل والأخير لطبيعة توجّهاته.. وهو نظامٌ أثبت قدرته على

امتصاص الأزمات ولكن يخشى في خضمّ المشاريع الإنمائية والإعمارية المطروحة للعام ٢٠٠٠ أن يغيب دور الدولة.. نحن لسنا من القائلين باقتصاد الدولة بل من القائلين بأن الدولة هي المسؤولة عن تنظيم الاقتصاد الوطني العام والخاص ومراقبته بما يؤمن المصلحة الوطنية العليا، والقاعدة في ذلك هي: لا للتأميم ولا للتلزيم أو الخصخصة، نعم لاقتصاد السوق المنظّم والمراقب والمحاسب عبر التشريع والملاحقة والضريبة التصاعدية، نعم لدولة تحتفظ بمؤسّساتها الانتاجية والخدماتية ومرافقها العامة، نعم لدولة قادرة على ضرب الاحتكار وحماية النقد الوطني وتأمين الضمانات الاجتماعية والصحيّة والتعليم المجاني في مراحله كافّة..

من هذه العناوين الأربعة العامة تتحدّر عناوين فرعية كثيرة قد تشكّل، متى اتضحت مضامينها بالتفصيل، وثيقة سياسية يصاغ في ضوئها برنامج سياسي مرحلي وجاذب لقوى سياسية بديلة وتوّاقة إلى تحديد المسار المؤدّي إلى الجمهورية الثالثة، مسار الانتقال من الدولة الطائفية/ الطوائفية إلى الدولة المدنية/ الوطنية، من دولة مسترقّة إلى دولة الاستقلال والسّيادة، من دولة المحاصصة بين الطوائف إلى دولة الكفاءة والعدل والعدالة بين المواطنين، من دولة الشفاعة والتزلّم إلى دولة الحقّ والقانون، من دولة الأشخاص إلى دولة المؤسّسات، من دولة تحكم الشعب، أي الدولة/ السّلطة الأمنية، إلى دولة يحكم فيها الشعب نفسه بنفسه عبر مؤسّساته وأنظمته الديمقراطية، من دولة التخلّف إلى دولة التنمية، من دولة الحرب المستمرّة إلى دولة السّلام الدائم..

إنّ مسار الوصول إلى الجمهورية الثالثة محكومٌ بالمبادىء الآتية:

- حرية الأديان والعقائد والأفكار مضمونة للجميع ويكفلها الدّستور.

- الأديان في لبنان مُحْتَرَمة ومنفصلة عن الدولة اللبنانية، حيادية الدولة حيال المواطنين وعقائدهم الإيمانية مبدأً أوّل وأساس، وهو مبدأ يؤكّد لادينية الدولة ولامذهبيتها.

- الطوائف والمذاهب الدينية لها الحريّة التامّة في ممارسة طقوسها والعبادات، والأساس في هذا هو مبدأ الحريّة.

- المساواة في الحياة الوطنية العامة وإلغاء كلّ الأحكام والقوانين والأنظمة المخالفة لمبدأ المساواة أمام القانون.

- الدولة هي مصدر الحقوق والواجبات.

- الحقوق السياسية كما الحقوق الخاصة المدنية هي للمواطن وليست للطوائف أو ليست هي «للمواطن من طائفة ما» أو «للمواطن كهويّة طائفية»، إنها للمواطن بهوية مدنية.

هذه الأحكام/ المبادىء في رأينا واليقين هي التي تفرز بين القوى التي تنتمي إلى الجمهورية الأولى المستمرّة في الثانية نصّاً وممارسة، والقوى التي تنتمي إلى مشروع بناء الجمهورية الثالثة.

مؤسّسات الجمهورية الأولى تخضع لورشة ترميم، ومؤسّسات الجمهورية الثالثة هي قيد الإنشاء والنّاس مدعوون إلى البناء الجديد.. فهل ينتصر لبنان؟

الفصل الثالث

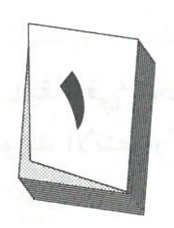
مأزق لغة وحوار

١ ـ التسوية والكلام المطلوب.

٢ ـ الحوار في التسوية، موجباته السياسية والدستورية والأخلاقية، قراءة في النصّ والتجربة والمطلوب.

٣ ـ الفكر السياسي في لبنان، توصيفات ومصطلح.

٤ ـ سلام التسوية من سلام المنطقة، فأين السلام اللبناني؟



التسوية والكلام المطلوب

في ذروة التعارض القائم بين نوعين من الكلام السياسي الذي نسمعه اليوم على ألسنة «أصحاب المحادل» وعلى ألسنة «الصوّانيين»، من الضروري أن يسمع الناس كلاماً سياسياً من نوع جديد..

كلام التحدّي بين الحكومة والمعارضة يصمّ آذان الناس ويمنعهم من سماع ما ليس من نوعه، ويجسّد واقع الانشطار السياسي بين فريقين يستحيل على كلّ منهما أن يغادر معجمه..

في ذروة هذا التعارض غدت الحاجة ملحّة إلى كلام سياسي جديد يعكس إمكان الخروج من «ثنائية خطاب مدمّر» ويضبط إيقاع الحوار السياسي ويجدّد في القواعد والمفاهيم بتقنيات العلوم والمقاربات المنهجية..

بين الكلام والممارسة قرابةٌ شابكة.. والبداية تبدأ بالكلام..

الكلام السياسي السائد «بثنائيته» كلامٌ مرتجل وغرائزي وتعصبي وعدواني.. ومصدر الشرّ فيه مخاطبة الناس «بكونهم» مجرّد رقاب خاضعة ومصابة بخدر، معدومة الإرادة والفعل، مستكنّة، مسلوبة الوعي والحسّ والإدراك..

التسلّط هو منطلق خطاب هؤلاء وغايته. مَنْبتُه «العقل المغلق» وهو من التعابير الرائجة في «الثقافة الشعبية» للدلالة على العزم والحزم وقوّة الشكيمة.. والثبات في الموقف الجلل!!. والعقل المغلق يعبّر عن ذاته بسلوك فاشي وتسلّطي وإكراهي.. العقل السياسي السائد حالياً عند طرفي النزاع يتوخّى القهر وليس الإقناع..

فالحكومة لا تسوّغ للناس أعمالها بل تدعوهم إلى ركوب القطار وترفق دعوتها بتخويف وتهديد!!

والمعارضة لا تسوّغ للناس أعمالها بل تدعوهم إلى البقاء في محطة الانتظار والاكتفاء بشتم السائق والقطار وترفق دعوتها بوعد الانتصار.. والتخويف من الآتي!!

غريبٌ أمر هذا «العقل» كم هو مختلّ ومتعسّف وعابثٌ بالناس.. وبالمصير!!.. وبالتسوية!!.

التسوية نصّ ومناخ.. وبغية إنجاحها والانتقال بها من النص إلى الممارسة ينبغي أن يروّج لها كلامٌ سياسي خاص تستسيغه العقول المضطربة وتطمئنّ له القلوب الواجفة.

هذا الكلام المطلوب تبنيه مفردات منتمية إلى ثقافة سياسية عالية وعقل سياسي مفتوح..

من هذه المفردات نتوقف عند ثلاث:

ـ العقلانية:

الخطاب السائد، وهو خطابٌ سيّء ومسيء إلى التسوية، والمتبادل بين الحكومة والمعارضة مصدره الانفعال والتشنّج.. والخطاب المطلوب مصدره العقل.. الخطاب السائد لا يقبل ردّاً أو نقضاً.. والخطاب المطلوب يقبل التحليل والتعليل والرفض والقبول.. الخطاب السائد هو من فصائل الممنوع والمحرّم والمكرّس.. والخطاب المطلوب لا يحتجز التفكير الحرّ ولا يعتقل رغبة الناس في الشك وفي التساؤل..

ـ الإقناع:

الكلام السياسي السائد بين طرفي النزاع لا يعتمد الفكر الإقناعي ولا يتوسّل البرهان والشرح والإيضاح.. والكلام المطلوب لتنقية مناخ التسوية يعتمد الحوار الهادىء ووسائل التنوير والإضاءة.. الخطاب السائد شرس وماكر وصلف ولا يحترم رأي الناس أو وعيهم.. والخطاب المطلوب هو مرن وصريح ومتّزن ويقدر في الناس رشدهم واكتمال وعيهم السياسي..

يوم يسود الكلام الإقناعي بين الحكومة والمعارضة وبينهما والناس،

ويوم يكون محوره احترام الآخر وحفظ حقّه كاملاً في أن يكون له كلامٌ مغاير.. وسلوك مغاير، يومها تدخل التسوية في أصول اللعبة الشريفة.. فالكلام الإقناعي هو القاعدة الذهبية التي عليها تقوم العلاقات السويّة بين البشر..

ـ التسامح:

الكلام السائد بين السلطة والشعب وبين الحكومة والمعارضة يتوسّل الإحراج بهدف الإخراج، ولا يعترف بأن الآخر هو مشاركٌ في قضية التسوية ويشكّك بأفعاله وينفي عنه الأمانة والوفاء..

الكلام المطلوب لا يعرف فكرة التكاذب والخداع والقرصنة التي باتت في يقين البعض، وهم كثر، من موجبات «الذكاء السياسي» أو البراعة في الوصول.. وبسبب هذا «الذكاء» تعذر على التسوية أن تنجح وعلى الاتفاقات أن تدوم وعلى الدولة أن تقوم.. إن فكرة التسامح يجب أن تكون هي المحور في خطاب الترويج للتسوية.. فالتسامح في مراحل التأسيس، تأسيس المصالحة وإعادة تكوين الدولة، يُسْقِطُ أشكال التفكير الفئوي ويُقِرُّ بالمعارضة ويفرض أن تكون العلاقة معها علاقة تحاور وتفاهم وتوافق..

تلك كانت مفردات ثلاث تتضمّن مجموعة أفكار أجد فيها مرتكزات أساسية يقوم عليها وينبني فوقها كلامٌ سياسي جديد منبثق من ضرورات المرحلة التي تبحث عن آلية تحوّل من الحرب إلى السلام..

من مأزق التسوية افتقارها إلى كلامٍ ولسان..

فضلها إسكات المدافع وإزالة الجبهات وترميم المؤسسات، وهو فضل يبقى ناقصاً ما لم يثمّره لسانٌ سياسي مَرِنٌ ومتّزن، ويقوده فكرٌ سياسي عقلاني وإقناعي ومتسامح.. وفي غياب هذا وذاك يجول في خاطر الناس تساؤلٌ مقلق:

هل انهارت التسوية وأطلّ لسان الفتنة من جديد بكلام ما قبل التسوية؟!...

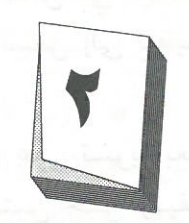
لماذا هي التسوية في حاجة إلى كلام جديد؟

الانتخابات النيابية كانت هي الشاهد على عمق التحوّلات التغييرية

التي أصابت المجتمع اللبناني.. وبهذا تأكّد لنا أنَّ هذا المجتمع هو مجتمع سياسي.. ومن شروط المجتمع السياسي أن تحصل فيه تحوّلاتٌ وتبدّلات في مستوى البنية وأواليات التعبير.. فالبنية لا تنغلق في نظام ثابت، وتعبيراتها تعكس عمل نظامها المتحوّل.

التسوية، بعد الانتخابات، ستجد، حكماً، نظامها اللغوي أو التعبيري الجديد الذي هو الترجمة العملية لسلوك اللبنانيين ولقياس وعيهم السياسي ولإدراك النسيج العلائقي بينهم..

فالانتخابات هي العامل الحاسم في تظهير المفردات السياسية المعبّرة عن سلوك المرحلة.. إن بنية ما بعد الانتخابات مدعوة إلى تشكيل نظامها اللغوي من مفردات تغادر الحرب في اتجاه السلام والتقليد في اتجاه التغيير.. اللغة أساس في اشتغال التسوية..



الحوار في التسوية موجباته السياسية والدستورية

قراءة في النصّ والتجربة والمطلوب

﴿وكان الإنسان أكثر شيء جدلا﴾[1].

من فلسفة الوجود اللبناني في أدبيّات سياسية تنشأ عليها جيل ما قبل الحرب أنّ لبنان هو بلد الحوار بين الحضارات، بين الغرب والشرق، بين الأديان.. وبين العائلات الروحية التي منها يتكوّن.. وأنَّ الغاية من وجوده هي في أن يشهد باستمرار لإمكان التفاهم بين متمايزين في الدين والعرق والثقافة.. ومن أحكام تلك الفلسفة ردُّ الفتن الداخلية إلى انقطاع الحوار أو انعدامه بين الأطراف المعنية في الخارج وفي الداخل.. ومن أحكامها، تالياً، أنّ السلام الداخلي يُبنى ويعاد بناؤه بالعودة إلى الحوار.. وبهذا أضحى الحوار عند الكثيرين لازمة الوجود اللبناني.. وانسحبت هذه اللازمة على النشاط الثقافي في البلد واحتلّت عناوينه فكان كلامٌ على الحوار المسيحي - الإسلامي، حوار الشرق والغرب، حوارات الشعوب والحضارات... حتى تمّ لنا اعتقادٌ راسخ أن قضايا العالم كلّها تتجمّع وتتحرّك وتبدأ وتنتهي عندنا!!.. وأنّ نجاح العالم في حلّ قضاياه موقوفٌ على هذه الحركة!!.. وأن نجاح «التجربة اللبنانية» أو ما كان يُعْرف بـ«الصيغة اللبنانية الفذّة» هو الدليل على نجاح العالم في بناء سلامه!..

قدر الشعوب الصغيرة، ومآسيها أحياناً، أن تخترع لنفسها أدواراً كونية تنشدّ إليها في فترات العجز عن تدبير شؤونها الذاتية وعن الخروج من مآزقها الداخلية..

(١) سورة الكهف ١٨/٥٤.

لهذا كلّه لن أناقش الحوار في التسوية بكونه الأساس في فلسفة الوجود اللبناني بل بكونه الأساس في نظام التسوية التي تسعى إلى تنظيم هذا الوجود، وفلسفتها السياسية ومنهجها التطبيقي..

لقد بات واضحاً في أذهان اللبنانيين أن بلدهم قام على تسوية بعد خلاف.. وهو مبدأ يحكم تاريخه من نظام القائمقاميتين حتى وثيقة الطائف.. فلبنان هو بلد التسويات الدائمة في إثر الخلافات الدائمة.. لا تسوية من دون حوار يدور بين أطراف الخلاف.

بين التسوية والحوار علاقة نشوء وارتقاء وانتفاء.

أولاً: الحوار في نظام التسوية جسّدته مبادىء عامة:

- لبنان لجميع أبنائه، وهو مبدأ يدعو الجميع إلى الحوار مع الجميع فلا أرجحيّات ولا امتياز فيه لأحد.

- الجمهورية اللبنانية تقوم على احترام الحريّات العامة وفي طليعتها حريّة الرأي والمعتقد وهو مبدأ يشرط الحوار بالحرية.

- الشعب مصدر السلطات وهو مبدأ يوجب الحوار الدائم بين الشعب والسلطة. وهذا النوع من الحوار قد يتّخذ شكل الانتخاب والمراقبة والمحاسبة اليومية عبر الاعتراض والتظاهر ووسائل الإعلام والاحتجاج أو التأييد كافة..

- النظام قائم على مبدأ الفصل بين السلطات وتوازنها وتعاونها، وهو مبدأ يوصي حكماً بالحوار بين المسؤولين.

- لكلّ لبناني الحقّ في الإقامة على أيّ جزء من أرض لبنان، وهو مبدأ يكرّس الحوار اليومي والمباشر بين الناس في مستوى الحياة المشتركة..

- لا شرعية لأي سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك، وهو مبدأ يجعل من الحوار مدخلاً وحيداً إلى نظام التوافق. فلسفة نظام التسوية، بالاستناد إلى هذا المبدأ، هي «التوافقية».

ثانياً: الحوارِ في نظام التسوية جسّدته إصلاحات سياسية:

● الدائرة الانتخابية هي المحافظة. هذه الخطوة الإصلاحية جعلت من

الحوار قاعدة الاختيار بين الناس وعزّزت خطوط الانفتاح بينهم.. ويوم يُجعل لبنان دائرة انتخابية واحدة فالمستقبل هو «للحواريين».

● توزيع المقاعد النيابية مناصفة بين المسيحيين والمسلمين ونسبياً بين الطوائف والمناطق إقرارٌ واقعي بانشطارية المجتمع اللبناني دينياً وتعدديته طائفياً ومذهبياً وهو إقرارٌ يحدّد أطراف الحوار وحدوده وقواعده في المرحلة الراهنة مع التطلّع الدائم إلى وضع قانون انتخابي خارج القيد الطائفي.

● استحداث مجلس للشيوخ لتمثيل جميع العائلات الروحية هو انتقالٌ دائم بالتمثيل الطائفي من مستوى إلى آخر وهو، عملياً، إقرارٌ دائم «بفلسفة الوجود اللبناني».. تنحصر صلاحيات المجلس في القضايا المصيرية.. وهذا ما يؤكّد أن حواراً من نوع آخر ومن طبيعة أخرى ومن مستوى آخر وبشروط أخرى سيقوم بين اللبنانيين. إنه حوارٌ بين كونفدرالية طوائف. ما يعزّز هذه الكونفدرالية حقّ رؤساء الطوائف اللبنانية مراجعة المجلس الدستوري في ما يتعلّق بالأحوال الشخصية، بحرية المعتقد وممارسة الشعائر الدينية وحرية التعليم الديني.. الأمر الذي يوضح، بشدّة، أن الدولة اللبنانية، في عمق فلسفتها السياسية، تستند إلى الحوار ولا تستند إلى عقائد كلّية. فهي دولةٌ تشاركية وتعاقدية. إنها دولة مواثيق..

● رئيس الجمهورية يسمّي رئيس الحكومة المكلّف بالتشاور مع رئيس مجلس النواب استناداً إلى استشارات نيابية ملزمة.. هذا النصّ الإصلاحي بما يتضمّن من تشاور واستشارات وإلزام يجعل من الحوار أساساً في قيام الحكومات ويبعد أشكال الهيمنة والتفرّد. الحوار سبيل المشاركة.

● يصدر رئيس الجمهورية بالاتفاق مع رئيس مجلس الوزراء مرسوم تشكيل الحكومة ويتولّى بالاتفاق معه المفاوضة في عقد المعاهدات الدولية وإبرامها، ويدعو، كذلك بالاتفاق معه مجلس الوزراء ومجلس النواب إلى عقد دورات استثنائية..

إن كلمة «بالاتفاق» تقضي بالحوار الحكمي والحتمي بين الرئيسين.

● إناطة السلطة الإجرائية بمجلس الوزراء أطلقت الحوار بين أعضاء

المجلس وبدّلت في آلية اتخاذ القرار الحكومي وأشركت الجميع في إدارة شؤون الدولة.

● أولوية اتخاذ القرار توافقياً في مجلس الوزراء تدفع بأعضاء المجلس، قبل التصويت، إلى الذهاب بالحوار حتى النهاية..

وإنّ إخضاع المواضيع الأساسية لموافقة ثلثي أعضاء مجلس الوزراء يشكّل حافزاً إضافياً لتثبيت الحوار قاعدة أولى من قواعد الحكم في نظامنا السياسي.

كانت هذه موجبات الحوار السياسية والدستورية كما نصّت عليها وثيقة التسوية. أما موجباته الحالية في ضوء التجربة والمطلوب فهي مدعاة تأمّل إضافي في حقيقة ما هو حاصلٌ بين اللبنانيين.

غادر أهل التسوية مدينة الطائف وفي حساب كلّ فريق أنه لم يربح ولم يخسر. معدّلات الربح والخسارة فرضتها إراداتٌ دولية وإقليمية ولم تكن من وضعهم أو توقيعهم أبداً.. وعلى امتداد أيّامهم في الطائف احتلّ «الحوار» فيما بينهم هوامش ضيّقة من صفحات الوثيقة وفي عناوين فرعية وما دون..

بدأوا مسيرة التنفيذ مُجَمَّعين لا مجتمعين حول طاولة الحكم وفي رأس كلّ فريق تدور مخطّطات إبعاد وتصفية..

الحوار لم يقم يوماً بين أهل التسوية، وموجباته النصّية لم تشهد لها تنفيذاً، بل على العكس من ذلك، بدأ التنفيذ بانقطاع الحوار، بالمقاطعة حيناً والمشاركة العرجاء بعد تردّد حيناً، بالمعارضة من الداخل، بالتنازع وتناتش صلاحيات وحرِدٍ واعتكاف واحتجاج على موسيقى تُضرب لهذا ولا تُضربُ لذاك.. بالإرضاءات وتوازع المغانم.. بالمحاصصة هنا والاستئثار هناك.. بالمحاسيب والأزلام يزرعون في دوائر الدولة و«يعتاشون» من المال العام.. إلى أن قام أعجب «حوار» في أغرب حكم، حوار الرؤساء في حكم الترويكا... وهو «الحوار» الواحد الأوحد الذي عرفته المرحلة والذي عطّل كلّ الحوارات، كما في مجلس النواب كذلك في مجلس الوزراء.. وبات يحكم الجمهورية الثانية ثلاثة رؤساء بالتنافر والتجاذب والتناور، بعد أن كان رئيسٌ واحد يحكم الجمهورية الأولى بالهيمنة!

وبينما كان الثلاثة «يطبّقون مبدأ الفصل والتوازن والتعاون بين السلطات» متحاورين بأرقى الأساليب الحوارية، خصوصاً في مسألة التعيينات الإدارية وتوزيع مناصب الفئة الأولى مناصفة بين المسلمين والمسيحيين، كانت الأوضاع الاقتصادية والمعيشية تزداد تدهوراً والمسافة بين الشعب والسلطة تزداد اتساعاً وتتلبّس تعبيرها الأظهر في السادس من أيّار الذي أطاح بحكومة «القطار» وجاء بحكومة «المحدلة».. وما الترميز هنا إلاّ للتعبير عن انعدام الحوار في أشدّ أشكاله سوءاً ورداءة.. «حوار المحادل» ظلّ هو السائد إلى أن ثبّت سيادته المطلقة في الحدث الانتخابي المعروف الذي خلّف طلاقاً بين مؤيّد ومشارك ورافض ومقاطع أو معارض ومعترض وأعاد البلاد والعباد إلى انقسامات ما قبل التسوية.

هذا ما كان عليه الحوار في جانب أهل الحكم، الحوار في ما بينهم أوّلاً والحوار بينهم والناس ثانياً.

أما المشهد الحواري الآخر فلا حركة فيه ولا ضوء، أعني به الحوار بين «المؤسسات السياسية» القائمة على عِلَلها، من أحزاب وحركات وهيئات وروابط وقيادات، وما أكثرها!! كلّ «يحاور» الآخر من «موقعه الحصين» وبوسائل إعلامه الخاص، وأحياناً عبر موفديه المتملّقين والحاذقين، محترفي فنون الكذب والمراوغة، المكشوفين منهم والمستورين...

والآخرون، هؤلاء الذين لم ينخرطوا في حزب أو حركة أو هيئة أو عصابة حي.. هؤلاء الذين قاربوا الشأن الوطني من مواقع «ثقافية» وأطلقوا الحوار في كتاباتهم ومن منابرهم وفي لقاءاتهم والحلقات.. مدعوّون اليوم قبل غد إلى إيجاد الوسائل الكفيلة بتنشيط حركة الحوار السياسي المطلوب في ضوء موجباته الحالية. إن حواراً من غير قيادة عقلانية هو استمرار للحرب بصيغة مختلفة..

في مرحلة الانتقال من الحرب إلى السلم لا بدّ من اشتغال العقل في مواجهة ما أنتجته الغرائز. وإذا كانت الحرب من صنع المجتمع الغرائزي فالسلم من صنع المجتمع العقلاني.. وحده العقل هو القادر على إدارة الصراع في لبنان من مواقع جديدة.. فالصراع السياسي أمرٌ مشروع وهو لا يستدعي حكماً اعتماد الوسائل العنفية غير المشروعة بل

القناعة الفكرية التي تتكوّن بانفتاح العقل وموضوعية التفكير وواقعية النظرة إلى الأمور العامة.

الصراع السياسي في لبنان كما في العالم كلّه، له قواعد وأساليب ومعطيات وهو يرتبط بالتكوين الداخلي لطبيعة المجتمع اللبناني وبموقعه الجغرافي.. فالمجتمع المتعدّد طائفياً يحمل في طبيعة تكوينه بذوره الخلافية. والموقع الجغرافي لبلدٍ ما يجعله أشدّ أو أقلّ تعرّضاً للخضّات السياسية تبعاً لعلاقته بدول الجوار.. إن وجود لبنان الجغرافي على حدود دولة إسرائيل التوسّعية والطامعة في الأرض والمياه يقلق ساحته الداخلية ويجعلها دائمة الاضطراب خصوصاً متى كانت هذه الساحة مصابة أصلاً باهتزاز الخلافات حول الهوية والمصير..

حوار التسوية في مستوى النصّ أرسى قواعد النظام السياسي وأعلن إسرائيل عدوّ لبنان.. أما حوار ما بعد التسوية، في مستوى التجربة، فلم تظهر بوادره فضلاً عمّا توجبه متغيّرات حدثت منذ التوقيع على التسوية وتكريسها دستوراً حتى اليوم، الأمر الذي يحدو على الاعتقاد أن أطراف النزاع أحجموا عن ممارسة الحوار والانتقال بالوفاق من النصّ إلى الواقع بفضل تلك المتغيّرات التي يتلمّس فيها كلّ طرف تحوّلاً في اتجاه تعزيز مواقعه وتأمين مصالحه.. فحوار التسوية فرضته ظروفٌ وتبدّلات معيّنة، وحوار ما بعد التسوية تفرضه، في اعتقاد هؤلاء، ظروفٌ وتبدّلات ليست هي إياها.

الكلّ يبدو اليوم في ردهة الانتظار!!..

والكلّ في رأيي ليس جاداً وجدّياً في استكمال حوار التسوية.. والكلّ بات يؤمن بأنه لا نتائج فاعلة تُرتجى من حوار يُستَأنف بين اللبنانيين ما دامت قضيّتهم مشبوكة بقضايا المنطقة، وما دامت هذه محكومة بنظام دولي وإقليمي هو قيد التكوين، لا رَدَّ له ولا اعتراض عليه..

إنّ حالةً من الاستلاب الكلّي، من انعدام الوزن، تتحكّم بمشاعر الكثيرين وعقولهم وتجعلهم في موقع تلقّي النتائج من غير الاشتراك في الحدث الخطير!. لماذا الحوار يقول هؤلاء ومصيرنا ليس من صنع أيدينا!!.. التخاذلُ يدعو إلى الاستقالة من الذات والهوية والدور.. غريبٌ

أمر هؤلاء كم هم «واقعيون» في تفكيرهم وكم هم «حريصون» على عدم إضاعة الوقت بحوار من غير نتائج قادرة على تحويل «المخطّط» أو تبديله أو تعديله.. ما كتب قد كتب، في ذهن هؤلاء والحوار مع «أصحاب القرار» في الخارج قد يكون أجدى وأنفع لصاحبه وللوطن من أي حوار يجريه مع أنداده في الداخل!!..

إنّ سياسة الهروب من عبء الحوار الداخلي في اتجاه البحث عن دعم خارجي سياسةٌ فاشلة عادت على صاحبها والوطن بالمصائب والمآسي أقلّها الارتهان للقوى الخارجية والذهاب ضحيّة صراعاتها والتسويات..

يبدو أن الساحة اللبنانية محكومة اليوم بطرفي نزاع وكلّ طرف يلعب رهانه خارج الحدود والآخر:

حكم التسوية في جانب، وهو يدرك أن قوّته «مستعارة» وهو، تالياً، ليس في حاجة إلى حوار أحد.

معارضو التسوية والمنقلبون عليها في جانب، وهم يدركون أنّ ضعفهم اليوم كما قوّتهم بالأمس هو من تأثير خارجي، وهم، تالياً، ليسوا في حاجة إلى حوار أحد.. فالظروف التي أضعفتهم قد تنقلب كما انقلبت ظروفٌ سابقة.. وإذا كان، في اعتقادهم، لا بدَّ من حوارٍ ما فليكن مع «الأصيل» وليس مع «الوكيل».

وعليه، فالحوار عند طرفي النزاع يبدو حالياً حاجةً منتفية..

أما الآخرون الذين يشكّلون القوّة الثالثة، القوّة البديلة، فهم قوى التنوير والتغيير.. وهم على وفرتهم يفتقرون إلى الأطر التنظيمية والبرنامج السياسي المحدّد وأشكال الارتباط بالناس، وتعوزهم بالتالي خطة عمل سياسي مركّز تتجاوز الأساليب التقليدية في إدارة الحوار المطلوب..

في أجواء الخلاف السياسي على العديد من الأمور المصيرية بين سلطة تدير مسألة الوفاق والمصير بالانقطاع عن الإرادة الشعبية، ومعارضة تستلذّ مواقفها التحريضية من غير أفق مدّعية تمثيل تلك الإرادة، تبدو الحاجة ملحّة إلى أن تأخذ القوى البديلة طريقها إلى التنظيم وإلى طرح بدائلها مادّة حوار مطلوب. وإذا عجزت تلك القوى منفردة ومجتمعة عن تقديم نفسها للناس مكتملة البنية والمنهج والدور والغاية، فإن لغة الحوار

في لبنان ستبقى معطّلة إلى أمدٍ غير منظور.. والخطر في هذا أن تتحوّل الدولة القائمة إلى مجرّد سلطة أمنية تمارس القمع والإرهاب باسم الوفاق والأمن وأن يتحوّل بعض الشعب إن لم يكن كلّه إلى مجرّد «عصاة» يستمرئون العنف والعنف المضاد..

وحده الحوار بقيادة قوى التنوير والتغيير قادرٌ على أن يعيد للدولة معناها وللشعب دوره في تصويب مسارها سلماً وعبر المؤسسات الدستورية..

أما السؤال، فمن هي قوى التنوير والتغيير؟

ما هي بدائلها ومادة حوارها والمضامين؟

قوى التنوير والتغيير موزّعةٌ في غير اتجاه وموقع:

● النواب الذين عبروا من الثقافة العقلانية واللاطائفية إلى النيابة. فالعقلانية واللاطائفية صفتان ملازمتان لهم كما في الثقافة كذلك في النيابة..

● الوزراء الذين عبروا بنجاحاتهم وكفاءاتهم الشخصية ونظافة اليد واللسان من القطاع الخاص إلى تحمّل مسؤولية إنهاض القطاع العام بعيداً عن فعل التشنجات العصبية والفئوية.. والارتزاق..

● الأحزاب والحركات والقوى والقيادات السياسية المؤمنة بلبنان «عربيّ الهوية والانتماء»، وبدولة لبنان الوحدوية، وبنظام سياسي عقلاني قاعدته الديموقراطية البرلمانية ويضمن وحدة اللبنانيين وحريّاتهم.

● المثقّفون، أفراداً وروابط أو حركات، اللامنخرطون في الأدلجة الطائفية أو ما أسمّيه أدلجة حروب الطوائف، من مفكّرين وباحثين وأساتذة ومبدعين.. من جميع هؤلاء الذين رفضوا ثقافة الحرب وعملوا لبناء ثقافة السلام..

● النقابيون الذين يمارسون عملهم النقابي بالاستقلال عن التوظيفات السياسية والارتباطات بغير قواعدهم.. فالعمل النقابي المستقلّ يشكّل نقطة من نقاط الارتكاز في الحوار المطلوب..

● الإعلاميون الأحرار والمجنّدون فقط لخدمة القضايا الوطنية وغير

المرتبطين بأجهزة مرئية ومخفيّة في الداخل وفي الخارج، وغير الموظفين عند الساسة.. وغير المعتمدين وكلاء عن السفارات الأجنبية لدى الرأي العام اللبناني.. فالإعلامي الحرّ قادرٌ على قيادة الحوار بين أطرافه وعلى بلورة مضامينه وصياغة عناوينه وإيصاله للناس باللغة الحية والمشهد المتحرّك...

... وغير هؤلاء كثيرون.. وقفنا منهم فقط عند من نعتقد بأنهم يتمتّعون «باللياقة الفكرية» و«الصحّة النفسية والعقلية» لقيادة الحوار والمشاركة في إثرائه وتعميقه وتنويعه..

أما مادة الحوار أو مضامينه فمستقاةٌ، حكماً، من وثيقة الوفاق الوطني كونها البداية في كلّ بداية.. فالوثيقة حدّدت عناوين ورسمت آليات تنفيذ ظلّت من غير متابعة... والوثيقة مفتوحة على أي تعديل يسبقهُ حوارٌ وتوافق.. فهي، بطبيعة تكوينها والعناصر، تحدُّ حواريٍ مرتسم أمام الجميع.. والجميع مدعو إلى رفع التحدّي.. خصوصاً قوى التنوير والتغيير..

وبالعودة إلى الوثيقة نستلّ منها المضامين الآتية:

ـ مفهوم نهائية الوطن اللبناني.

هل الخلاف على الوطن مسألةٌ منتهية؟

هل الكيان الجغرافي ـ السياسي المصطنع في رأي البعض صار كياناً تاريخياً ثابتاً؟

أين موقف الوحدويين من قوميين عرب وسوريين من هذا المفهوم؟

ـ مفهوم عربية لبنان وعروبته.

هل الخلاف على الهوية مسألة منتهية؟

أين منطق القائلين بلبنان اللبناني المتّصف بذاته من هذا المفهوم؟

هل الهوية «المميّزة» صارت من كلامٍ مضى؟

ـ مفهوم الدولة اللبنانية

هل الخلاف على الدولة مسألة منتهية؟ ما الدولة الوحدوية؟ أين موقف القائلين بالدولة الاتحادية من هذا المفهوم؟ ما الدولة الفيدرالية؟ أين منطق القائلين باللامركزيات السياسية والأمنية؟

هل الخلاف على السيادة مسألة منتهية؟ ما السيادة المطلقة؟ ما السيادة المحدودة؟

ـ **مفهوم إلغاء الطائفية السياسية.**

هل الاتفاق على إلغائها مسألة منتهية؟

ما آلية إلغائها والشروط؟

ما مفهوم الانتخاب خارج القيد الطائفي؟

ما مفهوم الديمقراطية البرلمانية والانتخاب على أساس وطني؟

ـ **مفهوم آلية اتخاذ القرار الحكومي.**

هل الاتفاق على «التوافقية» مسألة منتهية؟

ما الديمقراطية التوافقية؟

ما الديمقراطية العددية أو المطلقة؟

ما الديمقراطية التمثيلية أو النسبية؟

ـ **مفهوم وحدة الشعب اللبناني.**

هل هي وحدة انصهارية؟ ما معنى الوحدة بالانصهار؟

هل هي وحدة اتحادية؟ ما معنى الوحدة بالاتحاد؟

هذه المفاهيم الحوارية تختصّ بالعوامل الداخلية للأزمة اللبنانية.. وثمّة مضامين أو عناوين أخرى صالحة للحوار تختصّ بالعوامل الخارجية لهذه الأزمة، منها التوطين.. وهو عنوانٌ يحتلّ المساحة الأشدّ اتساعاً في أفق المرحلة الراهنة والآتية.. ومنها العلاقات المميزة مع سوريا وهو عنوانٌ اتخذ شكله التنظيمي في معاهدة التعاون والتنسيق غير أنه في حاجة إلى المزيد من التدقيق والتفريع والتضمين والتنفيذ.. ومنها، تنفيذ القرار رقم ٤٢٥، وهو عنوانٌ قيد الشطب في المفاوضات الجارية ليأخذ مكانه عنوانٌ شبيه باتفاق السابع عشر من أيار ويتضمّن ترتيبات أمنية وربّما مائية كذلك!!.. ومنها ما يتعلّق بالسياسة الدولية إزاء لبنان وتحديداً سياسة الولايات المتحدة الأميركية، وهو عنوانٌ داخلته عناصر جديدة من نتاج مرحلة الفوضى الباحثة عن نظام دولي وإقليمي جديد..

أما العنوان الرئيس والجدير بأن يُفرَدَ له كلامٌ خاص فهو عنوان

المقاومة في الجنوب وفي البقاع الغربي.. آن لجميع اللبنانيين أن يقولوا كلامهم فيها وأن يحدّدوا موقفهم منها بقوّة وصراحة ومسؤولية. فمن هو مع المقاومة فليوفّر لها أسباب الحياة والاستمرار والدعم المادي والمعنوي.. ومن هو معها بشروط وتحفّظات فليحدّد شروطه وتحفّظاته.. ومن هو ضدّها فليعلن على الملأ أسبابه والموجبات.. أما أن يبقى الكلام عليها في دائرة التأييد المتردّد أو الكاذب والتشكيك المتآمر فمسألةٌ يجب أن تحسم عن طريق الحوار..

من بدائه الأمور وطبيعة الأشياء أن يتناول المسؤولون كلّ هذه المسائل المطروحة عليهم بقوّة والمتحرّكة بقوّة في آفاق المرحلة المقبلة وذلك في المجلس النيابي وفي مجلس الوزراء ومع سفراء الدول المعنية ومع المسؤولين السوريين تخصيصاً.. غير أن الحوار في شأنها بين كلّ الناس يبقى هو المطلوب فيبقى للحياة السياسية معناها وللكلمة فعلها في حياة الشعوب..

﴿وكان الإنسان أكثر شيء جدلاً﴾.

الحوار بين الناس يتجاوز «الثقافات الخصوصية». فالناس في لبنان لا يمكنهم أن تحيا في سلام عن طريق الطائفة أو المذهب. يجب عليهم أن يتجاوزوا «الهويات المذهبية» أو الاستغلال السياسي للعامل المذهبي.. الناس في لبنان تحيا في سلام عن طريق حوار «الثقافات» و«الهويات»، وحوار المقارنة والتداخل بين المواقع الفكرية المتنوّعة.. فالتفاهم والتواصل المتبادل بين الثقافات قادرٌ على تحريك الأمور السياسية وطرح المسأليات بعيداً عن الشحن والتسميم. التجارب الثقافية المتنوّعة في حوارها اليومي تُغني العمل السياسي وتصوّب مساره وتَحُدّ من توتّراته العصبوية وتحدّد آلية اشتغاله..

الحركة الفكرية في مجتمع حواري التركيب تتحكّم بالحركة السياسية.. والعقل الحواري يكسر حدود النظام المغلق وينطلق في اتجاه الآخر والبحث الحرّ..

وحين يدخل العقل الحواري «دائرة الآخر» يخضع لموجبات إنسانية هي مجموع القواعد التي تعيّن حقوق الناس وواجباتهم المختلفة في

علاقاتهم المتبادلة، وهي مجموع القواعد التي يتعيّن على الناس التمسّك بها في معاملة بعضهم البعض.. والحكم التاريخي العام في هذا هو أن كلّ جماعة ذاتِ كيان «ثقافي» مدعوةٌ إلى توثيق عرى الصلات بالجماعات المجاورة، وإلى أن تحافظ في صلاتها بها على المبادىء الإنسانية الشريفة والقواعد العادلة التي يوصي بها الوجدان والعقل.. والدين...

والكلام على موجبات الحوار الإنسانية في لبنان يتعذّر من دون الارتكاز إلى تعاليم الديانتين، المسيحية والإسلام.. ذلك أن الإنسان هو غاية التعاليم والشرائع والأحكام الدينية التي تحدّد في جانب منها طبيعة العلاقات بين الأفراد والجماعات.

● المسيحية دين المحبة وحسن التعامل مع الآخرين:

- «أما أنا فأقول لكم: أحبّوا أعداءكم وباركوا لاعنيكم، أحسنوا إلى مُبغضيكم وصلّوا لأجل الذين يسيئون إليكم ويطرُدونكم». [متى ٥ / ٤٥].

والمسيحية تدعو إلى نبذ الخصومات:

- «من أراد أن يخاصمك فاترك له الرداء أيضاً». [متى ٥ / ٤٠].

والمسيحية تدعو إلى احتمال الآخر والتصبّر عليه:

- «ومن سخّرك ميلاً واحداً فاذهب معه ميلين». [متى ٥ / ٤٠].

والمسيحية تدعو إلى المصالحة مع الآخر قبل المصالحة مع الله:

- «فإن قدّمت قرباناً إلى المذبح وهناك تذكّرت أن لأخيك شيئاً عليك فاترك هناك قربانك قدّام المذبح واذهب أوّلاً اصطلح مع أخيك». [متى ٢٣ / ٢٤].

والمسيحية دين الرحمة:

- «فكونوا رحماء كما أن أباكم أيضاً رحيم». [لوقا ٦ / ٣٦].

والمسيحية سلامٌ وغفران:

- «من لطمك على خدّك الإيمن فحول له الآخر أيضاً». [متى ٥ / ٦].

● الإسلام دين الموادعة واللاعنف، دين السلم واللين والتعامل «بالتي هي أحسن».

- **﴿ادْعُ إلى سبيل رَبِّكَ بالحكمة والمَوْعِظَة الحسنة وجادلْهم بالتي هي أحْسَنُ إنّ ربّك هو أعْلَمُ بمن ضَلَّ عن سبيله وهو أعلمُ بالمهتدين﴾**.[النحل / ١٢٥].
- **﴿ولا تجادلوا أهل الكتاب إلاّ بالتي هي أَحْسَنُ﴾**.[العنكبوت / ٤٦].
- **﴿ولا تستوي الحسنة ولا السيئة ادْفَعْ بالتي هي أحسنُ فإذا الذي بينك وبينه عداوةٌ كأنّه وليّ حميم﴾**. [فصّلت / ٣٤].
- **﴿وإن جنحوا للسلم فاجنح لها﴾**. [الأنفال / ٦١].

والإسلام دين المودّة والمؤاخاة:

- **﴿ولتجدنّ أقربهم مودّةً للّذين آمنوا الذين قالوا إنّا نصارى ذلك بأنّ منهم قسّيسين ورهباناً وأنّهم لا يستكبرون﴾**. المائدة / ٨٢].

والإسلام دين حواري بامتياز:

- **﴿قُلْ يا أهل الكتاب تعالَوْا إلى كلمةٍ سَوَاءٍ بيننا وبينكم، ألاّ نَعْبُدَ إلاّ الله، ولا نُشْرِكَ به شيئاً ولا يتّخِذَ بَعْضُنا بعضاً أرباباً من دون الله﴾**. آل عمران / ٦٤].
- **﴿يا أيّها الناسُ إنّا خلقناكم من ذكر وأنثى، وجعلناكم شعوباً وقبائلَ لِتَعارفوا، إنّ أكرمكم عند الله أتقاكم﴾**. [الحجرات / ١٣].

والإسلام دينٌ يحترم العقل، فلا تناقض بين الإسلام والعقلانية:

- **﴿لِيَهلِكَ مَنْ هَلَكَ عن بيّنة ويَحْيَى مَنْ حيَّ عن بيّنة﴾**. [الأنفال / ٤٢].

والإسلام هو دين الانفتاح في الحركة الذهنية:

- **﴿خَتَمَ الله على قلوبهم وعلى سَمْعِهِم وعلى أبصارهم غِشاوة ولهم عذابٌ عظيم﴾**. [البقرة / ٧].

والإسلام يكرّس حقّ الإنسان الطبيعي في الدفاع عن نفسه حتى أمام الله:

- **﴿يوم تأتي كلّ نفْس تجادل عن نفسها وتُوَفّى كلُّ نَفْسٍ ما عَمِلَتْ وَهُمْ لا يُظْلَمون﴾**. [النحل / ١١١].

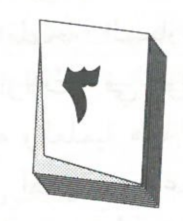
والإسلام يؤكد امتلاك حرية الحركة الفكرية أو التفكير الحرّ المنفتح على المسؤولية العلمية والهادف إلى الحقّ والحقيقة:

- ﴿قُلْ فَلِلَّهِ الحجّةُ البالغة فلو شاء لَهَداكُم أجمعين﴾. [الأنعام / ١٤٩].

من أحكام الديانتين تُستَلّ موجبات الحوار الإنسانية وقواعده الأخلاقية وعديدة هي الآيات الواردة في الإنجيل والقرآن والداعية إلى احترام الإنسان وحقوقه في التفكير الحرّ وتكوين القناعات.. ليس بين الدين والعقل أيّ إشكال، وإنّما القراءة الخاطئة للدين وللعقل تولّد الإشكال وتعقّده وتجعل التاريخ ينشدّ بين مثالية دينية خاوية وعقلانية مادية ساكنة..

تلك كانت موجبات الحوار في لبنان، السياسية والدستورية والإنسانية.. وهي موجباتٌ حاولنا تلمّس مضامينها والأبعاد عبر قراءة لنا في النصّ والتجربة والمطلوب..

أما الغاية من هذا العمل فإسهامٌ منّا في ترسيخ وحدتنا الوطنية التي بدونها لا تحرير لأرض ولا بقاء لوطن ولا حرية لفرد أو جماعة..



الفكر السياسي في لبنان
(توصيفات ومصطلح)

الفكر السياسي والإيديولوجيا يشدّهما رباطٌ عضوي، بانتفاء الواحد ينتفي الآخر، فكلاهما يعبّر أو يكاد عن مضامين واحدة. الاختلاف هو في الدرجة، أي في درجة الاقتراب من التجريد والفهم في مستوى الإجمال والكلّ:

يقترب الأفهومان من المدلول عينه إذا كانا على درجة واحدة من الفهم «الكلياني» Totalitaire.

في لبنان أعتقد أن الحديث عن فكر سياسي هو أقرب إلى الحقيقة الوصفية منه عن إيديولوجيا.. توصيفات الفكر السياسي في لبنان تحول دون اعتباره فكراً إيديولوجياً. من تلك التوصيفات أنّه من غوارق التفاصيل الصغيرة والجزئية وهو دون التجريد فهماً وتعبيراً وهو عاجزٌ عن قراءة الكلّ في الجزء والجوهر في العرض والأساس في المظهر والعام في الخاص والخافي في الطافي.. قراءته لا تتعدّى المرئيّ في تفاصيله وإن تَعَدّته فلكي يقع هذا الفكر في مأزق أشدّ هولاً وهو «الأسطورة». بين «مرئية» تافهة ومسطّحة و«أسطورية» مُغرِقة في اللاواقعية يتحرّك الفكر السياسي في لبنان، وهذا منافٍ لتحرّك الإيديولوجيا. من واقعيته المسطَّحةِ مَثَلاً ألاّ يجِدَ في «حربِ بين قوتين» سوى صراع على نفوذ سياسي ومالي.. ومن «أسطوريته» ألاّ يجدَ في حربِ لبنانَ سوى لُعبَةٍ دَوْليةٍ تَنْتَظِمُها أو تُنَظِّمها خطوطٌ حمر.

وهذا هو فِكْرٌ مُغْرِقٌ في التسطيح والأُسْطورةِ حتى الضياع والعجز المطلق عن استجماع الشروط اللازمة للتكوّن الإيديولوجي كالرَّبط والتحليل والتعليل والتجريد والاستراتيجيا..

ومن تلك التوصيفات، كذلك، أنّ الفكر السياسي في لبنان وعلى

امتداد تاريخه السياسي المعاصر (١٩٢٠ ـ ١٩٩٤) شَهِدَ محاولاتِ «عَقْلَنَة»، أي محاولاتِ الاقترابِ به من العقلانية وشَهِدَ محاولاتِ «مَنْهَجَة» الممارسة السياسية أي محاولات الاقتراب بها من العِلْمية؛ وهي محاولاتٌ، في الواقع تبغي تحويلَ الفكر والممارسة إلى إيديولوجيا لأنّ العقلانية والعلمية هما من لوازمها وشروطها الأساسية.. إن هذه المحاولات على أهميتها، وعلى ضرورة التمسّك بها وتعزيز موقعها، لم تشكّل، حتى اليوم، الثِقْلَ الذي يسمحُ بوَسْمها الخطَّ المتقدّمَ في بيان الفكر السياسي في لبنان.. الخطُّ المتقدّم، على نقيض ما نرغب، فَرَضَتْه مدرسةٌ سياسيةٌ امتهنت الارتجالَ واعتادت مخاطبة غرائز الناس واللّعِبَ على مشاعرهم العصبية والدينية وغَذَّتْهُ في سنوات الحرب مفردات سياسية تقيم في الذاكرة الغيبية وتتحرّك في الأزمنة الصعبة لتبتعد به عن طبيعته العقلانية ومنهجيته العلمية:

أين اليمين واليسار؟ أين الرجعي والتقدّمي؟ أين المحافظ والثوري؟ أين الانعزالي والوحدوي؟ أين الصهيوني والعروبي؟ أين العميل والوطني؟

لقد حلّت، وبسهولة، محلّ هذه المفردات الإيديولوجية مفرداتٌ من طبيعة أخرى:

قوى مسيحية ومجتمع مسيحي، قوى إسلامية وحالٌ إسلامية.. روابط وهيئات ومجالس شيعية ودرزية ومارونية وسنية وأرثوذوكسية وكاثوليكية وأرمنية.. وأقلّيات كردية وآشورية وسريانية وكلدانية.. وإسماعيلية وعلوية.. وسواها..

هذه الصيغ تجعل الفكر السياسي في لبنان فكراً سكولائياً (مدرسياً) طائفياً يسيّره القدر الطائفي وترعاه العناية الطائفية وباتت الطائفية معه مصدر السلوك السياسي ومعياره.. وكلّ كمال السياسة متجسّدٌ في «القيادة الطائفية»، وهي غير المراجع الدينية والروحية التي نحترم دورها في قيادة الروح والأخلاق. و«القيادة الطائفية» تدّعي أنها من «أهل الدعوة والاصطفاء»!! أما مصدر الشرّ السياسي فهو خطيئة العقل والعلم والاجتهاد!! فعالية العقل هوى آثم لأنّها وسيلة تحرّر فهي تُسْقِطُ عن الإنسان «طائفيته».. والفضيلة في السلوك السياسي السكولائي هي أن يبقى الإنسان «عبداً طائفياً» وأن تبقى الجماعة مجموعةَ «أرقام طائفية» معدومة الإرادة والفعل مستكنّة

مسلوبة الوعي والحسّ والإدراك.. الفكر السياسي في لبنان مصابٌ بخدر طائفي ومذهبي مرعب وبه لم يعد فكراً إيديولوجياً بل صار فكراً دوغماتياً.. الدوغماتية هي، كذلك، من توصيفات الفكر السياسي في لبنان.

بين الفكر الدوغماتي والفكر الإيديولوجي اختلافٌ في الطبيعة والسلوك:

فالإيديولوجيا هي مجموعةُ أفكار تختصُّ بمجتمع ما أو بجماعة معينة، وهي من طبيعة اجتماعية ـ تاريخيانية، كثيراً ما تعبّر عن ذاتها في مذهب سياسي أو اجتماعي، وهي متبدّلةٌ ومتحرّكة.

في حين إنّ الدوغماتية هي يقينٌ مُسْبَقٌ ومُبْرَم، يميل أصحابه إلى إثباته بلا مناقشة، وهي من طبيعة غيبية، وكثيراً ما تعبّرُ عن ذاتها في مذهب إيماني وهي ثابتة وساكنة.

الإيديولوجيا تحتمل النقدية؛ والفكر النقدي يُؤمّنُ لها دينامية التبدّل والتغيير والصيغ اللازمة.

الدوغماتية تتعارضُ مع الشك والتساؤل، وهما أساسُ الفكر النقدي، وهي فلسفياً، تعني فلسفةَ القرون الوسطى القائمة على سلطة العَقْدية (Dogmatisme).

الإيديولوجيا تَحْتَضِنُ الرّيبية، وفي الحياة العملية (السلوك) تُثْبِتُ أنّ المعرفة تنتمي إلى عالم الحس والمشاهدة والتجريب.

الدوغماتية إملاءٌ مُغْلَق، وفي الحياة العملية (السلوك) تُسَلِّم بأن المعرفة تَتَحَدّر من أصلٍ غيبي.

الفكر السياسي الإيديولوجي يعتبر أن الحقيقة الموضوعية هي القاعدة والمسلكُ والغاية. الثورة المشروطة بتبدّل الحقائق والوقائع هي العنصرُ الأهم في سلوك الإيديولوجيين. الفكر الإيديولوجي فكر ثوري وتغييري..

الفكر السياسي الدوغماتي يعتبر أن الحقيقة الإيمانية (الذاتية) هي القاعدة والمسلك والغاية. السكون أو الركون المشروط بهدأة تلك الحقيقة وصفائِها هو العنصر الأهم في سلوك الدوغماتيين.

الفكر الدوغماتي فكر تَقَبُّلٍ وتَشَكُّل وتسليم.

الإيديولوجيا تَبَصّر وتَحَقق. أساسها موضوعي.

الدوغماتية تسليمٌ وإيمان. أساسها ذاتي.

السلوك الإيديولوجي ينطلق من الموضوع إلى الذات.

السلوك الدوغماتي ينطلق من الذات إلى الموضوع.

الأوّل يحترم قوانين تطوّر الحقائق التاريخية ويتشكّلُ، ذاتياً، وفقاً لاستدعاءات تطوّرها..

الثاني قُوَّةٌ إلزامية تستمدُ قوّتَها من إيمان غيبي متحكّمٍ، أصلاً، بقوانين التطوّر.

وعليه، الفكر السياسي في لبنان فكرٌ دوغماتي يَدّعي العصمة والسّلطة المطلقة في الأفكار والعقائد، وقد تجلّى هذا الإدّعاء على أَشُدّه في أثناءِ الحرب، في سلوكِه الفاشي، التسلّطي والإكراهي.. هذا النوعُ من الفكر يستندُ في تسويغ سُلْطتِه إلى نشاطه التاريخي المتحكّم بقوانين التطوّر. هنا التاريخ يتحوّل إلى قوّة قهر وإكراه.. إلى إلزام وجبرية.. وانسداد.

بالمقابل، إنّ الفكر الإيديولوجي يستندُ في تسويغ سلطته إلى نشاطِه اليومي الذي يرافق، باتزانٍ ومرونة، التطوّرَ الطبيعي في طبيعة الوقائع والأحداث. هنا التاريخ يتحوّلُ إلى قوّةِ دَفْعٍ وتحريكٍ وإثارة.. إلى خيار وحريّة.. واجتهاد..

الفكر السياسي الدوغماتي يدعو الناسَ إلى الزهد بالسياسة وإلى تخلّي الناس عن طموحهم وذاتِهم وكينونتهم السياسية، وهو يدعوهم، تالياً، إلى الانصياع التام لقيادة «ممسوحة» بها مسّ من قداسة أو قَبَسٌ من إله..

بهذا، تبدو الدوغماتية هي التقدُّس Santification والإيديولوجيا هي التوثّن Profanisation..

حيثُ التقدّسُ هناك السلوكُ المنضبط.

وحيث التوثّنُ هناك التفكير الحرّ.

الانضباط سِمَةٌ من سمات الفكر السياسي في لبنان، وهو من مقوّمات الدوغماتية..

التفكير الحرّ وثنيّةٌ تلاحِقُها «محاكم التفتيش».

الدوغماتية في لبنان هي السائدةُ، والإيديولوجيا تتلمّس بدايات الطريق..

أية أيديولوجيا؟

العقلانية Rationalisme

الفكر السياسي في لبنان مَصْدَرُه الغيب أو الإنفعال. الغيبُ أَوْقَعَهُ في الثّبوت والسحر والدوغماتية.

الإنفعال أَوْقَعَهُ في التبدّل والوصولية والارتجال والعصبية.

الفكر السياسي السليم مصدره العقل. والعقلانية نظريةٌ في أصل المعارف، فالمعرفة تَصْدُرُ عن العقل. وهي تقابلُ الغيبية حيث المعرفة بنت الغيب.

الفكر السياسي في لبنان قائمٌ على التسليم بحقائق غيبية لا تردّ، في حين أن الفكر السياسي العقلاني يجعل كلّ الحقائق، بما فيها الحقائق الإيمانية، قابلة للتحليل والتعليل، للقبول وللرفض.. إنّ عقلنة الفكر السياسي تتجاوز كلّ الممنوعات والمحرّمات أي كلّ ما هو غير مسموح التفكير فيه «L'Impensé».. لا حقائق فوق الزمن ولا حقائق معزولةً عن الواقع المتغيّر وممنوعٌ على العقل أن يتبصر فيها. الفكر السياسي العقلاني نقيض الدوغماتية والإطلاقية «Absolutisme»..

إنّ للعقل شأناً كبيراً في حلّ المسائل السياسية، وهو ليس فقط، أداةً في التفكير النظري إنه حياتي وعملي وينخرط في الفعل. الفكر السياسي العقلاني هو علمي وعملي في آن.. وهو فكرٌ تحليلي Analytique وتفكيكي Déconstructif، إنه يفكّك العناصر والمعطيات ويحلّلها ويعيد تركيبها في سياق رؤيةٍ سياسية متكاملة.. من شروط الفكر السياسي التحليلي التعقب، أي التوصّل إلى معرفة الأشياء في أصالتها وليس في مظاهرها.. ومن شروطه كذلك الاستدراج Induction والتعليل الدقيق Justification فالتعليل هو تتابعٌ منطقي لمجموعة أحكام، يؤدّي إلى يقين مُبْرَم..

الاستباقية Prospective - Anticipation

الفكر السياسي الناجح هو فكر استباقي، ينتقل تلقائياً من الجزئي إلى الكلّي.. ويلتقط المعاني العامة بعد التقاطه المعاني الخاصة.. ويحصل الاستباق بالحدس والاجتهاد والاستبصار.. المستقبلية Futurisme هي سمة الفكر السياسي المعاصر، وهي تدعوه إلى الخروج من المألوف والتقليد وإلى التحرّر من القيود، وإلى أن ينشط في اتجاه حوادث المستقبل الاحتمالية وذلك من خلال دراسة إمكانات الواقع وظواهر الماضي والحاضر المتعاقبة والمتوالدة.. فالاحتمال Probabilité هو ضرورةٌ للفكر السياسي المتجدّد وللعمل السياسي الهادف..

الفكر السياسي الصحيح يأخذ من الفكر الأرسطي ارتكازه على الاستعلال والعقل، ومن الفكر الإشراقي إرتكازه على الذوق والكشف والحدس.

الفكر السياسي الاستباقي فكر علمي يدرس المستقبل وبخاصة الأسباب التي تدفع العالم الجديد في اتجاه التطوّر. إنه فكرٌ ارتقابي يحسبُ الاحتمالات في ضوء المعطيات البيئية والاجتماعية، وهو فكرٌ توليفي إجمالي يتناول الحالات العامة..

الاستباقية هي علم في خدمة رجال الدولة الذين عليهم أن يستبقوا المستقبل في ضوء الاختبارات الماضية..

الإقناع Presuasion

الفكر السياسي في لبنان يجب أن يكون فكراً إقناعياً، عمادُه البرهانُ والشرحُ والإيضاحُ والتعديلُ والمراجعةُ والنقدُ الذاتي ووسيلتهُ الحوارُ الهادىء والعقلاني. لا يعرف الفكر السياسي في لبنان وسائلَ التنوير والإضاءة. وهو إذا لان أحياناً أمامَ ضغط الناس فلكي يعودَ ويلتفَّ عليهم بصورةٍ أشدَّ شراسةً وَمَكْراً. متى خالفه الرأيُ العام أو الوعيُ الشعبي فهو قاصر، ومن واجب «الفكر القائد» أن ينوبَ عنه في تحديد خياره!! ومتى كان معه فهو راشدٌ ومُكْتمِل ومُصيبٌ في خياره!! هكذا بكلّ بلادةٍ وتفاهةٍ وصَلَفٍ يبني الفكرُ السياسي السائدُ علاقته بالرأي العام..

إن وسائل الإعلام تخلّت عن دورها - الدعاية والإقناع - بأسلوب حواري ومنطقي وموضوعي، واتخذت لها دوراً إكراهياً هادفاً إلى غَسْلِ الأدمغة والتأثير المُبَرْمج بوسائل إغراءٍ واستثارة غرائز وعصبيات.. الخطاب الإعلامي، عندنا، هو خطاب تعسّفي وتسلّطي وعنفي، وهو يخدم الدوغماتية الشوفينية..

ما درجة التخاطب الموضوعي بين الناس في لبنان؟!

التخاطب الموضوعي هو وسيلة عبور في اتجاه الآخر.. والكلام السياسي بين الناس هو النمط الموضوعي الوحيد للتعامل فيما بينهم، محوره احترام الآخر وحفظ حقّه كاملاً في أن يكون له كلامٌ مغاير.. وحده الفكر السياسي العقلاني قادرٌ على الدخول في هذه اللعبة الشريفة.. فالكلام هو وسيلة المطارحة الفكرية وتبادل الآراء وهو القاعدة الذهبية التي عليها تقوم العلاقات بين البشر..

المبادرة

الفكر السياسي السليم لا يعرف الخوف. يتحرّك واثقاً من حقّه في التحرّك بحرية وحزم وإخلاص لقضاياه، ويعبّر التعبير الصريح عن ذاته ويكاشف من غير مهادنة أو مراوغة أو ممالأة.. والجرأة في الفكر السياسي تحثّ على المبادرة. ومن سِمات الفكر السياسي الجريء الصلابة والمبدئية..

الفكر السياسي في لبنان مصابٌ بالتخاذل أو فقد الإرادة Aboulie. إنه معدوم الإرادة وهو في عجز دائم عنها، وهو، تالياً، عاجزٌ عن أخذ المبادرة. إنه فكرٌ إشباعي مكبوتٌ ومنحبسٌ ومتقلّب.. لاأدَري ومتمنّع عن التساؤل والإجابة.. ينعدم فيه المحرّك لمواجهة المسألیات الفكرية والعملية..

ماذا يجب أن أفعل؟ يبدو سؤالاً غريباً وغير مطروح بل غير مرغوب في طرحه. هذا السؤال ينمّي المبادرات ويدفع إليها وينشّط دينامية السائل ووعيه، يحدوه على المجادلة والسجال ويخرّج أحكامه.. ويوفر له، تالياً، القدرة على الفعل..

الفكر السياسي في لبنان تتحكّم به آليةُ ردود الفعل.. والكثيرُ من

نشاطه هو مجرَّدُ ردِّ فعلٍ في وجهِ المثيرات الخارجية، ولهذا يبقى في حدود الغريزة أو الميل، ولا يرتفع إلى مستوى القرار والمبادرة.

بين الميل والقرار، أرى الفكر السياسي في لبنان حبيسَ الدائرة الأولى. لهذا فهو سَهْلُ الإرتهان والاستلاب أو الإغتيار Alienation أو الانسياق والتبعية Suivisme.. وهو لا يعرف المقاييس السليمة في تحديد علاقته بالآخرين.. فالسياسةُ الخارجية مثلاً تقوم على الإرادة أو القرار ولا تقوم على الميول. إنها فعلٌ إرادي مرتكِزٌ إلى مقاييس سليمةٍ وليست ميلاً لهذا الطرفِ أو ذاك، لهذه الدولة أو تلك..

ماذا اكتسب بعض اللبنانيين من سياستِهم الخارجيةِ التي تحكّمت بها نظريةُ «الأم الحنون»؟!

المبادرةُ تَصْنَعُ الحدثَ، وتتقي شرَّه أو تَفيدُ منه إنْ لم يكن من صنعها.. الفكر السياسي في لبنان عديمُ الفعل، يتقبّلُ قَدَرَه بفراغ ذاتي، يدعو إلى الشفقة..

أين موقِعه من كلّ الأحداث الجارية في المنطقة والعالم؟

أين موقعه، مثلاً، من المفاوضات العربية ـ الإسرائيلية؟

أين موقعه من التحوّلات التي طرأت على العلاقات الدولية بعد سقوط الاتحاد السوفياتي؟

إننا ندرك أنه عديمُ الفعل فيها، ولكن أين موقفه منها وكيف؟!

إن تعامله مع الآخرين، أشقّاء وأصدقاء، يُبْنى على أساس أنه «القريب الفقير» (Parent Pauvre)..

أيُّ فكر سياسي هو هذا الذي يَرْهَنُ مستقبل بنيه بالمساعدات الخارجية؟!

باختصار أقول: الفكر السياسي في لبنان فكر قَبُولي Réceptif والقَبُولية Réceptivité حالة يَسْهُلُ فيها على الإنسان قبولُ الانقياد للآخرين والتأثّر بهم، وهي نقيضُ الفعالية Eficacité، إنها حالة إنعدام الممانعة..

من شروط المبادرة، التواصل Communication. الفكر السياسي الصحيح يتمتّع بدينامية خاصّة تجعله قادراً على التعامل مع الآخرين من

موقع الاستقلال الذاتي Autonomie ووفقاً لقوانينه ومبادئه الخاصّة. فالقوانين والمبادىء الخاصة تحقّق له الحرية وتوفّر له المِنْعَةَ بُغْيَةَ أن يؤدّيَ دوره بوعي ومسؤولية.

المسؤولية

الفكر السياسي في لبنان يفتقرُ إلى روح المسؤولية، فهو ليس مسؤولاً عن أفعاله، يتنكّر لها أحياناً، وهو إذا اعترف بها، فلا يَتَقَبَّلُ عواقِبَها وما يترتّب عليها من حساب:

إنّه يحاول، مثلاً في مسألة التهجير والقتل على الهوية، أن يُقْنِعَ بأنه لم يُرِدْ هذا الفعل أو ذاك، ولم يَقُمْ به بنفسه بل قامَ به من غير أن يريدَه، ولم يكن ممكناً أن يتجنّبه.. كلّ هذا بغية أن ينفي عنه أيةَ مسؤولية..

الفكر السياسي في لبنان لم يَعْرِفْ أحكامَ المسؤولية المدنية أو الجزائية، وهو، تحديداً، وهذا هو المهم في رأينا، لم يعرف المسؤولية الأدبية أو الخُلُقية.. إنه يتحرّك خارجَ القوانين الوضعية والاجتماعية والخلقية وخارجَ الضوابط العقلية ويدَّعي أنه مُكْرَهٌ في أعماله.. والمسؤوليةُ تنتفي حيث تنتفي الحرية..

الفكر السياسي المسؤول فكرٌ ملتزم.

الفكر السياسي في لبنان يدّعي أنه ملتزم. أما الممارسة فَتُثْبِتُ خلافَ ذلك. تَعَهّدَ القيامَ بواجبات، أمام الشعب، وله في كلّ يوم شعارٌ زائفٌ وفي كلّ مناسبة قضيّةٌ مفتعلة.

الفكر السياسي المسؤول فكرٌ صادقٌ ومخلص.

الأمانةُ والوفاءُ هما من المفردات الغريبة عن طبيعة تصرّفه في لبنان، كذلك الصدقُ والمبدئيةُ والإخلاص. دوافعه إلى الالتزام ليست بريئةً ونزيهة، وليست وليدةَ الاقتناع بعدالة القضيّة. المنفعةُ والاستغلال وتأمينُ المصالح هي العناوين البارزة في ممارساته. إنّهُ لم يعرف الولاء الثابتَ لقضيّة ما بقناعةٍ ومبدئية.. القناعة بالمسؤولية أو بالالتزام هي قانونٌ صارمٌ يَضَعُهُ الإنسانُ بنفسه ولنفسه وهذا ما يُعْرَف «بأخلاق الواجب» (الديونطولوجيا).

الإنسوية (Humanisme) أو الإنسانوية.

الفكر السياسي في لبنان لا ينظرُ إلى الإنسان بكونه إمكان تطورٌ وقدرة عليه، لا ينظرُ إليه بكونه صاحبَ حرية وكرامة وحقّ في السعادة. ولا يُدرِكُ أنه هو المسؤول (أي الفكر السياسي) عن تلبيةِ كلّ الحاجات التي تساعدُه على تحقيقِ إمكانهِ وإثباتِ قدرتِه وبلوغِ سعادته.

الإنسان هو مركز النشاط الكوني وغايته.

أما في لبنان فالفكر السياسي السائد يقوم على مبدأ «الإنسان الضحيّة»، إنسانِ الشهادة، الذي يجوز عليه كلُّ اضطهاد وظلمٍ وتجهيل وتسخير..

الفكر السياسي الإنسانوي يعترف، صراحةً وعملاً، بكرامة الإنسان وواجب احترامه. واحترامُ الإنسان أفهومٌ ينطوي على العدالة والمساواة في الحقوق والواجبات وتلبية ضرورات الحياة الكريمة وتأمين الحرية وإنهاء العنف والظلم والاستغلال والتفاوت الاجتماعي وتطوير علاقات التعاون والتواثق بين أبناء المجتمع.

الفكر السياسي الإنسانوي عمادُه الثقة.

أما في لبنان فهو يقومُ على فكرةِ الخوف من الآخر والتشكيكِ به واتهامه بالخيانة. إنه فكرٌ عِدْواني وتدميري، احتكاري وتسلّطي، وهو لا يعترف بأنَّ الآخر هو مشاركٌ في قضيّة عامة، ولا يعترف له، تالياً، بأهلية القيادة أو الجدارة في تحمّل المسؤوليات الوطنية.. فهو يُشكِّكُ بأفعاله وينفي عنه الأمانة والوفاء، وهو منه في حال ارتياب دائم.. فالآخر لا يُؤْتَمَنُ على قضية!!..

إنه فكرٌ تسيّره فكرة التكاذب والخداع المتبادل والقرصنة.. الشعورُ بعدم الثقة هو شعورٌ متبادل.. لهذا تعذّر على الدولة أن تقومَ، وتعذّر على المشاريع المشتركة أن تنجحَ، وتعذّر على الاتفاقات أن تدوم.

الفكر السياسي في لبنان تَنْقصُه فكره التضامن. (Solidarité).

إنه فكرٌ يتجاهل وجودَ مصالح مشتركة وضرورةَ تحقيقِ أهدافٍ مشتركة. التضامُنُ في مراحل التأسيس (تأسيسِ المصالحة وإعادة تكوين

الدولة) هو فكرةٌ وموقفٌ يَسْمُوان فوقَ كلّ الأفكار والمواقف. فالتضامن يُسْقِطُ أشكالَ التفكير الفئوي ويقدّم المصلحةَ العامة على كلّ المصالح، ويجعل الموقفَ الوطني قبل كلّ المواقف.. والتضامُنَ فكرةٌ تفرضها ضرورات موضوعيةٌ في مراحلَ تاريخيةٍ معيّنة (مرحلة الخوف من السقوط أو الانهيار العام والشامل). فالعملُ المشتركُ وحدَه المنقذُ في مثل هذه الحالات. والتضامُنُ الوطني يشكّلُ قاعدة الوعي السياسي ومعيارُه عندما يكون الشعب في محنة..

الفكر السياسي الإنسانوي يقوم على فكرة التسامح (Tolérance) والتسامحُ السياسي يَقبل وسائلَ التفكيرِ والعمل التي تختلف من فرد إلى فرد أو من جماعة إلى جماعة. إنّ يتركُ لكلّ فرد أو جماعة حرية التفكير والممارسة.. إنه مبدأٌ أخلاقي يرتبط بالاحترام، وهو، تالياً، مبدأ عملي يرتبط بالذكاء وحسنِ التصرّف، والإفادةِ من الحوار مع التفكير والممارسةِ اللّذَيْن يختلفان عمّا لدينا.

والتسامح السياسي يُقِرّ بالمعارضة السياسية الشرعية داخلَ السلطة وخارجَها؛ وهو يفرضُ أن تكون العلاقةُ مع المعارضة علاقة تحاور؛ وهو يقضي، تالياً، على مختلف أشكالِ العنف السياسي والجريمة السياسية؛ وهو مبدأٌ يقوم على الاعتراف بحقّ الجميع في المساواة بدون تمييزٍ لجهة إبداء وجهة نظرهم في المسائل العامة.

التسامح السياسي يُقيمُ التفاهم وتوافق المصالح والآراء بدون اللجوء إلى العنف.. المصالحُ والآراءُ متصادمةٌ باستمرار في المجتمعات المنقسمة طبقاتٍ وأقواماً وطوائفَ دينية.. والنزاعات هي من واقعِ المجتمعات السياسية.. المسألةُ ليست هنا، إنّها في صِيغِ الحلول وفيَ الوسائل الآيلة إليها..

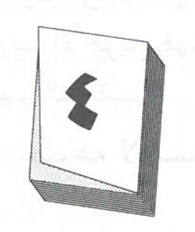
المجتمع التناحري يقوم على التناقضات، ولكنّ سيادةَ الفكر السياسي المتسامح تُلَطِّفُ حِدَّتَها إلى حدود الإلغاء.

والتسامحُ السياسي لا يعني السكوتَ عن المظالم، «فالساكت عن الحقّ شيطانٌ أخرس». الاحتجاج السياسي حقّ مشروع وهو نقيضُ الخضوعِ والإذعانِ للسلطة الظالمة.. فالتسامح السياسي، إذاً، لا يعني سوى أسلوبَ

الاحتجاج وطرقِ حلّ الخلافات الاجتماعية والفكرية ولا علاقة له إطلاقاً بتدجين الناس.. إنه وسيلة إيثار الإقناع على الإكراه..

تلك كانت مجموعة توصيفات ومصطلحات أجد فيها مرتكزات أساسية يقوم عليها فكرٌ سياسي متقدّم على كلّ الأفكار والمعتقدات التي «أدلجت» للحرب غاياتها وسوَّغت للناس خطابها ونظّمت لهم وسائِلَها و«شَرْعَنَتْ» أفعالها وروّجت بينهم مفرداتٍ بدائيَة ومسلّمات.

أفكارنا لا تؤلّف منظومةً فكرية درجنا على تسميتها إيديولوجيا؛ إنما هي دعوةٌ سياسية منبثقةٌ من ضرورات المرحلة التي تبحث عن آلية تحوّل من الحرب إلى السلام؛ وهي دعوةٌ إلى صياغة فكر سياسي قادر على تأسيس حركة سياسية تغييرية تواكب التحوّلات العميقة الحاصلة في غير موقع من لبنان والمنطقةِ والعالم..



سلام التسوية من سلام المنطقة فأين السلام اللبناني؟!

ما يشهده لبنان من سلام واستقرار لا يتعدّى الغلاف الخارجي لحقيقة السلام والاستقرار.. إننا ندرك أنّ كلاماً مثل هذا قد يزعج الكثيرين وقد يترك وراءه موجةً من الخوف والشكّ والتساؤل.. وعلى الرغم من هذا آثرنا أن نقارب مسألة السلام اللبناني الراهن بكلام يستنبش الواقع ولا يجاري حركته الخارجية.. والواقع عندنا بات شفّافاً من دون عمق أو يكاد.. سلام التسوية لم يكن من صنع لبناني ونصّه لم يكن من وضع لبناني.. عَدَدٌ من النواب اللبنانيين وقّعوه في «الطائف» وحاولوا العبور به من الخارج إلى الداخل بكونه الحلّ الممكن الذي «أعطي لهم» في ظروف دولية وإقليمية كانت قد أعدّت للمنطقة «سلامها».

عرفت المرحلة اللاحقة خطوات صغيرة أدخلت أصحابها في باب التفاصيل وأنستهم بوّابة العبور إلى السّلام الأوسع.. ما نُفِذَ من سلام التسوية حتى الآن لا يوحي، على أهميته، بأننا عبرنا من «سلام المنطقة» إلى السّلام اللبناني.. من سلام أُعِدَّ لنا إلى سلام نُعِدّه لأنفسنا.. قد لا يأتلف هذا الكلام مع كلام آخر يَقول: من يدخل فِي حرب الآخرين يدخل في سلمهم... ولمّا كانت حروبنا هي حروب الآخرين عندنا فسلامنا هو سلام الآخرين.. حروبنا من حروبهم وسلامنا من سلامهم.. هذا صحيح في جانب وخطأ في جانب، الصحيح فيه أن حربنا فاقمتها عناصر خارجية.. والخطأ فيه أن يلغي إرادتنا الحرّة في بناء سلامنا على أنقاض حروبهم.. قد ينطوي هذا الكلام على اندفاع ومكابرة.. أما الباعث إليه فحسابٌ سياسي دقيق وليس حمية وطنية مستعرة.. من حقّنا، ونحن أصحاب أرض محتلّة في الجنوب والبقاع الغربي، أن نحتلّ موقعنا في سلام المنطقة، إذا حدث، لا أن نكون من هوامش السلام والمرحلة.. ومن

حقّنا، تالياً، أن نكون في أساس الحدث المتحوّل لا أن نكون من مقتضياته الفرعية.. لقد دفعنا من لحم أطفالنا والعيون ثمن حروب الآخرين فهل المطلوب أن نقدّم ما تبقى لنا من أطفال وأحلام ثمن سلامهم المرتقب؟!

الجواب لا يمتلكه سوانا. الجواب عندنا، كيف نصوغه لأنفسنا ولسوانا؟

الحسابات السياسية الدقيقة تضعنا على خطّ الإجابات الصحيحة:

مفاوضات إسرائيلية ـ عربية غير متكافئة، عناوين المقترح الإسرائيلي فيها باتت معروفة:

ـ لا دولة فلسطينية بل حكم ذاتي والأرض إسرائيلية، ولا حلّ لفلسطينيي الشتات إلاّ التوطين حيث هم.

ـ لا إعادة لقدس عربية بل قدسٌ عاصمة أبدية لإسرائيل.

ـ لا انسحاب من لبنان من دون اتفاق على ترتيبات أمنية ومائية.

ـ لا دخول في الحل السّلمي قبل الدخول في الاقتصاد العربي.

ـ لا انسحاب من كلّ الجولان بل احتفاظٌ جزئي بعدد من المستوطنات الأمنية.

ـ لا سلام مقابل أرض بل سلام مقابل سلام، وهو سلام منفرد ومتفرّد بالأطراف العرب إذ لا خطة واحدة لسلام إسرائيلي ـ عربي واحد في الزمن وفي المضمون وفي الترتيب.. حتى مع الطرف الفلسطيني تمّ استفراد فلسطينيي الداخل..

ـ لا سلاح عربياً يقترب بالعرب من خط التوازن بل نزع السّلاح العربي وإبقاء التفوّق الإسرائيلي.

إنّ عناوين المقترح الإسرائيلي مرشّحة لمزيدٍ من التعنّت في ظلّ الإدارة الأميركية الجديدة التي سينتقل إليها قريباً ملف المفاوضات... وإسرائيل، لما لها من «دالّة» على إدارة كلينتون ستحاول رفع سقف شروطها للسلام وربّما تعود إلى مواقفها الأصلية المعلنة قبل المفاوضات وتعيد النظر في ما تعتبره «تنازلات» تسهيلاً للتفاوض!!.. وعليه، إن المفاوضات الإسرائيلية ـ العربية هي اليوم في مأزق المراوحة والوقت الضائع، وهي غداً في مأزق العودة إلى البداية.. وخلاف ذلك يعني في

رأينا أن المطلوب من الدول العربية المعنية، وتحديداً دول الطوق، الدخول في «السّلم الإسرائيلي» وليس في السّلام الحقيقي العادل والشامل، وذلك من دون قيد أو شرط أو حتى اعتراض.. وإلاّ فلغة التدمير يفهمها الجميع.. وصورة العراق المدمّر ماثلةٌ في الشاشات والأذهان...

«السّلم الإسرائيلي» بالعناوين التي ذكرناها وبرضوخ عربي كامل كما هو مطلوب كارثة قومية كبرى.. ولبنان في قلب الكارثة..

وماذا لو رفضت الدول العربية الدخول في «السّلم الإسرائيلي»؟

هل يعود لبنان ليتحمّل وحده، كما العادة، القسط الأكبر من عبء المواجهة؟!

ماذا أعدَّ اللبنانيون للحدّ من انعكاسات الفشل أو «النجاح»؟ أم إنّهم واثقون، ولديهم تطمينات كافية، من أن «السّلام العادل» مضمون أميركياً؟!

نحن لسنا من هذا الرأي، ورأينا أن السلام اللبناني الذي أرست قواعده وثيقة التسوية لم ينتقل من النصّ إلى الواقع ودليلنا إلى ذلك غير خلاف على غير عنوان.. وإلغاء الطائفية السياسية في رأسها جميعاً. أما التعبير عن واقع الانقسامات الداخلية حول مسألة الإلغاء فقد ورد على لسان البطريرك الماروني بقوله: «إذا خُيّرنا بين العيش المشترك والحريّة اخترنا الحريّة...» كلام السيّد البطريرك يضرب في عمق واقعنا المتشقّق ويدعو إلى المزيد من التأمّل في راهن السّلام اللبناني...

وإذا تركنا مسألة المفاوضات التي قد تشهد إعادة ترتيب وإنتاج مع كلينتون وقاربنا مسألة السلام اللبناني في ضوء ما هو حاصل في غير بلد من صراعات إثنية ودينية يبدو لنا أن لبنان، في غياب قاعدة وفاقية صلبة، قد لا يبقى بمنأى عن أجوائها والتحدّيات:

في السودان قتال إسلامي ـ مسيحي ومثله في مصر إلى جانب صراع الإسلاميين والسّلطة. في الهند خلاف إسلامي ـ هندوسي، في البوسنة والهرسك حرب إبادة بين الصرب والمسلمين. في ألمانيا حركة عنصرية متطرّفة هي قيد النمو بقوّة. في فرنسا يقظة قومية وبعض ردود دينية لم تبلغ حدها الأقصى على تصرّفات مسلمين فرنسيين أو مقيمين جزائريين ومغاربة...

إنطلاقاً من هذه المعطيات الدولية، فضلاً عن المعطى الرئيس وهو المكانة التي يحتلّها الإسلام في الصراع الدولي الجديد، يبدو واضحاً أن الحالة الإسلامية في لبنان التي تختزن كلّ الحالات العربية المماثلة قد تجد نفسها في قلب الصراع، الأمر الذي من شأنه أن يعيد الوضع الداخلي إلى اهتزازات ما قبل التسوية...

السّلام اللبناني، والحالة هذه، سريع العطب والالتهاب وساحته معرّضة ومكشوفة لغير احتمال... فالوضع الإقليمي، على الرّغم من الهدوء المسيطر، بعد «عاصفة الصحراء» ليس وضعاً ثابتاً.. حركته المفاوضات في اتجاه الاستقرار العام.. ومن يدري في أي اتجاه قد تحرّكه في المرحلة الآتية؟!.. الوضع الدولي، على الرّغم من زوال القطبية الثنائية، بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، ليس وضعاً ثابتاً.. حرّكته الولايات المتحدة الأميركية في اتجاه الاستقرار العام بكونها القوّة العالمية الوحيدة المتحكّمة بالشأن المصيري لشعوب العالم كلّه.. ومن يدري في أيّ اتجاه قد تحركه متى أدركت أنّ قوى بديلة من الاتحاد السوفياتي هي قيد التشكّل وأن صراعاً عالمياً جديداً بطبيعة اقتصادية أو بطبعية دينية وربّما الاثنتين معاً، قد ينشأ مكان سباق التسلّح وحرب النّجوم؟!

النظام الإقليمي الجديد لم يثبت على حال... وهو لن يثبت ما دام الثابت الوحيد فيه هو إسرائيل وحدها.. والنظام الدولي الجديد لم يثبت على حال.. وهو لن يثبت ما دام الثابت الوحيد فيه هو الولايات المتحدة الأميركية وحدها... من الخطأ الكبير الاعتقاد أن إسرائيل أصبحت سيّدة المنطقة وأن أميركا أصبحت سيّدة العالم.. فملفّ إسرائيل مع شعوب المنطقة (بالإذن من حكوماتها) ملفّ معقّد.. وملفّ أميركا مع شعوب العالم (بالإذن من حكوماته) ملف معقّد.. والسّلام الإقليمي والسّلام الدّولي يؤلّفان صورة غير واقعية عمّا في المنطقة والعالم من تحوّلات لا بدّ منفجرة وهي في ذروة التراكم..

إن لبنان اليوم هو في نصف سلام.. ماذا أعددنا للسلام اللبناني الكامل؟!

ما دامت الأنظمة الإقليمية والدولية هي قيد التشكّل أو التكوين، وما

دامت «الفوضى» أو نظام الفوضى هو السائد في غير بلد ومنطقة، فهل يجوز لنا الكلام على سلام لبناني كامل؟!

لسنا في سلام لبناني كامل. هذه هي الحقيقة التي يجب الانطلاق منها كي نحسن الإعداد له.

كيف نواجه المستقبل؟ كيف نستكمل ما تحقّق؟ كيف نوصد أبوابنا في وجه الرياح الخارجية؟

إننا نعيش تحت تأثير الخارج، هذا صحيح.. إنّما الصحيح الأثبت والأهم هو أن تصليب جبهتنا الداخلية تجعلنا أشدّ قدرة على الاحتمال والمقاومة...

إن تفاعلات العوامل الخارجية تصيب ساحتنا بالتأكيد وقد تحاول أن تتحرّك فيها من جديد بموازين أخرى للقوّة... ولكن لا بدّ لنا من أن ندرك أن مثل هذه التفاعلات قد لا تندفع عندنا بحريّة إلاّ في حال انتدبنا أنفسنا، مجدّداً، أدوات لها..

بداية السلام اللبناني قناعة:

شعبٌ ودولة من دون قضيّة أو مضمون أو دور هما شعبٌ زائد ودولة زائدة.. وكلّ زيادة تحتمل النقصان في قانون التناقضات المتجاذبة..

الفصل الرابع

مأزق ممارسة

أ ـ الانتخابات

١ ـ الانتخابات، البنية والتعبير

٢ ـ الانتخابات، إنهاء حرب أم فتائل تفجير؟

٣ ـ انتخابات عصبيّة أم انتخابات قضيّة؟

٤ ـ مقاطعة أم إعلان حرب؟

٥ ـ موقف من الانتخابات أم انقلاب على التسوية؟

٦ ـ مواجهة وسقوطٌ منتظر؟!

ب ـ إلغاء الطائفية السياسية

١ ـ التسوية ومؤسسات الطوائف.

٢ ـ إلغاء الطائفية السياسية، حوارٌ مع المتخوّفين.

٣ ـ إلغاء الطائفية السياسية، قناعات لا بدّ منها.

٤ ـ الطائفية السياسية، ماهية، وآلية إلغاء.

ج ـ السيادة والعلاقات اللبنانية / السورية

١ ـ السيادة في التسوية.

٢ ـ معاهدة الأخوة والتعاون والتنسيق، من الإنشاء إلى الترجمة.

٣ ـ سوريا ولبنان، واقع التكليف وحتمية الواجب.

٤ ـ وحدات إقليمية وكونفدرالية أقاليم؟

٥ ـ سوريا ولبنان والمصير الواحد.

٦ ـ لبنان وسوريا في نظام واحد، عدوان إسرائيلي متجدّد وحقائق جديدة.

١

الانتخابات، البنية والتعبير..

اكتسبت الانتخابات النيابية التي أجريت هذا الصيف أهمية خاصة في علم الاجتماع السياسي، فهي أتت بعد انقضاء عشرين عاماً على آخر انتخابات نيابية جرت في لبنان.. وبهذا كانت الشاهد على عمق التحوّلات التغييرية التي أصابت المجتمع اللبناني في مستوى الوعي السياسي لجهة الانتقال من مجموعة انتماءات عصبوية، كانت هي القاعدة في انتخاب هذا المرشّح أو ذاك، إلى مجموعة أحكام ومعايير موضوعية ووطنية صارت هي القاعدة البديلة.. وبهذا تأكّد لنا أن المجتمع اللبناني هو مجتمع سياسي..

من شروط المجتمع السياسي أن تحصل فيه تحوّلات وتبدّلات في مستوى البنية وأواليات التعبير.. فالبنية لا تنغلق في نظام ثابت، وتعبيراتها تعكس عمل نظامها المتحوّل..

هل بنية المجتمع اللبناني الذي أحدثت فيه الحرب انقلابات جذرية أوجدت نظامها الوطني الجديد أو هي ارتدّت إلى عصبيات الحرب؟

هل تعبيرات هذه البنية تبدّلت أو هي نفسها استعادت قوّة الجذب والاستقطاب؟

بسؤال آخر:

مَنْ انتخب مَنْ؟ وما هي اللغة المتبادلة بينهما؟

الانتخابات قدّمت لنا الجواب عن هذا السؤال.

لقد تعرّفنا إلى البنية (الهيئة الناخبة) وإلى تعبيراتها (الهيئة المُنْتَخَبة) بالانتخابات.. فالانتخابات، إذاً في ضوء علم الاجتماع السياسي، وهو حقلٌ من حقول علم الاجتماع المعرفي، هي الترجمة العملية لمعرفة سلوك المجتمع سياسياً ولقياس وعيه السياسي ولإدراك نسيجه العلائقي ومعايير

تجمّعه ولتحديد رغائبه وطموحاته ومصالحه، وهي المعبّر الأوفى عن تظهير المفردات السياسية التي إليها ينشدّ وينجذب الناس في مرحلة تاريخية معينة.

ما شهدناه حتى الساعة يوحي، لجهة البنية والتعبير، بالآتي:

١ ـ في المبدأ المعلن أو النصّ القانوني:

قانون الانتخابات النيابية يعكس بنية المجتمع اللبناني الإنشطارية أو ما يُعرف بثنائيته الدينية إذ أنه يؤكّد المناصفة في المقاعد النيابية بين المسلمين والمسيحيين، ويعكس، تالياً، تعدّديته المذهبية إذ إنه يحدّد عدد النواب، مذهبياً، داخل كلّ طائفة.. وهذا القانون ينظّم العملية الانتخابية على قاعدة الانشطار الطائفي والتعدّد المذهبي بين اللبنانيين، فهو، إذاً، يُسْقِط مُسْبَقاً من حسابه كلّ الإنقلابات التي أحدثتها الحرب في بنية المجتمع ويُحْجم عن ترك «بنية ما بعد الحرب» تلاقي نظامها البديل، بل إنه يدعوها إلى الارتداد إلى عصبيات الحرب.

أما لناحية التعبير، فالارتداد إلى عصبيات الحرب عبّر عن ذاته بلغة الحرب ورموزها.. مع الإشارة إلى بعض الاستثناءات التي جاءت لتأكيد القاعدة.. الرموز الطائفية والمذهبية استمرّت وتحرّكت بقوّة.. القوّة البديلة عن قوى التقليد وقوى الحرب، التي تجمع قوى التغيير والديمقراطية والسّلام وهي قوّة وطنية لا تنتمي إلى بنية المجتمع المشطور طائفياً والمشطّب مذهبياً، تمكّنت خصوصاً في العاصمة من تأكيد وجودها السياسي على الرغم من أن القانون الانتخابي لا يأتلف وطبيعة عملها وتفكيرها ويشكّل مانعاً لها من الدخول في اللعبة الديمقراطية بتكافؤ أوضاع، فهو قانون مُعَدّ أصلاً ومُسْبقاً لتأمين مصالح الطائفيين من أهل الصيغة ونظام الحرب.

٢ ـ في الواقع أو المشهد الانتخابي:

إن معاينة أولية للمشهد الانتخابي الذي تحرّك بعناصره كافة تجعلنا نتوقّف عند ثلاثة عناصر:

المُنْتَخَب، اللغة السياسية، التحالفات..

النواب المنتخبون ينتمون، بأكثريتهم، إلى نظام التقليد ونظام

الحرب.. قليلة هي الأسماء المنتمية إلى قوى التغيير والسلام.. (لا يتجاوز عددها عشرين نائباً).

اللغة السياسية التي سادت تشكّلت من مفردات وطنية في سياق خطاب سياسي ادّعى مغادرة الحرب في اتجاه السلام ومغادرة التقليد في اتجاه التغيير.

التحالفات جاءت وليدة صياغات عجيبة التركيب، لا يجمع بينها جامع، باستثناء لائحة الإنقاذ والتغيير التي فازت في بيروت ولائحة الوفاء للمقاومة في بعلبك، سوى تقاطع المصالح الذاتية وإرادة مريد بادّعاء أن هذا «التقاطع الانتخابي» يؤمن المصالحة الوطنية بين مواقع الحرب وأمراء الطوائف والمذاهب..

من المبدأ المعلن أو النصّ القانوني ومن المشهد الانتخابي الملموس، النائب واللغة السياسية والتحالفات، منهما معاً نستخلص أن التحوّلات التغييرية التي أصابت بنية المجتمع اللبناني عبّرت عن ذاتها فقط في بيروت وبعلبك وبعض الجنوب والشمال وهي تحوّلات تحمل قدرة على تقويض نظام التخلّف والحرب في المرّات اللاحقة شرط أن تتمكّن قوى التغيير والسلام من تثبيت تحالفها للسير في درب نضالي طويل.. وفي كلّ المناطق..



٢ الانتخابات، إنهاء حرب أم فتائل تفجير؟!

الانتخابات النيابية تشكّل نقطة البدايات في مستقبل لبنان خصوصاً لجهة إنهاء الحرب أو لجهة إعادة تركيز فتائل التفجير المستقبلي..

إنهاء الحرب له عناصر، وإعادة تركيز فتائل التفجير. لها عناصر.

في المشهد الواقعي والملموس تتكوّن عناصر التفجير. لماذا؟

١ ـ موقف العديد من القيادات والأحزاب «المسيحية» تدعو إلى مقاطعة الانتخابات في الظروف الراهنة. لكلّ قيادة أو حزب اجتهادٌ خاص يملي عليه موقفه والجميع يلتقي على قاعدة الشروط المعلنة: عودة المهجّرين، إشراك المهاجرين، التقسيمات الإدارية، الانسحابات...

يبقى موقف القيادات والأحزاب «المسيحية» في إطار المقاطعة الجدّية خصوصاً أن بكركي باتت «المركز السياسي» الأوفى تعبيراً عن هذا الموقف، وبكركي ليست من تلك المراكز السياسية التي يسهل عليها أن تضع جّديتها في دائرة الشكوك والتراجع.

فالانتخابات، والموقف «المسيحي» كما هو، بديل أن تشكّل فرصة توافق وطني ستحدث في أجواء التحدّي والتحدّي النقيض، شرخاً إضافياً في البنية السياسية الطائفية المسؤولة عن الحرب، وهي بنية تحاول أن ترمّم عناصرها المتهالكة والمتآكلة، وهي متّفقة على المبدأ لأن الانتخابات وسيلة من وسائل الترميم في ظلّ غياب البدائل الوطنية، ومختلفة على التوقيت لاعتبارات الربح والخسارة وحجم التمثيل في ظلّ الوجود السوري..

٢ ـ عجز القوى الوطنية والتغييرية على تنوّعها الإيديولوجي وتوزّعها المناطقي، فيما تبقى لها من وقت، عن تركيز الخطّ الواصل بينها وعن ترويج خطابها السياسي الوطني والتغييري.

فتركيز الخط الواصل بين هذه القوى يستلزم جعل لبنان دائرة انتخابية واحدة، وهو أمرٌ متعذّر، حالياً، والقرار في هذه المسألة هو في يد من لا مصلحة لهم في ذلك..

وترويج الخطاب السياسي الوطني والتغييري يقتضي أن تمتلك تلك القوى البرنامج السياسي الموحّد لجهة العناوين والمضامين ومناهج التنفيذ، وأن تمتلك وسائل مادية (مالية وإعلامية) قادرة على الدخول في لعبة الدعاية الانتخابية والاستقطاب الجماهيري وهي لعبةٌ حاسمةٌ في مسألة التعاطي مع الرأي العام الناخب.

هذا لا يعني عدم حصول خروقات وطنية في البنية الطائفية في عدد من المناطق وعلى يد أشخاص ينتمون إلى قوى الوطنية والتغيير، ولكنها، في تقديري، ستبقى محدودة ومحاصرة بقوى التخلّف والرجعية والعصبيات الطائفية والفئوية (مؤسسات الحرب).

وهذا لا يعني، تالياً، انهزاماً للخطّ الوطني التغييري على الرّغم من أن نتائج الانتخابات المرتقبة ستكون لصالح قوى التحالف الطائفي ـ الطبقي ـ الإقطاعي.. فقوى التحالف الوطني الشعبي ستجد نفسها مضطرّة إلى تجميع نفسها لتشكّل قوّة الضغط الأساسية في الدورات الانتخابية للسنوات المقبلة..

٣ ـ الخطاب الانتخابي لدى المرشّحين، بمن فيهم خصوصاً المنتمين إلى مؤسسات التخلّف والحرب أو مَنْ هم على رأسها، سيتكوّن من مفردات المصالحة والسلام.. هذه المفارقة الغريبة لن تفاجىء الناخبين، ولكنّ الكثيرين من هؤلاء الناخبين سينطلي عليهم فعل الندامة هذا، أو فعل التوبة المزيّف والمؤقّت.. على لسان هؤلاء يكثر الكلام، هذه الأيام، على الحرب القذرة.. وهم صنعوها وأعلنوها حروباً مقدّسة وهم قذّروها.. وقد فاتهم أنّه ولو انتُخبوا من أكثريةٍ بريئة أو ذات مصلحة لن يحصلوا على براءة ذمّة ممّن يحسن قراءة الحرب والسلام في لبنان، وقد فات ناخبيهم، على براءتهم أو مصالحهم، أن انتخابهم يعني إعادة تركيز لفتائل التفجير المستقبلي..

الخطاب الانتخابي السلمي لدى هؤلاء كلامٌ موسمي يذهب مع الريح

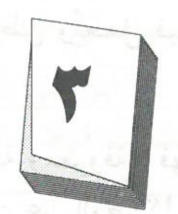
وهو، باسم السلام، يجدّد لمؤسسات الحرب وآلياتها ورموزها وارتهاناتها وارتزاقاتها.. إنه يجدّد لقتل لبنان..

من هذا المشهد الواقعي والملموس بعناصره الثلاثة، الموقف المقاطع لعدد من القيادات والأحزاب، عجز القوى الوطنية والتغييرية عن صياغة تحالف وطني شعبي، الخطاب الانتخابي القائم على التوبة الزائفة، من هذا المشهد نستخلص الآتي:

أ ـ إن النظام السياسي في لبنان، بطاقمه الحالي وطاقمه العتيد، يعاود إنتاج نفسه في الحرب كما في السلم. فهو منهما معاً يستمدّ أواليات الدفاع عن الذات، ومنهما معاً يوفّر لنفسه شروط استمراره لأنه نظام سياسي قائم على إنشطارية مجتمعية سهلة الاستغلال والتحريك في الحرب وفي السلم. فكلّ شطر يرتدّ إلى ذاته ليخوض حربه في وجه الآخر، وفي السلم يرتدّ إلى ذاته للحوار مع الآخر.. وهو نظام قائمٌ على طبيعة اجتماعية تسمح للطبقة الحاكمة من كلا الشطرين بتجديد نفسها بالالتقاء على قاعدة المصالح الاستغلالية المشتركة واقتسام المغانم في الحرب وفي السلم..

ب ـ العلّة ليست في الانتخابات من حيث هي حدث ضروري بل فيها من حيث هي جزءٌ من نظام سياسي طائفي فاسد يدّعي التعبير عن واقع الانشطار المجتمع ويدّعي الدفاع عن مصالح شَطْرَيْه..

جـ ـ الحرب مستمرّة باستمرار هذا النظام والانتخابات عملاً بهذا النظام تركّز فتائل التفجير المستقبلي..



٣ انتخابات عصبية أم انتخابات قضية؟!

الانتخابات من غير قضيّة مفاضلة بين أشخاص.. الناس في لبنان يجتمعون على الأشخاص، رموزاً ومسالك، وقلّما اجتمعوا على القضايا.. عملياً لا يجوز الفصل بين الأشخاص والقضايا خصوصاً في العالم الثالث حيث الشّخص هو القضيّة.. وفي عالم هموم الناس فيه تنحصر أو تكاد في تأمين الماء والكهرباء والهاتف والطريق والمدرسة والوظيفة.. والمواطن فيه لا يحصل عليها من الدّولة إلاّ بالواسطة والرّشوة.. في عالم كهذا، تغيب عن بال المواطنين القضايا الوطنية الكبرى والقضايا الاجتماعية أو الإنمائية العامة في اختيار من ينوب عنهم ويحمل وكالتهم..

أما اليوم والمرحلة تنهي الحرب وتبني السّلام وتحرّر الأرض وتستعيد السيادة وتعاود ورشة الإعمار والإنماء، فالقضية مختلفة وهي تستدعي رجالاً في حجم القضيّة..

إنّ مؤسسات الحرب، قوى التخلّف والرجعيّة والطائفية، بقواها وقياداتها التقليدية والميليشيوية ليست في نظرنا مؤسسات سلام قادرة على إتلاف العنصر القتالي الذي هو في أساس تكوينها.. فهي منه تكوّنت وعليه تعيش ومنه تستمدّ قوّة استمرارها.. فالقيادات التقليدية (الطائفية ـ العشائرية) عاشت على عنصر المواجهة مع عديلاتها داخل نظام سياسي طائفي ـ عشائري ينظّم المواجهات مشاركةً في الغنم واحتراباً في الغرْم في ظلّ «الدولة الرّيعيّة» أو الدّولة البقرة الحلوب يجتمع حولها الكلّ وهي مِدْرارة ويبتعد عنها الكل وهي «مِجْفافة»..

إن قيادات الطوائف/ القبائل ما صَلُحت يوماً لقيادة وطن.. قضيّتها تنتهي عند حدود الطائفة/ القبيلة وكثيراً ما تنتهي حدود الطائفة/ القبيلة عند

حدود اهتمامات القيادات ومصالحها.. الوطن لا يُبحث عنه عند أوتاد القبائل في حين أن القبائل تركّز أوتادها فوق أرض الوطن وتُعْمل فيها تشليعاً وتمزيقاً..

قضيّة القيادات الطائفية/ العشائرية أصبحت مكشوفة ومعروفة، فهل هي القاعدة الصالحة التي يتّبعها الناس في اختيار المسؤولين عن الوطن؟!

ليس صحيحاً القول إن الوطن يتشكّل من مجموعة طوائف.. الوطن يتشكّل من مواطنين ينتمون، دينياً وحكْمياً، إلى طوائف ومذاهب. ونحن اليوم في حاجة إلى تكريس حقوق المواطنين ولسنا في حاجة إلى تكريس حقوق الطوائف، وتالياً، نحن في حاجة إلى قيادات وطنية ولسنا في حاجة إلى قيادات طائفية.. أمّا القول إنْ لا تعارض أو تناقض بين هذه وتلك فقولٌ مردودٌ لأن تجربة المواجهات منذ العام ١٩٤٣ حتى اليوم تثبت أنه يتعذّر على الطائفي أن يكون وطنياً.

أما القيادات الميليشيوية، القيادات الميدانية التي أنتجتها الحرب، فهي تعيش والحرب في دورة إنتاجية متبادلة.. كيف لهذه القيادات أن تجعل من السّلام قضيّتها؟! وهي التي حوّلت جغرافية الوطن إلى دوائر وزرائب معزولة ومرصودة، وأنشأت الفواصل بين الناس وأقامت عليها حرّاساً مكشوفين في الحرب ومستورين في الهدنة، فكيف لهذه القيادات أن تجعل من وحدة الشعب قضيّتها؟! وهي التي ارتهنت لغير طرف خارجي واستدرجته إلى حلبة الصّراع الداخلي واستقوت به وجعلت «أرضها» و«ناسها» في خدمة مشاريعه، فكيف لهذه القيادات أن ترى في استرجاع السّيادة قضيّتها؟! وهي التي خرّبت المؤسسات ودمّرت كلّ القطاعات، فكيف لهذه القيادات أن تجعل من الإعمار والإنماء قضيّتها؟! وهي التي أذلّت الناس واقتادتهم معصوبي الأعين إلى دهاليز الأقبية الوطنية فمن الناس مَنْ عاد على غير ما كان جسداً ونفساً ومنهم مَنْ لم يعد حتى السّاعة، فكيف لهذه القيادات أن تجعل الإنسان، بكرامته وحقوقه، قضيّتها؟!

نطرح هذه الأسئلة وهي مجموعة من سلسلة لا تنقضي ونحن ندرك أن الأجوبة عنها تُخْتَصر في سؤال:

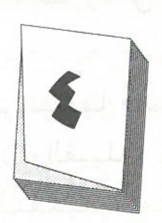
أين هي القيادات الوطنية، قيادات القضايا لا تقيم تحالفها وتعلن عن نفسها على امتداد الوطن كلّه؟

أين هي لا تبادر إلى خوض الانتخابات وإعلان ترشيحها فتمنح الشّعب فرصة الاختيار بين الوطن والطائفة، بين الإنسان والقبيلة، بين السلام ومؤسسات الحرب بكلّ «مآثرها» ورموزها التقليدية منها والميليشيوية؟

في هذا السؤال/ الجواب يكمن التحدّي الانتخابي الأكبر. فهل نحن مُقْبلون على انتخابات بقضيّة وبمرشّحين من حجم القضايا، أو نحن، كالعادة، تُنْسينا الانتخابات قضايانا وتُغْرقنا في التفاهات والعصبيّة؟!

الجواب عند القيادات الوطنيّة المعنيّة وهي تقيم تحالفها في كلّ المناطق.. والجواب كذلك هو عند النّاس وهم ينتخبون داخل الغرف السريّة..

أما الجواب الحقيقي الماثل أمام الأعين المبصرة والواقع في الضمائر الحيّة فهو جواب المقاومين في أرض الجنوب، وهو جوابٌ يبدّد كلّ التساؤلات حول ماهية الرجال المطلوبين لقيادة التحالف الوطني/ الشّعبي في انتخابات نريدها بقضية..



مقاطعة أم إعلان حرب؟!

مرحلة الطائف وما بعده أنهت لدى القيادات والأحزاب المسيحية «القضيّة» التي باسمها، وبالنيابة عن المسيحيين رغبوا في ذلك أو لم يرغبوا، خاضت جميع أشكال المواجهات طوال ست عشرة سنة..

ما هي تلك القضيّة؟

إنها، باختصار، وفقاً للمزاعم المعلنة، قضية «الوجود المسيحي الحرّ في لبنان والشرق».

هذا هو العنوان الكبير الذي تعدّلت خطوطه أو تلاوينه ربطاً بمراحل الحرب وتبدّلات موازين القوى.

هذا هو الهدف..

أما الوسائل فمتبدّلة، منها:

- الاتكال على العالم الغربي.
- الاتكال على إسرائيل والرهان على المشروع الصهيوني لتقسيم المنطقة.

أما البدائل فكثيرة ومرحلية بانتظار توافر الشروط الملائمة لتحقيق الهدف، ومنها:

○ تكريس فكرة لبنان اللبناني.
- الدفاع عن الصيغة والدستور.
○ الحياد.
○ التدويل.
○ العلاقات الديبلوماسية مع سوريا.

○ الفيدرالية والكونفدرالية.
○ اللامركزيات والديمقراطية المركّبة.
○ العلمنة.
○ عدم المساس بنظام الأرجحيّات (نظام الامتيازات) المتمثّلة:
- بالأرجحية الدستورية والمعبّر عنها بصلاحيات رئيس الجمهورية.
- الأرجحية التمثيلية والمعبّر عنها بعدد النواب ٦/٥.
- الأرجحية الإدارية والعسكرية والقضائية المعبر عنها باحتكار عدد من وظائف الفئة الأولى وقيادة الجيش والأمن العام ورئاسة مجلس القضاء الأعلى..

لقد وجدت القيادات والأحزاب المسيحية في هذه البدائل ضمانة لحريات المسيحيين الأساسية ولوجودهم السياسي..

في الواقع الملموس الهدف لم يُحقّق، وأيّ من البدائل لم يأخذ طريقه إلى التنفيذ، بل على العكس من ذلك إنّ وثيقة التسوية ألغت الهدف وجعلت من البدائل وهماً في المشهد الواقعي، وجاء التطبيق لينفي إمكانية التعديل بوسائل عادية أقلّه في المدى القريب والمتوسّط.. وإن مقارنة أولية بين نصّ الوثيقة وخطاب الحرب الذي روّجته تلك القيادات والأحزاب تُبرز بوضوح كم هو حجم «الخسارات» التي مُنِيَت بها حتى باتت اليوم من غير «قضيّة».

والسؤال المطروح على هؤلاء، بعد الذي حصل، هو الآتي: أين الحقوق الأساسية والسياسية «للشعب المسيحي» التي ضمّنوها خطاب حروبهم باسم المساكين؟!

لقد قضمتها السياسات المرحلية والمتغيّرة والمحكومة بسياسة المصالح الفردية والفئوية..

والمطروح اليوم، كذلك، هو المحاسبة الشعبية، والمحاسبة الشعبية باتت على الأبواب في ظلّ الحديث المتنامي عن ضرورات إجراء الانتخابات النيابية هذا الصيف.. والخوف من المحاسبة الشعبية يشكّل،

في نظرنا، السبب الأول والأخير في الدعوة إلى تأجيل موعدها بانتظار لملمة الذات والتقاط الأنفاس وتركيب «قضيّة» ما جديدة، إذ إنه من غير المنطقي في شيء أن يرفض إجراء الانتخابات في ظلّ الوجود السوري مَنْ وافق على إجراء انتخابات رئاسة جمهورية بحماية الجيش السوري ووافق على تشكيل حكومتين وعلى معاهدة الأخوّة والتعاون والتنسيق وعلى تعيين نواب والجيش السوري في مواقعه؛ وإذ إنه من غير المنطقي في شيء، كذلك، أن يرفض إجراء الانتخابات في ظلّ الوجود السوري مَنْ طالب القوات السورية، خطيّاً وعلانية، بإسقاط العماد عون.. فالجيش السوري إما أن يكون قوات شرعية أو أن يكون قوات احتلال، أما أن يكون هذه وتلك في الوقت عينه وفي نظر الجماعة نفسها فمسألةٌ تدعو إلى الاستغراب وإلى التبصّر مليّاً في إصرار البعض على استغباء الناس!!

كيف تكون القوات السورية مؤهّلة لحماية ما تمّ إنجازه من وثيقة الوفاق وما تم إنجازه كبيرٌ وخطير، وكيف تكون هذه القوات نفسها غير مؤهّلة لتأمين حماية الناخب والمرشّح؟!

إن حملة التشكيك بالدور السوري في الانتخابات يبدو غير منطقي، أقلّه في المستوى الجدالي أو النظري.. هذا واللبنانيون يدركون، المرشّح منهم والناخب والمقاطع، أن سوريا ليست في حاجة إلى وجود جيشها في لبنان كي تتحكّم بالعملية الانتخابية لجهة تركيب اللوائح أو لجهة الترويج الإعلامي لهذا المرشح أو ذاك؟ فهي قادرة على التدخّل من وراء الحدود في حال وجدت أن لها مصلحة في ذلك.. وسوريا ليست في حاجة إلى تزوير الإرادة اللبنانية ما دام اللبنانيون باتوا مدركين طبيعة العلاقة بين الدولتين..

التخوّف من التأثير السوري في الانتخابات قد يكون شعاراً انتخابياً يوظّفه أصحابه لدى من لم يدرك حتى الساعة معنى التحوّل في طبيعة العلاقة بين لبنان وسوريا، أي لدى مَنْ يعاودهم الحنين إلى أن يجدوا في قياداتهم أعداء معلنين لسوريا، ولدى مَنْ لا يزال «إعرف عدوّك السوري» يثير فيهم شهوة «التحرير».

التخوّف من أن تتحوّل الانتخابات إلى «تعيين» هو، في رأينا، تخوّف مصطنع وخطير.. مصطنع لأنه يخفي وراءه الخوف من المحاسبة الشعبية بعد أن فقدت القيادات والأحزاب المسيحية «القضيّة» وكلّ «البدائل».. وخطير لأنه «يعلن الحرب» على السوريين، والنتائج لدى الرأي العام المسيحي في ضوء الحروب السابقة، باتت معروفة..

كفى أن يظلّ المسيحيون وقود الحرب عند المنعطفات المرسومة بأيدٍ أجنبية..



موقفٌ من الانتخابات، أم انقلابٌ على التسوية؟

بين الانتخابات والتسوية تتعدّد وجوه العلاقة خصوصاً في مناخ سياسي متشنّج تكثر فيه التساؤلات من غير جانب عن مصير التسوية. كيف تطبّق؟ من هو المستفيد منها؟ من هو المتضرّر؟ من هو المنخرط، فعلاً، فيها؟ ومن هو الخارج منها وعليها أو السّاعي إلى ذلك؟... وغيرها كثيرٌ من الأسئلة التي قد لا تجد لها جواباً حاسماً في مرحلة التحوّل، ومراحل التحوّل تصطبغ عادةً باللون الرّمادي.

أمّا اليقين الذي لا يرقى إليه شك فهو شعورٌ يكاد أن يكون عاماً لدى المسيحيين يوحي بأنّ ما طُبّق من «الطائف» حتى اليوم كان في مصلحة «الطرف الآخر» وأن الأمور، في حال استمرّت كما هي، فالتسوية تفرّغ من موازين التعادل لدى طرفي التعاقد، الأمر الذي يحدو، لاحقاً على الاستنكاف أو المقاطعة أو عدم الإقبال، بشهيّة، على الانخراط في دولة التسوية..

وعليه، إلى أيّ حدّ يمكن اعتبار الموقف «المسيحي» من الانتخابات تجسيداً عملياً للرّغبة في الاعتكاف والمقاطعة وانسحاباً من التسوية أو انقلاباً عليها؟

الجواب عن هذا السؤال الكبير والخطير، سلباً أو إيجاباً، يبقى في دائرة الاحتمال والتكهّن مع الميل الخاص، في ضوء مقاربة أوّلية لكلام سياسي «مسيحي» قيل في غير لقاء مغلق ومفتوح، إلى الاعتقاد بأنه من غير الجائز قطعاً في التحليل النهائي لموقف القيادات والأحزاب «المسيحية» من الانتخابات، على رغم التلوين الكلامي المتعدّد، أن يُعزَل هذا الموقف عن

الموقف العام إزاء التسوية وطرائق تنفيذها.. فالهمّ عند تلك المراجع والقيادات والأحزاب المعنية هو إيقاف التدهور أو التراجع في «الحال المسيحية» العامة، والمصالحة التي تسعى إليها تصبّ في هذا التوجّه.

إنّها، باختصار، محاولة إعادة تركيب البنية السياسية المسؤولة، في رأينا، عن تراجع تلك «الحال» وذلك على قاعدة إعادة النّظر الشاملة في التسوية وتحديد المواقف النهائية منها؟ وما السّعي إلى توحيد الموقف من الانتخابات سوى مؤشّر أوّلي لإمكان إعادة تركيب تلك البنية وإمكان تحديد الموقف المبدئي من التسوية.. هذا والعديد من نواب «التسوية» بدأوا يُسِرّون في مجالسهم الخاصة، والموسم انتخابي، أن «الطائف» لم يكن من صنعهم بل فُرِض عليهم حين خيّروا بين الموافقة عليه، مع تعديلات طفيفة ترضي «حياء» البعض واستمرار الحرب!.. لا بل أكثر من ذلك، أنّ نوّاباً ادّعوا «عرابة» التسوية وفاخروا وجاهروا في مرحلة الزّهو «بالانتصار»، باتوا يقولون اليوم: ليس هذا هو الطائف الذي اتّفقنا عليه في الطائف!. وباتوا يشيرون على ناخبيهم بمراجعة مواقفهم «المتشدّدة» و«المعترضة» على غير بندٍ من بنود التسوية في محاضر الجلسات!. وباتوا يذكّرونهم «بالشروط الإضافية» التي وردت بناءً على «إلحاحهم» وإرضاءً لخواطرهم ونزولاً عند رغباتهم، في ملاحق التسوية!!..

لعلّهم في ذلك، بدأوا يسعون إمّا إلى تبرئة ذواتهم أمام ناخبيهم من مفاعيل الطائف، ويبقى الطائف ويبقون في صلبه وصلب مساره يفيدون من غياب الآخرين!.. وإمّا إلى تهيئة نفوسهم ومحازبيهم للخروج من التسوية والانقلاب عليها.. ولن تكون المرّة الأولى التي يحدثون فيها مثل هذا الانقلاب فتاريخ «نضالهم» من أجل «القضيّة» شهد غير انقلاب في المواقف تبعاً للمصالح الذاتية وطوعاً للإشارات الضوئية الآتية من خارج الحدود..

لهذا، إننا نتوجّه إلى الرأي العام اللبناني عموماً والرّأي العام «المسيحي» خصوصاً منبّهين إلى خطورة الإنزلاق في مغامرة جديدة شبيهة بتلك التي دفعتهم إليها المراجع والقيادات والأحزاب نفسها عام ١٩٨٨ عندما خيّروها بين رئيس مقترح للجمهورية والفوضى.. وكان ما كان.. وكلّ الذي كان هو من نتائج خيارها..

لقد كفى «المسيحيين» شرّ الدعوات المجهولة المصدر والمجهولة الغايات والمصير والمعروفة نتائجها تراجعاً مستمرّاً في «الحال المسيحية» العامّة..

آن للشعب أن يقود قياداته لا أن تقوده «القيادات» المسمّاة كذلك.. والانتخابات هي الفرصة المتاحة أمام الشعب كي يقود قياداته.. إذا كان راغباً في المقاطعة فليقاطع.. لا أن يترك الدّعوة إلى المقاطعة تأتيه ممّن قطّعوا أنفاسه..

لقد أدخلوه في التسوية فدفع ثمن الدخول غالياً. وها هم اليوم يحاولون إخراجه منها والثمن قد يكون أغلى.. فليتنبّه!..

٦ مواجهة وسقوط منتظر؟!

الكلام على الانتخابات يرافقه كلامٌ على المعارضين، من أهل الحكم مَنْ يرى فيهم ظاهرة صحّية في النظام الديمقراطي ومنهم مَنْ يرى فيهم وجه تآمر قديم متجدّد على التسوية.. والوطن..!

الرأي الأول يتضمّن دعوةً إلى «منازلة» غير متكافئة بين الموالين والمعارضين، وهو صادرٌ عن جماعة متيقّنة من انتصارها؟ وفي ظنّها أنّ وجود المعارضين، ولو مسحوقين أو مقهورين، يسوّغ ديمقراطياً استمرارها الشرعي في السلطة. هؤلاء يفهمون الديمقراطية تحكّم الأكثرية بالأقلّيّة ويطلبون من الأقلّيّة الانصياع إلى «أكثريتهم» مُسْقِطين عن هذه الأكثرية كلّ الشوائب الناتجة عن مناخ سياسي عَكِر يتحرّك فيه ضبابٌ كثيف يكاد أن يحجب عنهم الرؤيا السليمة والتقدير الصحيح..

الرأي الثاني يتضمّن اتهاماً خطيراً ومشفوعاً برسالة تحذيرية عنوانها «السحق وإنزال المآسي». هؤلاء يفهمون ويمارسون التسوية غالباً ومغلوباً، ويفهمون الوطن ويمارسون الوطنية فهماً وممارسة ذاتيّين:

أشخاصهم هي الضمانة وهي فوق الشبهات والانتقاد وهي ما كانت، ولن يُسْمَح بأن تكون، موضوع شك أو مزايدة.. فالخلاف معهم أو رفع لواء المعارضة في وجههم والممارسة هو خلافٌ مع التسوية والوطن!! لقد بلغت علاقة هؤلاء بالتسوية والوطن حدّ التماهي!!

الرأي الأول يلطّف المواجهة بين الحكومة والمعارضين ويحاول حصرها في إطار لعبة ديمقراطية مضمونة النتائج، وفي هذا عدم ديمقراطيتها.

الرأي الثاني يدفع بالمواجهة إلى الحدود القصوى ويجعلها تتفلّت من

كلّ الضوابط السياسية والأدبية، وفي هذا عدم حرصها على التسوية والوطن.

أما المعارضون فإن لهم كلاماً في الحكومة يتراوح بين حدين:

كلامٌ أول يختصّ بمن يعتبر نفسه الشريك المخدوع أو الخاسر في التسوية؛ أي الشريك الذي دفع ثمن التعاقد عليها من دون أن يكون له موقعٌ في السلطة يتناسب وحجم «تضحياته» من أجلها.

وكلامٌ ثانٍ يختصّ بمن يعتبر نفسه خارج التسوية منذ البداية وهو يرفض نصّها وشرعية أهلها والمفاعيل.

أصحاب الكلام الأول يسعون إلى استعادة الحقّ الكامل الذي توجبه الشراكة الكاملة فيتأمن التوازن ويعود للتسوية معناها. والمسألة في رأيهم هي مسألة تصحيح خلل إجرائي وتصويب مسيرة معرّضة للمزيد من الانحراف.

أصحاب الكلام الثاني يسعون إلى استعادة «مُلْك مفقود» تُثْبتُ حقّهم فيه شرعيةٌ دستورية وشرعية شعبية.

بين رأي الحكومة في المعارضين ورأي المعارضين في الحكومة يبدو أن رأس الفتنة بدأ يتحرّك من جديد. ويبدو للمتأمّل في دقائق هذا المشهد المخيف، أنّ وفاق التسوية لم يعبر من النصّ إلى الممارسة، وأنّه لم يتكرّس حالة وطنيّة تُشْعِرُ كلّ الأطراف، حكومةً ومعارضين، أنهم مسؤولون عنها بالتساوي مجتمعين ومنفردين.

وإذا توغّلنا في المشهد المترائي خلف خطوط المشهد الملموس واستجمعنا عناصره القديمة والفتيّة تبيّن لنا أن طَرَفَيْ المواجهة لا يدركان تماماً عمق التحوّلات الحاصلة في المنطقة ومدى انعكاساتها على الوضع اللبناني الهش..

فالحكومة تقرأ ما يناسبها في المواقف الإقليمية والدولية وترى ضرورة الإفادة العاجلة من ريحٍ موسمية تهبّ في اتجاه مصالحها فتتصرّف وكأنّها منتصرة غداً وأبداً!!

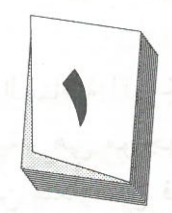
والمعارضون، بدورهم، بدأوا يستشعرون تبدّلاً في الظروف العامة، محليّاً وإقليمياً ودولياً، قد يُسْعِفُهم في استرجاع ما خسروه..

إنّ طَرَفَيْ المواجهة يعيدان الصراع إلى بداياته ويقوّضان تسويةً اعتبرها الكثيرون أساساً صالحاً لتثبيت السلم الأهلي الدائم.

المواجهة، في حال استمرّت، وباعتماد الأساليب المنافية للتوجّه الوفاقي، وفي ظلّ تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، هي مواجهةٌ مرشّحة لمزيدٍ من التصعيد. عندها تتجاوز كونها وليدة رأيين متعارضين في المسألة الانتخابية لتصبح مواجهة شاملة بين حكومةٍ تنفّذ وثيقة الوفاق على طريقتها ومعارضي النصّ والممارسة. والمواجهة في اعتقادنا لن تترك سوى المزيد من المآسي لأن الأطراف الخارجيين ليسوا على استعداد للبحث في إيجاد تسوية بديلة..

السقوط المنتظر هو البديل.. والفوضى؟!..

ب ـ إلغاء الطائفية السياسية



التسوية ومؤسّسات الطوائف

في أثناء مناقشة البيان الوزاري توقّف نوابٌ عديدون عند عدم ذكر إلغاء الطائفية السياسية، الأمر الذي أثار تساؤلات كثيرة حول جدّية الكلام على إلغائها كما ورد في وثيقة التسوية وحول مدى استجابة السّلطة والمعنيين في الخارج لمن وجد في مشروع إلغائها سبباً للتعبير عن هواجس ومخاوف من محاولات تبديل النظام السياسي لصالح فريق على حساب فريق. .

هذه المسألة تستأهل التوقّف عندها بدراية وتعمّق بغية الوقوف على حقيقة واحد من العناوين التي ينقسم حولها اللبنانيون والتي تخطّ صراعهم السياسي والفكري في آفاق المرحلة الراهنة والآتية.

منذ قيام دولة لبنان والطائفية مرتكز النظام السياسي فيه بادّعاء أن تكوين لبنان البشري هو تكوينٌ طائفي. . وطائفية النظام السياسي تعني تقاسماً فوقياً للسلطة بين الطوائف. . وعُبّر عن هذا التقاسم بشكلين:

● طائفية الدستور التي تنصّ على احترام نظام الأحوال الشخصية وحقوق الطوائف لجهة إنشاء مؤسّساتها التعليمية الخاصة، والتمثيل العادل في وظائف الفئة الأولى، وحقّ رؤساء الطوائف في مراجعة المجلس الدستوري بشأن الأحوال الشخصية وحرية المعتقد وممارسة الشعائر الدينية وحرية التعليم الديني. .

● طائفية القوانين خصوصاً طائفية التمثيل النيابي الواردة في قانون الانتخاب. . يقول ميشال شيحا:

«قاعدة الكانتونات في سويسرا هي الأرض. أما قاعدة الكانتونات في

لبنان فهي السلطة التشريعية، هذه السلطة التشريعية بهذا الجوهر الطائفي. . . إلخ. .».

طائفية النظام السياسي في لبنان بشكليها الدستوري والقانوني جعلت الدولة اللبنانية «دولة اتحاد طوائف» أو «دولة دويلات طائفية متحدة». . ودولة التسوية المنبثقة من وثيقة الطائف هي شكل من أشكالها. . وأساسها اعتبار الانتماء الديني قاعدة الاجتماع السياسي. . لقد حرّك واضعي الوثيقة والموافقين عليها شعورٌ ديني عميق غلّفوه بالتوجّه الوحدوي الانصهاري!! قبلوا الطائفية أساساً في بناء التسوية وحاذروها بالانتقال، نظرياً، من فكرة الدولة الاتحادية إلى فكرة الدولة الوحدوية!! فجاء النصّ ليكرّس التوازن الطوائفي ويهدف إلى حكم الأكثرية والأقليّة بالتوافق. . أي إنه يُقِرّ بالطائفية حقيقة مجتمعية ويهدف إلى بناء مجتمع وطني يتجاوز هذه الحقيقة. . مأزق التسوية هو أن الاستثناء فيها قد يمسي هو القاعدة وأن المؤقّت فيها قد يدوم. . فإلغاء الطائفية السياسية هدفٌ من أهدافها. . والنصّ حدّد آلية التنفيذ. . غير أن العقل الطوائفي يتحرّك عملياً خارج الهدف. .

من مسار تحرّكه نقف عند المحطات الآتية:

● العقل الطوائفي يرى أن الانتماء إلى طائفة معيّنة هو تماماً كالانتماء إلى عائلة معيّنة، وهو يجد في هذا الانتماء انتماءً قسرياً إلى مجموعة معتقدات وطقوس وأنظمة غيبية وتراثية وأنشطة جمالية. . إنه انتماءٌ إلى كيان ديني مميّز. .

● العقل الطوائفي يجد في ذاك الانتماء القسري انتماء إلى حضارة ما، أي إلى المظهر السوسيولوجي لترجمة تلك المعتقدات والطقوس والغيبيات. . إنه انتماء إلى كيان حضاري مميّز. .

● العقل الطوائفي يجد، كذلك، في ذاك الانتماء القسري انتماء إلى جغرافيا إنسانية معيّنة، أي إلى المنطقة التي ينتشر فيها أبناء الطائفة. . إنه انتماءٌ إلى أرض أو إلى كيان جغرافي خاص. .

● العقل الطوائفي يجد، أيضاً؛ في ذاك الانتماء القسري انتماء إلى تاريخ ما، أي إلى مجموعة الأحداث أو المسيرة التاريخية التي عبرها أبناء

الطائفة.. إنه انتماء إلى كيان تاريخي وذاكرة تاريخية.. ولاوعي جماعي منعكس في الوعي الفردي..

● العقل الطوائفي يجد في ذاك الانتماء القسري انتماء إلى اقتصاد معيّن، أي إلى مجموعة الأعمال الانتاجية التي قامت بها الطائفة.. فالطوائفيون يقولون مثلاً: الموارنة اقتصادهم ريفي فهم فلاحون ومزارعون.. والسنّة اقتصادهم مديني فهم تجّار ووسطاء..

العقل الطوائفي هو هذا.. يقوم بمهمّته الإفرازية، أي إنه يفرز الشعب اللبناني كيانات دينية وحضارية وجغرافية وتاريخية واقتصادية؛ وهو يسوّغ لهذا الشعب منازعاته وحروبه الداخلية التي لا تنتهي ولن تنتهي في حساب منطقه إلاّ بتسوية تقوم على تكريس الطائفية السياسية ليس فقط من حيث هي توزيعٌ للسلطة والإدارة على الطوائف، إنّما من حيث هي، كذلك، نظرية سياسية تتعلّق بشكل الدولة الذي يجب أن نفرّقه عن النظام السياسي.. والدولة الاتحادية في رأي «الطوائفيين» هي الحلّ المطلوب في بلدٍ متعدّد الطوائف، أي متعدّد الكيانات دينياً وحضارياً وجغرافياً وتاريخياً واقتصادياً!!..

«العقل الطوائفي» في رأيي ينطوي على أفكار إيهامية وغير علميّة وهو يتوهّم أسباباً موجبة لقيام ما يمكن تسميته: «التجمّعات الطوائفية بالتشابه أو بالتجانس كيانياً».. ومن مقولاته الإيهامية أن الانتماء السياسي محكومٌ ومشروط بالانتماء الطائفي!! وكلّ انتماء يدّعي القفز فوق الطائفة هو ساقطٌ أو هو قائمٌ على غيبيّة واهية!!. الطائفة هي المنطلق!! والانتماء إليها يرفض كلّ خروج عليها وعلى اهتماماتها وعناصر تقويتها!! وهذا هو المبدأ الأساس لتدعيم كيانات الدولة الطوائفية.. الاتحادية!.

«العقل الطوائفي»، قياساً على مقولاته، يجد في تسوية الطائف مشروع لامركزية سياسية يتحدّر من اللاّمركزية الإدارية الموسّعة التي، كما يدّعي الطوائفيون، يمكن تطويرها إلى أن تتخذ صيغة الدولة الاتحادية.. وهو يجد فيها، تالياً، توجّهاً وحدوياً غير قابل للحياة إلاّ في شكل الدولة المركّب وليس في شكل الدولة البسيط..

ما يعزّز اجتهاده، فضلاً عمّا ورد في الدستور من موادّ تحمي

مؤسسات الطوائف بصفتها كيانات مستقلّة، مجموعة القوانين التي تحمي، بدورها، تلك المؤسّسات، والتي تُعْتَبر القاعدة في تحديد العلاقة بين الدولة والطوائف، منها:

● إعفاء مؤسسات الطوائف من الرسوم والتأمينات والكفالات والطوابع التي تفرضها المادة ٨١ من قانون الرسوم القضائية.

● إعفاء مؤسسات الطوائف من ضريبة الأملاك المبنية المنصوص عليها في قانون ١٧ أيلول ١٩٦٢.

● تمويل المجالس والدوائر والمحاكم المرتبطة بالطوائف من موازنة الدولة. مؤسسات الطوائف تتمتّع بالاستقلال الإداري فكيف لها أن ترتبط بالدولة مالياً؟! وهي مؤسسات خاصة ومال الدولة مالٌ عام؟!.. وهي لا علاقة لها، تشريعاً، بالدولة.

موازنة الدولة هي فقط لوزاراتها وإداراتها المدنية..

● إعطاء الطوائف حقّ الاستقلال بالتشريع.. والاستقلال التشريعي هو تأكيد الكيانات الطائفية.. فالمواطنون لا يخضعون لقوانين مدنية واحدة كما هي الحال في الدولة الوحدوية المدنية حيث أن الإدارات العامة هي إدارات مدنية وهي وحدها تشكّل مؤسّسات الدولة.

● تكريس الصلاحيات التي يتمتّع بها القضاء الشرعي والمحاكم الدينية والروحية..

«العقل الطوائفي» كما رأينا هو الذي يدير شؤون الناس والمجتمع والدولة، نصّاً وممارسة، وعقلٌ من هذا القبيل يحكم جمهورية التسوية ليس عقلاً وحدوياً أو مدنياً وليس بإمكانه، تالياً، أن يتفلّت من أحكام الدولة الاتحادية أو المركّبة في اتجاه أحكام الدولة الوحدوية أو البسيطة حيث لا اعتراف بالطوائف كيانات سياسية، وحيث اعتبار المواطنين إرادات وغايات سياسية متنوّعة، ترعى أحوالهم مؤسسات الدولة وقوانينها لا مؤسسات الطوائف وقوانينها لجهة الحقوق والواجبات، وحيث التشريع المدني هو الأساس وهو الذي يطبّق على جميع اللبنانيين بدون تمييز أو استثناء..

تحاول وثيقة التسوية التي أصبحت دستور الجمهورية الثانية التوفيق بين التناقضات الأساسية التي عرفها لبنان، والبارز منها اثنان:

● تحقيق المساواة الطائفية أو المساواة بين الطوائف في الحكم والإدارة.

● تحقيق المساواة بين اللبنانيين كأفراد لجهة الحقوق والواجبات.

والوثيقة تحاول أن تجيب، كذلك، عن السؤال التاريخي المتحرّك وراء كل أزمة داخلية:

هل المسألة في لبنان هي مسألة حقوق طوائف وصلاحيات رؤساء، أو هي مسألة حقوق مواطنين؟

في الواقع إن جوابها جاء توفيقياً بين هذه المسألة وتلك.. وهنا يكمن مأزقها خصوصاً لدى انتقال الجواب من النصّ إلى الممارسة.. فالتوازن الوطني لا تؤمّنه المساواة بين الطوائف في الحكم عبر ممثّليها.. وتحقيق المساواة بين المواطنين إشكالية مطروحة لن تجد لها حلاً إلاّ بالعلمنة الشاملة.. و«العقل الطوائفي» يرفض العلمنة حتى درجة الاستغناء عن كلّ إصلاح!!.

الإصلاح الدستوري في تسوية الطائف قام على ثلاث ركائز:
- صلاحيات رئيس الجمهورية.
- إلغاء نسبة ستّة إلى خمسة في التمثيل النيابي.
- المناصفة في توزيع وظائف الفئة الأول..

إنّ فريقاً من المسيحيين يرى في هذه الإجراءات مسخاً للإصلاحات أو إصلاحاً غير تام.. فالخلفية الداعية إليها فئوية، والهدف منها تحقيق أهداف مرحلية في اتجاه الهيمنة على مؤسسات الحكم عن طريق إلغاء الطائفية السياسية وتعديل قانون الانتخابات النيابية!!.

إنّ مأزق هذا الفريق من المسيحيين، وهو فريقٌ مشاركٌ في التسوية بداية ومنقلبٌ عليها لاحقاً، هو أنه لم يقبل بفصل الطائفية في الإدارة عن الطائفية في التمثيل السياسي، وكان يطرح قيام الدولة العلمانية الكاملة كردّ على المطالبة بإلغاء الطائفية السياسية لاعتقادٍ منه بأنّ تعذّر الأول يؤدّي حكماً إلى تعذّر الثاني.. فتقوم التسوية، عندئذٍ، على تكريس الواقع القائم، وهو واقع طائفي، ويُضْرَب الإصلاح في أساسه!!..

غير أنّ فريقاً من المسلمين أصرّ على أن يطاول الإصلاح في مرحلة

أولى رئاسة الجمهورية والمجلس النيابي ووظائف الفئة الأولى وتمّ له ذلك..

● والمأزق في هذا الإصلاح الدستوري، أوّلاً، أن الفريق المسيحي في التسوية يعتبره نهائياً ويعتبر أنه يحمل في ذاته إمكان تطويره في اتجاه الدولة الاتحادية.. وأنّ الفريق المسلم في التسوية يعتبره مرحلياً ويعتبر أنه يحمل في ذاته إمكان تطويره في الانتقال من دولة المشاركة (دولة التسوية) إلى الدولة الوحدوية..

● والمأزق في هذا الإصلاح الدستوري، ثانياً، هو أن التسويات حتى الساعة لم تحسم، عملياً، مسألة إلغاء الطائفية السياسية، فأصحاب الدعوة إلى إلغائها لم يتخلوا عنها ولم يتجاوزوا ذلك إلى حدّ القبول بالعلمنة المطلقة.. وبعض أصحاب الدعوة إلى العلمنة المطلقة من «الطوائفيين» يزايدون بهدف إسقاط الدعوة الأولى.

● والمأزق في هذا الإصلاح الدستوري، ثالثاً، هو أن النظام الجامع بين الأطراف لم تظهر إلى الآن علاماته في التسوية، وهذا هو عيب كلّ التسويات التي يُعْتَقَد أنها كذلك.. فالطائف، مثلاً، يرى فيه البعض مشروع إلغاء الطائفية السياسية والأخذ بنظام الديمقراطية العددية.. ويرى فيه البعض نواة الدولة اللامركزية والأخذ بنظام الديمقراطية التوافقية.. بمعنى أنّ «الواحدي» يجد فيها قاعدة حكم الأكثرية، و«التعدّدي» يجد فيها قاعدة حكم «التوافقية»..

ليس ثمّة قراءة واحدة لهذه التسوية وهذا هو مأزقها في مستوى التفسير والتطبيق.. والمأزق في أشدّ تعبيراته تعقيداً هو أن التسوية حاولت تنظيم «التعدّدية» عن طريق حمايتها لمؤسّسات الطوائف بالديمقراطية التوافقية، وحاولت من موقع آخر الإيحاء بأن التوجّه الإصلاحي العام هو في تطبيق الديمقراطية العددية المرتكزة إلى أحادية المجتمع اللبناني..

ليس في التسوية حدّ حاسم بين أن تكون التعدّدية الطائفية أساس النظام السياسي وبين أن تكون الأحادية أساس هذا النظام.. إنّ فيها شيئاً من هذا وشيئاً من ذاك.. الأمر الذي أتاح لمؤسّسات الطوائف فرصة الاستمرار في احتكار التمثيل..

إلغاء الطائفية في الميدان السياسي فقط عَمَلٌ جيّد إلاّ أنّه غير كامل وغير وافٍ، فالمطلوب، كذلك، هو إلغاؤها في الميدان المدني مع الإبقاء على أحكام الشرائع الدينية لمن أراد.. إنّ علمنة السياسة والوظيفة يستتبع، بالضرورة، علمنة القوانين والمؤسّسات.. والعلمنة، إذا كانت تجربة غربية «مسيحية»، فهي ليست غريبة أو دخيلة على «الإسلام التاريخي» وهي لا تعارضه ولا تلغي الإيمان والعبادات.. وهي لا تمسّ الدين الإسلامي أو «الإسلام النصّي أو القرآني» وخصائص المسلمين.. فالإسلام ليس كلّه في أحكام الأحوال الشخصيّة المتعلّقة بالزواج والطلاق والإرث والنفقة..

إن تعديل دستور ١٩٢٦ كان مطلباً من مطالب مسلمي لبنان للقبول بالتسوية، ولقد تمّ لهم ذلك في وثيقة الطائف.. ولكن هذا التعديل لا نعتبره الأساس في قيام الدولة الوطنية.. والتحويل في الصلاحيات مسألة غير كافية لقيام الحكم الوطني.. وإلغاء الطائفية السياسية ما لم يمهّد لعلمنة النظام والقوانين لا يكفل حقوق المواطنين وحرّياتهم الخاصة والعامة..

نقول هذا ونحن ندرك أن «الحلّ الطائفي» هو أسهل الحلول وأيسرها وأشدّها تأثيراً في الناس واستقطاباً لهم، بدليل أنّ الكثيرين من أهل التسوية، مشاركين ومقاطعين، باتوا من دعاة الدولة الواحدة المستندة على فيدرالية طائفية، دولة طوائف أو اتحاد طوائف ضمن صيغة الإقرار بكيان كلّ طائفة.. والإتحاد هذا هو الشكل الموحّد للسلطة السياسية العليا.. وهذا ما نعتبره تراجعاً عن خطّ متقدّم، حسبناه خطأً، مقدّمة الخطوط المؤدّية إلى بناء دولة المواطنين خارج القيود الطائفية.. بَيْدَ أنّ الحقيقة هي خلاف ذلك.. فالطائفية، لا بل المذهبية، تيقّظت، بعد التسوية، في العروق وفي المفاصل والأنخعة الشوكية، وتلهّبت ألسنتها الضاربة في كلّ اتجاه.. وغدا معها كلّ كلام غير طائفي أو غير مذهبي انحرافاً وهرطقة!!.. والدليل في كلّ هذا، أنّ أهل التسوية، من مشاركين ومقاطعين، يدعمون مؤسسات الطوائف بادّعاء أن هذه هي فلسفة شعبنا وهذا هو واقعه السياسي.. والسياسة تنبع من الواقع.. والنظام السياسي يقوم عليه..

التسوية في لبنان، حتى الساعة، هي بين مؤسّسات الطوائف وليست بين المواطنين.. وما دامت كذلك في عالم تتيقّظ فيه عصبيات العرق والدين، فالمأزق مستمرّ والحلّ مؤجّل..



إلغاء الطائفية السياسية:
حوارٌ مع المتخوّفين..

في الكلام السياسي المتبادل بين أهل التسوية، منذ تشكيل الحكومة ومناقشة بيان الثقة، نقرأ تفسيرين مختلفين لمسألة إلغاء الطائفية السياسية. منهم من يعتبر أن المسألة قد حسمت في الطائف وأُقِرّ مبدأ الإلغاء ووضعت له آلية تنفيذ.. ومنهم من يعتبر أن المسألة لم تحسم إلاّ في مستوى التوجّه السياسي العام، أي إن وثيقة التسوية جعلت من مبدأ الإلغاء هدفاً وطنياً يُسْعى إليه وفق آلية محدّدة..

هذا الاختلاف في التفسير شدّ التناقضات إلى مواقعها الأصلية، وعادت الطائفية السياسية، نقطة الخلاف المركزي بين اللبنانيين، تستقطب كلّ الكلام السياسي في هذه المرحلة.. وهي نقطةٌ تحدّد البدايات والنهايات في طبيعة الصراع الداخلي.

أين نصّ التسوية منها؟

هل هو إقرارٌ صريح بوجوب إلغائها أو إيحاءٌ بتوجّه وهدف؟

ما هي نقاط الحوار مع المتخوّفين؟

نصّت وثيقة التسوية، في البند الخامس من الإصلاحات السياسية، فقرة (أ)، مجلس النواب، على توجّه يقضي بإلغاء طائفية التمثيل النيابي:

- «إلى أن يضع مجلس النواب قانون انتخاب خارج القيد الطائفي توزّع المقاعد النيابية.. إلخ..».

وورد في البند السابع من الفقرة نفسها ما يأتي:

- «مع انتخاب أول مجلس نواب على أساس وطني لا طائفي يستحدث مجلسٌ للشيوخ... إلخ..».

وهذا كلامٌ آخر يعزّز ذاك التوجّه..

أما إلغاء الطائفية السياسية، صراحةً وعنواناً منفرداً، فقد خصّته وثيقة التسوية بكلام صريح ومنفرد في الفقرة (ز):

ـ «إلغاء الطائفية السياسية هدفٌ وطني أساسي . . ».

وهذا كلامٌ يؤكّد إقرار إلغائها في مستوى الهدف . . والعمل على تحقيقه يقضي وضع خطة مرحلية تقوم على الآتي:

١ ـ « . . . وعلى مجلس النواب المنتخب على أساس المناصفة بين المسلمين والمسيحيين (وهو المجلس النيابي الحالي) . . . تشكيل هيئة وطنية . . . مهمّة الهيئة دراسة واقتراح الطرق الكفيلة بإلغاء الطائفية وتقديمها إلى مجلسي النواب والوزراء . . إلخ . . .».

المجلس النيابي الحالي مطالبٌ، إذاً، بتشكيل الهيئة الوطنية . .

٢ ـ إلغاء طائفية التمثيل الإداري يجب أن يتمّ في المرحلة الانتقالية . . . باستثناء وظائف الفئة الأولى . . كذلك إلغاء ذكر الطائفة والمذهب في بطاقة الهوية . .

يُفْهم من نصوص التسوية أنّها أقرّت مبدأ إلغاء الطائفية السياسية ولكن في مستوى جعله هدفاً وطنياً . . . والخلاف بشأنه بين أهل التسوية ليس خلافاً عليه من حيث هو هدف، بل الخلاف هو على الملاءمة، أي على مدى انطباق المبدأ على الواقع . . وهو خلافٌ على التوقيت وتحديد الظروف الملائمة . . فمنهم من هو في عجلة من أمر إقراره بنصوص وتنفيذه بالسرعة القصوى . . ومنهم من يدعو إلى استئخار بتّه بانتظار تبدّل الحالات والظروف والنفسيات والمسلكيات . .

هذا الخلاف في رأينا يستبق النتائج ويغلّب الوهم على الحقيقة . لماذا لا يلتزم الطرفان بنصّ التسوية، ويعمد المجلس النيابي الحالي إلى تشكيل الهيئة الوطنية التي أوكل إليها النصّ اقتراح الطرق الكفيلة بإلغاء الطائفية السياسية وتقديمها إلى مجلس النواب ومجلس الوزراء؟ لماذا لا تعطى هذه الهيئة فرصة الدراسة والتفكير واقتراح الأطر . . والحلول الملائمة؟

● ما دامت قراراتٌ مثل هذه مصيرية وتُعْتَبر من المواضيع الأساسية فإنها تحتاج إلى موافقة ثلثي أعضاء مجلس الوزراء . . فلماذا خوف المتخوّفين ومجلس الوزراء متوازن طائفياً؟! . .

● ما دامت مقترحات الهيئة الوطنية وقرارات مجلس الوزراء سيعاد طرحها في مجلس النواب . . فلماذا خوف المتخوّفين والمجلس النيابي متوازن طائفياً؟!

● ما دامت وثيقة التسوية نصّت على استحداث مجلس للشيوخ مع انتخاب أول مجلس نواب على أساس وطني لا طائفي، تتمثل فيه جميع العائلات الروحية وتنحصر صلاحياته في القضايا المصيرية (المادة ٢٢ من الدستور) . . فلماذا خوف المتخوّفين ومجلس الشيوخ يؤمن الضمانة للجميع في دولة شبه اتحادية؟! أو هي تتحوّل إلى شبه اتحادية عند طرح القضايا المصيرية . .

● ما دامت وثيقة التسوية نصّت على إنشاء المجلس الدستوري ومنحت رؤساء الطوائف اللبنانية حقّ مراجعته في ما يتعلّق بالأحوال الشخصية وحرية المعتقد وممارسة الشعائر الدينية وحرية التعليم الديني (المادة ١٩ من الدستور) . . فلماذا خوف المتخوّفين من إلغاء الطائفية السياسية والمجلس الدستوري يضمن حقوق الطوائف التشريعية والطقسية والمعتقدية والعبادية وحقوقها في تعليمها الديني لأبنائها . . وربّما غير أبنائها كذلك؟! . .

إن الدستور اللبناني، دستور دولة التسوية، نصّ في مقدّمته، الفقرة (ح)، على إلغاء الطائفية السياسية وجعلها هدفاً وطنياً أساسياً يقتضي العمل على تحقيقه وفق خطّة مرحلية . . والخوف هو من أن يدوم المؤقّت ويصبح الاستثنائي هو القاعدة ما لم يعمد مجلس النواب الحالي وبسرعة إلى تشكيل الهيئة الوطنية المكلّفة بتقديم الخطّة . . إن أصحاب الدعوة إلى تأجيل هذا الإجراء يحاولون اللعب على مُصْطَلَحَيْ النفوس والنصوص . . وهي لعبة قديمة أثبتت عقمها ومورست (بالنسبة إلى المادة ٩٥ من دستور ١٩٢٦) من قبل المتشبّثين بالنظام السياسي الطائفي، وحملت في داخلها عناصر تفجير الحرب في شقّها الداخلي . .

بين النصوص والنفوس، في مسألة التغيير، علاقةٌ عضوية . . فللنصوص تأثيرها على تبديل أحوال النفوس، وللنفوس، بدورها، تأثير على إيجاد النصوص البديلة . . فلماذا الشدّ دائماً في اتجاه تقديم النفوس على النصوص واشتراط التغيير في الأولى مقدّمة للتغيير في الثانية؟! . .

لماذا لا يكون العكس هو الصحيح؟! والصحيح في رأينا هو هذا ما دامت التجربة السابقة علّمتنا أن النفوس بغياب النصوص الرادعة وفي ظلّ نظام سياسي يقدّم لها أسباب النموّ والقوّة، تتعمّق أكثر فأكثر في طائفيتها وفي انتماءاتها المذهبية.. إن النصوص القانونية والدستورية في دولة العدل والقانون تتمتّع بقوّة ردع وقوّة تأطير وتوجيه ما دامت المسألة هي مسألة حق وواجب ومسألة علاقة بين مواطن ودولة.. فالنصوص المدنية متى ساوت بين المواطنين، بكونهم مواطنين وليس أبناء طوائف، يكون لها مردودٌ وازن على صعيد تحويل المواطن من «مواطن بهوية مذهبية» إلى «مواطن بهوية مدنية»..

قانون العقوبات الجزائية مثلاً يتمتّع بقوّة ردع وتقويم اعوجاج وتصويب مسلك.. فلماذا لا يُقال مثلاً: لنُزيلَ أوّلاً أسباب الجريمة من نفوس الناس في علاقاتهم الاجتماعية بالتربية والتثقيف ومن ثمّ نعمد إلى وضع القوانين المناسبة؟!.

المسألة في كلا الحالين هي مسألة تحويل.. والنصّ القانوني والدستوري، في رأينا، يتمتّع بقوّة تحويل هائلة..

إن لعبة المصطلحين (نفوس ـ نصوص) لعبة سيّئة وخاسرة ومدمّرة ونتائجها باتت معروفة.. والجدل فيها غير نافع.. ما هو نافعٌ اليوم أن تبدأ اللعبة معكوسة، أي من النصوص في اتجاه النفوس.. نقول هذا ونحن ندرك أن الحسّ الطائفي يتحرّك بقوّة في أكثرية اللبنانيين وبها وحولها، وأنّ الحسّ الوطني دونه عقبات وتشنّجات.. ولا خلاف مع أحد بشأن تقدّم الأول على الثاني عند تلك الأكثرية..

أما الخلاف فهو بشأن الموقف والمعالجة والأساليب..

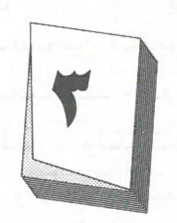
● «الطوائفيون»، أوّلاً، في مستوى الموقف الإيديولوجي، لا يجدون في الطائفية السياسية ضيراً أو عيباً في نظامنا السياسي وحياتنا الوطنية، وهم، تالياً، يرفضون الحديث عن ضرورة المعالجة، بل يروّجون لكلام على كيفية تطوير النظام الطائفي وتفعيله وجعله أشدّ تماسكاً في بنيته ومحتواه وطرائق اشتغاله فيحاولون الانحدار به من مستوى السّلطة إلى مستوى الشعب والأرض، أي إلى الدولة الاتحادية بعناصرها كافة.

● «الطوائفيون»، ثانياً، في مستوى الموقف السياسي، يطرحون في وجه الداعين إلى إلغاء الطائفية السياسية فوراً، إشكالية المصطلحين (نفوس ـ نصوص) بهدف إيقاف حركة التغيير السياسي بقواعده الماديّة عند حدود الانشراط بالتغيير النفسي ـ الثقافي عن طريق التربية والتثقيف.. ولمّا كان الانتماء الديني والمذهبي في يقين هؤلاء هو المحدّد الأول والأخير لطبيعة كلّ المتغيّرات الممكنة والواجبة، فالبقاء في المرحلة الطائفية دورانٌ من غير مخرج.. والرهان يبقى على الزمن في تثقيف النفوس وتربيتها!!. لقد غرب عن بال هؤلاء، وفي إطار منطقهم، أن النصّ القانوني والدستوري يربّي ويثقّف.

● «الطوائفيون»، ثالثاً، في مستوى الكلام التعجيزي والتحدّي المضادّ يتخذون من العلمنة الشاملة شعاراً زائفاً وحقّاً يراد به باطل، يُطْرَح في وجه المسلمين في لبنان، وهم يدركون أن مجرّد طرحها يعطّل البحث الهادىء معهم ويستفزّ مشاعرهم والقناعات، ولا يترك لحركة الصراع الإسلامي ـ الإسلامي حول هذه المسألة حريّة التمدّد والانعطاف والفصل في مسائل الدين والدنيا..

من حقائق المرحلة أن «العقل الطوائفي» لدى فريق من مسيحيي لبنان يتحرّك من جديد منقلباً على التسوية إقراراً وتوجّهات، والدافع إلى هذا التحرّك شعورٌ بالقهر والخوف عزّزته لدى هذا الفريق ممارسات أهل التسوية في السلطة والانحراف بها عن خطّ التوازن في التنفيذ.. هذا صحيح.. والصحيح كذلك هو أن يدرك هؤلاء أن سلام التسوية هو من سلام المنطقة وأنّ السلام اللبناني ـ اللبناني لم ينقشع دربه.. والدرب، في يقيني، يبدأ بإلغاء الطائفية السياسية... إن العودة إلى الوراء وبالٌ على صاحبها... إنّ سلوك الدروب الملتوية يعيق الوصول ولا يلغيه.. فمن المفضّل لهؤلاء أن يكونوا طليعة الواصلين وإلاّ... إنّ البقاء في وادي الدموع والتباكي على نظام بائد، انتحارٌ جديد يضاف إلى سجل الانتحارات السابقة..

الخروج من المأزق هو في إلغاء الطائفية السياسية المستند إلى قانون انتخابي جديد قاعدته التمثيل النسبي، يجعل لبنان دائرة واحدة وخارج القيود الطائفية..



إلغاء الطائفية السياسية، قناعات لا بدّ منها...

بات إلغاء الطائفية السياسية عند فريق من المسيحيين هو العنوان المخيف الذي يحمله إليهم سلام التسوية.. وباتوا يجدون فيه كلّ الشرور الكفيلة بتقويض النظام الطائفي الذي به يتمسّكون ويعتبرون أن ظروف تقويضه هي غير هذه الظروف، وأنّ مؤسسات الحكم البديلة، رجالات ومضامين ومناهج عمل، يشترط قيامها أوّلاً تبديلاً عميقاً في نفوس اللبنانيين يجعلها أشدّ تهيّؤاً لتقبّل الآخر بهويته المدنية وأشدّ إيماناً بحقوق الإنسان في الحرية والاختلاف أو التمايز.. وهو يشترط ثانياً تهيئة العقول لتقبّل الأفكار العَلْمانية التي تقوم عليها الدولة الحديثة.. وهو يشترط، ثالثاً، من الناحية العملية أو الإجرائية قيام سلطة سياسية متوازنة: إنّ سلطةً تفتقر إلى توازن طائفي وسياسي يتعذّر عليها، لا بل ليست جديرة بوضع خطّة الإلغاء وتنفيذه من غير انحراف بتجرّد وموضوعية؛ فالسلطة القائمة حالياً تشكو من خلل كبير ومن غير الجائز أصلاً وفرعاً أن توكل إليها مهمّة الإلغاء.. تصحيح الخلل أو تصويب المسار التطبيقي لوثيقة التسوية هو المطلوب أوّلاً.. وكلّ المسائل بعد التصويب تكتسب مشروعية البحث فيها والكلام..

مع التسليم المبدئي بمنطوق هذ الكلام أو عدم التسليم به، فالمسألة ليست هنا، إنّما المسألة هي في أن تتكوّن عند صاحبه مجموعة قناعات صاغتها التجربة وأخرجتها إلى العيان وضّاءةً وضّاحة:

دولة العام ١٩٤٣ قامت على تركيبة غير عادلة لجهة الحقوق والواجبات في مستوى الأفراد والجماعات، وهي، تالياً، دولةٌ غير قابلة للحياة. لماذا؟

● لأنها، من داخل منطقها الطائفي، لم تنجح في التوفيق بين الطوائف.. بل فجّرت نزاعاتها وألهبت العصبيات..

● لأنّها دولة امتيازات (ضمانات في رأي البعض) فريق على حساب فريق، وفي حقيقة أمرها هي امتيازات فريق على فريق حتى داخل الفريق الواحد، بداعي الطمأنة وفلسفة الوجود والكيان الحضاري المميز.

● لأنّ مؤسّساتها لم تكن في خدمة الشعب بل في خدمة المتسلّطين من كلّ الطوائف على أبناء الشعب من كلّ الطوائف.. مؤسّسات في خدمة طبقة سياسية فاسدة تسلّحت بالدين والخصوصيات وعاشت على العصبية واصطلت نارها.

● لأنها وليدة ظروف انتدابية واجتماعية تبدّلت.

● لأنها وليدة معطى ديمغرافي تبدّل.

● لأنها لا توزّع الثروة الوطنية والخيور العامة والمنافع والخدمات بعدلٍ وسوية بين الناس والمناطق.

● لأنها قامت على نفيين (لا للشرق ولا للغرب) ونفيان متناقضان لا يصنعان دولة بهوية ثابتة.

● لأنها قامت على عاملي الغبن والخوف؛ والدول التي لا تقوم على السيكولوجيا والسيكولوجيا المضادة.. ومن غير الجائز أن تهيمن سيكولوجيا طائفة معيّنة وهي أقليّة على حقوق العدد وهو أكثرية.. وإذا كان لا بدّ من هيمنةٍ ما فالمنطق يقضي بأن يهيمن «حكم الأرقام» على «حكم السيكولوجيا».. والخوف على المصير من الذوبان في محيط أكثري لدى جماعةٍ ما، لا يسوّغ استئثارها بالسّلطة.. إنّ سلطة الخائف من محيطه هي سلطةٌ قمعية واقعاً وضرورة.. والسلطة القمعية تستنفر مضادّاتها في القانون الحتمي لطبيعة الأشياء.. والمسألة لا بدّ منتهية بسقوطها.. إن سلطة الخائفين في لبنان من العروبة والإسلام أدّت وظيفتها في حساب المصالح الإقليمية والدولية، أقلّه في المرحلة الراهنة.. وحساب المصالح اليوم هو في غير اتجاه... وهي سلطة تهاوت بأركانها والمقولات عند حدود التسوية في وثيقة الطائف..

فهل يُعقَل أن يعاد النظر في التسوية وقَفْلُ بنودها المركزي في معالجة الشأن الداخلي هو إلغاء الطائفية السياسية؟!

وهل يُعْقَل أن نرفض العبور من النصّ إلى الممارسة ونحن من وافق على النصّ وأدخله في حساب «إنجازاته الوطنية»؟!

وهل يُعْقَل ألاّ يوافق هذا الفريق من المسيحيين نفسه على الانتقال من دولة الامتيازات إلى دولة التعاقد على المساواة بين الطوائف؟!.. إن دولة الطائف أزالت الامتيازات فقط وأبقت على النظام الطوائفي إبقاء مؤقّتاً ومشروطاً بخطّة تنفيذ مرحلي تؤدي حكماً إلى قيام الدولة المدنية والعادلة.. والفارق بين موقوتية النظام الطائفي في دولة التسوية (دولة الطائف) وموقوتية النظام الطائفي في دولة الميثاق (دولة ١٩٤٣) هو أن التسوية قيّدت الإبقاء على النظام الطائفي بشروط إلغائه والآليات.. الأمر الذي لم يكن في دولة الميثاق..

والقناعة التي يجب أن تتكوّن عند هذا الفريق من المسيحيين، المتخوّف من الإلغاء، هي أنّ الانتقال من دولة الامتيازات (دولة الميثاق) إلى دولة التعاقد على المساواة بين الطوائف (دولة التسوية) هو مسألةٌ مرحلية تليها، حكماً، مرحلة الدخول في دولة مدنية عادلة لا تصنيف فيها للمواطنين ولا نظام سياسياً ولا دستور ولا قوانين تصنّف الناس فئاتٍ بالاستناد على معتقدهم الديني وانتماءاتهم الطائفية والمذهبية..

إنّ إلغاء الطائفية السياسية هو العمل التمهيدي الأوّل لتأسيس الدولة المدنية.. إنه عملٌ تمهيدي غير كافٍ ما لم يُتْبَعْ بعمل إصلاحي شامل يتوخّى نظام العلمنة من غير أن يعني ذلك إلغاء الدين أو تخريب المؤسسات الدينية..

إنّ إلغاء الطائفية السياسية هو هدفٌ مرحلي لا يلغي الهدف التاريخي الذي من أجله يعمل العقلانيون من كلّ الطوائف وهو العلمنة الشاملة.. فليس من المنطق في شيء التمسّك بالطائفية السياسية بادّعاء أن العلمنة أمرٌ متعذّرٌ في الوقت الراهن..

بين المحطة الأولى (نظام الطائفية السياسية) والمحطّة الثالثة (نظام العلمنة) ثمّة محطّة ثانية (نظام إلغاء الطائفية السياسية) هي المعبر الوحيد بين الاثنتين، ولا معبر غيره لمن أراد العبور.

إن إلغاء الطائفية السياسية في رأينا والقناعات هو من حتميات العبور.. ومَنْ عارض إلغاءها من الناس صنفان: واحدٌ يرغب في الإبقاء على النظام الطائفي وتعميقه وتجذيره وتشريعه حالة سياسية ـ نفسية ـ تاريخية.. وغايته بناء دولة فيدرالية.. وواحدٌ يرغب في إلغائها إلغاءً غير منقوص، أي إنه يطلب العلمنة الفورية من غير أن يقيم اعتباراً لقانون التطوّر الحتمي في مسألة التدرّج التاريخي من حالٍ إلى حال، ومن غير أن يقيم وزناً لاعتبارات خاصّة موجودة لدى فريق من مسلمي لبنان..

لهذا، الحلّ المرحلي، وهو عندي والكثيرين، من صنف القناعات الثابتة، أن المرحلة الراهنة لا تحتمل إلاّ دولة التعاقد على المساواة.. وبداية التحديث فيها تكون على أساس الكفاءة والإصلاح الهادىء.

إنّ دولة التعاقد على المساواة تحقّق مبدأ المشاركة وتزيل التناقض الذي كان قائماً بين «شعورٍ إسلامي عام» والدولة اللبنانية التي عُرِفت في مرحلة التمرّد عليها كما في مرحلة الانصياع لها والاشتراك في مغانمها «بدولة المسيحيين» أو «بدولة من أجل المسيحيين»..

إنّ دولة التعاقد على المساواة تعزّز الشعور بالانتماء إلى الوطن والولاء للدولة (وهو غير الولاء للحاكمين) وتقوّي احترام المواطنين لمفهوم الدولة وسيادتها ومعنى المؤسسات العامة.. والعيش المشترك لا يستقيم في دولة تستعدي نصف مواطنيها، ومواطنوها يبادلونها العداء نفسه.. إمّا أن تكون الدولة للجميع وإمّا أن يكون نصف الجميع على الأقلّ معادياً لها..
إلغاء الطائفية السياسية يرمي المصالحة بين الدولة اللبنانية واللبنانيين جميعاً.. والمصالحة الوطنية الحقيقية تبدأ من هنا وليس من لقاء تكاذب وتشاطر بين «قيادات» من هنا و«قيادات» من هناك.. فلقاء «القيادات» لا يطعم الناس خبزاً ولا يلقي في القلوب الواجفة سلاماً، بل كثيراً ما يكون، و«القيادات» من صنف رديء، على حساب الناس ومصالحهم الحيوية في الرغيف وفي السلام..

إن المصالحة الحقيقية هي مصالحة الدولة مع الشعب، وهي مسألةٌ لا تتمّ ما لم يطمئنّ الشعب إلى أن دولته هي دولة القانون والعدالة والحق والمساواة.. وإذا تعذّر حالياً أن يشمل القانون المدني، أو قانون الدولة

المدنية، كلّ أحوال الناس منذ الولادة حتى الوفاة، فليشمل في مرحلة أولى أحوالهم في السياسة وفي الإدارة.. وفي الاجتماع لمن أراد.. وهذا ما يعنيه، بالضبط، إلغاء الطائفية السياسية.. أما طائفية القضاء والأحوال الشخصية والمؤسسات التربوية فهي مسألةٌ لاحقاً قد تجد لها حلاً عندما تتمّ المصالحة بين أصحابها والدولة فيتماهون بها ويطمئنّون إلى دورها (دور الدولة) وحسن رعايتها لشؤون الناس بعدل وتفهّم ومسالمة..

إنّ الطريق إلى التماهي بين المواطن والدولة يبدأ بإلغاء الطائفية السياسية إذ يشعر المواطن أنّه، إذا رغب، ينتمي طوعاً إلى دولة.. وأنّه، إذا رغب، لا ينتمي حكماً إلى طائفة.

إنّ فك الارتباط بين الانتماء إلى دولة والانتماء إلى طائفة يشكّل عنواناً نضالياً كبيراً دربه يبدأ بقناعة هي أمّ القناعات:

حقوق الإنسان الفرد، ينالها من دولة ترعى شؤونه بعدالة القانون، هي فوق كلّ الحقوق ومنفصلة عنها جميعاً.

إن حقوق الإنسان في لبنان ينبغي ألاّ تندرج في لائحة الحقوق المخصّصة للطائفة التي ينتمي إليها بالولادة.. وإلاّ ما معنى الانتماء السياسي؟! ما معنى الحرية السياسية؟! ما معنى الحق في الانتماء بشكله المطلق غير المقيّد بانتماءٍ إلى عشيرة؟! ما معنى الحرية؟!

إنّ حقوق الطوائف في لبنان التي قيّدت حقوق الأفراد خصوصاً السياسية والوظيفية، وفي ضوء التجربة والملموس هي حقوق «زعماء» الطوائف في التصرّف الحرّ بأبناء الطائفة وتسخيرهم ووأدهم إذا أرادوا باسم الدين إشباعاً لشهوة تسلّط..

بين «زعماء الطوائف» و«النظام السياسي الطائفي» علاقة وجود أو عدمه.. بسقوط هؤلاء يسقط هذا، وبسقوط هذا يسقط هؤلاء.. وبين «زعيم» وآخر حلفٌ جهنّمي يستمدّ منه كلّ واحد عنصر اغتذائه والبقاء.

لهذا أقول:

إنّ إلغاء الطائفية السياسية هو معركةٌ مفتوحة مع غير طرفٍ وجهة،

حتى مع أولئك الداعين إلى إلغائها ورهانهم في اتجاه مختلف.. إنّها معركة اللاطائفيين من كلّ الطوائف مع الطائفيين، المعلنين والمستورين، وهم من كلّ الطوائف..

والخطأ الكبير في الحساب اللاطائفي أن يفرز الناسَ بين مسيحيين متمسّكين بالطائفية السياسية فلسفة حكم ودولة، وبين مسلمين مطالبين بإلغائها إصلاحاً لأوضاع حكم ودولة..

٤ الطائفية السياسية، ماهية، وآلية إلغاء

الطائفية السياسية هي تمثيل الطوائف في السّلطة والإدارة بناءً على الدستور والقانون والميثاق أو العرف.

إنّها إطار تركيب الدولة.. حدّدت شكل الدولة المركّب وطريقة توزيع المناصب السياسية والوظائف الإدارية.

لها مرتكزات دستورية وقانونية.. المادّة ٩٥ من الدستور والمادة ٩٦ من المرسوم الاشتراعي ١٩٥٩/١١٢.

إنّ مسوّغ اعتمادها في تحديد شكل الدولة هو الاعتراف باستقلالية الطوائف عملاً بالمادتين ٩ و١٠ من الدستور..

فالمادة ٩ «تضمن للأهلين على اختلاف مللهم احترام نظام الأحوال الشخصية والمصالح الدينية».. والمادة ١٠ تضمن حقّ الطوائف في إنشاء مؤسّساتها التربوية..

باختصار، الطائفية في لبنان هي إطار سياسي حُدّدت فيه وسائل مشاركة الطوائف في تكوين الدولة وممارسة السلطة.

لها مرتكزات تاريخية.. منذ المتصرّفية اعتمدت نظاماً للحكم فأنشىء مجلس الإدارة سنة ١٨٦١ مؤلّفاً من ١٢ عضواً يعيّنهم رؤساء طوائفهم. جُدّد العمل بهذا النظام في بروتوكول سنة ١٨٦٤، وكُرّس في دستور ١٩٢٦ وفي قرار سلطة الانتداب رقم ٦٠ ل.ر./١٩٣٦ (قرار يعترف رسمياً بالطوائف اللبنانية)، وشرّع في المادة ٩٦ من المرسوم الاشتراعي ١١٢/ ١٩٥٩ «في ما يتعلّق بتعيين الموظفين تؤخذ بعين الاعتبار أحكام المادة ٩٥ من الدستور».

دستور الجمهورية الثانية ثبّت الطائفية السياسية ولحظ آلية إلغائها وآلية

تحويلها من المجلس النيابي إلى مجلس الشيوخ والمجلس الدستوري...

إنّه خطوة مُتقدّمة على طريق الإلغاء لكنّه ليس الإلغاء كلّه.. إذ إنّه أبقاها في توزيع الرئاسات وتأليف مجلس الوزراء والمناصفة في المجلس النيابي وفي مراكز الفئة الأولى.

دستورنا الجديد جعل إلغاء الطائفية السياسية نصّاً دستورياً وقراراً وطنياً وقاعدة سلام وإنهاء حرب، وجعله تالياً، تحدّياً مطروحاً، بقوّة، على اللبنانيين.

المطلوب أن تعمد السّلطة اللبنانية إلى اتخاذ مجموعة تدابير مرحلية تمهّد لإلغاء الطائفية إلغاءً تامّاً.. فالمسألة هي مسألة مسار وآليّة تنفيذ لا مسألة قرار يُحْتَجَزُ في نصّ ويدور عليه كلامٌ عقيم.

من هذه التدابير نُسجّل الآتي:

- تشكيل الهيئة الوطنية التي تدرس وتقترح الطرق الكفيلة بإلغاء الطائفية.
- تعديل قانون الجمعيات والترخيص فقط لأحزاب وتيارات سياسية وطنية في البنية والأهداف والممارسة.
- ضبط القرار في مجلس النواب ومجلس الوزراء، وذلك من طريق نصّ دستوري يحافظ على حقّ الأقلّية في الاعتراض وعلى موقعها في القرار، فالقرارات في القضايا الأساسية تؤخذ بأكثرية ثلاثة أرباع الأصوات.
- إلغاء المذهبية داخل المناصفة في مجلس النواب ومجلس الوزراء، أي إلغاء المذهبية أوّلاً تمهيداً لإلغاء الطائفية وكذلك في الإدارة والرئاسات أي إلغاء تخصيص الطوائف برئاسات معيّنة.
- تحقيق اللامركزية الإدارية وإعادة النظر في ترسيم المحافظات والدوائر الانتخابية بالطريقة التي تنتقل باللبنانيين من العيش المشترك إلى الحياة المشتركة أو الانصهار الوطني.
- مباشرة الإصلاح الإداري باعتماد الكفاءة وإلغاء مرجعيّات الوساطة في سياسة التوظيف وتحرير الموظّف من طائفية الإدارة والمحاسبة الطائفية.

- الانتقال بالقضاء من تعدّدية القضاء الناظر في الأحوال الشخصية إلى قانون مدني واحد إختياري.
- تنمية المناطق تنمية متوازنة اقتصادياً واجتماعياً فالتنمية تحرّر المواطن من الاستزلام والقيود والانتماءات الحكمية والعصبوية.
- تطوير الكتاب المدرسي الوطني وتوحيد كتابي التاريخ والتربية المدنية. عصرنة المناهج والبرامج التربوية وتحديث المعارف. دعم المؤسّسة الرسمية، مؤسسة التلاقي بين اللبنانيين، وضبط علاقة الدولة بالمؤسسات الخاصة خصوصاً لجهة رقابة المناهج والأداء والنشاطات اللاّصفّية.

هذه المقترحات كفيلة، عملياً، في حال توافر القيادة السياسية اللاّطائفية، والتيّار الشعبي اللاطائفي الذي يساندها، كفيلة بأن تنتقل بنا من الجمهورية الثانية إلى الجمهورية الثالثة وبناء دولة الإنسان في لبنان.

في هذه المقترحات إمكان عبور من الطائفة إلى الوطن ومن الوطن إلى العروبة.. والعبور لن يتمّ على أيدي الطائفيين الذين كانوا أدوات الحرب الطائفية وها همُ اليومَ يطرحون أنفسهم رجال سلام وطني.. يكون العبور بضغط من تيّار شعبي واسع أو تحالف وطني شعبي له قيادة مؤمنة بالدولة المدنية والقوانين الحديثة وساعية بقوّة شعبها إلى السّلطة.

إنّ الطائفيين لن يوقّعوا على إلغاء أنفسهم والحاجة هي إلى قيادة غير طائفية تصل وبالوسائل الديمقراطية إلى شرعية التوقيع.

ج ـ السيادة والعلاقات اللبنانية/السورية

١ السيادة في التسوية

من المصطلحات السياسية التي يختلف اللبنانيون في تفسير مضامينها مصطلح السيادة.. فالبعض منهم، مكابرةً وعجزاً وإلحاحاً في طلب المحال و«بخيال» سياسي واسع، يُصرُّ على مفهوم السيادة المطلقة.. والبعض منهم، مسايرةً أو خوفاً وإغراقاً في فلسفة التعامل مع الممكن و«بعقلٍ» سياسي واقعي يرتضي السيادة المحدودة..

لن نبحث في هذه المسألة من الوجهة الحقوقية والدستورية ولا نهدف إلى تبيين الجوانب السليمة والعليلة في كلا الموقفين. ما نقوم به هو قراءة سياسية أو محاولة اقتراب سياسي من خطّ التحوّلات الأساسية التي أصابت حياتنا الوطنية بعد التسوية.

بغية أن نُحسِنَ الخطوة الأولى علينا أن نعترف، كلبنانيين، أن دولتنا لم «تعد» دولة وأننا فقدنا الكثير من مقوّمات الحرية والسيادة والاستقلال، وأنّه منذ البداية وُلِدَت لنا أو اسْتولِدَتْ لنا دولة هجينة، وأنّه على امتداد سنوات «الاستقلال» لم نُحْسِنْ كشعب اختيار النظام والحكّام، فكان لنا نظامٌ حسبناه، توهماً، الأفضل بين أنظمة دول العالم والمنطقة، وكان لنا حكّامٌ حسبناهم خطأً وسذاجة، أنهم من أرقى حكّام الشعوب قاطبةً وأشدّهم حرصاً على مصالح الشعب والوطن.. لقد تعامينا عن كلّ الثُغرات والموبقات حتى الانطفاء التام.. وعلينا واجب الاعتراف أنه بعد كلّ الذي جرى بأيدينا وأيدي سوانا، بإرادتنا وإرادات الآخرين عندنا.. وبعد كلّ الذي جرى من تغيّرات في المنطقة والعالم والذي أدخلنا في عصر «الانقلابات» وإعادة النظر في الأسس والمفاهيم التي قامت عليها العلاقات بين الدول والشعوب بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية.. بعد كلّ هذا الذي جرى علينا أن نعترف

- الانتقال بالقضاء من تعدّدية القضاء الناظر في الأحوال الشخصية إلى قانون مدني واحد إختياري.
- تنمية المناطق تنمية متوازنة اقتصادياً واجتماعياً فالتنمية تحرّر المواطن من الاستزلام والقيود والانتماءات الحكمية والعصبوية.
- تطوير الكتاب المدرسي الوطني وتوحيد كتابي التاريخ والتربية المدنية. عصرنة المناهج والبرامج التربوية وتحديث المعارف. دعم المؤسّسة الرسمية، مؤسسة التلاقي بين اللبنانيين، وضبط علاقة الدولة بالمؤسسات الخاصة خصوصاً لجهة رقابة المناهج والأداء والنشاطات اللاّصفّية.

هذه المقترحات كفيلة، عملياً، في حال توافر القيادة السياسية اللاّطائفية، والتيّار الشعبي اللاطائفي الذي يساندها، كفيلة بأن تنتقل بنا من الجمهورية الثانية إلى الجمهورية الثالثة وبناء دولة الإنسان في لبنان.

في هذه المقترحات إمكان عبور من الطائفة إلى الوطن ومن الوطن إلى العروبة.. والعبور لن يتمّ على أيدي الطائفيين الذين كانوا أدوات الحرب الطائفية وها همُ اليومَ يطرحون أنفسهم رجال سلام وطني.. يكون العبور بضغط من تيّار شعبي واسع أو تحالف وطني شعبي له قيادة مؤمنة بالدولة المدنية والقوانين الحديثة وساعية بقوّة شعبها إلى السّلطة.

إنّ الطائفيين لن يوقّعوا على إلغاء أنفسهم والحاجة هي إلى قيادة غير طائفية تصل وبالوسائل الديمقراطية إلى شرعية التوقيع.

ج ـ السيادة والعلاقات اللبنانية/السورية

١ السيادة في التسوية

من المصطلحات السياسية التي يختلف اللبنانيون في تفسير مضامينها مصطلح السيادة.. فالبعض منهم، مكابرةً وعجزاً وإلحاحاً في طلب المحال و«بخيال» سياسي واسع، يُصرُّ على مفهوم السيادة المطلقة.. والبعض منهم، مسايرةً أو خوفاً وإغراقاً في فلسفة التعامل مع الممكن و«بعقلٍ» سياسي واقعي يرتضي السيادة المحدودة..

لن نبحث في هذه المسألة من الوجهة الحقوقية والدستورية ولا نهدف إلى تبيين الجوانب السليمة والعليلة في كلا الموقفين. ما نقوم به هو قراءة سياسية أو محاولة اقتراب سياسي من خطّ التحوّلات الأساسية التي أصابت حياتنا الوطنية بعد التسوية.

بغية أن نُحسِنَ الخطوة الأولى علينا أن نعترف، كلبنانيين، أن دولتنا لم «تعد» دولة وأننا فقدنا الكثير من مقوّمات الحرية والسيادة والاستقلال، وأنّه منذ البداية وُلِدَت لنا أو اسْتولِدَتْ لنا دولة هجينة، وأنّه على امتداد سنوات «الاستقلال» لم نُحْسِنْ كشعب اختيار النظام والحكّام، فكان لنا نظامٌ حسبناه، توهماً، الأفضل بين أنظمة دول العالم والمنطقة، وكان لنا حكّامٌ حسبناهم خطأً وسذاجة، أنهم من أرقى حكّام الشعوب قاطبةً وأشدّهم حرصاً على مصالح الشعب والوطن.. لقد تعامينا عن كلّ الثُغرات والموبقات حتى الانطفاء التام.. وعلينا واجب الاعتراف أنه بعد كلّ الذي جرى بأيدينا وأيدي سوانا، بإرادتنا وإرادات الآخرين عندنا.. وبعد كلّ الذي جرى من تغيّرات في المنطقة والعالم والذي أدخلنا في عصر «الانقلابات» وإعادة النظر في الأسس والمفاهيم التي قامت عليها العلاقات بين الدول والشعوب بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية.. بعد كلّ هذا الذي جرى علينا أن نعترف

أنه يستحيل علينا أن نؤسّس لبناء وطن ودولة من مفردات سياسية لم تعد موجودة.. والسيادة المطلقة واحدة منها.

مفهوم السيادة في التسوية مقيّد بالآتي:

- بعلاقات مميّزة مع سوريا.. جسّدتها معاهدة الأخوّة والتعاون والتنسيق.

- بتنفيذ القرار ٤٢٥ ـ وهي مسألة نصّية قابلها واقعياً وفي أثناء المفاوضات الثنائية بين لبنان وإسرائيل طلبٌ إسرائيلي بالموافقة على ترتيبات أمنية في منطقة الشريط الحدودي وعلى نزع سلاح المقاومة!! وقابلها، كذلك، طلبٌ أميركي بالموافقة على ترتيبات اقتصادية!!

- برفض التوطين ونزع السلاح الفلسطيني.. وهي مسألةٌ نصية كذلك، قابلها حديثٌ متزايد عن ترتيبات جديدة مطلوبة من الدولة اللبنانية وخاصة بالفلسطينيين تبدأ بمنح الحقوق التي تعطى لأي غريب مقيم في بلد غير بلده وتنتهي صراحة بالتوطين والتجنيس ومنح الحقوق السياسية!!

السيادة، إذاً، قضيّة مركزية في مسألة التسوية، وهي تطرح:

- العلاقة مع سوريا.
- العلاقة مع الفلسطينيين.
- العلاقة مع إسرائيل.

نتوقّف عند العلاقة مع سوريا لأنّها أصبحت واقعاً تجسّده المعاهدة في حين أن العلاقة مع الفلسطينيين لمّا تزل في دائرة الاحتمال وأن الموقف من إسرائيل هو رهن المفاوضات الجارية..

من اللبنانيين مَنْ يرفض معاهدة الأخوة والتعاون والتنسيق وعبّر عن رفضه إما بالامتناع عن التصويت عليها في المجلس النيابي عن طريق مقاطعة الجلسة، وإمّا بالاعتراض العلني، وإمّا بالعمل على إفراغها من مضمونها العملي لتحويلها نصّاً جامداً أو ميتاً.. هؤلاء يعتبرون أن هذه المعاهدة تحدّ من سيادة الدولة اللبنانية.. واعتبارهم هذا ينطلق من موقف فكري «إيديولوجي» يقول: إنّ في سوريا «خطراً تاريخياً» على سيادة لبنان..! وسوريا تسعى إلى «تدجين» الدولة اللبنانية حالياً بسبب أوضاع

إقليمية معيّنة.. ومن وجهة حقوقية يقول هؤلاء إن وجود الجيش السوري في لبنان هو وجود غير شرعي وغير قانوني.. إنّ رأيهم في شأن هذا الوجود ناجم عن موقف «إيديولوجي» يصنّف السوريين في خانة معادية للدولة اللبنانية..

ينسى هؤلاء، أوّلاً، في موقفهم هذا، أن وثيقة التسوية شرّعت مجدّداً وجود الجيش السوري في لبنان وأوكلت إليه مهمّات أمنية محدّدة، ومنحته، بعد إعادة انتشاره فور إقرار الإصلاحات السياسية دستورياً، قواعد عسكرية هي في القانون الدولي بمثابة القواعد التي تعطى للدول الأجنبية في دولةٍ ما باعتبار أن هذا الجيش هو جيش صديق والمحافظة عليه أمرٌ مُلْزِم..

وينسى هؤلاء، ثانياً، أن وثيقة التسوية أكّدت عربيّة لبنان وعروبته وجعلت هويته وانتماءه مشروطيْن بإقامة علاقات مميّزة مع سوريا وفي المجالات كافة.. فالسيادة والعروبة التي جسّدتها معاهدة الأخوّة والتنسيق، وعملاً بمنطوق التسوية لا تتنافيان أو تتلاغيان بل تتكاملان وتتأكّدان.. السيادة بمعناها في القانون الدولي العام هي سيادة مطلقة.. ولكن السياسة الدولية والعلاقات بين الدول ولعبة المصالح تتجاوز القانون الدولي العام إلى حكمية الواقع السياسي الخاص بمنطقة معيّنة.. ولنا في وثيقة الطائف خير دليل: فَحَقّ الدولة اللبنانية بالسيادة داخلياً وخارجياً جاء في وثيقة الطائف مقروناً بالعلاقات المميّزة كما لو كانت هذه العلاقات قيوداً شرعية ونهائية لسيادة لبنان.

السيادة بمعناها المطلق في وثيقة الطائف محدودة.. لنقبل هذه الحقيقة ونبدأ من هنا.. والمكابرة على نحو ما نشهد لم تعد تنفع.. لقد تمّ القبول دولياً وعربياً ولبنانياً بالحدّ من السيادة الداخلية والخارجية للدولة اللبنانية لصالح العلاقات المميّزة مع سوريا.. وكلّ تصويب في غير هذا الاتجاه يؤدّي بصاحبه إلى خارج الحقيقة السياسية الراهنة.. والحقيقة السياسية الراهنة هي، في يقيني، أن هويتنا السياسية كما هوية سوانا في العالم العربي هي العروبة.. والعروبة هي فوق الكيانات الجغرافية القائمة حالياً والفاصلة بين دولنا..

وينسى هؤلاء، ثالثاً، أن لبنان ما بعد التسوية هو جزءٌ من واقع سياسي

أنه يستحيل علينا أن نؤسّس لبناء وطن ودولة من مفردات سياسية لم تعد موجودة.. والسيادة المطلقة واحدة منها.

مفهوم السيادة في التسوية مقيَّد بالآتي:

- بعلاقات مميّزة مع سوريا.. جسَّدتها معاهدة الأخوّة والتعاون والتنسيق.

- بتنفيذ القرار ٤٢٥ - وهي مسألة نصّية قابلها واقعياً وفي أثناء المفاوضات الثنائية بين لبنان وإسرائيل طلبٌ إسرائيلي بالموافقة على ترتيبات أمنية في منطقة الشريط الحدودي وعلى نزع سلاح المقاومة!! وقابلها، كذلك، طلبٌ أميركي بالموافقة على ترتيبات اقتصادية!!

- برفض التوطين ونزع السلاح الفلسطيني.. وهي مسألةٌ نصية كذلك، قابلها حديثٌ متزايد عن ترتيبات جديدة مطلوبة من الدولة اللبنانية وخاصة بالفلسطينيين تبدأ بمنح الحقوق التي تعطى لأي غريب مقيم في بلد غير بلده وتنتهي صراحة بالتوطين والتجنيس ومنح الحقوق السياسية!!

السيادة، إذاً، قضيّة مركزية في مسألة التسوية، وهي تطرح:

- العلاقة مع سوريا.
- العلاقة مع الفلسطينيين.
- العلاقة مع إسرائيل.

نتوقّف عند العلاقة مع سوريا لأنّها أصبحت واقعاً تجسّده المعاهدة في حين أن العلاقة مع الفلسطينيين لمّا تزّل في دائرة الاحتمال وأن الموقف من إسرائيل هو رهن المفاوضات الجارية..

من اللبنانيين مَنْ يرفض معاهدة الأخوة والتعاون والتنسيق وعبّر عن رفضه إما بالامتناع عن التصويت عليها في المجلس النيابي عن طريق مقاطعة الجلسة، وإمّا بالاعتراض العلني، وإمّا بالعمل على إفراغها من مضمونها العملي لتحويلها نصّاً جامداً أو ميتاً.. هؤلاء يعتبرون أن هذه المعاهدة تحدّ من سيادة الدولة اللبنانية.. واعتبارهم هذا ينطلق من موقف فكري «إيديولوجي» يقول: إنّ في سوريا «خطراً تاريخياً» على سيادة لبنان..! وسوريا تسعى إلى «تدجين» الدولة اللبنانية حالياً بسبب أوضاع

إقليمية معيّنة.. ومن وجهة حقوقية يقول هؤلاء إن وجود الجيش السوري في لبنان هو وجود غير شرعي وغير قانوني.. إنّ رأيهم في شأن هذا الوجود ناجم عن موقف «إيديولوجي» يصنّف السوريين في خانة معادية للدولة اللبنانية..

ينسى هؤلاء، أوّلاً، في موقفهم هذا، أن وثيقة التسوية شرَّعت مجدّداً وجود الجيش السوري في لبنان وأوكلت إليه مهمّات أمنية محدّدة، ومنحته، بعد إعادة انتشاره فور إقرار الإصلاحات السياسية دستورياً، قواعد عسكرية هي في القانون الدولي بمثابة القواعد التي تعطى للدول الأجنبية في دولةٍ ما باعتبار أن هذا الجيش هو جيش صديق والمحافظة عليه أمرٌ مُلْزم..

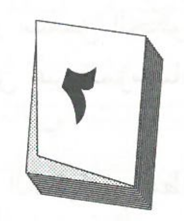
وينسى هؤلاء، ثانياً، أن وثيقة التسوية أكّدت عربيّة لبنان وعروبته وجعلت هويته وانتماءه مشروطيْن بإقامة علاقات مميّزة مع سوريا وفي المجالات كافة.. فالسيادة والعروبة التي جسّدتها معاهدة الأخوّة والتنسيق، وعملاً بمنطوق التسوية لا تتنافيان أو تتلاغيان بل تتكاملان وتتأكّدان.. السيادة بمعناها في القانون الدولي العام هي سيادة مطلقة.. ولكن السياسة الدولية والعلاقات بين الدول ولعبة المصالح تتجاوز القانون الدولي العام إلى حكمية الواقع السياسي الخاص بمنطقة معيّنة.. ولنا في وثيقة الطائف خير دليل: فَحقّ الدولة اللبنانية بالسيادة داخلياً وخارجياً جاء في وثيقة الطائف مقروناً بالعلاقات المميّزة كما لو كانت هذه العلاقات قيوداً شرعية ونهائية لسيادة لبنان.

السيادة بمعناها المطلق في وثيقة الطائف محدودة.. لنقبل هذه الحقيقة ونبدأ من هنا.. والمكابرة على نحو ما نشهد لم تعد تنفع.. لقد تمّ القبول دولياً وعربياً ولبنانياً بالحدّ من السيادة الداخلية والخارجية للدولة اللبنانية لصالح العلاقات المميّزة مع سوريا.. وكلّ تصويب في غير هذا الاتجاه يؤدّي بصاحبه إلى خارج الحقيقة السياسية الراهنة.. والحقيقة السياسية الراهنة هي، في يقيني، أن هويتنا السياسية كما هوية سوانا في العالم العربي هي العروبة.. والعروبة هي فوق الكيانات الجغرافية القائمة حالياً والفاصلة بين دولنا..

وينسى هؤلاء، ثالثاً، أن لبنان ما بعد التسوية هو جزءٌ من واقع سياسي

إقليمي وليس جزيرة في محيط.. «فالفرادة» و«الهوية المميّزة» هما من خطاب سياسي مضى.. العالم اليوم، بخطاه المتسارعة التي تختصر كلّ المسافات وفي كلّ الميادين، لا يتّسع «للفرادات» والهويات المميّزة.. لقد أصبح العالم كلّه كلاً واحداً يتفاعل ويتداخل.. وهو يحمل هويّتين، هويّة المستغِلّين، وهويّة المستغَلّين، هويّة الأقوياء وهوية الضعفاء، هوية الأغنياء وهوية الفقراء.. وعلينا أن نعي أين هويتنا!! نقول هذا ونحن ندرك كم هو عميق وعضوي الارتباط بين الهويّة والسيادة.. والسيادة الوطنية في وثيقة الوفاق لم تؤسس على السيادة الشعبية، أي على الهويّة، فكيف لتلك أن تقوم من دون هذه؟! فالسيادة تُستَمدّ من إرادة الشعب، أي من هويته.

بفضل التسوية ثمّة تكوّنات سياسية جديدة اتضحت منها المعالم واكتملت: معاهدة الأخوّة والتعاون والتنسيق. وثمّة تكوّنات هي قيد الاتضاح والاكتمال: الترتيبات المطلوبة من الدولة اللبنانية مع الفلسطينيين ومع إسرائيل.. بين هذه وتلك تبقى مسألة السيادة الوطنية محطّ خلاف بين اللبنانيين ولعلّها الأصل الذي منه تتفرّع الخلافات الأخرى!..



معاهدة الأخوّة والتعاون والتنسيق، من الإنشاء إلى الترجمة..

في ٢٢ أيار سنة ١٩٩١ تمّ توقيع المعاهدة بين لبنان وسوريا من دون أن يُعْلَن اعتراضٌ يذكر، حتى من قبل أولئك الذين كانت كلمة سوريا وحدها تكفي لكي يقيموا الدّنيا ويُقْعدوها.. ذاك الصّمت في حقيقته ليس تأييداً أو مباركة لحدث بهذا القدر من الأهمية بل هو نتيجة إحساس عام لدى هؤلاء بالهزيمة وبعدم القدرة على مقاومة الحدث وإسقاطه.. ففي غمرة الشعور بالهزيمة والخروج أو الإخراج من الدولة أحسّ «مسيحيو الحرب والمقاومة» أنهم خسروا الحرب وفقدوا روح المقاومة.. مَن انخرط منهم في مسار التسوية وجد أن «قوّة الآخر» تشدّ خطاه إلى اتجاه مخالف، فانقلب على المسار وانكفأ من دون مواجهة مكتفياً ببعض الجمل الاعتراضية التي لا تبدّل في طبيعة التركيب والمضمون.. ومَنْ لم ينخرط منهم في مسار التسوية وجد أن الاحتماء وراء شعار اللاإعتراف بها مسألة كافية لينال «رضا التاريخ وإنصافه».. هؤلاء وأولئك تيقّنوا بالملموس مدى تخلّي «العالم» و«الحلفاء» عنهم وباتوا لا يمتلكون القدرة على المطالبة بتأجيل التوقيع على المعاهدة أو اقتراح التعديل.. عندئذ تأخّر إعلان الاعتراض زهاء سنة وثلاثة أشهر وجاء مترافقاً مع صدور قانون الانتخابات النيابية والمطالبة بتأجيل موعد إجرائها وإعلان المقاطعة بحجّة أن الظروف غير مناسبة.. فَأُعْلِنَت شروط تقنية وأُخْفيَت أخرى سياسية.. وممّا أُخْفِي ثمّ انكشف أنّ أمام المجلس النيابي الجديد مهمّتين: إلغاء الطائفية السياسية وطلب الوحدة مع سوريا!!.. أُجْرِيَتْ انتخابات وشُكِّلت حكومة وجاء في بيان الثقة:

«... إن العلاقات بين لبنان وسوريا بجذورها التاريخية وبعمق الروابط الأخوية والمصالح المشتركة بين البلدين، هي شأنٌ خاص بهما

وستبقى هذه العلاقات مصانة بعيداً عن الأهواء والمصالح والتدخلات الخارجية ويجب أن تكون قوّة لكلّ منهما. وفي هذا الإطار ستعمل الحكومة على تنفيذ بنود معاهدة التعاون والتنسيق الموقعة بين البلدين عبر المؤسسات التي وردت في نصوص المعاهدة..».

ما أُنشِىءَ في ٢٢ أيّار سنة ١٩٩١ هل يشهد ترجمته العملية في مطلع سنة ١٩٩٣؟

ما هي مقتضيات الانتقال من النص إلى الممارسة؟

منذ إسقاط اتفاق السابع عشر من أيّار حتى اليوم والأحداث تثبت أنّ محاولات التفلّت من «حكميّة المصير الواحد» فاشلة.. وأن سوريا هي أقوى اللاعبين في الساحة اللبنانية وأنّها تُمسك جيّداً خيوط اللعبة بالإجمال والتفصيل..

ومنذ ذلك التاريخ بات واضحاً أنّ قناعات دولية تكوّنت لدى العديد من حكومات القرار الدولي تقوم على اعتبار سوريا ولبنان ورقة واحدة في ملفّ الأزمة بين العرب وإسرائيل.. ولمّا كانت سوريا هي الأقوى وهي «الضرورة» فلا ضير عند تلك الحكومات أن تطلب منها رعاية دولة شقيقة متعثرة وذلك بانتظار الحلّ النهائي..

ومنذ ذلك التاريخ، وخصوصاً بعد سقوط الاتحاد السوڤياتي وانهيار الأنظمة الاشتراكية.. وسوريا، لما تتمتّع به قيادتها من حسّ براغماتي وعقل تجريبي منظّم وفكر استباقي استراتيجي، اتّبعت سياسة المرونة المتناسبة مع الواقع والمتغيّرات في مجالات الاقتصاد والسياسة الخارجية والإعلام والانفتاح على التعدّدية السياسية والنظام الديمقراطي.. فالحركة التصحيحية تصحّح نفسها كلّ فترة وهي متّجهة في المرحلة المقبلة إلى إعادة الحياة النيابية بشروطها الكاملة.. الانفتاح، بتدرّج، هو المسلك السليم وهو النهج المتّبع حالياً في سوريا، وثمّة تركيز، تتّسع مساحة إشعاعه، على العدالة الاجتماعية بديلاً للنظام الاشتراكي المغلق..

هذه الحقائق السياسية تبدّد الكثير من مخاوف المتخوّفين من البدء بتنفيذ المعاهدة عبر المؤسّسات التي وردت في نصوصها.. هذه حقائق جاذبة..

أمّا الحقائق التي يجب أن تتكوّن لدى المتخوّفين فتبقى هي الحاسم الأقوى في مسألة الجذب والانتقال بالمعاهدة من الإنشاء إلى الترجمة..

ما حدث في لبنان على امتداد ست عشرة سنة من زلازل وتبدّلات، وما حدث في المنطقة والعالم من تغيّرات وتقلّبات كفيلٌ بأن يُحدث انقلاباً على العقل الانكفائي.. هذا الانقلاب المطلوب يسلكَ اتجاهين:

- ترسيخ العلاقة بين المسيحيين والمسلمين عن طريق إلغاء الطائفية السياسية بالشروط والآلية التي نصّ عليها الدستور..
- ترسيخ العلاقة بين اللبنانيين والسوريين عن طريق تنفيذ معاهدة الأخوة والتعاون والتنسيق عبر المؤسّسات التي وردت في نصّ المعاهدة.

الاتجاه الأول هو الأساس في بناء دولة العقل والعدل والقانون والمساواة بين المواطنين.. الدولة الوحدوية..

الاتجاه الثاني هو الأساس في بناء العروبة الجديدة..

القاعدة الفكرية التي تحرّك الانقلاب المطلوب هي أن المسيحيين هم من هذا الشرق وهم أصلاء، فيه ثقافةٌ وحضارة.. وهم ليسوا في حاجةٍ إلى «أرض مسيّجة» بالحديد كي يمارسوا حقوقهم وحرّياتهم كافّة..

مصير المسيحيين موقوفٌ على انتمائهم إلى دولة غير طائفية وإلى عروبةٍ غير دينية.. ونحن نرى أن إلغاء الطائفية السياسية هو البداية في إقامة الدولة المدنية.. وأن تنفيذ المعاهدة مع سوريا هو تأكيد الانتماء إلى عروبةٍ غير دينية.. فالدولة السورية ليست دولة دينية..

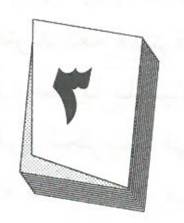
المسيحيون إلى انقراض في هذه البلاد إذا أصرّ البعض منهم على أنّه من «سلالة المميّزين»!!. المسيحيون في رحيل يومي عن هذه الديار إذا أصرّ البعض منهم على أن يبقى بقاؤه فيها تحدّياً للمسلمين ولسوريا.. «فالقومية اللبنانية» دعوةٌ ركيكة، وفكرة «لبنان الفينيقي» فكرة فاشلة.. والتشبّه بالكيان الإسرائيلي مسألة ساقطة.. والتحصّن، بالانكفاء، وراء وحدة الصف المسيحي كبدائل عن الدولة المدنية والعروبة اللادينية بدائل عقيمة.. ثقافة الانفصال والانكفاء أدّت وظيفتها والنتيجة ليست خافية على أحد.. المطلوب هو القطع نهائياً مع تلك الثقافة والدخول، سريعاً، في الثقافة المضادّة، ثقافة التواصل والاتصال والحوار المفتوح على الآخر من

دون تحفّظات وأحكام مسبّقة.. أما «ركوب الرأس» والانطلاق من قاعدةِ تقول: «إنّ رأيي صواب يحتمل الخطأ ورأي سواي خطأ يحتمل الصواب» للتعامل مع الآخرين فانطلاق سريعٌ في اتجاه التصادم..

هذه «الحقائق الانقلابية» التي يجب أن تتحوّل إلى قناعات لدى بعض المسيحيين فضلاً عن الحقائق السياسية المتّصلة «بالواقع السوري المتحوّل» تدعو إلى تجاوز الآثار السلبيّة لعلاقات لم تكن دائماً طيّبة وإلى إعطاء ما أنشأته المعاهدة من مؤسسات مضامين ومناهج عمل.. فالمؤسّسة الدائمة هي الإطار السليم لترجمة المعاهدة عملياً وإلاّ ظلّت العلاقة في إطار لقاءات التشاور.. وهي ليست العلاقة المطلوبة في المرحلة الراهنة التي تحمل إلينا استحقاقات النظام الإقليمي الجديد. فالارتباط المؤسّسي بين البلدين هو الأدعى والأبقى والأثبت متى كانت له سلطة قرار توجّه القرارات الوطنية..

نقول هذا والخلاف حول «لبنان التاريخي» و«سوريا الطبيعية» لم يعد يستقيم في حساب المرحلة والسياسة الواقعية وترتيبات النظام الإقليمي المرتقب.. إنقاذ لبنان يتعذّر بالانفصال عن سوريا.. إنّ حقيقة لبنان الجديد هي غير حقيقة لبنان الجبل والمتصرّفية والانتداب والصيغة لجهة النظام السياسي وأوضاع الحكم والمؤسّسات والهوية والعلاقة بسوريا..

لبنان السنوات الواقعة بين ١٨٤٠ و١٩٧٥ قد انتهى.. لبنان الجديد هو قيد التكوين والولادة بالتزامن مع تكوينات وولادات جديدة ستشهدها قريباً منطقة الشرق الأوسط.. لبنان وسوريا يولدان معاً ومعاً ينموان ويتكاملان.. المعاهدة ترسم خطّ النموّ والتكامل.. العام الجديد هو عام الانتقال بها من النصّ إلى التطبيق..



سوريا ولبنان، واقع التكليف وحتمية الواجب

العلاقة اللبنانية السورية من علامات التحوّل في التسوية.. ومعاهدة الأخوّة والتعاون والتنسيق جاءت لتنهي في تاريخ لبنان وسوريا المعاصر مرحلة التناقض في التوجّهات السياسية والاقتصادية والثقافية العامّة لدى الدولتين.. وهي جاءت وليدة ظروف موضوعية مؤاتية لبنانياً وسورياً وعربياً ودولياً..

اللبنانيون، بأكثريتهم، باتوا مقتنعين بأن المعاهدة تزخّم مسيرة الوفاق الوطني لجهة تأكيد هوية لبنان السياسية وانخراطه التاريخي والمصيري في بيئته العربية..

القاعدة الموضوعية في ذلك، أوّلاً، جوار تاريخي وجغرافي مشترك.. فالأرض لم تعرف حدوداً ثابتة قبل ١٩٢٠ بل عرفت حدوداً متحرّكة ومنشرطة بحركة شعوبها في حلّهم وترحالهم، ولم تعرف سوى ذاكرة تاريخية ـ ثقافية واحدة كوّنها التفاعل اليومي بين الشعوب على قاعدة تأمين المصالح المشتركة.

والقاعدة الموضوعية في ذلك، ثانياً، وجوب فتح الكيانات السياسية المغلقة، في منطقة شديدة الحساسية تجاه الخصوصيات الاعتقادية والطقسية، على نموذج في التكامل السياسي ـ الاجتماعي ـ الاقتصادي يكون هو البديل العملي الحضاري عن الطروحات النظرية الوحدوية الصارمة والدوغماتية.

والقاعدة الموضوعية في ذلك، ثالثاً، وجوب التصدّي معاً لسياسة إسرائيلية تستهدف تفكيك المنطقة العربية على قاعدة مذهبية.. وفي معاهدة الأخوّة يكون الردّ الطبيعي على سياسة التجزئة والتفكيك.. فالمعاهدة تنعش

العلاقات بين البلدين وتفتح الدولتين على إمكان التغيير وضروراته في التعاون السياسي والعسكري والأمني والاقتصادي والثقافي فتولد لغة مشتركة تضيّق مساحات الافتراق وتعمّق مساحات التلاقي.. لبنان وسوريا يلتقيان على خطّ المواجهة اليومية مع إسرائيل في السلم كما في الحرب، في المفاوضات كما في وقفها والنتائج... والمعاهدة هي فاتحة نمط جديد من العلاقات العربية بعد أن فشلت الصيغ الأخرى في الردّ على التحدّي الإسرائيلي..

بغية إنجاح القناعات وتحويلها إلى وقائع ملموسة بقواعدها الموضوعية الثلاث، سوريا مطالبةٌ من جانبها بكلّ ما من شأنه أن يمتصّ القلق أو الخوف عند بعض المسيحيين فتقوّم اعوجاج «حلفائها» في تنفيذ اتفاق الطائف والتزام الدستور الجديد..

نقول هذا ونحن نعرف أن سوريا تعرف كيف تكون المحافظة على دور لبنان الإقليمي باعتباره القوّة الحضارية القادرة على التصدّي للخطر الصهيوني فيكون حاجزاً يحول دون امتداد الصيغة الإسرائيلية على أقلّيات المنطقة... فلبنان الحرّية وحقوق الإنسان يشكّل أكبر قوّة عربية في الصراع الحضاري والوجودي مع إسرائيل.. إنّ نظام الحياة الوطنية على قاعدة الديمقراطية وحقوق الإنسان في لبنان واحترام الحرّيات العامة، يكوّن قوّة صدّ عربية هائلة في وجه الخطّة الصهيونية الساعية إلى تركيز أنظمة وكيانات سياسية هشّة على قاعدة النزاع العنفي بين المذاهب والاثنيات..

لبنان وسوريا في المرحلة الراهنة، باستثناء ما تعرّض له لبنان من إبعاد ٤١٧ فلسطينياً إلى أرضه المحتلّة، ينعمان باستقرار مميّز عمّا هو حاصلٌ في غير دولة من دول المنطقة، وعمّا هو حاصلٌ عند الحدود بين دولة وأخرى.. وهي المرحلة التاريخية المؤاتية للتعاون معاً درءاً لكلّ المخاطر التي قد تنشأ عن مسلسل النزاعات المتنقل في كلّ المنطقة مُنذراً بمستقبل لها أسود..

إن طبيعة النزاعات في داخل بعض الدول العربية وعلى حدود بعضها الآخر تفرض على السوريين واللبنانيين تجاوز «الخلاف النظري» على نظامين سياسيين مختلفين من حيث التوجّهات العقائدية وخيارات النموّ

الاقتصادي وآليات اتخاذ القرار السياسي والوطني وأساليب التمثيل السياسي ومستوى المشاركة الديمقراطية في الحياة السياسية ومسأليات الحرّيات وغير ذلك من نقاط تباعد بين الدولتين.. على اللبنانيين والسوريين تجاوز كلّ هذا إلى البحث الجدّي والعميق والتفكير اليومي في كيفية البقاء معاً بمنأى عن عدوى «الاقتتال الأخوي» الدائر في غير دولة عربية وعلى حدودها.. فلبنان بعد المحنة التي عرف في أثنائها كلّ أنواع الحروب والمذاقات لا يحتمل خضّات دينية من نوع قديم متجدّد... وسوريا المستهدفة من غير جهة إقليمية ودولية بغية التأثير على موقفها في المفاوضات الجارية لا تحتمل بدورها، على الرغم من صلابة قيادتها ووحدة شعبها، المزيد من الضغط والإرباك..

إنّ حتميّة الارتقاء بالعلاقة إلى مستوى التنظيم وإيجاد البنية المتحرّكة يومياً لاستيعاب العناصر الموضوعية التي تبرزها الحال الإقليمية والدولية هي المسألة الأشدّ إلحاحاً في برنامج عمل الحكومتين في الأسابيع القليلة المقبلة.. فالحركة السياسية لا بدَّ عائدة إلى المنطقة بعد أن تتسلّم ملف المفاوضات الإسرائيلية ـ العربية الإدارة الأميركية الجديدة.. وثمّة أسئلة كثيرة وجديدة أعدّتها الممارسات الإسرائيلية خصوصاً إبعاد فلسطينيين إلى الأرض اللبنانية وعدم تنفيذ القرار رقم ٧٩٩ القاضي بإعادتهم إلى فلسطين وإجراءات قمع يومية وقتل وسجن وتهديدات بإنهاء الانتفاضة ولو كلّف ذلك عملية اقتلاع جماعي واسع!!.. ثمّة أسئلة كثيرة وكبيرة مطروحة على اللبنانيين والسوريين معاً.. والأجوبة عنها ليست بالسهولة التي يروّج لها البعض.. فالجواب السّهل عن السؤال الصعب هو الجواب الخطأ.. والجواب الصعب عن السؤال السّهل هو الجواب الصح.. في علم السياسة..

سوريا ولبنان يندرجان في لائحة الإجابة الواحدة عن كلّ الأسئلة التي طرحتها الممارسات الإسرائيلية الأخيرة..

لبنان في واقعه الراهن، شاء بعضهم أم لم يشأ، مشبوكٌ بسوريا.. وسوريا، في واقع التكليف الدولي وحتمية الواجب القومي، مشبوكة بلبنان إلى درجة الإلتحام العضوي..

إنّ محاولات رفع التكليف والتشكيك بحتمية الواجب التي قادها البعض باءت بالفشل لأن القفز فوق الحقائق الموضوعية في أحكام السياسة الواقعية يرتدّ على صاحبه بالخسارات الكبيرة. .

من حُكْميّات المرحلة، إذاً، إحداث انقلاب نوعي في العلاقة بين الدولتين يصل إلى تشكيل قيادة سياسية واحدة (المجلس الأعلى الذي نصّت عليه المادة السادسة من معاهدة الأخوّة والتعاون والتنسيق) تجتمع، بحكم الاقتضاء والضرورة، كما نصّت المادة السادسة، فقرة ب، في أقرب ساعة لتحديد الموقف وإعداد الأجوبة اللازمة في ضوء المتغيّرات الدولية والإقليمية.

نظام دولي جديد هو قيد التشكّل والتكوين.

نظام إقليمي جديد بدأت معالمه في غير موقع عربي وساحة.

تدابير إسرائيلية خطيرة في داخل فلسطين ومقترحات خطيرة على طاولة المفاوضات.

أنظمة عربية في ذروة تعقيداتها والمآزق. . خلافاتٌ في الداخل وعلى الحدود. .

وحدة اقتصادية أوروبية ضاغطة على حدود العالم العربي كلّه. . ولها قدرة امتصاص هائلة. . والثروة العربية هي الأقرب. .

إنزالٌ أميركي ومتعدّد الجنسيات في الصومال وحديثٌ يتنامى عن إمكان حدوث إنزال آخر في السودان. . وربّما غداً في مصر أو في غير مكان!!. . وتحت أي شعار «إنساني» كان!!.

تفكيك دول وإعادة تركيب دول. . والقياس أديانٌ وإثنيات.

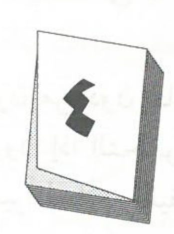
العولمة والاستقطاب ورؤوس فوضى ضاربة في كلّ الاتجاهات. . «وجبّار» دولي واحد يحاول الإمساك بها. . يروّضها ويعيد تصويبها في الاتجاه الذي يريد. .

هذا المشهد بكلّ متغيّراته يسمح لدولة إسرائيل بأن تبقى هي الأقوى في منطقة يتهافت فيها كل شيء. . وعند أقدامها!!.

لبنان وسوريا، حتى الساعة، يشكّلان، فضلاً عن الانتفاضة في داخل فلسطين، القوّة الأشدّ قدرة على الممانعة وعدم السقوط. .

لبنانيون مقاومون، جنوباً وبقاعاً، وسوريون مفاوضون من دون تنازل عن حق، وفلسطينيون منتفضون في الداخل، هم القادرون إذا التحموا، على تعديل الموازين في إعادة ترتيب أوضاع المنطقة تحضيراً لسلام حقيقي وعادل غير السلام الذي توهّمه بعض العرب وسعت إليه إسرائيل. .

التلاحم السوري المفاوض واللبناني المقاوم والفلسطيني المنتفض هو الثابت الوحيد في مرحلة التهيئة للسلام. . وهو أمرٌ يتجاوز بكثير واقع التكليف إلى حتمية الواجب. .



وحدات إقليمية وكونفدرالية أقاليم؟!

بعد أن ضربت رياح التغيير دول أوروبا الشرقية، وبعد انهيار الاتحاد السوڤياتي وزوال القطبية الثنائية، وبعد أن تقدّم الحديث عن الوحدة الأوروبية وإعلان معاهدة ماستريشت.. بعد كلّ المتغيّرات الواقعة والمرتقبة، وحرب الخليج وبدء المفاوضات العربية ـ الإسرائيلية.. يجري كلامٌ على تغيير جغرافي وسياسي في منطقة الشرق الأوسط ارتسم في غير مشهد.

من تلك المشاهد ما يقسّم الأردن وسوريا والعراق ولبنان وحدات إقليمية حدودها الأعراق والأديان..

هذا المشهد يعود بعناصره الأساسية وتشكّلاته إلى الخطة الصهيونية للشرق الأوسط التي وضعها أوود ينون وترجمها من العبرية إلى الإنكليزية وأعدها إسرائيل شاهاك ونشرتها مجلّة «الثقافة العالمية» في عددها السابع، السنة الثانية، المجلّد الثاني، تشرين الثاني عام ١٩٨٢.

ترتكز هذه الخطة إلى الواقع العربي الذي تتنازعه الانقسامات الدينية، وتتوسَّل إنهاء الدول العربية القائمة وتجزئتها إلى دويلات مذهبية تدور في فلك الكيان الصهيوني مستهدفةً بذلك السيطرة على اقتصاديات المنطقة.

إن فكرة التجزئة تشكّل قاعدة التفكير الاستراتيجي الإسرائيلي..

بعد الانهيارات والتبدّلات التي إليها أشرنا فضلاً عن حركة الاستيطان المتنامية والمتنامية معها الحاجة إلى أرض وماء.. وسلام.. هل نشهد اليوم بدايات التنفيذ؟!

إن حاجات إسرائيل المادية، خصوصاً أن عدد سكانها المرتقب للعام ألفين سيبلغ ستة ملايين، هي التي ستحدّد اتجاهات التغيير في منطقة الشرق

الأوسط، إمّا سلماً عبر المفاوضات الجارية وإمّا حرباً يُمَهَّد لها بازدياد الضغط المعنوي والعسكري على سوريا تحديداً، وإمّا عن طريق خلق المتاعب الداخلية للأنظمة العربية القائمة بإيقاظ الحسّ الديني والإثني وتحريك مشاعر «الخوف التاريخي» لدى أقلّيات المنطقة..

هذه الرغبة الإسرائيلية تواكبها سياسة أميركية داعمة مبنية على عدد من «الحقائق» السياسية والاجتماعية والاقتصادية وهي سياسة لا تتوسّل الأخلاق في تحديد مواقفها واتجاهاتها.. فالأخلاق تتراجع أمام الحاجات المادية والنظرة العقلانية في مقاربة الوقائع والسعي إلى الإفادة منها.

من هذه «الحقائق»، ولعلّه الحقيقة الأولى والوحيدة، الاقتصاد العربي. فالاقتصاد العربي هو غاية أميركية وإسرائيلية مزدوجة.. والمفاوضات الجارية، في جانب رئيسي منها، هي لترتيب «الموقع» الإسرائيلي «الآمن» في هذا الاقتصاد.. أما القاعدة الجغرافية ـ السياسية لضمان أمن هذا الموقع وسلامه فتقضي بإعادة ترسيم حدود المنطقة على قياس «شعوبها».. و«شعوبها» مجموعات دينية وإثنية لم تعرف في مسارها التاريخي حدوداً جغرافية وسياسية مستقرّة!!

يتعذّر، إذاً، على الكيان الصهيوني أن يستمرّ ما لم يجد موقعه في الاقتصاد العربي، وما لم يُدَعَّم هذا الموقع بتفكيك ما هو قائم وإضعافه وإعادة تركيبه بنىً سياسية واقتصادية متهاوية ومتآكلة..

كيف يكون الردّ على سياسة التفكيك والتجزئة؟

سوريا اليوم هي القوّة السياسية القائدة في العالم العربي وهي مخزون استراتيجي عربي للمدى البعيد.. وهي مستهدفة في نظامها السياسي وكيانها الجغرافي وقوّتها العسكرية.. سوريا، في الواقع، هي المسؤولة اليوم عن مستقبل العالم العربي وعن تصميم السياسة العربية في المفاوضات الجارية.. وهي المسؤولة عن الحق العربي والأهداف القومية.. غير أن ميزان القوى ليس لصالحها بالنظر إلى الواقع العربي القائم:

- مصر أصبحت، بعد كمب ديڤيد، مجرّد إشارة سياسية تتّسع لها مساحة هامشية في «القرار العربي المقاوم»، فضلاً عمّا تعاني من انقسامات

متزايدة بين مسلمين ومسيحيين ومن مواجهات يومية بين النظام والأصوليين..

● العراق الذي كان مكمن التهديد الأكبر لإسرائيل، يعاني بعد عاصفة الصحراء من عزلته الدولية والعربية ومن تفاقم مآزقه الداخلية، ومن تقسيم أراضيه محميات بين أكراد وشيعة وسنة وبحراسة دولية منظّمة وتهديد عسكري يومي مباشر.

● السعودية ودول الخليج، انشقاقات في بناها الاجتماعية ونزاعات حدود... وآبار..

● أردن مُسْتَضْعَف يتحمّل، وحدَه، أوزار الواقع الفلسطيني الجديد بعد ترحيل ما يقارب نصف مليون فلسطيني إليه بعد حرب الخليج.. وحديث عن انتقال السلطة واقتسامها بين أصوليين وفلسطينيين.. يقابله حديث ورد على لسان رابين عن كيان اتحادي بين إسرائيل والأردن وفلسطين..

● دول المغرب العربي لديها من المآزق الداخلية ما يكفي لإبعادها عن «الهموم المشرقية»... ليبيا محاصرة.. وجزائر مضطرب.. ومغرب يبحث عن القدس «بالوكالة عن الجميع» و«بوسائل خاصة». وفي الوقت ذاته يعمل عراباً للقاءات العربية الإسرائيلية.

● لبنان مشروع دولة مغيَّب ومسيَّب.. ومشروع فتنٍ داخلية وأُلْهيات خارجية.. وحديث إفراز واقتسام وتوطين.. وحدود بؤس وهجرة.. وترضيات!!.

● السودان: حرب أهلية وحصار أميركي بستار دولي.

هذه هي حال العرب بصورة عامة..

أبمثل هذه الحال من التراجع والعجز تواجَه إرادة إسرائيل؟

أبمثلها يكون الردّ على سياسة التفكيك والتجزئة؟

عناصر المواجهة والردّ تنحصر في ثلاث:

ـ جنوب لبنان المقاوم وبقاءه.
ـ انتفاضة الداخل الفلسطيني.
ـ موقف سوريا في المفاوضات.

هل هذه العناصر وحدها كافية للدفاع عن الحقّ العربي وتحصيله؟ في رأينا، هي الأساس الذي يبنى عليه.. أما المطلوب، بهدف تثبيته، من سوريا ولبنان تحديداً، فاتحادٌ كونفدرالي نابع من مجابهة الواقع والحقيقة:

فضلاً عن التحديات السياسية المطروحة على البلدين في هذه المرحلة، وهي تحدّيات مصيرية، ثمّة خصائص اجتماعية وضرورات اقتصادية ودفاعية تفرض ذلك. وحده القانون الكونفدرالي ينظّم العلاقة بينهما. فالدولة الكونفدرالية اللبنانية/السورية هي دولةٌ قادرةٌ على تنمية المبادرات الذاتية وحفظ التعددية السوسيولوجية..

ما يشجّع على مثل هذا الاعتقاد هو أن لبنان لم يعد على خلاف كبير مع سوريا.. فسوريا منفتحة على نظام العلمنة ولو كان دين رئيسها الإسلام.. دين الدولة شيء ودين رئيس الدولة أمرٌ مختلف.. سوريا لا تؤمن بالخلافة ولا بالوحدة الدينية أو الوحدة القومية، القسرية والإكراهية.. إن دولة الوحدة التي يدعو لها حزب البعث العربي الاشتراكي قد تكون ويمكن أن تكون كونفدرالية.. هذا، وسوريا اليوم تشهد مرحلة انفتاح متعدّد الوجوه.. فهي منفتحة على الثقافة والتكنولوجيا الغربية والاقتصاد الحرّ المنظم والعمل السياسي المتنوّع ضمن ضوابط مرحلية..

الكلام على اتحاد كونفدرالي مع سوريا في إطار نظام إقليمي جديد أمني وسياسي لاحت بوادره مترافقة مع حرب الخليج وحركة الاستيطان اليهودي الكثيف، لم يعد كلاماً من غير إسناد أو هدف.. والخلاص من كلّ المآزق خصوصاً مأزق التسوية هو عند «العقول» القادرة على استيعاب ما يحصل..

العقل السياسي لدى العديد من المسيحيين مدعو، بالمناسبة، إلى تجديد نشاطه وتنمية حركته الاستيعابية، هذا إذا شاء هؤلاء أن يكونوا في قلب الحدث الذي يبنى عليه نظامٌ إقليمي جديد..

متزايدة بين مسلمين ومسيحيين ومن مواجهات يومية بين النظام والأصوليين..

● العراق الذي كان مكمن التهديد الأكبر لإسرائيل، يعاني بعد عاصفة الصحراء من عزلته الدولية والعربية ومن تفاقم مآزقه الداخلية، ومن تقسيم أراضيه محميات بين أكراد وشيعة وسنة وبحراسة دولية منظّمة وتهديد عسكري يومي مباشر.

● السعودية ودول الخليج، انشقاقات في بناها الاجتماعية ونزاعات حدود... وآبار..

● أردن مُسْتَضْعَف يتحمّل، وحدَه، أوزار الواقع الفلسطيني الجديد بعد ترحيل ما يقارب نصف مليون فلسطيني إليه بعد حرب الخليج.. وحديث عن انتقال السلطة واقتسامها بين أصوليين وفلسطينيين.. يقابله حديث ورد على لسان رابين عن كيان اتحادي بين إسرائيل والأردن وفلسطين..

● دول المغرب العربي لديها من المآزق الداخلية ما يكفي لإبعادها عن «الهموم المشرقية»... ليبيا محاصرة.. وجزائر مضطرب.. ومغرب يبحث عن القدس «بالوكالة عن الجميع» و«بوسائل خاصة». وفي الوقت ذاته يعمل عراباً للقاءات العربية الإسرائيلية.

● لبنان مشروع دولة مغيَّب ومسيَّب.. ومشروع فتنٍ داخلية وألُهيات خارجية.. وحديث إفراز واقتسام وتوطين.. وحدود بؤس وهجرة.. وترضيات!!.

● السودان: حرب أهلية وحصار أميركي بستار دولي.

هذه هي حال العرب بصورة عامة..

أبمثل هذه الحال من التراجع والعجز تواجَه إرادة إسرائيل؟

أبمثلها يكون الردّ على سياسة التفكيك والتجزئة؟

عناصر المواجهة والردّ تنحصر في ثلاث:

- جنوب لبنان المقاوم وبقاعه.
- انتفاضة الداخل الفلسطيني.
- موقف سوريا في المفاوضات.

هل هذه العناصر وحدها كافية للدفاع عن الحقّ العربي وتحصيله؟ في رأينا، هي الأساس الذي يبنى عليه.. أما المطلوب، بهدف تثبيته، من سوريا ولبنان تحديداً، فاتحادٌ كونفدرالي نابع من مجابهة الواقع والحقيقة:

فضلاً عن التحديات السياسية المطروحة على البلدين في هذه المرحلة، وهي تحدّيات مصيرية، ثمّة خصائص اجتماعية وضرورات اقتصادية ودفاعية تفرض ذلك. وحده القانون الكونفدرالي ينظّم العلاقة بينهما. فالدولة الكونفدرالية اللبنانية/السورية هي دولةٌ قادرةٌ على تنمية المبادرات الذاتية وحفظ التعددية السوسيولوجية..

ما يشجّع على مثل هذا الاعتقاد هو أن لبنان لم يعد على خلاف كبير مع سوريا.. فسوريا منفتحة على نظام العلمنة ولو كان دين رئيسها الإسلام.. دين الدولة شيء ودين رئيس الدولة أمرٌ مختلف.. سوريا لا تؤمن بالخلافة ولا بالوحدة الدينية أو الوحدة القومية، القسرية والإكراهية.. إن دولة الوحدة التي يدعو لها حزب البعث العربي الاشتراكي قد تكون ويمكن أن تكون كونفدرالية.. هذا، وسوريا اليوم تشهد مرحلة انفتاح متعدّد الوجوه.. فهي منفتحة على الثقافة والتكنولوجيا الغربية والاقتصاد الحرّ المنظم والعمل السياسي المتنوّع ضمن ضوابط مرحلية..

الكلام على اتحاد كونفدرالي مع سوريا في إطار نظام إقليمي جديد أمني وسياسي لاحت بوادره مترافقة مع حرب الخليج وحركة الاستيطان اليهودي الكثيف، لم يعد كلاماً من غير إسناد أو هدف.. والخلاص من كلّ المآزق خصوصاً مآزق التسوية هو عند «العقول» القادرة على استيعاب ما يحصل..

العقل السياسي لدى العديد من المسيحيين مدعو، بالمناسبة، إلى تجديد نشاطه وتنمية حركته الاستيعابية، هذا إذا شاء هؤلاء أن يكونوا في قلب الحدث الذي يبنى عليه نظامٌ إقليمي جديد..

٥ سوريا ولبنان والمصير واحد

الكلام السياسي الذائع حالياً في لبنان يصاغ من معجمين متقابلين، معجم ما قبل السبعينات ومعجم ما بعد الثمانينات وما تخلّل الفترتين من «انقلابات» في لبنان والمحيط والعالم. الانقلاب في الأوضاع السياسية يفرض تبديلاً في الكلام السياسي، والتبديل في الكلام السياسي يؤدّي، حكماً، إلى تبديل في الأوضاع السياسية.. بين «اللغة» و«الحال» علاقة فعلٍ وانفعال..

هذه الحقيقة لم يدركها جميع اللبنانيين. فمنهم من يتصرّف ويتكلّم «ويحكم» خارج المتغيّرات فينطلق «بالثوابت» وقد غرب عن باله أنه لا ثوابت في السياسة صالحة لكلّ الأزمان وكلّ الأحوال.. والخلاف بين اللبنانيين، في جانب منه، هو اليوم بين من يسعى إلى فهم المتحوّل واستيعابه وبين من يلوذ «بالثابت» هرباً من عبء الآتي..

الكلام السياسي الذائع في لبنان، إذاً، يقوده منطقان:

- منطق ما يجب أن يكون في ضوء ما هو كائن..
- منطق الاستمرار في الذي كان اعتقاداً بأنه يحمل إمكان المستقبل!!

بموجب هذين المنطقين تتحرّك، وعلى خطين نقيضين، قراءتان لواقع العلاقة المصيرية بين سوريا ولبنان..

المنطق الأول أنجب مقولات الحرب بينهما.. من تلك المقولات، وفي ضوء الأحداث الجارية، نتوقّف اليوم عند واحدة تقول:

وجود لبنان السيّد الحرّ والمستقل وجوداً سياسياً تاماً مُهَدَّد بالزوال!! وسوريا هي مصدر التهديد!! بدليل الهيمنة الواقعة على مؤسسات السلطة ومصادرة «المسؤولين» والقرارِ.. والتصرُّف بالأرض.. والاقتصاد.. وغداً،

بكلّ شيء!! والحلّ في رأي أصحاب هذه المقولة هو في الانفصال عن سوريا مع المحافظة على علاقات ثنائية وطبيعية معها وتكون قاعدتها حسن الجوار وتبادل «السفراء» على نحو ما هي العلاقة مع أي بلد عربي أو أجنبي آخر...

هذا الكلام يعود بأصوله والفروع إلى مرحلة ما قبل التحوّلات الكبرى وهو كلامٌ يقفز بعيداً فوق حقائق التاريخ والجغرافيا والاقتصاد والسياسة... والمجتمع... والمصير.. فضلاً عن «ضرورات المرحلة». هؤلاء يتحدّثون، في أدبيات سياسية معروفة المصادر والمناهل، عن «سورنة» لبنان.. والسّورنة، في معناها المرتبط بالحرب وبالواقع الإقليمي الجديد، هي في رأينا محاولة انتشال بعض اللبنانيين من حضن إسرائيل إلى حضن العروبة، وجعل هذا الغريق جزءاً من «المواجهة» السورية مع إسرائيل...

أن يكون لبنان وسوريا واحداً في مواجهة إسرائيل ضرورةٌ من ضرورات الحرب كما من ضرورات التفاوض معها.. وهي ضرورة لم يقدر «ثمنها» بعض اللبنانيين بالمقارنة مع أن يكون لبنان منفصلاً عن سوريا أو معادياً لها في مسألة الحرب كما في مسألة التفاوض مع إسرائيل..

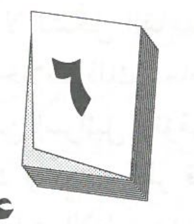
من حقائق المرحلة أن اللبنانيين يدفعون اليوم ثمن «حروب لبنان»، والثمن في رأينا متى كان بالتكافل والتضامن مع سوريا يكون في حدّه الأدنى.. والمسألة اليوم ليست مسألة سيادة أو عدمها.. هذه هي الحقيقة التي يجب أن يؤسّس عليها اللبنانيون، ومسيحيو المقاطعة تحديداً، مواقفهم وخياراتهم.. إنها مسألة أثمان وأكلاف.. والخطأ في التقدير، مع احتساب الخسارات السابقة، يؤدّي إلى الخسارات الكبيرة.. والمسألة، ثانياً، ليست في ماهية العلاقة بين البلدين، ثنائية أم عضوية... بل إنها في تدارك المزيد من الخسائر وفي الحدّ من الخسائر الواقعة.. والمسألة، ثالثاً، ليست في الوقوف عند قناعات ثابتة وليدة ظرف وزمن وسياسة... بل إنها في وقائع متبدّلة تتحكّم بأصول الموقف السياسي وتملي مفردات الكلام السياسي المطلوب...

صوابية الموقف وفاعلية الكلام موقوفتان على مدى ارتباطهما بالحقائق الراهنة.. ومن أشدّ هذه الحقائق سطوعاً أن سوريا ولبنان هما

واحدٌ في الموقف «الحالي» من إسرائيل.. وإسرائيل، بدورها، تجعلهما في خانة واحدة من موقفها من الاثنين معاً.. فإسرائيل هي «عبءٌ» سياسي وعسكري واقتصادي وثقافي على الاثنين... كما في الحرب كذلك في السلام.. إن قبول إسرائيل في المنطقة ضمن حدود جغرافية وسياسية واقتصادية وثقافية آمنة وفي سلام طبيعي مع العرب هو انقلابٌ جذري في طبيعة التفكير العربي.. وهو انقلابٌ يقلب الأوضاع العربية كافة، ويعيد ترتيب شؤون المنطقة بموجب ما يترتب عليه من نتائج ومضاعفات.. ولبنان لن يبقى، كما يتوهّم البعض، بمنأى من مفاعيل هذا الانقلاب.. أن يتهيّأ اللبنانيون للترتيب الجديد تلك هي المسألة.. وليست المسألة في جدلٍ عقيم حول سيادة مفقودة.. فالبقاء في ثوابت ما قبل الحرب والمفاوضات وما قبل السلام العتيد هو خطأ علمي وتاريخي يتنافى مع أبسط قواعد العلم والتاريخ..

ومن تلك الثوابت ما يقيم مقارنة ليست في زمانها وليست في حجم المطروح، بين الديمقراطية البرلمانية في لبنان وحكم الحزب الواحد في سوريا، بين الاقتصاد الحرّ والحرّيات العامة في لبنان والاقتصاد الموجّه والحريّات المقيّدة في سوريا، بين توجّهات لبنان الكيانية والاستقلالية وتوجّهات سوريا القومية والوحدوية.. ولائحة المقارنات الهزيلة تطول.. ليخلص أصحابها إلى تسويغ العداء بين الدولتين وإلى تظهير الفواصل بالحجم الذي يتيح لهم القول إنّ كلاً من البلدين لا يعيش إلاّ بالانفصال!!

العقل السياسي المتحرّك هو المتفاعل أبداً مع الحدث الكبير، والحدث الكبير الراهن هو وجود إسرائيل «السلمي» والعتيد في منطقة تتركّز فيها معادلات جغرافية وسياسية جديدة.. والذكاء السياسي أن يجد اللبنانيون أنفسهم في قلب المعادلة وليس في هوامشها.. وأن يكونوا في قلب المعادلة يعني تعميق التحالف مع سوريا.. وهي مسألة تبدأ بتبديل المنطق والكلام.. فالمصير واحد.



لبنان وسوريا في نظام واحد

عدوان إسرائيلي متجدّد وحقائق جديدة

جرى كلامٌ كثير على العدوان الإسرائيلي الأخير. من هذا الكلام ما يتناول الأبعاد والخلفيات والغايات، ومنه ما تناول الانعكاسات والنتائج.. ويبقى لنا كلامٌ نحاول فيه إبراز مجموعة حقائق سياسية جديدة نجد في إبرازها قاعدة موضوعية ننطلق منها لمواكبة الأحداث في المرحلة المقبلة.

أ ـ في النظام الدولي الجديد والعلاقات الأمريكية/ الإسرائيلية

لقد بات واضحاً أن الولايات المتحدة الأميركية هي القوّة العالمية الوحيدة التي تمسك برأس النظام الدولي وتحرّك أطرافه في الاتجاه الذي تريد وبالشكل الذي تريد وفي الوقت الذي تريد.. وكلّ كلام على قوّة ثانية أو ثالثة قائمة هو كلام لا يستند إلى واقع موضوعي أو ملموس.. إنّ سياسات الدول، صغيرة كانت أم كبيرة، والمؤسّسات الدولية التي أنشئت لتحمي حقوق الشعوب الصغيرة ودولها ولترسم حدود المحظور والمسموح بين دول العالم وشعوبه لم تعد قائمة فعلاً بمعزل عن إرادة الولايات المتحدة الأميركية التي أنشأت لها، لحماية مصالحها وللمزيد من التحكّم بمصير العالم، حرّاس مناطق؛ وإسرائيل هي حرس أميركي في منطقة الشرق الأوسط تنفّذ أوامر المهمّة الصادرة عن دوائر البيت الأبيض.. وكلّ محاولة فصل بين السياسة الأميركية والسياسة الإسرائيلية في المنطقة هو وهمٌ أو ضلال أو تآمرٌ وعمالة.. قد يجد أصحاب المحاولات الذاهبة في اتجاه الفصل بين السياستين بعض الأدلّة على نقاط خلاف أو تمايز وذلك منذ نشوء إسرائيل حتى اعتدائها الأخير على لبنان في صيف ١٩٩٣ ومن مثالها يذكرون موقف أيزنهاور سنة ١٩٥٦ من أزمة السويس والعدوان الثلاثي، وموقف بوش في السنة الأخيرة من ولايته القاضي بحجب العشرة مليارات

دولار بسبب عدم توقف إسرائيل عن إنشاء المستوطنات في ظلّ المفاوضات الجارية آنذاك بين العرب وإسرائيل.. ولكن هذه الأدلّة لا تشكّل القاعدة الثابتة في طبيعة العلاقات بين الدولتين إنما الثابت هو خلاف ذلك تماماً وهو الانسجام والتفاهم التام على سياسة واحدة تحفظ أمن إسرائيل وتؤمّن مصالح أميركا.. في حدود هذين الهدفين الثابتين تتحرّك وجهات نظر قد تختلف في مرحلة وقد تأتلف في مرحلة وفق اجتهادات الإدارة هناك والحكومة هنا.. ولكنّها اجتهادات في خدمة الهدفين معاً، والشرط فيها ألاّ يتقدّم واحدٌ على آخر.

إنّ العدوان الإسرائيلي الأخير هو عدوان أميركي واضح على لبنان الذي تتجمّع فيه قوى الرّفض للمشروع الأميركي/ الصهيوني، وهو عدوانٌ يؤكّد مدى حاجة الولايات المتحدة الأميركية إلى «حرّاس مناطق» في تنفيذ سياستها الخارجية، وهو عدوانٌ يبرز دور إسرائيل الجديد في نظام إقليمي شرق أوسطي جديد بعدما أتحفنا العديد من منظّري السياسة الأميركية في المنطقة ومروّجيها بادّعاءات تقول إن دور إسرائيل تضاءل إلى درجة الانعدام بعد زوال الاتحاد السوڤياتي وتمركز القوات الأميركية في منطقة الخليج؛ ويذهب هؤلاء في ادّعاءاتهم إلى درجة الاعتقاد الواهم بأن أميركا باتت قادرة على أن تكون الحكم النزيه في مسألة الصراع العربي/ الإسرائيلي وبأنّها فعلاً شريك كامل ومحايد في «مفاوضات السّلام».

إنّ أصحاب نظرية الفرز بين الموقف الإسرائيلي والموقف الأميركي يجهدون، وبصعوبة كليّة، في إقناع الناس بأن السّلام العادل والشامل في المنطقة هو هدف الإدارة الأميركية في المرحلة الراهنة لا لسبب إلاّ لأنّها إدارة نزيهة ومحبّة للسّلام وتحترم حقوق الإنسان وتلتزم القواعد الأخلاقية في طريقة تعاطيها مع الشعوب المظلومة!!..

كلّ رهان على سلام عادل تنتجه المفاوضات بضغط أميركي على إسرائيل ودفاع أميركي عن العرب لا يصدر سوى عن اثنين:

ـ إمّا عن جاهل لطبيعة العلاقات الأميركية/ الإسرائيلية وطبيعة الوظيفة الأميركية الموكولة لإسرائيل في النظام العالمي الجديد والقائم على مراكز

استقطاب مشدودة إلى مركز واحد،.. وإسرائيل واحدٌ من أهمّ تلك المراكز.

ـ إمّا عن متآمر أو متخاذل ارتضى لنفسه التهميش والانسحاق لحساب المركز الإقليمي الذي يربطه بالمركز الرئيس عن طريق استثماره وتوظيفه ونهب ثرواته.

إنّ المفاوضات في المفهوم الأميركي/ الإسرائيلي لا تتوخّى السّلام إلاّ بشرط أن تكون إسرائيل هي المركز الإقليمي الذي يستقطب كلّ الأطراف الملحقة ويدير شؤونها لحساب مصالحه ومصالح المركز الرئيس الذي تنشدّ إليه كلّ المراكز الإقليمية الأخرى..

المفاوضات العربية/ الإسرائيلية هي جزءٌ من إجراء تنظيمي، في إقليم جغرافي، يسعى إلى تثبيت نظام العولمة.

ب ـ في الواقع العربي

حرب إسرائيل الأخيرة على لبنان فضحت واقع الأنظمة العربية المشدودة إلى نظام «السّلم الإسرائيلي» وضروراته في المنطقة، وكشفت مدى انسلاخ خطابها السياسي والتفاوضي عن الواقع ومدى العجز الديبلوماسي عن مقاومة القرار الأميركي/ الصهيوني في المحافل والمؤسسات الدولية.

لقد بدا واضحاً قبل العدوان وفي أثنائه وبعده أن الأولوية المطلقة في رأس الأنظمة العربية هي لإنجاح المفاوضات مهما كان الثمن.. ما دام الثمن من لحم اللبنانيين وأرزاقهم ومستقبل وطنهم.. فكلّ الخسائر التي مني بها لبنان من لحمه ورزقه ومستقبله لا تستأهل من أنظمة التفاوض ولو كلاماً يهدّد بوقفه!!.. والخطأ الكبير، أو ربّما التواطؤ، الذي وقعت فيه بعض الأنظمة هو في اعتبارها حرب إسرائيل على لبنان حرباً على حزب الله وإيران!!. والخطأ الأكبر أو ربّما التواطؤ المريع والأشدّ جرماً هو أن تعمل فيه بعض الأنظمة على توظيف نتائج تلك الحرب في تيسير عملية التفاوض وفي إقناع شعوبها بأن لا بديل عن خيار المفاوضات سوى إلقاء المنطقة بكاملها في أتون جنوبي آخر يكون أشدّ هولاً وتدميراً..

من حقائق العدوان الأخير أنّ الآلة العسكرية الإسرائيلية تضغط من

لبنان على الأنظمة العربية المكشوفة وتجعلها أشدّ اقتبالاً لشروط السّلم العبري وأقلّ اقتناعاً، حتى درجة الانعدام، بجدوى المقاومة.

لقد دخلت إسرائيل في عقول الأنظمة المفاوضة «وحكومات التطبيع قبل أوانه» حقيقة عسكرية لا تُقَاوم وواقعاً سياسياً يجب التعاطي معه بمرونة وتفاهم لاحتجاز موقع ودور في نظام شرق/ أوسطي جديد.

كلّ الأطاريح التي تربّى عليها العقل السياسي العربي في أحضان الأنظمة القائمة، خصوصاً الأنظمة التي قدّمت نفسها للناس أنظمة عداء مطلق لإسرائيل، قد تهاوت وارتفعت فوق أنقاضها مقولات جديدة أشدّها عداءً لإسرائيل تنبىء أن المسألة لم تعد مسألة صراع وجود بل مسألة ترتيب حدود وثروة، وأنّ المشكلة لم تعد مشكلة سياسية حضارية بل مشكلة أمنية/ إدارية، وأنّ وجود إسرائيل لم يعد زرعاً غريباً بل ناتج محلّي قابل للنموّ والتفاعل والاحتضان، وأنّ دولة إسرائيل لم تعد ذراعاً أمبريالياً بل هو جزء من جسم أميركي يتمدّد بحريّة في المنطقة والعالم ومن الطبيعي والمطلوب أن تلتحم فيه كلّ الأجزاء واللواحق!!...

إن عقلاً سياسياً عربياً جديداً ينمو بواقعية المشهد ويطيّب أنفاسه من لحم لبنان!!..

ج ـ في الوضع الداخلي

منذ تسوية الطائف حتى اليوم ثلاثة عناوين تستأثر باختزال الوضع الداخلي وتتحكّم بمساره العام لجهة الاهتزاز، أو الهدوء:

ـ تطبيق القرار ٤٢٥ والموقف من إسرائيل.

ـ رفض توطين الفلسطينيين.

ـ علاقة التعاون والتنسيق مع سوريا.

● من حقائق العدوان الإسرائيلي الأخير أنه لم يتمكّن من التأثير على الموقف اللبناني، الشعبي والرّسمي، في إسقاط أي من هذه العناوين أو في التراجع عنه. ما حصل من ردّة فعل لبنانية شاملة هو المزيد من التمسّك بها.

العدوان في نوايا المعتدي يهدف إلى تدمير المقاومة وإدخال لبنان في

مفاوضات خارج قاعدة تنفيذ القرار ٤٢٥، مفاوضات الترتيبات الأمنية والمائية وربّما مفاوضات معاهدة سلام منفرد على غرار اتفاق السابع عشر من أيّار.. الموقف اللبناني فوّت على إسرائيل الهدف وأفهم جميع المعنيين أنّ تنفيذ القرار ٤٢٥ هو قاعدة التفاوض للتحرير وأنّ المقاومة هي خيارٌ ثابت للتحرير..

المفاوضات لم تكن يوماً بديلاً من الحرب في سياسة إسرائيل وهي كذلك لم تكن يوماً ولن تكون بديلاً من المقاومة في سياسة لبنان..

من حقائق العدوان كذلك أنّ اللبنانيين باتوا في موقف واحد من إسرائيل.. فالصيغة الإسرائيلية التي وجدت درباً سهلاً إلى عقول بعض اللبنانيين في مرحلة سابقة، أسقطها العدوان نهائياً من عقول هؤلاء بعد أن بانت تباشير السقوط مع الانقلاب الإسرائيلي عليهم وتركهم مكشوفين أمام من كان في اعتقادهم وترويجهم هو العدو..

● قبل العدوان وبالتزامن مع سير المفاوضات كان الحديث عن توطين الفلسطينيين في لبنان يتنامى بقوّة ويُحْدِث ردّات فعل رافضة بإجماع فلسطيني ولبناني.. والخوف من تنفيذه يُرَدّ إلى سببين: الأول هو أنّ المفاوضات الفلسطينية/ الإسرائيلية الراهنة تتناول فقط مسألة الحكم الذاتي ومصير الضفّة والقطاع؛ والثاني هو أنّ أوضاع الفلسطينيين الموجودين خارج الأرض المحتلّة تُبْحَث في المفاوضات المتعدّدة الأطراف بطريقة توحي بأنّ ثمّة اتفاقاً على إبقائهم في أرض الشتات مع التوصية بضرورة تحسين شروط حياتهم الاجتماعية والمعيشية ومنحهم بعض الحقوق المدنية.. هذا الكلام الأميركي/ الإسرائيلي سمعه غير مسؤول لبناني وعربي، وجاء العدوان مقروناً بكلام آخر يصبُّ في الاتجاه نفسه ويقضي بجعل الجنوب منطقة خالية من سكّانها الأصليين، الأمر الذي عزّز المخاوف من أن تكون قد بدأت فعلاً عملية تحويل سكّاني في المنطقة بدءاً من الجنوب.

من حقائق العدوان أن الجنوبيين، شعباً ومقاومة ومن خلال تشبّثهم بأرضهم ومنازلهم محروقة ومدمّرة أفشلوا مخطّط التحويل والتبديل.. قضيّة الجنوب أصبحت في يد الجنوبيين. الجنوب لم يعد ورقة ولم يعد ساحة.. لقد أصبح صكّاً ثابتاً في يد أبنائه غير قابل للتنازل أو المقايضة،

ولقد أصبح أرضاً لها مالكوها الحقيقيون.. ليس صحيحاً أنّ الفلسطيني يقاتل إسرائيل في الجنوب، وليس صحيحاً كذلك أن الإيراني يقاتل إسرائيل في الجنوب، كما تروّج إسرائيل لتسوّغ عدوانها على لبنان أمام الرأي العام العالمي مشفوعاً بكلام يدّعي أن ليس لها مطامع في أرضه ومياهه، وأنّها فقط تصفّي حساباتها فوق ساحته مع الفلسطيني في الاجتياح الأول ١٩٧٨ وفي الاجتياح الثاني ١٩٨٢ ومع الإيراني في العدوان الأخير!!

الصحيح هو أن اللبناني ابن الجنوب اللبناني يقاوم الاحتلال الإسرائيلي بهويّة لبنانية وقرار لبناني..

● منذ التوقيع على معاهدة الأخوّة والتعاون والتنسيق بين لبنان وسوريا وكلامٌ على مصادرة القرار اللبناني. إذا كان في هذا الكلام شيءٌ من حقيقة فهو كلام حقّ يراد به باطل!!.. إنه يرمي إلى رمي الفتنة بين البلدين في كلّ الحالات وهو يرمي إلى الضغط على سوريا في بعضها.. العدوان الإسرائيلي الأخير على لبنان قد يكون إحدى الترجمات العملية لهذا الكلام.. فهو من جهة يسعى إلى تقويض ما أعيد بناؤه في لبنان بمساعدة السوريين بحجّة أنّ المضمون سوري والشكل لبناني، وهو من جهة ثانية يضغط على سوريا في سير المفاوضات ويريها المشهد البديل من التفاوض..

هذا العدوان هو، بهذا المعنى، بداية الجولة الحادية عشرة من المفاوضات على الطريقة الإسرائيلية.

من حقائق العدوان، في مسألة العلاقة بين لبنان وسوريا أنّ إسرائيل لم تتمكّن من إحداث فتنة بين البلدين بدليل أنّ مزيداً من التلاحم بينهما كان مطلب جميع اللبنانيين، وأنّ تفاهماً بين الدولتين اتّسعت قاعدته طوال فترة العدوان وبعده.. فاللبنانيون أدركوا، بأوجاعهم، أن قضيّتهم لا تشكّل ملفّاً منفرداً في خزائن السياسة الأميركية إنما هي ورقة في ملف هو ملف الصراع العربي/ الإسرائيلي الذي بات بدوره جزءاً من ملفٍ أوسع هو ملفُ نظامِ شرق أوسطي جديد.

لبنان وسوريا هما واحد في هذا النظام.

تلك كانت بعض الحقائق الجديدة التي تكوّنت لدينا نتيجة فهمنا

لطبيعة العدوان الإسرائيلي المتجدّد علينا في مرحلة يطغى عليها التفاؤل بنجاح المفاوضات الإسرائيلية/ العربية التي أصبحت، كما جاء على لسان وزير خارجية إسرائيل، في الرّبع الأخير من أشواطها.. وهي حقائق سياسة تذهب في اتجاه الموقع النقيض إذ لا سلام قريباً عادلاً وشاملاً في رأينا بين العرب وإسرائيل.. هناك فقط مفاوضات الضرورة وهي مفاوضات أصبحت غاية في ذاتها ويريدها الجميع بديلاً من حرب يخشاها الجميع.

الفصل الخامس

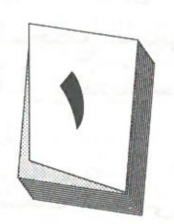
مأزق مقاطعة وانقلاب قوى سياسية

١ ـ قوى سياسية وكلام ما قبل التسوية.

٢ ـ قوى سياسية وكلام في التسوية.

٣ ـ قوى سياسية وكلام ما بعد التسوية.

٤ ـ قضيَّة مسيحيين أم قضيَّة وطن؟



قوى سياسية وكلام ما قبل التسوية

موقف بعض المسيحيين من الانتخابات اعتبره غير طرف موقفاً من التسوية واعتراضاً عليها نصّاً وممارسة ونظاماً ودولة.

ما حقيقة هذا الاعتبار؟ وما هي درجة الخطأ فيه والصواب؟

الجواب عن ذلك يقتضي العودة إلى مواقف وآراء هؤلاء المسيحيين قبل التسوية.

مسيحيو التسوية لم يذهبوا إليها من فراغ.. راحوا إلى الطائف وفي جعبتهم كثيرٌ من الآراء والأفكار.. وفي أثناء المفاوضات تحرّكوا بين خطوط رسمتها لهم إيديولوجيا المحظور والمسموح التي أرست قواعدها مشاريع حلول طرحها مسيحيون على امتداد سنوات المحنة كلّما كانت تلوح في الأفق بوادر حلّ أو كلّما كانوا يُدْعَون إلى حوار مع الفريق الآخر، فضلاً عن البيانات اليومية والخطابات الموسمية ومقرّرات المؤتمرات والخلوات والأدبيات السياسية التي صاغها وأذاعها غير قلم ووسيلة إعلام..

القاعدة الفكرية العامة التي حكمت خطاب هؤلاء المسيحيين تعود، بأصولها والجذور، إلى فهم خاص لهويّة لبنان ولطبيعة الأزمة في السلطة وللإصلاح الدستوري وللوجود العسكري السوري وللاحتلال الإسرائيلي.

● هوية لبنان ونظامه السياسي:

قبل التسوية فهم هؤلاء لبنان مجتمعاً تعدّدياً يتكوّن من أقلّيات حضارية متعدّدة، إثنياً وثقافياً، والتسوية السياسية يجب أن تأتي معبّرة عن هذه الهوية التعدّدية، الأمر الذي يقضي بقيام نظام سياسي اتحادي..

قبل التسوية كان فريقٌ منهم يقول بثنائية تكوين البنية السياسية في لبنان

العائدة إلى ثنائية شعبه الدّينيّة وذلك بسبب وجود مجموعتين حضاريتين لكلّ منهما جذورٌ تاريخية خاصّة وشخصيّة تاريخية خاصّة.. فالمجتمع اللبناني، قبل إقرار التسوية، كان في نظرهم إمّا ثنائياً وإمّا تعدّدياً أو تعدّدياً ضمن الثنائية، والصّيغة المثلى لحفظه هي الكونفدرالية أو الفدرالية.

هذا الفريق من المسيحيين لم يَقُلْ يوماً بوحدة الشّعب اللبناني لا الوحدة الإثنية ولا الوحدة الحضارية ولا الوحدة السياسية ولا الوحدة التاريخية.. لا بل إنّ وحدة الشعب ظلّت من المصطلحات المحذوفة من معجمهم السياسيّ.. وعلى هذا أقاموا النّظرية التي كانت تقول: «الشعب المسيحي» هو أقلّية في الشرق وفيدرالية الطوائف هي الصيغة الوحيدة التي تؤمّن ضماناً له ولمستقبله.

● طبيعة الأزمة في السلطة:

الأزمة في جانبها الداخلي وفي رأي هذا الفريق من المسيحيين هي أزمة سلطة أو حكم ناتجة عن الإسلام بوصفه ديناً ودولة في جانب أوّل، وهي أزمة ولاء لدى المسلمين في جانب ثانٍ، فولاء المسلمين هو لدار الإسلام ودار العروبة، وهي أزمة في إرادة السّيطرة لدى المسلمين في جانب ثالث، فالمسلم في البلاد التي يشكّل فيها أقلّية يسعى إلى تقسيمها وفي البلاد التي يشكّل فيها أكثرية لا يرضى بتقسيمها بل يسعى إلى السيطرة عليها!! وهذا، في رأيهم، ما يسعى إليه في لبنان!!

● الإصلاح الدستوري:

كان هؤلاء المسيحيون، قبل التسوية، يتحفّظون على توزيع المقاعد النيابية بالتساوي بين المسلمين والمسيحيين ونسبياً ضمن كلّ طائفة.. وكانوا يرفضون المساس بصلاحيات رئيس الجمهورية، فالصلاحيات التي كان يتمتّع بها رئيس الجمهورية الماروني، في رأيهم، هي الضمانة الفعلية للمسيحيين إذ إنّ مارونيته بدون هذه الصّلاحيات لا تشكّل الضمانة المطلوبة والكافية!!..

كانوا يَدْعُون إلى الإبقاء على الدستور والأعراف لجهة تسمية رئيس الوزراء ويرفضون إنشاء مجلس شيوخ وانتخاب رئيس المجلس النيابي

ومكتب المجلس لمدّة أربع سنوات.. وغيرها كثيرٌ ومشروط بعدم الموافقة على مسّ الدّستور طالما «البلاد محتلّة»، أي إنّهم كانوا يقدّمون مسألة التحرير على مسألة الإصلاح الدّستوري.

● الوجود العسكري السوري والاحتلال الإسرائيلي:

المطالبة بانسحاب جميع الجيوش والقوات العسكرية غير اللبنانية من لبنان كانت شعارهم الدائم باستثناء القوات الدّولية التي طالبوا، في مرحلة من مراحل الأزمة، بانتشارها فوق جميع الأراضي اللبنانية.. وكانوا بهذا، يساوون بين الاحتلال الإسرائيلي والوجود السّوري.. وكان البعض منهم يجد في سوريا دولة توسّعية طامعة في الضمّ والإلحاق وتذويب الكيان.. وكان يجد في الاحتلال الإسرائيلي وجوداً طبيعياً وعاملاً مساعداً لا بل حليفاً أساسياً ووحيداً في معركته مع الفلسطينيين والسوريين!!

تلك القاعدة الفكرية بنقاطها الأربع، هوية لبنان، الأزمة في السلطة، الإصلاح الدستوري، الوجود السوري والاحتلال الإسرائيلي، أملت عليهم مجموعة أحكام ومواقف شكّلت لديهم إيديولوجيا المحظور والمسموح نتوقّف منها عند الآتي:

- رفض كلّ ما يُسْقط عن لبنان لبنانيته المميّزة عن كلّ آسيا وإفريقيا. هوية لبنان لبنانية في ذاته. لبنان مكتمل الذات وليس قطراً أو جزءاً من كلّ. إنّه وطنٌ قائمٌ بذاته وهو بغنىً عن نعت من خارج ذاته يَنْعَتُ به نفسه.
- الحفاظ على سيادة لبنان واستقلاله وعدم التسليم المطلق بالوقوع تحت حماية العرب، سوريا تحديداً.
- مقاومة أشكال الذوبان في اتحاد سوري أو عربي أوسع.
- عدم الاستسلام لإمكان قيام حكم إسلامي أو سيطرة المسلمين على السّلطة: «لن نعيش ذمّيين» كانت هي المقولة الصادرة عن القلوب الواجفة والتي سادت خطاب الحرب، ووجدت تعبيرها الأوفى في رفض إلغاء الطائفية السياسية أوّلاً وفي رفض مفهوم وحدة الدولة لدى المسلمين ثانياً.. فإلغاء الطائفية السياسية، في رأيهم، طرحٌ ناتج عن خطأ في المفهوم الديموقراطي لدى الطرف المسلم إنطلاقاً من اعتباره صاحب الأكثرية

العددية.. والديموقراطية العددية في المجتمعات المتعدّدة حضارياً تعني تحكّم الأكثرية بالأقلّية.. وهذا ما يتنافى ومبدأ الحريات العامة والخاصة وتقرير المصير.. ومفهوم وحدة الدولة لدى المسلمين، في رأي ذيّاك الفريق من المسيحيين، يقوم على الوحدة في الانصهار؛ ودولة هذه الوحدة هي دولة مركزية بسيطة، دولة تسلّط وقهر وإلغاء.. في حين أن مفهوم دولة الوحدة لدى أولئك المسيحيين يقوم على وحدة في التعدّد، والدولة تحافظ على كيان الجماعات وشخصياتها، وهي دولة اللامركزيات السياسية والأمنية، أي الدولة المركَّبة أو الاتحادية..

ـ لا إصلاح دستورياً في ظلّ «الاحتلالات».

ـ الحياد في سياسة لبنان الخارجية والانسحاب من الصراع العربي/ الإسرائيلي.

هذه الأحكام الستّة التي شكّلت عناصر الخطاب السياسي، خطاب ما قبل التسوية لفريق من المسيحيين لم تأخذ بمجملها طريقها إلى نصّ التسوية ولم تجد لها مكاناً في تطبيق نظام التسوية ولم تجد لها رجالاً في دولة التسوية، الأمر الذي جعل هذا الفريق المسيحي غريباً عنها وغير معني بها وجعله تالياً فريقين واحدٌ يسعى إلى تطويرها في اتجاه الأحكام التي بها يؤمن.. وهؤلاء هم أصحاب نظرية الانقلاب على التسوية من داخل.. وواحدٌ يسعى إلى إسقاطها نصّاً ونظاماً وحكماً ودولة.. وهؤلاء هم الذين لم ينخرطوا فيها منذ البداية..

الممارسات الخاطئة للقيّمين على دولة التسوية حرّكت من جديد عند هؤلاء المسيحيين كلامَ ما قبل التسوية، وأعادت إلى المسامع خطاب الخوف من إخضاع وإكراه وتذويب وإلغاء.. والمسألة لم تعد احتجاجاً على قانون إنتخابي غير عادل أو اعتراضاً على انتخابات غير مكتملة الشروط والظروف لتكون حرّة ونزيهة.. إنها، في الواقع، احتجاج على دولة التسوية.

من يعتبر موقف بعض المسيحيين من الانتخابات موقفاً من التسوية هو مُحِقّ في اعتباره، ودرجات الصواب في هذا الاعتبار أعلى بكثير من درجات الخطأ.. إيديولوجيا المحظور والمسموح تتحرّك من جديد.. والظروف صعبة.. وهل يكون العَوْدُ إلى بدء عنوان المرحلة؟!

٢ قوى سياسية وكلامٌ في التسوية

قلق بعض المسيحيين بعد التسوية هو قلقٌ وجودي يطرح ما هو أكثر من هاجس قابل للتبديد وأبعد من خوف قابل للتهدئة.

ما يسوّغ هذا القلق انهيار مقولات الفكر الطائفي في المستوى النظري وسقوط «دولة المسيحيين» في المستوى العملي وفقدان «الضمانات»، فضلاً عمّا رافق ذلك من انفراط «الجبهات» وتشرذم الصفوف وضعف «المؤسسات» وانعدام القيادة وغياب الرؤيا.. بالمقابل يشهد هؤلاء تعاظم نفوذ المسلمين في مؤسّسات دولة التسوية ونفور مسيحيين من هذه المؤسسات التي لم تعد تشكّل بالنسبة إليهم «الضمان التاريخي» المطلوب.. لا ضمانات ولا امتيازات باقية لهم في «نظام التسوية».. هذا ما يقوله البعض.. وينتابه قلقٌ شديدٌ على الحرّية والمصير!!..

يطلبون الضمانات من المسلمين وفي «يقينهم» أن سياسة المسلمين سياسة مرحلية لا بدّ منتهية إلى السيطرة على السّلطة؟!!..

يطلبونها من العرب وفي «معرفتهم» أنّ للعرب سياسات متبدّلة!. وأنّ سوريا هي الطرف الأساس في التسوية وهي الثابت الوحيد فيها.. وبينهم وسوريا تاريخ من اللاّثقة والدّماء؟!!.. أين هي اللجنة العربية الثلاثية، الشاهد والضامن والكفيل؟! يسأل، بتعجّب، هؤلاء..

يطلبونها من الغرب وفي «وعيهم» أن سياسة الغرب هي سياسة مصالح وتوظيفات وهي من غير «شفقة» وصدقية؟!..

يطلبونها من قوتهم الذاتية وفي «إدراكهم» والتجربة أن سياسة القوّة الذاتية سياسة مدمّرة وسياسة حروب مفتوحة مع الذات والآخرين.. والنتيجة مزيدٌ من كوارث ودماء؟!..

العددية.. والديموقراطية العددية في المجتمعات المتعدّدة حضارياً تعني تحكّم الأكثرية بالأقلّية.. وهذا ما يتنافى ومبدأ الحريات العامة والخاصة وتقرير المصير.. ومفهوم وحدة الدولة لدى المسلمين، في رأي ذيّاك الفريق من المسيحيين، يقوم على الوحدة في الانصهار؛ ودولة هذه الوحدة هي دولة مركزية بسيطة، دولة تسلّط وقهر وإلغاء.. في حين أن مفهوم دولة الوحدة لدى أولئك المسيحيين يقوم على وحدة في التعدّد، والدولة تحافظ على كيان الجماعات وشخصياتها، وهي دولة اللامركزيات السياسية والأمنية، أي الدولة المركّبة أو الاتحادية..

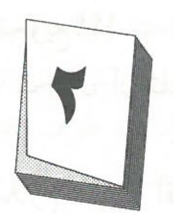
ـ لا إصلاح دستورياً في ظلّ «الاحتلالات».

ـ الحياد في سياسة لبنان الخارجية والانسحاب من الصراع العربي/ الإسرائيلي.

هذه الأحكام الستّة التي شكّلت عناصر الخطاب السياسي، خطاب ما قبل التسوية لفريق من المسيحيين لم تأخذ بمجملها طريقها إلى نصّ التسوية ولم تجد لها مكاناً في تطبيق نظام التسوية ولم تجد لها رجالاً في دولة التسوية، الأمر الذي جعل هذا الفريق المسيحي غريباً عنها وغير معني بها وجعله تالياً فريقين واحدٌ يسعى إلى تطويرها في اتجاه الأحكام التي بها يؤمن.. وهؤلاء هم أصحاب نظرية الانقلاب على التسوية من داخل.. وواحدٌ يسعى إلى إسقاطها نصّاً ونظاماً وحكماً ودولة.. وهؤلاء هم الذين لم ينخرطوا فيها منذ البداية..

الممارسات الخاطئة للقيّمين على دولة التسوية حرّكت من جديد عند هؤلاء المسيحيين كلامَ ما قبل التسوية، وأعادت إلى المسامع خطاب الخوف من إخضاع وإكراه وتذويب وإلغاء.. والمسألة لم تعد احتجاجاً على قانون إنتخابي غير عادل أو اعتراضاً على انتخابات غير مكتملة الشروط والظروف لتكون حرّة ونزيهة.. إنها، في الواقع، احتجاج على دولة التسوية.

من يعتبر موقف بعض المسيحيين من الانتخابات موقفاً من التسوية هو مُحِقّ في اعتباره، ودرجات الصواب في هذا الاعتبار أعلى بكثير من درجات الخطأ.. إيديولوجيا المحظور والمسموح تتحرّك من جديد.. والظروف صعبة.. وهل يكون العَوْدُ إلى بدء عنوان المرحلة؟!



قوى سياسية وكلامٌ في التسوية

قلق بعض المسيحيين بعد التسوية هو قلقٌ وجودي يطرح ما هو أكثر من هاجس قابل للتبديد وأبعد من خوف قابل للتهدئة.

ما يسوِّغ هذا القلق انهيار مقولات الفكر الطائفي في المستوى النظري وسقوط «دولة المسيحيين» في المستوى العملي وفقدان «الضمانات»، فضلاً عمّا رافق ذلك من انفراط «الجبهات» وتشرذم الصفوف وضعف «المؤسسات» وانعدام القيادة وغياب الرؤيا.. بالمقابل يشهد هؤلاء تعاظم نفوذ المسلمين في مؤسّسات دولة التسوية ونفور مسيحيين من هذه المؤسسات التي لم تعد تشكّل بالنسبة إليهم «الضمان التاريخي» المطلوب.. لا ضمانات ولا امتيازات باقية لهم في «نظام التسوية».. هذا ما يقوله البعض.. وينتابه قلقٌ شديدٌ على الحرّية والمصير!!..

يطلبون الضمانات من المسلمين وفي «يقينهم» أن سياسة المسلمين سياسة مرحلية لا بدّ منتهية إلى السيطرة على السّلطة؟!!..

يطلبونها من العرب وفي «معرفتهم» أنّ للعرب سياسات متبدّلة!. وأنّ سوريا هي الطرف الأساس في التسوية وهي الثابت الوحيد فيها.. وبينهم وسوريا تاريخ من اللاثّقة والدّماء؟!!.. أين هي اللجنة العربية الثلاثية، الشاهد والضامن والكفيل؟! يسأل، بتعجّب، هؤلاء..

يطلبونها من الغرب وفي «وعيهم» أن سياسة الغرب هي سياسة مصالح وتوظيفات وهي من غير «شفقة» وصدقية؟!..

يطلبونها من قوتهم الذاتية وفي «إدراكهم» والتجربة أن سياسة القوّة الذاتية سياسة مدمّرة وسياسة حروب مفتوحة مع الذات والآخرين.. والنتيجة مزيدٌ من كوارث ودماء؟!..

يطلبونها من «حكم التسوية» وفي «ملموسهم» أنّه حكمٌ منحرف وضعيف ومقيّد وتابع.. لسانه تهديد ومسلكه قهرٌ وسلامه تجويع؟؟!..

هذا هو الإطار الواقعي والنفسي لمقاربة موضوعية تحاول أن تفهم وتتفّهم قلق بعض المسيحيين بعد التسوية..

هل هذا الكلام وهم ناتج عن «الخوف التاريخي» الملازم لطبيعة أقلّية تجد نفسها مهزومةً في عالمٍ يتّجه صوب التكتّلات الكبرى؟

هل هذا الكلام يترجم يقظة ما يترسّب في «الذاكرة التاريخية» لدى مجموعة من الناس وجدت نفسها، منذ تكوّنها الدّيني، في صراع صعب مع بيئة تهدّد وجودها والخصائص؟

هل هذا الكلام هو وسيلة استنفار وتخويف سياسي قديم/ جديد ومتجدّد يشكّل خطاب المستفيدين من «مقولة طوائفية» تنظّم علاقة الطوائف بالكلأ والماء في دولة ريعية، دولة المغانم والأسلاب، سلماً واحترابا؟

هل هذا الكلام هو «رجمٌ سياسي» في غيب التحوّلات المرتقبة في منطقة الشرق الأوسط؟.. وكلامٌ كثير من الصنف عينه يُسْمَعُ في غير مكان ويُسْتَدَلّ منه إلى أنّ أطراف النزاع في هذه المنطقة يسعون إلى تشكيل جغرافي جديد.. وكلّ «شعب» يبحث عن «أرضه» في المفاوضات الجارية!!..

الأجوبة عن هذه الأسئلة الكبيرة والشائكة والمتشابكة تبقى دون اليقين المبرم والمؤكّد المحكم.. وقد يجد بعض الناس في طرحها مجرّد «ترف فكري» أو «توهّم جدالي» يبتزّ الحقائق ويلوّن أشكالها والمضامين.

أما الثابت في رأينا فهو أن كلّ سؤال يتضمّن جزءاً من الحقيقة العامة ومتى تلاحمت الأجزاء استقام الكلّ، وقوامه أنّ «التسوية» في كلام بعض المسيحيين ليست، كما رُوّج لها منذ البداية، جزءاً من تسوية عامة لُحِظَت للمنطقة، وليست كما قيل، يومها، إنها المدخل إلى الحلّ العربي/ الإسرائيلي الشامل، وليست كما تهيّأ لمن ارتضاها بداية الفصل بين الأزمة اللبنانية وأزمة المنطقة.

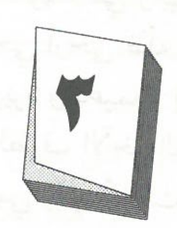
في ضوء هذا الكلام «المسيحي» الجديد والمتجدّد في التسوية والمنقلب على كلام لفريق منهم سابق، يقدّم لنا أصحابه قراءة جديدة للواقع

الإقليمي تستشفّ إمكان تحوّل في اتجاه التفلّت منها.. فالتسوية، في رأيهم، جاءت وليدة ظروف دولية وإقليمية أدّت إلى توافق خارجي أرخى ظلّه في الداخل توافقاً هشّاً لم يحسن أهل الحكم وأهل التسوية تطويره وتدعيمه، إنّما أفاد منه طرفٌ بغية تعزيز مواقعه في السّلطة على حساب الطرف الآخر الذي وجد نفسه، اليوم، أمام تبدّلات في الواقع الدولي والإقليمي ربّما أتاحت له فرصة الخروج من «القبول على ضيم» إلى استرداد «الخسارة».

القراءة «المسيحية» الجديدة لدى فريق والمتجدّدة لدى آخر، في خطوطها الخارجية، يصاحبها، في رأينا، كثيرٌ من التفاؤل والاندفاع غيّب عن أصحابها الدقّة في الحسابات أو حسن التقدير في توقيت «الانتفاضة».. إذ إنّ سوريا الموكل إليها غير دور في المنطقة ولبنان لا تزال، حتى الساعة، ضرورة سياسية وأمنية في خطة السّلام الأميركي للمنطقة.. وهي الطرف القادر من موقع التجاوب المبدئي والمطلق مع ضرورات السّلام. تبقى أكثر الأطراف قدرة على التعاطي مع الملف اللبناني، وتبقى الأشدّ تمسّكاً بالتسوية، أقلّه، حتى إنهاء المفاوضات وتأمين مصالحها الوطنية والقومية.. والقول إن سوريا باتت الحلقة الأضعف بعد حرب الخليج وأن حكومة رابين تودّ تحطيمها والمفاوضات جارية قولٌ ينطوي على وهم كبير، قد يدفع بأصحابه إلى الوقوع، مجدّداً، في الخطأ الكبير، خطأ المواجهة مع سوريا التي باتت التسوية في لبنان قضيّة رئيسة من قضاياها..

إنّ نظرة واقعية في تطوّر مسار التسوية منذ إقرارها في الطائف حتى اليوم، وفي ضوء الممارسة اليومية والمتابعة السورية لها، تُبرز بوضوح كم صار الارتباط شديداً بين التسوية والاهتمام السوري.. لهذا سارع المعنيون في الطرف الرافض للانتخابات، والانتخابات حدثٌ أساس في التسوية، إلى طمأنة سوريا بأنّ الموقف من الانتخابات لا يستهدف دورها في لبنان، وسارع «حلفاء» سوريا في الطرف الداعي إلى إجرائها إلى اتهام الرافضين بالانقلاب على سوريا..

وعليه، لقد أصبحت سوريا هي الفيصل في مسألة التسوية.. ونأمل أن يجيد الجميع قراءة المرحلة بعناوينها الثابتة والتسوية واحدٌ منها.. ونأمل أن يكون كلام الجميع في التسوية أنه لا بديل عنها إلاّ الفوضى.. والمآسي..



قوى سياسية وكلام ما بعد التسوية

التسوية حسمت هوية لبنان ونظامه السياسي في غير الاتجاه الذي كان يريده بعض المسيحيين الذين لا يرضون بالعربية هويةً للبنان وبالعروبة له انتماء. كلامهم بعد التسوية هو أن هوية «لبنان ـ التسوية» تعارض هويتهم وأن أهل التسوية وافقوا على إبدال هوية لبنان الذاتية المميّزة بالعلاقات المميّزة مع سوريا، وبهذا مهّد هؤلاء لإمكان إقامة نظام الوحدة مع سوريا أو الاتحاد الفيدرالي معها.. فالتسوية في رأي هذا الفريق من المسيحيين قضت على هوية لبنان ونظامه السياسي: الهوية «صارت» عربية وهي «عربية» لا تتأكّد إلاّ بالعلاقات المميزة مع سوريا كما ورد صراحةً في نصّ التسوية، والنظام السياسي صار ملحقاً بالنظام السوري.. وهذا ما تؤكّده، في رأي من عارضها أو تحفّظ عنها، معاهدة التنسيق والأخوّة!!.

والتسوية، في نظرهم، لم تفصل بين الهوية والانتماء، فيقولون هوية لبنان لبنانية وانتماء لبنان إلى المحيط العربي هو انتماء الدولة اللبنانية إلى مجموعة الدول العربية وهو انتماءٌ يحكمه ميثاق الجامعة. هذا، والتسوية ألزمت الدولة اللبنانية بتجسيد مبادىء الهوية والانتماء في كلّ الميادين من دون استثناء، وفي هذا الإلزام مخالفة فاضحة لتعدّدية الشعب اللبناني التي تفرض قيام دولة اتحادية تنمّي لدى كلّ مجموعة خصوصياتها وتراثها والتطلّعات بما فيها العلاقات الخارجية. ما ورد في البند الثاني من مقرّرات خلوة سيّدة البير (٢١ ـ ٢٣ كانون الثاني ١٩٧٧) هو الكلام المعبّر عن الاعتقاد بالتعدّدية أساساً في النظام السياسي:

«اعتماد تعدّدية المجتمع اللبناني بتراثاتها وحضاراتها الأصيلة أساساً في البنيان السياسي الجديد للبنان الواحد، تعزيزاً للولاء المطلق له، ومنعاً للتصادم بين اللبنانيين بحيث ترعى كلّ

مجموعة حضارية فيه جميع شؤونها، وبخاصة ما تعلّق منها بالحرية وبالشؤون الثقافية والتربوية والمالية والأمنية والعدالة الاجتماعية وعلاقاتها الثقافية والروحية مع الخارج وفقاً لخياراتها الخاصة..».

والتسوية، في نظرهم، تذهب في اتجاه الدولة الوحدوية وقاعدتها الديموقراطية العددية وهي الصيغة النقيض لصيغة التوافق والتوازن بين أقلّيات حضارية متعدّدة.. دولة التسوية هي دولة حكم الأكثرية... والأكثرية يجب ألاّ تحكم لأن لبنان لا يحكم بالأرقام ولأن الديموقراطية لا يمكن أن تمارس في العالم الثالث بشكل مطلق كما تمارس في الغرب بين أكثرية سياسية وأقلّية سياسية، فالأكثرية في الشرق هي أكثرية دينية والأقلّية هي أقلّية دينية.. هذا والخلاف الذي أثارته ممارسة التسوية هو خلافٌ حول مفهوم الأكثرية والأقلّية، وهو في رأيهم ينشدّ بين رأيين:

ـ إما إلغاء الطائفية ويكون هناك أكثرية وأقلّية بمعزل عن الطائفية.

ـ إما اعتماد الطائفية بشكل صحيح.

أي إن الخيار هو بين الدولة الوحدوية وقاعدتها العلمنة الشاملة والدولة المركّبة وقاعدتها التشكيل الطوائفي..

هذه هي القاعدة الفكرية التي تحرّك خوف هذا الفريق من المسيحيين من إلغاء الطائفية السياسية..

والتسوية، نظرياً، يقول هؤلاء، منحت للجماعات حقّ النقض في القرارات المصيرية، وأكّدت التوافق مبدأ أساسياً في اتخاذها، ونصّت على تشكيل حكومات الوفاق الوطني، واعتبرت أن لا سلطة شرعية ما لم تحافظ على ميثاق العيش المشترك.. غير أن الممارسة، في ضوء ما هو حاصل، انقلبت على هذه المفاهيم وألغتها. لقد أفرغت الممارسة نصّ التسوية من روحه الوفاقية.

والتسوية في نظرهم وفي ضوء التجربة هي غير عادلة وغير متوازنة وهي تميل في شقها الداخلي لمصلحة المسلمين وفي شقّها الخارجي لمصلحة السوريين... وإذا كان ميثاق ١٩٤٣، يقول هؤلاء، بأرجحية مسيحية فإن وثيقة الطائف هي بأرجحية مسلمة.. الخلل في النظام لا زال

قائماً، تبدّلت هويته فقط.. التمثيل المسيحي في الصيغة الجديدة لا يؤمن للمسيحيين «الأمن» ولا يحفظ لهم «الدور السياسي»!!.

لقد قبلنا الصيغة الجديدة، يقول هؤلاء في مجالسهم الخاصة واجتماعاتهم المغلقة، لأننا تعبنا من الحرب وفي إثر تجربة مرّة علّمتنا أن الارتباط بإسرائيل أَمْرٌ مُهْلِك، ولأننا منذ البداية دخلنا في «حرب الآخرين» فكان علينا أن ندخل في «سلام الآخرين».

والتسوية، في ضوء ما حصدوه من تجارب، القائلة بتوزيع المقاعد النيابية بالتساوي بين المسلمين والمسيحيين، تُحْدِث خللاً في التوازن الوطني لمصلحة الفريق المسلم، فعدد النواب المسيحيين الذين ينتخبون في مناطق إسلامية يفوق بكثير عدد النواب المسلمين الذين ينتخبون في مناطق مسيحية.. لقد أدرك الفريق المسيحي المعارض للتسوية أو المنقلب عليها أن مبدأ المناصفة يصحّ في حال انتخاب المسيحيين النواب المسيحيين وفي حال انتخاب المسلمين النواب المسلمين.. وذلك في نظام اتحادي طوائفي!!

وعليه، إن مجلساً نيابياً يُنْتَخب في ظلّ الظروف القائمة ستكون مهمته الأولى إلغاء الطائفية السياسية والإعداد لقانون انتخابي جديد خارج القيد الطائفي، يُعْمَلُ به بعد أربع سنوات.. وهذا ما يشكّل، في رأي الفريق المسيحي المقاطع، خطراً على الهوية والنظام السياسي.. والكيان..!!

هذا الكلام «المسيحي»، كلام ما بعد التسوية، هو كلامٌ قديمٌ متجدّد كامن في «الذاكرة السياسية» لفريقٍ من المسيحيين، حرّكته اليومَ مشاريع ترتيبات جديدة جغرافية وسياسية تُعَدّ لمنطقة الشرق الأوسط.. فالنظام الإقليمي الجديد يبحث عن جغرافيا سياسية وأنظمة سياسية جديدة.. حدود سايكس - بيكو لم تعد صالحة وهي في حاجة إلى تعديل.. الأنظمة السياسية القائمة لم تعد صالحة وهي كذلك في حاجة إلى تعديل. إنّها «فوضى إقليمية» لا أحد يعرف كيف هي النهايات!!

والمؤكّد هو أن المنطقة لن تبقى على ما هي عليه أوطاناً وشعوباً وأنظمة وإيديولوجيات.. خرائط الفرز الديمغرافي والجغرافي - السياسي هي

قيد الإعداد عبر المفاوضات الجارية بين الدول العربية ودولة إسرائيل.. أما متى تجد لها تنفيذاً على الأرض فمسألةٌ أدركنا منها البدايات...

إنها مرحلة «السلام الإسرائيلي» والمنطقة دخلت «العصر العبري».. عراقٌ مفكّك إلى ثلاثة أقاليم!! حكم ذاتي لفلسطينيي الضفّة والقطاع!! توطين لفلسطينيي لبنان وسائر الشتات!! دولة اتحادية في الأردن!! وأنظمة سياسية محاصرة بين الرفض والقبول!! وكلامٌ كثيرٌ من هذا النوع يذاع عادة عند التحوّلات التاريخية الكبرى.. وكلامٌ مثل هذا سمعناه قبل انهيار الاتحاد السوڤياتي..

في هذا المناخ الإقليمي الجديد، على ضبابيته، يتهيّأ لفريقٍ من المسيحيين، بفعل «مخاوفه التاريخية»، أنّه مهدّد «بهويته المميّزة» من غير طرف وجهة، وأنّه صاحب «حق تاريخي» في أن تكون له «أرضٌ» و«سيادة»، وذلك أسوةً بغيره من شعوب المنطقة!!

ما يعزّز هذا التهيّؤ، فضلاً عن المؤشّرات الإقليمية الغامضة، سقوط التسوية الداخلية في «التجربة السيّئة»، وتعامل المسؤولين عنها التعامل الفج مع الرموز والمقامات.. فالذين تعالوا على «سيّد بكركي» إما أنهم لم يحسنوا قراءة ما يعنيه مقام البطريرك في «الوجدان التاريخي» للموارنة، وإمّا أنّهم يحسنون القراءة فاستخدموها وسيلة استنفار عام في مرحلة تقضي بتظهير القوى في أقصى انشداداتها وتوتّراتها العصبوية بهدف الإعداد أو ترسيم الكيانات الدينية..

أصوليةٌ مسيحية ترتدُّ إلى ذاتها وتعنف عن طريق المقاطعة - وربّما لاحقاً المعارضة السلبية - دُفِعَ إليها مسيحيون بعد أن سُدّت في وجههم كلّ المنافذ.. تقابلها أصوليةٌ إسلامية تؤكّد ذاتها عن طريق انتخابات دُفِعَ إليها «إسلاميون» بعد أن فُتِحَت في وجههم مغاليق نظام سياسي قابل «للتغيير»!!

مسألة «التظهير الأصولي» من مقدّمات المرحلة الآتية وعنوانها الكبير انقسامٌ وفوضى.. ومجهول!!

4

قضية مسيحيين أم قضية وطن؟

منذ تسوية الطائف حتى اليوم، ثمّة كلام على المسيحيين في لبنان وهو كلامٌ متعدّد المصادر والغايات، منه ما يأتلف والحقيقة، ومنه ما يسابق الرّيح في اختراع الأوهام. من أحكامه نوجز الآتي:

ـ التسوية أنهت المسيحيين على الورق، وحروبهم، بسبب الخلاف عليها، أنهتهم على الأرض.

ـ ممارسة التسوية أقصت من اعتبروا أنفسهم من صانعيها والحماة ومن «أهل الحكم» الجديد، فأصبحوا خارج الحكم والمؤسّسات.

ـ انحراف السلطة بالتسوية عن خطّ التوافق في تأليف الحكومات واتخاذ القرارات الوطنية والمصيرية وتنفيذ بعض بنودها والإعراض عمّا تبقى فيها من بنود، أمورٌ أشعرت المسيحيين بالمطاردة والاستهداف لتصفية ما تبقّى لديهم من مواقع في الوطن والقرار.

ـ تغاضي السّلطة عن الخلل الحاصل في التوازن الوطني والسياسي وعدم جدّيتها في معالجته والتصدّي لحال التشرذم والإنقسام وإزالة ما يساور المسيحيين من هواجس ومخاوف، أمران ولّدا عندهم نفوراً من السّلطة وإحباطاً يكاد يدفع بغالبيتهم إلى فقدان الثقة، نهائياً، بإمكان النهوض وبناء الدولة المتوازنة واسترجاع الوطن المخطوف.

لن أناقش هذه الأحكام ولن أعمد إلى تبيين ما فيها من وهم وحقيقة. أوجزتها بهدف النفاذ عبرها إلى كلام على اللبنانيين وهو كلامٌ، في رأيي، لا يلغي الكلام على المسيحيين في وهمه واليقين بل يرتفع به إلى مستوى الشمول والمسؤولية العامةِ. . فالكلام على المسيحيين أوحى بأنّهم قضيّة في وطن، أما الكلام على اللبنانيين فيوحي بأن الوطن هو القضيّة.

ـ التسوية ما لم يتمكّن رعاتها وضامنوها من تنفيذ القرار ٤٢٥ بالاستقلال عن «مفاوضات السّلم الإسرائيلي» تنهي الوطن على الورق والأرض. كيان الوطن يبدأ من الجنوب ومصيره يرسم في الجنوب، وصدقية اعتراف الدّول بلبنان تتأكّد في الجنوب وحلّ مشاكله الداخلية مرتبطٌ بأحوال الجنوب.

ـ التسوية، ما لم يتمكّن رعاتها وضامنوها من منع التوطين، تكون قد أنهت الوطن وصفّت قضيّة على حساب قضيّة.

ـ التسوية، ما لم يساعد رعاتها وضامنوها اللبنانيين في بناء الدولة المركزية القويّة والعادلة والقادرة على ضمان أمنها والسيادة تكون قد وضعت الدولة والشعب، إلى أمدٍ غير معروف، في حكم الرّعاية والإيصاء. .

ـ التسوية، ما لم تتمكّن من إقامة دولة الحقّ والعدل والقانون والمساواة بين المواطنين وإقامة سلطة يرتضيها الشعب، ديموقراطياً، لتدبير شؤونه وعلى قاعدة الحقّ في المحاسبة والتغيير، التسوية هذه تكون قد جيّرت الدولة إلى مجموعة حاكمين تعاقد أفرادها على توازع الأسلاب وتقاسم المغانم وقهر الناس باسم الأمن الموفور والإنماء الموعود.

هذه هي الأحكام العامة الموجزة لكلام عام يتقدّم كلّ كلام خاص من دون أن يحجبه. فالمستويات تتكامل، وكلّ مستوى نافر أو غير خاضع لمبدأ التكامل يبقى على هامش الوطن والقضيّة.

وانطلاقاً من كلّ هذا، ندعو المسيحيين إلى عدم القبول بالكلام السّائد عن الإحباط وما شابه والذي يوحي لهم بأنّهم في واقع المنهزم وأن المسلمين هم في واقع المنتصر

فالانهزام كما هي الحال، وكما بدا من أحكام كلامنا على التسوية، هو للوطن كياناً ودولة وشعباً. والمسيحيون ليسوا كياناً في داخل كيان وليسوا دولة في داخل دولة وليسوا شعباً في داخل شعب.

لقد انتهى المسيحيون اليوم إلى نقطة «الحرج التاريخي» التي تتحدّد عندها هويتهم السياسية. وللمرّة الأخيرة، فإمّا أن يكونوا لبنانيين بكلّ ما لهذه الكلمة من أبعاد ومضامين، وطنية عامة، وإمّا أن يكونوا جماعة

عصبوية وطائفية منعزلة ومنكفئة تتخبّط في مسارات ومتاهات تزيّن لهم الأحلام وقائع ثابتة.

«كتلة الرفض التاريخي» التي حملوها على امتداد عمرهم في هذه المنطقة من غير الجائز أن يُفرّط بها عند أوهام الطامحين لأدوار هي أكبر من أحجامهم بكثير لا بل من الواجب أن توضع في تصرّف الوطن كلّه كياناً وشعباً ودولة.. من غير الجائز أن تتحوّل كتلة الرفض كتلة انتحار جماعي. بين الرفض والانتحار مسافةٌ لا تحدّها سوى العقول المتبصّرة.

والمرحلة اليوم هي مرحلة عقل سياسي قادر على تجاوز واقع الانكفاء وفلسفة التقوقع و«الهمّ الخاص». فتلك الفلسفة لا تجسّد استراتيجياً الحلّ المطلوب ولا تحرّك في اتجاه الانقاذ. فالمطلوب هو التمدّد في رحاب الوطن..

إن الانتماء إلى الوطن يقوّض الولاءات التقليدية ويحرر من قوانين التخلّف ووضعيات الانقياد الحكمي لمؤسسات العصبية والقرابة والجوار الجغرافي والمذهبي. المطلوب هو أن يبادر المسيحيون وينتفضوا على مؤسّسات التخلّف التي تحرم المواطنين من عقلانية التصرّف، إذ أنه لا بدّ من هدم كلّ المعتقلات الطائفية التي تفرض على المواطنين سيكولوجيا الخوف من الآخر والحقد عليه والنفور منه.

هذه السيكولوجيا دمّرت المسيحيين وأصّلت فيهم روحاً عدوانية وعدائية متعالية دفعتهم باستمرار إمّا إلى الحرب وإمّا إلى الانكفاء.

من الخطأ أن يسلّم المسيحيون بمنطق الحرب المفتوحة بين المسلمين وغير المسلمين في هذه المنطقة، ومن الصواب أن يدخلوا في منطق السّلام الأهلي بين أبنائها، في ظلّ عروبة تحترم حقوق الإنسان وتنفتح على ثقافة التواصل والالتئام.

إنّ التمدّد في رحاب الوطن يفتح أمام المسيحيين، مجدّداً، رحاب العروبة. لا بدّ من التفاهم مع البيئة العربية، فالمسيحيون ينتمون إليها حكماً وإرادة وغرضاً.. منذ بداية القرن التاسع عشر حتى اليوم، والنّخب المسيحية تحمل لواء الدعوة إلى العروبة.. لاقت هذه الدعوة صدى واسعاً لدى النّخب السياسية والثقافية المسلمة.. لكن إيجاد إسرائيل وزرعها في

المنطقة دولة عنصرية دينية أدّيا إلى بروز ثقافة ارتدادية وعدوانية، ساعدت دولة إسرائيل على قيامها وتغذيتها في إطار سياسة الإضعاف والقهر الحضاري العام. إنّ إسرائيل تعي تماماً أن المعركة الفاصلة في المنطقة هي معركة حضارية وأنه لا شيء يعود بالعروبة الحضارية إلى بداءة التوحش سوى إيقاظ العصبّيات المذهبيّة والغرائز الدينية والاثنية المسعورة.

إنّ مواقف مفكرّي القرن التاسع عشر وآراءهم تشكّل المنطلقات التي تؤسّس لتفاهم سياسي/ثقافي مع العرب بدءاً بالسوريين، وهو تفاهمٌ على المسيحيين أن يظهروا رغبتهم مجدّداً في تأكيده لا لتسويغ موقف أو لتبرئه ذمّة، بل لأنّ ذلك هو من جوهر إيمانهم العميق بانتمائهم إلى رحاب البيئة العربية ودورهم القومي فيها..

والكلام على العروبة يفرض على المسيحيين أن يعيدوا قراءة علاقتهم بالغرب، بنقدية صارمة، وذلك منذ العهود القديمة حتى اليوم، بغية أن يتبيّنوا وجوه الصواب فيها والخطأ.. وفي ضوء هذه القراءة، لا بدّ من أن يتكشّف لهم أن العروبة وحدها هي الملاذ والموئل والمنقذ من حبائل الارتهان والتبعيّة.. فالعروبة هي الحاضن وهي العاصم من الانزلاق عند المنعطفات الخطيرة، والمسيحيون هم اليوم عند واحد من أشدّها انعطافاً وخطورة..

أن يخرج المسيحيون من حال الخوف ويحطّموا أشكال القطيعة، على رغم كلّ المآسي، فَعَمَلٌ جيّد ومطلوب. والقوّة هي في مدى مقدرتهم على الانتشار في رحاب الوطن والمنطقة ومساحة الإنسان فيهما فكراً وشعوراً وقضيّة وفي ضوء وعيهم قضايا الوطن والعروبة يعي المسيحيون قضيّتهم ويدركون أنها ليست قضيّة جماعة أو فئة مهدّدة في واقعها والمصير، بل قضيّة وطن مهدّد بالانهيار والاندثار، ويدركون، تالياً، أن لا وجود سياسياً في مستقبل قريب أو بعيد لأي جماعة خارج وجود الوطن ومستقبله، وأنّه لا مشاريع خاصة تنقذ أصحابها دون الآخرين.

فالإنقاذ المرتقب هو لكلّ الناس في كلّ الوطن وما عدا ذلك خبطٌ في متاهة من دون قاع.

الفصل السادس

مأزق ارتباط بالتسوية الإقليمية

١ ـ الموقف الأميركي في سنوات ما قبل التسوية ١٩٨٢ ـ ١٩٨٨.

٢ ـ المفاوضات الإسرائيلية/ العربية، أزمة رأي أم أزمة تاريخ؟

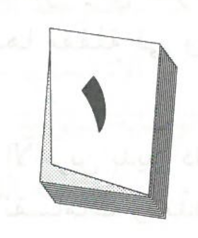
٣ ـ لبنان وسوريا وإسرائيل، أي نظام سلم؟

٤ ـ إتفاق غزّة/ أريحا أوّلاً ومستقبل التسوية في لبنان.

٥ ـ الجنوب اللبناني في الخطّة الإسرائيلية.

٦ ـ عصر التسوية أم العصر الإسرائيلي؟

٧ ـ نظام التداعيات والفوضى.



الموقف الأميركي في سنوات

ما قبل التسوية ١٩٨٢ ـ ١٩٨٨

دخلت الأزمة الإقليمية لبنان عبر مصالح القوتين الإقليميتين المجاورتين إسرائيل وسوريا بعد أن تنامت فوق أرضه قوّة فلسطينية استطاعت تحدِّي إسرائيل وسوريا معاً: إسرائيل عن طريق تهديد أمن أو سلامة ما تسمِّيه مناطقها الشمالية،، سوريا عن طريق توريطها في سياسات وصراعات أو ما تسمِّيه مواجهات، هي لم تقرِّر مكانها وحجمها والزمان.. فالقوَّة الفلسطينية، آنذاك، كانت قوَّة قادرة على تهديد سلامة إسرائيل وعلى توريط سوريا أو جرِّها إلى مواقف لا تأتلف ونظرية التوازن الإستراتيجي الذي كانت تسعى إليه في مسألة الصراع العربي/الاسرائيلي..

الولايات المتحدة الحريصة على أمن إسرائيل وافقت على سياسة التدخُل الإسرائيلي المباشر في لبنان من جهة، والحريصة على الأمن الإقليمي وافقت على سياسة التدخُل السوري المباشر في لبنان من جهة ثانية... وهكذا، في ظلّ غياب دولة لبنانية مركزية قوية وإرادة وطنية واحدة وجدت أميركا الحلّ الأمثل في تكريس شرعية مصالح إسرائيل وسوريا في لبنان..

هذا الحلُ لاقى ترجمته العملية في «نظام الخطوط الحمر» الذي بدأ التقيُّد به عام ١٩٧٦.. فمنذ ذلك العام حتى العام ١٩٨٢ قادت الموقف الأميركي سياسة التفهُّم للموجبات الأمنية السورية/الإسرائيلية مهّد له كيسنجر الذي أسقط لبنان من المعادلة الإقليمية بعد حرب تشرين ١٩٧٣ معتبراً أن توازن المصالح بين إسرائيل وسوريا يحفظ الوضع من الانفجار في وجه المساعي السلمية التي كان يقودها خطوة خطوة بين القاهرة وتل أبيب...

رأت الإدارة الأميركية آنذاك أن «نظام الخطوط الحمر» يقي القوَّتين العظميين من الانجرار إلى المواجهة في منطقة تريدها مقفلة في وجه الاتحاد السوڤياتي وتريد حلَّ النزاع فيها حلاً أميركياً.

هذا النظام كشف لبنان ساحة مفتوحة أمام حروب الآخرين بديلاً دائماً من حرب شاملة.. ولكن في هذه الساحة ازدادت الانقسامات وتعدَّدت القوى المحلِّية والخارجية المتداخلة خصوصاً بعد اجتياح الجنوب ١٩٧٨ وزيارة السادات مدينة القدس وبدء المفاوضات في كامب ديڤيد وانطلاقة الثورة الإيرانية، وتعقَّدت الأمور في العام ١٩٨١ في إثر أحداث مدينة زحلة والمواجهة الجوية السورية/الإسرائيلية وأزمة الصواريخ في البقاع التي استدعت مجيء فيليب حبيب موفد الرئيس ريغان.. وانتهت الأمور إلى ذروة التعقيد مع الاجتياح الإسرائيلي الثاني ١٩٨٢ الذي استدعى تدخُّلاً أميركياً من نوع جديد بعناوين وأهداف وخطة سياسية جديدة أوحت بأن الأميركيين يمتلكون هذه المرَّة حلولاً جدِّية (إخراج لبنان من نظام كيسنجر) لاحت بوادرها بقدوم القوة المتعدِّدة الجنسيات... اعتبرت تلك الحلول إنقلاباً جذرياً على سياسة كيسنجر ورسماً لاستراتيجية أميركية جديدة في لبنان عُرِفَتَ بخطَّة حبيب.. ولكن هذه الحلول أصيبت بنكسة باغتيال بشير الجميِّل.. حاول حبيب الاستمرار بها مع أمين الجميِّل ولكن «وثيقة شارون» أحدثت الانقلاب المضاد فأدرك حبيب أن اللبنانيين ضيَّعوا الجميع وضيَّعوا أنفسهم وأضاعوا فرصة الحلِّ.. ثمَّ كانت محاولة شولتز في اتفاق ١٧ أيّار، ولكن الرسالة الإسرائيلية التي اشترطت انسحاباً سورياً متزامناً مع الانسحاب الإسرائيلي أحدثت الانقلاب الثاني المضاد وأعادت لبنان إلى «نظام الخطوط الحمر» الذي حاول ميشال عون خلخلته فلم ينجح، ومجدَّداً كُرِّس هذا النظام في اتفاق الطائف.

بين ١٩٨٢ و١٩٨٨ تقلَّب الموقف الأميركي إزاء لبنان في ثلاث مراحل بعناوين ثلاثة:

ـ المرحلة الأولى ١٩٨٢ ـ ١٩٨٣، وعنوانها:

الحلُّ في لبنان حاجة مسبقة للحلِّ في المنطقة أو الموقف المنقلب على «نظام الخطوط الحمر».

ـ المرحلة الثانية ١٩٨٤ ـ ١٩٨٦، وعنوانها:

الانسحاب من لبنان وفقدان المبادرة، أو الحصار الجوي الأميركي والوصاية السورية.

ـ المرحلة الثالثة ١٩٨٧ ـ ١٩٨٨، وعنوانها:

تحضير المؤتمر الدولي للسَّلام في الشرق الأوسط، أو العودة بلبنان إلى «نظام الخطوط الحمر» والحوار مع سوريا.

المرحلة الأولى: الحلُّ في لبنان حاجة مسبقة للحل في المنطقة، أو الموقف المنقلب على «نظام الخطوط الحمر».

في بداية الثمانينات برز تفاهم أميركي/عربي جسَّده مشروع الملك فهد ومقرَّرات قمَّة فاس الثانية. وبرز تفاهم أميركي/إسرائيلي جسَّده اجتياح لبنان بهدف القضاء على المقاومة الفلسطينية واستنزاف سوريا لتسهيل الحلِّ.. وكان رأي الإدارة الأميركية أن الحلَّ في لبنان هو بداية السَّلام العربي/الإسرائيلي أو خطوة أولى نحو السلام في الشرق الأوسط، فلبنان وسيلة سلام عام في المنطقة.. وهذا ما أكَّده شولتز بقوله: «ما تفعله أميركا في لبنان يجب أن يُسهم في عملية السَّلام في الشرق الأوسط».. وهذا ما أكَّده كذلك أمين الجميِّل في كتابه «الرهان الكبير» بقوله: «كانت الولايات المتحدة ترى أنَّ حلَّ قضيَّة لبنان يجب أن يتمَّ ليس في إطار سياستها التقليدية وإنما بما يسمح لمشروع السَّلام العربي الذي وضع في قمة فاس في أيلول ١٩٨٢ بأن يأخذ مجراه ويبدأ تنفيذه».

والإدارة الأميركية رأت، تالياً، ضرورة الانتقال بسرعة من تسوية لبنانية/إسرائيلية إلى تسوية عربية/إسرائيلية، وذلك عبر مفاوضات ثنائية ناجحة برعاية أميركا تكون نموذجاً لمفاوضات مقبلة بين إسرائيل ودول عربية أخرى حسب مشروع ريغان الذي أطلقه في أول أيلول ١٩٨٢ مستثمراً الاجتياح الإسرائيلي للبنان لطرح حلٍّ سياسي أميركي في المنطقة.

إنطلاقاً من هذه الرؤية أبدت الولايات المتحدة استعدادها لمساعدة لبنان لإنهاء الحرب وإنهاء الاحتلال عبر المفاوضات الثنائية بين لبنان وإسرائيل.. فهي تريد لهما أن يعيشا بسلام.. والمعاهدة هي الهدف

الآني.. أما الهدف الاستراتيجي فهو معاهدة سلام إسرائيلي/عربي تعمّق وتشرّع وجود إسرائيل في المنطقة..

في ضوء هذه الرؤية الأميركية بدأت المفاوضات الثنائية، مفاوضات الانسحاب الإسرائيلي من لبنان كما تهيّأ للجانب اللبناني.

ـ الموقف الأميركي في مفاوضات الانسحاب الإسرائيلي:

منذ البداية، وفي اللّقاء الأول بين الجميل وريغان، أكّد الرئيس الأميركي أنّه لا بدَّ للانسحاب من الجنوب أن يتحقَّق على مراحل في ضوء ضرورات الأمن الإسرائيلية.. وأكَّد شولتز أن انسحاب إسرائيل لا يتمّ على أساس قرارات الأمم المتحدة إنما على أساس المحادثات الثنائية التي تقرّر فيها وحدها مصلحتها القومية.. وأثار حبيب المخاوف من المطامع الإسرائيلية آملاً أن ينتزع من اللبنانيين القبول ببعض التنازلات.. ونقل درايبر وجهة نظر إسرائيل بنقاطها الآتية: إسرائيل تعارض المباحثات مع فريق لبناني ذي طابع عسكري صرف؛ إنها تريد اتصالات سياسية ومنطقة نفوذ في لبنان (المنطقة الأمنية)، وهي لا تمانع بوجود سوري في البقاع، وهي تعتبر جنوب لبنان محمية إسرائيلية حتى التوصُّل إلى اتفاق، وقمّة جبل الباروك مهمة للأمن الاسرائيلي.. وهي تدعو إلى اتخاذ خطوات ملموسة في مجال تطبيع العلاقات المتبادلة.. وينهي درايبر بدعوة اللبنانيين إلى النّظر في المسألة بصورة جادة..

الموقف الأميركي، إذاً، واضح وهو يشرط إنهاء الاحتلال بضرورات الأمن الإسرائيلي وبمعاهدة سلام بين لبنان وإسرائيل.. وهو يدعو، تالياً، إلى أن يقوم لبنان بتنازلات مهمَّة أو واسعة. لا إنسحابات بدون ترتيبات أمنية ومعاهدة سلام وتطبيع علاقات وهذا هو الموقف الإسرائيلي نفسه.

يقول إيلي سالم، في كتابه «الخيارات الصَّعبة»، تعليقاً على حبيب الذي أثار المخاوف من المطامع الإسرائيلية.. «وحثّنا على أن نفكّر بكلمات ومفاهيم أو بلغة تخفِّف من مخاوف إسرائيل».. ويقول أمين الجميّل في كتابه «الرّهان الكبير».. «فيليب حبيب لم يكن يهمل أية فرصة لحثّنا على التساهل».

الموقف الأميركي المنحاز يثبت أن أميركا تنظر إلى لبنان والمنطقة من

زاوية تأمين المصالح الإسرائيلية.. ليس لواشنطن سياسة لبنانية.. إنَّ لها سياسة إسرائيلية/لبنانية في لبنان. وعبّر ريغان عن هذه السياسة يوم أعرب لسالم وسلام في ١٦ آذار ١٩٨٣ عن «قلقه من أمن حدود إسرائيل الشمالية» ويوم قال لهما: «إنَّ شامير يريد ترتيبات محدَّدة وهو مُحِقٌّ في ذلك، شرط أن لا تؤثّر هذه الترتيبات على سيادة لبنان».

الموقف الأميركي لم يكن في مستوى الطموح أو الوهم اللبناني، ومارس على اللبنانيين ضغوطاً هائلة للقبول بسيادة محدودة.. قال الجميّل لحبيب في ١٤ نيسان ١٩٨٣: «إنَّ الدور الأميركي في المفاوضات لم يكن كما توقَّعناه.. في المفاوضات كان الضغط الأميركي علينا متواصلاً لتلبية مطالب الإسرائيليين».

هذا الموقف المنحاز قابله موقف مختلف أو وجهة نظر أخرى قادها وزير الدفاع واينبرغر وأيّدها ريغان في غير كلام ورسالة.

في كتابه «القتال من أجل السَّلام» (١٩٩٠) قال واينبرغر: «سياستنا في لبنان تعتمد على إنجاز دبلوماسي كاتفاقية تلزم السوريين والإسرائيليين بالانسحاب». كان واينبرغر يرى إلى دعم لبنان جزءاً من جهود الولايات المتحدة لوقف المداخلات السوڤياتية في الشرق الأوسط. وكان يخالف شارون في إصراره على مطالبة لبنان بعقد معاهدة سلام مع إسرائيل.. فلبنان في رأيه يجب أن يكون آخر دولة عربية تعقد مثل هذه المعاهدة. إن إبقاء لبنان في إطاره العربي وعدم إلزامه بمعاهدة سلام مع إسرائيل مسألةٌ حسمها ريغان (في رأي سفير لبنان في واشنطن آنذاك عبد الله بو حبيب في كتابه «الضوء الأصفر») عندما وافق شفيق الوزان على «ضرورة استرداد لبنان لوحدته وسيادته فوراً وأن يحافظ على هويته العربية». لم يترك ريغان مناسبة من دون أن يعلن فيها التزامه إخراج القوات الأجنبية من لبنان: «إنّنا مصممون وملتزمون أن نصل بهذه القضيَّة إلى النهاية».. «المشاكل بين لبنان وإسرائيل معقَّدة وقد التزمت بحلّها ولا أقبل الفشل.. ليس لديَّ جهاز عودة إلى الوراء».. وها هو في أوائل نيسان ١٩٨٣ يوقف تسليم طائرات إف/١٦ لإسرائيل حتى تنسحب كلّياً من لبنان.. ويروي سالم: «حين سألت حبيب هل لبنان السيِّد المستقلُّ ذو أهمية عند أميركا؟ أجاب دون تردُّد: «أكيد، والله أكيد»..

هذه التأكيدات جعلت لبنان يعتمد اعتماداً مطلقاً على الموقف الأميركي.. هذا الاعتماد أظهر المفاوضات كأنها كانت مفاوضات أميركية/ إسرائيلية حول لبنان.. راهن المفاوض اللبناني على «الشريك الكامل» الذي حاول البحث عن صيغة مقبولة في إسرائيل وغير مرفوضة في سوريا.. فلم يُوَفَّق الأمر الذي حدا شولتز على القول في كانون الثاني ١٩٨٣ لتسويغ فشله: «إسرائيل لا تريد مغادرة لبنان وسوريا لا تريد سحب قواتها منه، وقد يكون هناك تفاهم ضمني للحفاظ على الوضع القائم، وهو تقسيم لبنان».

من هنا، وبغية إلقاء المزيد من الضوء على زوايا الموقف الأميركي في مرحلة مفاوضات الانسحاب الإسرائيلي، نتوقف عند نظرة شولتز إلى السوريين في تلك المرحلة.

كان شولتز يميل للنّظر إلى السياسة السورية في لبنان من منظار دولي ومن زاوية الصراع الأميركي/السوڤياتي. كان يجد أن للسوڤيات نفوذاً قوياً في سوريا غير أنه كان يراهن على استقلالية القرار السياسي لدى حافظ الأسد.. فالأسد كما يقول: «رجلٌ مستقلٌ ويتخذ القرار الذي يجده مناسباً دون أن يتأثّر بالموقف السوڤياتي».. ويتابع شولتز قائلاً: «وإذا كان للسُّوڤيات نفوذ، فلا نفوذ لهم يذكر بالنسبة لحرية الرئيس الأسد باتخاذ القرار».. وكان يشير إلى أن للأميركيين «بعض النفوذ في دمشق وأكثر مما هو ظاهر».. والأسد في رأيه رجلٌ واقعي.. لا يتأثّر إلاّ بالجو العربي العام».

لقد وجد شولتز في واقعية الأسد السياسية واستقلاليته وتأثره بالجو العربي العام رهاناً جيِّداً في مسعاه إلى تسوية شرق/أوسطيّة. خسر شولتز الرهان واشتدَّ الموقف السوري المعارض لاتفاق ١٧ أيار حتى تمَّ إسقاطه واستعاد السوريون بقوة الملف اللبناني من أيدي الأميركيين.

المرحلة الثانية: ١٩٨٤ ـ ١٩٨٦، وعنوانها: الانسحاب الأميركي من لبنان وفقدان المبادرة أو الحصار الجوي الأميركي والوصاية السورية.

٢٣ تشرين الأول ١٩٨٣ هو التاريخ الأشد سوءاً في ذاكرة التدخُّل الأميركي المباشر في لبنان.. ففي هذا اليوم دُمّر مقرّ القوات البحرية الأميركية في بيروت وحُطِّمت سياسة ريغان أو استراتيجية الدولة العظمى في

لبنان والمنطقة، وفقدت واشنطن المبادرة إلى أن استعادتها في حرب الخليج و«عاصفة الصحراء».

بعد ١٧ أيار صارت أميركا هي المشكلة بعد أن كان لها أن تكون هي الحلّ. وبعد شباط ١٩٨٤ انهار الموقف الأميركي في لبنان وانتهت مرحلة العلاقات الاستثنائية والأهداف الاستراتيجية السابقة، وبدأت مرحلة التجاهل الذي أراده الأميركيون تفلُّتاً أو هروباً من الكابوس اللبناني.. إنها مرحلة التراجع الأميركي بصورة دراماتيكية ومذهلة.. يقول إيلي سالم: «ريغان، عكس ما أكّد، قادرٌ على الرجوع إلى الوراء بسرعة.. ولأن الوضع في لبنان بدا معقَّداً، ولأنَّ إمكانات النجاح أضحت ضئيلة، ولأنه لا نفط لديه ولا أهمية استراتيجية كبرى فقد قرَّرت أميركا الانسحاب منه».

بدا لبنان، في المرحلة الأولى، مركزاً حيوياً واستراتيجياً للولايات المتحدة ومنه وفيه تُكتب مقدّمات السلام العربي/الإسرائيلي.. لم يعد لبنان في المرحلة الثانية حيوياً للمصالح الاستراتيجية الأميركية في المنطقة.. وتكوَّنت لدى واشنطن قناعة جديدة، هي: ليس هناك حلٌّ للمشكلة اللبنانية بالانفصال عن أزمة المنطقة. إنَّ حلَّ أزمة المنطقة يحلُّ، لاحقاً، أزمة لبنان. حددتها قناعتها الجديدة على التشبُّث بسياستها المعلنة ذات العناوين الآتية:

- لا وجود إسرائيلياً أو سورياً دائماً في لبنان، بل مؤقَّت.
- قبول مرحلي بأهداف إسرائيل وسوريا في لبنان وحقوقهما الأمنية فيه حتى لا يكون لبنان سبباً في تفجير حرب إقليمية..
- إجراء الإصلاح السياسي وقيام الحكومة المركزية.

هذه السياسة المعلنة توحي أن واشنطن هي مع استرجاع لبنان لسيادته كاملة ولكن في الوقت المناسب.. وبهذا يكون الدور الأميركي قد انسحب أو أصبح رهين لعبة التوازن السوري/الإسرائيلي. في هذا الانسحاب أو الرَّهن دعوة اللبنانيين إلى تناسي حقّهم في السيادة والاستقلال إلى أن يحين الوقت المناسب لاسترجاعهما..

هذا الانسحاب يؤكِّد أنه لا أصدقاء دائمين ولا أعداء دائمين في

السياسة الأميركية. هناك مصلحة دائمة.. ليس في الاهتمام الأميركي سوى المصلحة الأميركية واستخفاف بما عداها.

النجاحية الأميركية هي في أساس التحوُّل من قضيَّة إلى قضيَّة ومن موقع إلى موقع.. فالولايات المتحدة تحب النجاح.. يقوم سالم: «أصبح لبنان في نظر الأميركيين قضيَّة خاسرة والعقل الأميركي لا يحبُّ التعامل مع الخاسرين». حذف الأميركيون اسم لبنان من لائحة الأولويات «فلبنان بحدِّ ذاته (كما يقول حبيب) لا يحتلُّ موقعاً مهمّاً في سلُّم أولويَّات أميركا».. بدا لهم لبنان، في تلك المرحلة، شبيهاً بجحيم دانتي.. دولة رهائن وإرهاب وفوضى ومركز لتصاعد الأصولية الإسلامية التي تهدِّد المصالح الأميركية في المنطقة وتهدِّد عملية السلام الأميركي فيها.. فاتَّخذوا نوعين من التدابير الواقية: تدابير أميركية تُعاقب الدولة اللبنانية وعنوانها الحصار الجوي.. من مستلزماته وقف الطيران من مطار بيروت وإليه، إسقاط حقِّ الهبوط للخطوط الجوية اللبنانية في الولايات المتحدة، منع تزويد لبنان بالفيول. تدابير أميركية بحق الوطن اللبناني.. ومن مستلزمات ذلك اعتراف أميركي بحقوق أمنية وسياسية للسوريين، استعداد أميركي للتعامل مباشرة مع سوريا ورهان عليها للسيطرة على الفوضى في لبنان، إنسحاب إسرائيل من لبنان موضوع يُناقش مع سوريا، انتقال واشنطن من دور الوسيط بين إسرائيل ولبنان إلى دور الوسيط بين إسرائيل وسوريا..

المرحلة الثالثة: ١٩٨٧ ـ ١٩٨٨ وعنوانها: تحضير المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط أو العودة بلبنان إلى «نظام الخطوط الحمر» والحوار مع سوريا.

الانتفاضة في الضفَّة والقطاع حرَّكت مجدَّداً الولايات المتَّحدة في اتجاه المنطقة لدفع مسيرة السَّلام.. ومن مستلزمات ذلك ضبط الوضع في لبنان من طريق عدم تفجير العلاقات مع دمشق والانتخابات الرئاسية.

في شباط ١٩٨٧ عادت القوات السورية إلى بيروت. «أبدت واشنطن ارتياحها إلى هذه الخطوة آملة أن تتمكَّن سوريا من السيطرة على حزب الله».. المواجهة السورية/الإيرانية في لبنان رهان ثابت في السياسة الأميركية.. وهو رهانٌ له ثقله في ملف العلاقات الأميركية/السورية.. يقول

مورفي: «الأسد لا يمكن أن يكون مرتاحاً إلى بروز حزب الله في لبنان على هذا الشكل. إنَّ سياستنا هي إبعاد سوريا عن إيران ولهذا السبب أردنا فتح حوار مع سوريا».

في ربيع ١٩٨٧ اكتسبت دمشق أهمية خاصة في واشنطن التوَّاقة إلى الحوار معها.. فهي في نظر الأميركيين عاصمة قادرة على التأثير في قضايا الشرق الأوسط.. والهم الأميركي آنذاك كان منصبّاً على عقد مؤتمر للسلام.. وشولتز، تحديداً، كان يريد تحقيق نجاح ما قبل الانتخابات الأميركية في ١٩٨٨.. وسوريا، كما بدت له، قوَّة سلبية قادرة على تعطيل التقدُّم في الحلِّ الأميركي فلا بدَّ إذاً من الحوار معها والاعتراف بها مفتاحاً مركزياً في عملية السلام..

في أوائل صيف ١٩٨٨ حدَّد بوب أوكلي، المعاون في البيت الأبيض، الموقف الأميركي بما يلي: «إن الاهتمام في الولايات المتحدة قد تحوَّل، وهو الآن موجَّه نحو عقد مؤتمر دولي بخصوص الشرق الأوسط.. لقد اعترفت الولايات المتحدة بوجود سوريا في لبنان ونفوذها فيه.. وستلجأ أميركا في الوقت الحاضر إلى علاقاتها الطيِّبة مع سوريا للوصول إلى اتفاق على مرشَّح للانتخابات الرئاسية اللبنانية».

لبنان لم يعد قضية كبيرة.. ليس في واشنطن من كان يعتقد في تلك المرحلة أن لبنان بلد محوري لنجاح السياسة الأميركية في المنطقة أو فشلها.. وبغية ألاّ يستمرّ بؤرة تفجير في وجه الحلول الأميركية آثر الأميركيون العودة به مجدَّداً إلى «نظام الخطوط الحمر» بانتظار الحلِّ الشامل. هذه العودة كُرِّست في «اتفاق الطائف» على رغم ما روَّج له أدعياؤه في حينه من أنه فصلٌ مؤكَّد بين أزمة لبنان وأزمة المنطقة..

خلاصات عامة وأسئلة في اتجاه الآتي

من أحكام تلك المراحل والعناوين، وفي ضوء المقاربة التي اعتمدناها في اتجاه الآتي انطلاقاً مما يثيره الواقع الراهن من أسئلة حولنا والمصير، نسجِّل الخلاصات التالية:

ـ الخلاصة الأولى:

في استراتيجية الدولة العظمى ليس لواشنطن سياسة لبنانية أو عربية.. إنَّ لها سياسة في منطقة الشرق الأوسط التي تضمُّ الدول العربية وإسرائيل وإيران وتركيا.. فلبنان، في ذاته، لا يمتلك أهمية استراتيجية.. فهو لم يعد المركز الثقافي/ التجاري والإعلامي/ السياسي.. وحتى المخابراتي في المنطقة.. والعاملون في الخارجية الأميركية هم من الجيل الديبلوماسي الجديد وهو غير جيل الخمسينات والأحلاف، وهو يجهل معنى لبنان/ الديموقراطية والحريات، وهو لا يجد فيه حاجة ماسَّة لتقوية الموقف الأميركي في المنطقة..

عندما عرض بشير الجميِّل على واينبرغر أن يستعمل لبنان كقاعدة استراتيجية بدا له العرض واقعاً في غير محلِّه، غريباً وغير واقعي.. وما أثار استغرابه هو أن بلداً بدون موارد استراتيجية مهمَّة يحاول أن يفرض نفسه على جدول أولويات دولة عظمى.. عاملان فقط يحركان سياسة واشنطن في المنطقة: أمن دولة إسرائيل وأمن النفط العربي.. وكلُّ ما تبقى هو من الفروع أو النتائج والتداعيات.. لذلك إنَّ رهان معظم اللبنانيين على الولايات المتحدة في حلِّ مشاكلهم مع الآخرين فيه الكثير من التفاؤل الساذج وخداع الذات.. وإن اتهام معظم اللبنانيين الولايات المتحدة بأنه لا عمل لديها في هذه المنطقة والعالم سوى التآمر اليومي عليهم فيه الكثير من الغباء وخداع الذات.. فالعقل الأميركي يستثمر إيجاباً أنى تتوافر له عناصر النجاح.. وعناصر النجاح في اعتباره اليوم معدومة عندنا وموجودة لدى

الآخرين. والموقف الأميركي، تالياً، هو أقرب إلى التخلِّي منه إلى التآمر بالمعنى المعجمي أو الأكاديمي للكلمة.

ـ الخلاصة الثانية:

الازدواجية بين استراتيجية الدولة العظمى وسياسة التعهُّد والالتزام هي على حدِّ تعبير كريم بقرادوني في كتابه «لعنة وطن» عبقرية خداع حيال الأزمة اللبنانية.. فالولايات المتحدة تعلن غير ما تضمر وتفعل عكس ما تقول». في سياسة التعهُّد والالتزام ترتسم صورة لبنان/ الوطن الذي تتمسَّك الإدارة الأميركية، في خطابها السياسي المعلن، بوحدته واستقلاله وسيادته وسلامة أراضيه وسحب كلِّ الجيوش الأجنبية منه وإقامة سلطة مركزية قوية فيه، وعدم التخلِّي عنه وعدم السَّماح بحلِّ مشاكل المنطقة على حسابه. أما في استراتيجية الدولة العظمى وفي الواقع الميداني فلا مانع عندها أن يبقى لبنان إلى أمدٍ غير معروف موزَّعاً بين إسرائيل وسوريا لامتصاص الأزمات في المنطقة وعدم تفاقمها.. وهي استراتيجية تبنَّتها الإدارات الأميركية المتعاقبة منذ منتصف السَّبعينات، يوم صنَّف كيسنجر دول الشرق الأوسط نوعين: دول دائمة ودول مؤقتة..

في هذه الاستراتيجية ترتسم صورة لبنان/ الساحة أو الوظيفة الإقليمية التي قامت فيها دولة مؤقتة غير مكتملة الشروط والمقوِّمات بحدود جغرافية فائضة وتركيبة سياسية هشَّة غير قابلة للحياة.

إن «عبقرية الخداع» المتحرِّكة بين السياسة المعلنة والسياسة المضمرة عبَّرت عن نفسها في إيجاد الحلِّ للأزمة اللبنانية بصيغة الكوندومينوم وإقامة شبه دولة في الداخل، مع وقف التنفيذ.

ـ الخلاصة الثالثة:

إمكانية الاستغناء عن مناطق لبنانية في سياق ترتيب جغرافي/ اقتصادي/ ديموغرافي/ سياسي جديد لأوضاع المنطقة يأخذ بعين الاعتبار مصالح إسرائيل وسوريا والفلسطينيين، إمكانية تقترب من حدود التَّنفيذ باقتراب التسوية الشاملة أم وهمٌ هي وتخوُّف في غير مكانة ولَّده كمٌّ متراكم من اللاَّثقة بالموقف الأميركي واقتناعٌ بأنَّ ما حصل وما هو حاصل جزءٌ من خطَّة كيسنجر وفكره الإستراتيجي؟

بين الحقيقة والوهم يبدو أن المعطيات القائمة تؤكّد أنّ ثوابت الخطّة الأميركية التي وُضعت في منتصف السَّبعينات، وبدأت ترجمتها العملية على مراحل منذ اتفاقات كامب ديفيد حتى اتفاق غـزَّة/أريحا أولاً، آخذةٌ طريقها إلى التنفيذ خطوة خطوة كما أرادها صاحب الخطة.. وفي هذه المرحلة يُظهر الواقع الميداني واقع العودة إلى «نظام الخطوط الحمر» (منطقة أمنية إسرائيلية، منطقة أمنية سورية، حكومة مركزية) أن لبنان سيبقى تحت الوصاية المشتركة أو النفوذ المشترك وهو نوعٌ من الـ Modus Vivendi يتمثَّل بما وصف بالستاتيكو الذي يرتب مصالح السوريين والإسرائيليين بانتظار التسوية الشاملة التي يتخوَّف البعض من أنها ستكون على حساب لبنان ووحدة أراضيه ووضعه الديموغرافي.

ـ الخلاصة الرابعة:

يقول فيليب حبيب: «لبنان صاعق دولي طرفاه موصولان بالانشقاقات الداخلية».

يُفهم من هذا الكلام أن الحلَّ الأميركي في لبنان هو حل مشكلات الآخرين المعقَّدة على الأرض اللبنانية.

ينفرَّج الأميركيون على العذاب اللبناني يوم تبدو الحرب لبنانية/لبنانية ويكتفون بتوجيه النُّصح وإذاعة البيان بوحي من سياسة التعهُّد والالتزام..

يسرع الأميركيون لإيجاد الحلِّ يوم تبدو الحرب «حروب الآخرين» بوحي من استراتيجية الدولة العظمى.

ويبقى لبنان ضحيَّة هذه الازدواجيَّة في الموقف الأميركي إزاء حروبه الداخلية وحروب الآخرين فوق أرضه، ويبقى اللبنانيون ضحايا التعامل القسري والصَّعب مع الشرِّ الأميركي الذي لا بدَّ منه.

أُنهي بالعودة إلى السؤال الذي طرحته في المقدِّمة مُقتطفاً من كتاب سليم الحص «ذكريات وعبر» كلاماً يجيب في جانب كبير منه عن السؤال المطروح: «.. فإمَّا أن إسرائيل تسخر من أميركا أو أن أميركا تسخر منَّا. وفي كلِّ الأحوال فإنَّنا نحمِّل أميركا، وأميركا بالذات، مسؤولية ما يحصل من مجازر رهيبة على أرضنا.. أميركا مسؤولة عن المجزرة البشرية التي

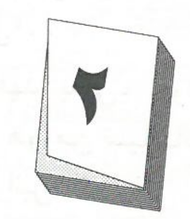
تُنفَّذ في لبنان.. فمن حقِّنا أن نتساءل عمَّا إذا كانت إسرائيل هي العدو الذي يستقوي بأميركا أو أن أميركا هي العدو الذي يتستَّر بإسرائيل»..

إذا كانت إسرائيل هي العدو الذي يستقوي بأميركا فهذا يعني، جواباً عن السؤال المطروح، أنَّ الموقف الأميركي في لبنان هو من سياسات التعهُّد والالتزام، السياسات التقليدية والمعلنة في منطق القوانين الدولية.

وإذا كانت أميركا هي العدوُّ الذي يتستَّر بإسرائيل فهذا يعني أن الموقف الأميركي في لبنان هو من استراتيجيات الدولة العظمى، الاستراتيجيات المتبدِّلة والخفيَّة في منطق المصالح الدولية.

إنَّنا في عالم تحكمه المصالح لا القوانين فهل تعلَّمنا من الحرب كيف نعمل لكي يجد الآخرون مصلحة لهم في التعامل معنا على قاعدة تأمين ما لنا من مصالح عندهم؟

هذا هو السؤال المطروح.. ونحن نعيش في قلب التحوُّلات الكبرى.



المفاوضات الإسرائيلية/العربية

أزمة رأي أم أزمة تاريخ؟

المفاوضات العربية/الإسرائيلية هي اليوم في أزمة:

ـ من يقرأ الحدث في مستوى التسليم المطلق بقيادة أميركية تفرض رأيها على العالم و«ترعى مصالحه» يعيد السّبب إلى إدارة أميركية جديدة انتقل إليها ملفّ المفاوضات ومن الطبيعي أن تأخذ وقتها الكافي لإعادة ترتيبها وتفعيل المسار لكونها العنوان الثالث في سياستها الخارجية. فالعنوان الأول هو طريقة التعامل مع أوروبا في الطريق إلى الوحدة واليابان.. والعنوان الثاني يتناول مستقبل روسيا وسائر «الدول الفرعية» التي يعاد تركيبها على قواعد دينية وإثنية.

ـ من يقرأ الحدث في مستوى السّلام «المُحقّق» و«المُشْتَهى» يعيد السّبب إلى اختلاف في وجهات نظر بين الوفود وانعدام مبادرة مطلوبة من هذا الجانب أو ذاك وعمل عسكري أو تصريح سياسي أو تصعيد انتفاضة أو تنفيذ إبعاد يُشَنّج الأجواء ويعطّل، مؤقتاً، أعمال المفاوضين.

ـ من يقرأ الحدث في مستوى «الرّغبة العربية المتهالكة» على السّلام الموعود، وفي مستوى الرّغبة الإسرائيلية السّاعية إلى اقتناص السّلام، فرصنةً، من العرب، وهم في حال من الضعف والشرذمة لا مثيل لهما في تاريخهم، يُعيد السّبب، أوّلاً، إلى «مجموعة إجراءات داخلية» مطلوب من الأنظمة العربية المعنية أن تُقْدِمَ عليها تطويعاً لإرادة غير راغبة في «السّلام الآتي» وتضييقاً لحدود الممانعة لدى شعب بات العداء المطلق لإسرائيل واحداً من أقوى مكوّنات ذاكرته التاريخية، ويعيد السّبب، ثانياً، إلى حال فوضوية عامة تسود معظم الدول العربية في الداخل وعلى الحدود الأمر الذي يجعل إسرائيل في موقع «المراقب» والمترصّد نتائج هذه الحال

الفوضوية بغية التأسيس عليها أو إعادة التأسيس.. ويعيد السّبب، ثالثاً، إلى مواقف إسرائيل المتصلّبة وصرامة طرحها والشروط على رغم أن الفريق الحاكم فيها حالياً هو فريق «الاعتدال الإسرائيلي»!!.

أَنْ تقرأ أزمة المفاوضات باعتبارها أزمة رأي وشروط ومبادرة وإعادة ترتيب وتصويب فأمرٌ محدود لا يرتقي بالحدث إلى مستوى التاريخ.

إنّ وراء الأزمة كثافة من الدين والإيديولوجيا والثقافة والاجتماع تدفع بالقارىء المتبصّر إلى الذهاب عمقاً لالتقاط الجذر التاريخي الذي يحرّك اللّسان الإسرائيلي فوق طاولة المفاوضات والتقاط «النَّفَس» العربي المتقطّع بين القاعات والممرّات.

ليس العرب والإسرائيليون في أزمة حوار أو مقترح.. إنّهم في أزمة خطاب تاريخي، وقراءة أزمة المفاوضات ينبغي أن تتمّ باعتبارها كذلك.

لسان المفاوض الإسرائيلي يختزن كلّ تاريخه ومأزق العرب في المفاوضات أنّهم يخاطبونه باعتباره لسان المرحلة، بكلام واضح يطرح السؤال: مَنْ في اعتقاد العرب أنّهم يفاوضون؟ هل يفاوضون حكومة إسرائيل أو «الإرث الإسرائيلي» الممتدّ من رعاة الغنم في «أرض الميعاد» إلى رعاة المال والإعلام والسياسة في كلّ الأرض؟ هل يفاوضون حكومة إسرائيل أو «الدولة الإسرائيلية»؟ بين الحكومة والدولة في الواقع كما في الوجدان أو المزاج الإسرائيلي، ثمّة تمايز وحدود وهو أمرٌ يلتبس على العقل السياسي العربي الذي يماهي بين الحكومة والدولة.

الدولة في الواقع كما في الوجدان الإسرائيلي هي «مشروعٌ قيد التنفيذ» ومفتوح لا حدود له في الزمان، أمّا حدّه في المكان فقد رسمته أسطورة «أرض الميعاد».. والحكومات الإسرائيلية مدعوّة إلى إنجازه بالتدرج المنشرط بالممكن والمعطيات.

لقد أدخلت حكومة إسرائيل العرب في لعبة الممكن الإسرائيلي، من غير أن تنسى حتمية الواجب.. ومأزق المفاوض العربي أنه يعقد على الممكن الإسرائيلي رهانه.

من شروط الجلوس إلى طاولة المفاوضات والدخول في لعبة «المتيسّر الإسرائيلي» أن يدرك العرب أنّهم يواجهون خطاب إسرائيل

التاريخي وليس كلام حكومة إسرائيل المرحلي. الأوّل إيديولوجي والثاني سياسي.. والرهّان على الفصل بين السياسة والإيديولوجيا في الفكر الصّهيوني رهانٌ خاسر. بين ما هو سياسي ممكن وإيديولوجي واجب وعجز عربي عن التعاطي مع الاثنين معاً، تتبدّى أزمة المفاوضات في أشدّ تعقيداتها المرحلية والتاريخية شراسة وغموضاً.

المنهج العربي المتّبع في المفاوضات يقوم على واقعية سياسية مرحلية مغرقة في الواقعية والمرحلية حتى درجة الانسحاب من الإيديولوجيا والتاريخ.

المنهج الإسرائيلي المتّبع يقوم على واقعية ممكنة ومشدودة، إلى جذر تاريخي - إيديولوجي ينوء بثقله على كلّ الحكومات والمراحل.

إنّ اختلاف المناهج يؤدي، حكماً، إلى اختلاف الوسائل والغايات والنتائج.

وسائل إسرائيل هي إيّاها يحرّكها منطق القوّة.

وسائل العرب هي إيّاها يحرّكها منطق الحقّ.

أزمة المفاوضات هي بين قوّة تبحث عن حقّ يسوّغها وحقّ يبحث عن قوّة تحميه. أما الغايات، فإسرائيل تسعى عبر المفاوضات إلى احتلال موقعها، سلماً، في الاقتصاد العربي بعد أن احتلّت موقعها الثابت أمنياً وسياسياً في النظام الدولي والإقليمي الجديد.. العرب، على تعدّد الغايات، يجتمعون عند واحدة: ضرورة الخلاص من عبء القضيّة الفلسطينية والانصراف إلى معالجات قطرية تفرضها متغيرات داخل كلّ قطر وعلى حدوده.. فالكثير من الأنظمة مهدّد «باختراق أصولي صاعد» والكثير من «جغرافيا النفط والمياه» مهدّد «باختراق أخوي» جاهز!

إنّ اختلاف المناهج والوسائل والغايات له أصله في النّظرة إلى طبيعة الصراع.. يختصر الصراع في رأي إسرائيل في أنّ لها حقّاً مقدّساً في الأرض وهو حقّ توراتي.. يختصر الصراع في رأي العرب في أنّ لهم حقّاً في الوجود فيها وهو حقّ تاريخي مدني..

إنّ القوّة الدافعة التي تحرّك استراتيجيا الفكر الإسرائيلي في هذا الصراع هي قوّة «العهد التوراتي» وقوّة الجيش الإسرائيلي وقوّة الدّعم

الأميركي. أمّا الفكر العربي المفاوض فله أن يستمدّ قوّته، إذا شاء، من قوّة الإسلام المجاهد وقوّة الانتفاضة داخل فلسطين وقوّة المقاومة في جنوب لبنان...

بين التوراة والتاريخ وراهنية الواقع الإسرائيلي والعربي، تتبدّل أرضية المفاوضات، ويبقى الثابت الوحيد فيها أنّ الأرضية محكومة بنظام حرب على العرب قطباه إسرائيل والولايات المتحدة، وما يربط بينهما هو العهد المستمّر والقاضي بأن تحكم إسرائيل شعوب المنطقة وتحكم أميركا شعوب العالم. هكذا يكتسب النظام الدولي والإقليمي الجديد غطاءه الأمني/ الاقتصادي وفاعليته في وجه أوروبا الصاعدة واليابان المتقدّم وروسيا النووية والصّين الكامن والهادىء والمختزن قوّة دفع وجذب وانفجار قد لا تتّسع لها الحدود الراهنة.

في ضوء هذا التحليل التاريخي نقرأ أزمة المفاوضات العربية/ الإسرائيلية لنؤكّد أن الأزمة ليست أزمة رأي أو مقترح بل أزمة مصير وتاريخ.. وهي أزمة ما لم تجد لها حلاً عادلاً تبقى التسوية في لبنان هشّة وفي مأزق الارتباط بالتسوية الإقليمية.

٣

لبنان وسوريا وإسرائيل، أيّ نظام سلم؟

الإسلام، ديناً وثقافة وحركة في التاريخ والواقع مستهدفٌ من حاكمية النظام الدولي الجديد، فهو في رأيها وخبثها دين العنف وثقافة الانغلاق وعنوان التخلّف والقمع والإرهاب!! لقد تخيّلت تلك الحاكميّة أنّ البديل الإيديولوجي للاشتراكية الدولية هو الإسلام.. فهيّأت له الصورة الشوهاء وقدّمته للعالم فكراً همجيّاً معادياً!!. في مراكز البحوث والدراسات الاستراتيجية ودوائر الإعلام والدعاية الصّهيونية كلامٌ يحذّر من خطورة الإسلام على أمن النظام العالمي الجديد، منها ما يدعو إلى ضربه قبل استفحال شرّه (!) ومنها ما يدعو إلى توظيفه وتسخيره واستخدام قياداته وقواه في خطّة ترهيب وامتصاص. أمّا الترهيب فللشعوب العاصية وأما الامتصاص فللسياسة التي تتوسّل الإسلام في صراعها على السّلطة والإسلام منها براء.

إذا كانت مرحلة الحروب الباردة قد انتهت بانتهاء الاتحاد السّوفياتي فإنّ مرحلة جديدة قد بدأت بسياسة التأديب العسكري والحصار الاقتصادي والتدخّل المباشر والاحتلال وادّعاء الحماية الإنسانية ومنطق الشرطة الدولية.

بالأمس كانت منطقة الخليج حقل اختبار واليوم هو الصومال وغداً مناطق أخرى، والإسلام، لأنه قوّة ممانعة ورفض في التصدّي لسياسة النّهب والإخضاع، استهدفوه ديناً وثقافة وحركة سياسية في التاريخ والواقع.

الإسلام، ديناً وثقافة، هو دين السّلام والتّواصي بالحقّ والصّبر والرحمة.. هو دين الاعتراف بالآخر والحوار معه.. هو دين العقل والانفتاح على الحداثة والمعاصرة.. يحترم التنوّع المستند إلى الحرّية

الفكرّية، والحرّية الفكرية هي مبدأٌ تكويني وحقوقي في الإسلام.. والتاريخ شاهدٌ على عمق الجدل الفكري والفلسفي والديني الذي كان يجري بين الفقهاء والعلماء من جهة واللاهوتيين من جهة. هذا الجدل أثبت ويثبت أن الإسلام هو دين عقل واجتهاد وتأويل..

الإسلام، حركة في التاريخ والواقع، هو قوّة سياسية هائلة تجتذب الراغبين في تقويم انحراف لدى سلطة والثائرين على حكم جائرٍ مستكبر..

أمّا الوسائل فحدّها الأخلاقية التي بينّتها الآيات والأحاديث والسّيرة وانتهجها التاريخ الثوري في الإسلام.. وكلّ الحركات السياسية التي يقودها مسلمون أو تدّعي الإسلام عنواناً ونهجاً، والتي لا تلتزم الأخلاقية الإسلامية في المنهج والتطبيق، هي ليست من الإسلام في شيء وهي وسيلة تدميره والمسلمين..

إنّ نظاماً دولياً يرى في الإسلام عدوّه الأوّل، يرى حكماً في العروبة عدوّه الثاني..

واقعنا العربي ينشد بالقوّة والإكراه إلى نظام شرق/ أوسطي بديل من نظام عربي وفر للعرب حدّاً من التضامن والأمل بالوحدة والتحرير.

أن يُفْرَض على العرب نظامٌ، وهم في زمن التداعي والشقاق، يحتلّ أرضهم وينهي ثرواتهم ويصادر منهم مستقبل الوحدة والحرية والتنمية، فإجراءٌ سطحيّ مؤقّت إن ارتضاه حكّامٌ وأنظمة فلن يرتضيه شعب.

أن يُفْرض على العرب كبتٌ سياسي، بالقمع والملاحقة، بالحصار والتجويع وإثارة القلاقل الداخلية وبدفعهم إلى منازعات حدود ونفط ومياه، وبتخويفهم من حركة إسلامية تهبّ من خارج الأمّة، فإجراءٌ يتوخّى إدخالهم صاغرين في نظام جديد وظيفته تأمين السّلام لإسرائيل وادّعاء الحماية للعرب..

هذا الإجراء يقاومه مخزونٌ في الأمّة عصيّ على التطويع.. وإن كان بعض الأنظمة يعتقد أنه قابضٌ على السّلطة برجال أقوياء ومال ودوائر أمنيّة ترصد حركات الناس وتحصي أنفاسهم فلا يعتقدنّ حكّامها أنّهم قادرون على رصد الحركة الثورية في الأمة وتحويلها عن خط الرّفض والموقف

الصّلب.. فثمّة مقاومون في جنوب لبنان وفتيان خناجر وأطفال حجارة في أرض فلسطين.

في مواجهة العناوين الخطيرة لمشروع «السّلم الإسرائيلي» في المنطقة، على العرب أن يتنبّهوا لخطورة الانفجار المرتقب.

خطاب السّلام الحقيقي لا يصنع من مفردات الخليج المحتلّ والعراق المحطّم والمقسّم ومصر المهدّدة وليبيا المحاصرة والجزائر المنكوبة وسوريا المستفردة والمحمّلة وحدها أعباء القرار القومي ولبنان الخارج من حرب التفكيك والتوطين والإنهاء وفلسطين الدولة المختزلة إدارةً ذاتية في ضفّة أو قطاع وأردنّ مرشّح لتحمّل النتائج المدنية والسياسية لتصفية القضيّة.

إنّ خطاب السّلام الحقيقي لا يتكوّن من هذه اللوحة المنكسرة.. وكلّ سلام غير عادل وغير شامل هو عمل مؤقت يبنى على انكسار اللوحة وتُسْقطه الأمّة بعد لملمة الشظايا والتئام الجراح.

اللوحة العربية المنكسرة لا تمتلك القوّة لاتخاذ القرار الصّعب في رفض التفاوض.. فتلبية الدّعوة إليه جاءت في موقعها السياسي المناسب، والاستمرار في المفاوضات أمرٌ واجب.. فالعرب لا يستمرئون الحرب للحرب ولا يرغبون في احتجاز المنطقة بين حدّي اللاّحرب واللاّسلام.. إنّهم يريدون السّلام الحقيقي على قاعدة تنفيذ القرارات الدولية. أمّا البقاء في الدائرة المفرغة والإنشداد إلى حبل المناورات الإسرائيلية الساعية إلى الالتفاف على القرارات الدّولية والدّخول في مرحلة التطبيع قبل إرساء السّلام العادل فمسألةٌ مرفوضة، وعلى المفاوضين العرب أن يستعدّوا للانسحاب منها.. فثمّة حكومات عربية وأنظمة تستبق النتائج وتستعجل التطبيع وترسم سياساتها الاقتصادية والثقافية انطلاقاً من فهم خاطىء وإيحاء مضلّل.. أمّا الفهم فهو أن الصلح يأتي في موقعه التاريخي المناسب، وأمّا الإيحاء فهو أن لا دور ولا حياة لمن يبقى خارج النظام الجديد.

إنّ حكومات التطبيع قبل أوانه تؤذي المفاوض العربي، فالمطلوب وقف عمليات التطبيع والقليل من الصّبر والحكمة والتضامن واحترام دم الشهادة.

أما المفاوضات المتعدّدة أطرافها التي قاطعها لبنان وسوريا، عن

موقف حقّ وحسن تدبير وقرار فهي الأكثر خطورة خصوصاً في بندها المتعلّق بالفلسطينيين الذين هم خارج الضفّة والقطاع.. فالمقترح الإسرائيلي هو تطبيع أحوالهم المدنية والمعيشية حيث هم تمهيداً لتوطينهم وطمس الهويّة.. هذا المقترح يضع العرب المعنيين وخصوصاً اللبنانيين في مأزق الاختيار الصعب بين قبول السّلام بكلّ بنوده ورفض السّلام بكلّ بنوده..

إنّ نظريّة السّلم الإسرائيلي مع لبنان تتعدّى تنفيذ القرارين ٤٢٥ و٤٢٦ إلى مسائل ثلاث:

- اتفاقات مائية.
- ترتيبات أمنية.
- تدبير أوضاع الفلسطينيين بما يتوافق وسياسة إبقائهم حيث هم أو دفعهم إلى شتات جديد.

إنّ نظرية السّلم الإسرائيلي المتعلّقة بلبنان لن تقاوم إلاّ بثبات الموقف اللبناني على تنفيذ القرار الذي يعنيه، فلبنان لا ماء عنده للتقاسم ولا استعداد عنده لتنازلٍ عن سيادة، ولا أرض عنده للتوطين.. ومن شروط الثبات في الموقف عدم التصديق يوماً أن السّلام العادل واقعٌ غداً أو بعد غد، وأنّ التمرّد عليه، ما لم يكن عادلاً، يعني الكارثة.. فالكارثة هي التسليم بسلام الهيمنة..

ومن شروط الثبات في الموقف أن نوطّد وفاقنا الوطني ونرسّخ سلامنا في الدّاخل، فالمرحلة لا تتحمّل المزيد من التصدّع والتجاوز والتغافل عن حقائق باتت تهدّد المسيرة بكلّ إنجازاتها والتطلّعات.. سلامنا من سلام المنطقة، هذا صحيح، ولكن أين هو السّلام اللبناني؟! أين هو سلام التسوية؟! هناك قسمٌ من اللبنانيين كبير هو اليوم خارج الدولة والمسار.. ماذا فعلنا ليكون الجميع في الدولة وخطّ التسوية؟!.. يتحدّثون عن ممارسات قهر وإبعاد وعن حال إحباط وانكفاء وإعداد لإحداث انقلاب في موازين القوى حتميٌّ حدوثُه في ظروف إقليمية مؤاتية يعمل على إنضاجها سير المفاوضات، فهي إن نجحت فإلى ترتيب جغرافي وسياسي مختلف، وهي إن فشلت فإلى فوضى عامة لا بدّ مستقرّة على فرزٍ جديد.

لا نريد أن نصدّق أنّ مَنْ في يده قرار المصالحة ووسائل التنفيذ والتثبيت يمعن في الانحراف عن خطّ التسوية ويعتبر أن مشروع الدولة العادلة والقادرة والمتوازنة هو قيد الإنجاز!!

إنّ دولة الأمن قد قامت ودولة الإنماء والإعمار هي موضوع كلام وإعلام وتخطيط.. وقروض!! أمّا دولة المصالحة السياسية والوفاق الوطني الشامل، دولة التسوية والدستور فيبدو أنّها مشروعٌ مؤجّل!!

إنّ دولةً أمنها لا يحميه وفاق وإنماؤها لا يخطّطه وينفّذه قرارٌ مشترك، لن تقوى على مواجهة المرحلة بتحدّياتها الضاغطة في غير اتجاه..

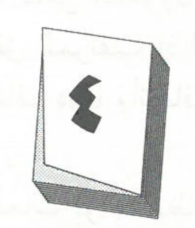
إنّ دولة الوفاق باتت هي القضيّة.. وكلّ دولة لا يبنيها وفاق اللبنانيين هي دولةٌ مؤقّتة ومبنية على وهم أو ضلال أو رغبة في التسلّط والإكراه.. وكلّ جهد لا يذهب في هذا الاتجاه هو تأسيسٌ مؤكّد لحروب آتية..

من حقائق المرحلة والتاريخ أن ليس بين القاهر والمقهور، بين المستضعف والمستكبر، بين المستأثر والمستبعد ودّ وتآلفٌ وصفاء.. وإذا كان نظام التسوية في الطائف قد أقرّ التعادل والتوازن بين الطوائف تأميناً لمشاركة مغبون وطمأنةً لهواجس خائف، وإذا كان هذا النظام في حدود الممارسة لم يؤمّن المشاركة لفريق والطمأنينة لآخر، فإنّ نظام الدولة اللاطائفية هو الكفيل وحده بتأمين حياة سياسية سليمة تفتح اللعبة الديموقراطية أمام المواطنين من دون تصنيف..

ومن شروط الثبات في الموقف كذلك أن لبنان وسوريا يخوضان معاً معركة الدوّر والموقع في داخل نظام شرق/أوسطي جديد.. إنّ الشقيقين هما في مواقع متّصلة وأدوار متكاملة وهما معاً في المفاوضات مساراً ونتائج.. فلا يتوهّمنّ أحدٌ أن قراراً يعبر من هنا واتفاقاً يتسلّل من هناك قادران على الفرز بين المواقع والأدوار.. وإذا كانت معاهدة الأخوّة والتعاون والتنسيق قد توخّت تنظيم العلاقة في مرحلة ما بعد الطائف، باعتبار أن العلاقة شكّلت قبل الحرب وفيها نقطة خلاف بين اللبنانيين، فإنّ المرحلة الآتية، والآتية بالنظام الإقليمي الجديد كما يُقال، نظام السّلم الإسرائيلي، قد تحدو لبنان وسوريا على إيجاد صيغة اتحادية بديلة تكون

أكثر من تعاون وتنسيق وأقلّ من وحدة كيانية صارمة.. نحن مدعوون، لبنانيين وسوريين، إلى دفع المعاهدة في اتجاه هذا الأفق المرتقب إذ لا مكان بعد اليوم، والعالم يتجه إلى الوحدات القارّية، لأنصاف دول وأنصاف شعوب..

بهذه الوقائع المستمدّة من حقائق المرحلة والتوقّعات نواجه نظام السّلم الإسرائيلي بغية أن نحمي سلام التسوية.



اتفاق غزّة/أريحا أولاً
ومستقبل التسوية في لبنان

الثالث عشر من أيلول هو نقطة التحوّل الكبرى في تاريخ منطقة الشرق الأوسط. لبنان جزء من هذه المنطقة، وهو الجزء الأكثر حساسية والأشدّ تقبّلاً لانعكاس التحوّلات الحاصلة فيها وذلك لأسباب تاريخة وموضوعية وتكوينية. فلبنان الوطن والميثاق والدولة هو محاولة جمع وتوحيد بين تعدّد ثقافاتها وشعوبها في نظام التعايش والحياة المشتركة، ولبنان الساحة هو حلبة قتالها ومنازعاتها وتفجير ما فيها من تعاكسات وتناقضات.. في لبنان يلتقي الكلّ وكلّ الآخرين في نظام المصالح نزاعاً وسلاماً.

اتفاق غزة/ أريحا حدث تاريخي تنقلب معه أوضاع المنطقة برمّتها.. لبنان هو النقطة الأقرب إلى المركز، إن لم يكن هو المركز، في دائرة تأثيره والتداعيات. لقد دفعنا ثمن الاتفاق الإسرائيلي/ المصري فهل ندفع اليوم ثمن الاتفاق الإسرائيلي/ الفلسطيني؟

يأتي الجواب في ضوء احتمالين:

- ترسيخ سلم إسرائيلي يرافقه استقرارٌ عام في دول المنطقة فتنفتح فيها الأنظمة على الديمقراطية والحرّيات والتنمية.

- ترسيخ سلم إسرائيلي ترافقه فوضى وتداعيات وانهيار أنظمة وتشدّد وقمع حرّيات واشتعال عصبيات، وفي هذا لن يسلم لبنان من دفع الثمن الأغلى.

أي احتمالٍ هو الأرجح؟

ما يرجّح الاحتمال الثاني في رأينا هو الآتي: الاتفاق ليس نهاية صراع تاريخي/ حضاري في منطقة تختلف حقيقة الصراع فيها عن حقيقة أيّ صراع آخر عَرَفَه تاريخ غيرِها من المناطق.. فالنزاع العربي/ الإسرائيلي ليس

نزاعاً على حدود، إعادة ترسيمها أمرٌ ممكن أو نزاعاً على ثروة إعادة اقتسامها أمرٌ ممكن.. إنه نزاعٌ من طبيعة مختلفة، فالصّهيونية العالمية التي أوجدت دولة إسرائيل لاقتضاء ديني في الدرجة الأولى لن تسلّم مشروعها التاريخي/ الثقافي لحكومة زمنية ليس لها أن تخالف الله في قضائه.

إنّ الاعتراف بإسرائيل والسلام مع حكوماتها لن يضعا حدّاً لصراع تاريخي عمره من عمر أسطورة الفكر الديني الصهيوني القائلة باختيارية الشعب ووعدانية الأرض..

السّلام الحقيقي بين العرب وإسرائيل يبدأ بانفصال دولة إسرائيل عن الفكر الصهيوني.. وهل هذا ممكن؟!

إتفاق غزّة/ أريحا ليس البداية وليس النهاية في مسار السّلام الحقيقي والمشروط بانفكاك دولة إسرائيل عن الصهيونية العالمية.. إنّه فقط ترتيبٌ مؤقت يسمح باستكمال تنفيذ المشروع الصهيوني بوسائل استيطانية جديدة وغزو جديد وتوسّع من طبيعة أخرى، تُعْفي الإسرائيليين من ضريبة الدماء والعسكرة المستمرّة وتقيهم ضربات الانتفاضة في داخل فلسطين والمقاومة في جنوب لبنان، كلّ ذلك في إطار نظام إقليمي جديد سيكون في رأينا نظام المواجهات الصّعبة.

في ضوء فهمنا لطبيعة الاتفاق وأهدافه والنتائج المرتقبة نرى إلى مستقبل نظام السّلم في لبنان.

إنّ نظام السّلم في لبنان قام على مرتكزات داخلية متّصلة بشؤون الحكم والدولة والإصلاح والكلام عليها لا موقع له في هذا السياق؛ وقام كذلك على مرتكزات خارجية متّصلة بعروبة لبنان والتحالف مع سوريا وبرفض التوطين وبتطبيق القرار ٤٢٥ وبالموقف من إسرائيل، والكلام عليها الآن هو المطلوب لأنّ اتفاق غزّة/ أريحا بما له بها من اتصال وانعكاس قد يعرّضها للاهتزاز والسّقوط.

- عروبة لبنان:

إن تثبيت عروبة لبنان في وثيقة التسوية وضع حدّاً لنقاش سياسي/ إيديولوجي وأرسى قاعدة أساسية من قواعد السّلم الأهلي في لبنان..

وعروبة لبنان شكّلت الثابتة الوحيدة التي تقدّمت كلّ الثوابت في كلّ أوراق التفاوض التي كان يُعدّها فريقٌ من اللبنانيين ويطرحها على الفريق الآخر ومن أجلها وباسمها، وحرباً عليها كذلك، سالت دماءٌ كثيرة.

في مستوى الانتماء الحضاري كان تأكيد انتماء لبنان إليها ردّاً على أطروحات ادّعت انتماءه إمّا إلى حضارة الغرب وإمّا إلى حضارة البحر الأبيض المتوسّط بقصد عزله عن حضارة العرب أو ما كان يُعبّر عنه بلغة أصحاب تلك الأطاريح بحضارة الصحراء.

في مستوى الموقف السياسي كان تأكيد انتماء لبنان إلى العروبة ردّاً على مواقف جسّدت إرادة التعامل المفتوح والمباشر مع إسرائيل والانخراط في مشروع تفكيك المنطقة دويلات عنصرية ودينية.

في مستوى النصّ الإيديولوجي كان تأكيد انتماء لبنان إلى العروبة كونَها دعوة قومية وحدوية تحرّرية وتحريرية واشتراكية لأقطار الأمة كافة.

إنّ عروبة لبنان، في مستوى الانتماء الحضاري والموقف السياسي والنصّ الإيديولوجي، حسمت مسألة الهويّة في دستور التسوية وأخذت بعدها العملي في إبرام معاهدة الأخوّة والتعاون والتنسيق مع سوريا، وهي معاهدةٌ كرّست انتصار العروبيين على أصحاب الدعوات المناوئة.

والسؤال:

ماذا يبقى من العروبة المنتصرة في لبنان في حال قبولها السّلم الإسرائيلي؟

إن عروبة إسرائيل تكون إذّاك هي التي انتصرت على عملاء إسرائيل وتالياً يصبح اللبنانيون في نظام إسرائيلي واحد.

ماذا بقي من العروبة والإيديولوجيا الاشتراكية في مأزق؟

ماذا بقي من العروبة والوحدة القومية كانت من أحلام جيلٍ مضى وصارت اليوم من فواجع الجيل والمرحلة؟

ماذا بقي من عروبة التحرّر وأنظمة عربيّة فتّاكة تشدّ خناقها على أعناق الناس، والناس من غير مشروع وقيادة؟

ماذا بقي من عروبة التحرير وقوّاتٌ أجنبيّة مقيمةٌ سعيداً في أرض الأمّة وأبناء الأمة أو بعضُهم يرفعون أعلامها في كلّ المناسبات؟

لقد بقي من العروبة شيءٌ كثير وهو الرّهان في صياغة المشروع المواجه، المشروع العربي البديل.. بقي منها أناسٌ في لبنان وفي كلّ العالم العربي، بعيداً عن التزامات الأنظمة وسياساتها، يحملون همّ التأسيس لنظام المواجهة.

فالعروبة المنكسرة لن تتمكّن من أن تَحْجُبَ عن الناس حقّهم في التأسيس لعروبة المواجهة.

ثمّة حالةٌ عربيةٌ متداعية وثمّة، بالمقابل، شعبٌ عربيٌ كثير ليس جزءاً من هذه الحالة..

إن لبنان العربي في النظام الإقليمي الجديد لن يكون بالضرورة لبنان العروبة الداخلة حكماً في مستلزمات السّلم الإسرائيلي.. لبنان مرشّحٌ إلى أن يتحوّل إلى علامة رفض واحتجاج في الأفق العربي المنكسر أو جملة اعتراضية في خطاب السّلم والتطبيع.

إنّ نظام السّلم في لبنان لن يسلم من صراع بين تيارين تيّار المؤالفة وتيّار الممانعة.

ـ التحالف مع سوريا:

مؤيّدو الاتفاق في المنطقة كما أعداؤه يعرفون تماماً أين هو العنوان السوري وأين هو رأس النظام السوري، وهم يدركون تماماً أن الطريق إلى دمشق تمرّ في بيروت وأنّ إعادة تحريك الأوضاع في لبنان في هذا الاتجاه أو ذاك تقتضي المزيد من الضغط على سوريا:

من يريد أن ترفض سوريا اتفاق غزة/أريحا يظنّ أنّه قادرٌ على تجميع قوى الرّفض في وجهها إذا شاءت القبول به.. ومن يريد أن تقبل سوريا بالاتفاق يظنّ أنه قادرٌ على تجميع قوى القبول في وجهها إذا شاءت رفضه.

امتنعت سوريا عن إعلان موقفها رفضاً أو قبولاً والتفّت بذلك على قوى الضغط من الجانبين واحتفظت بحرّية تحرّكها واستقلالية القرار مؤكّدة التزامها بالمفاوضات سبيلاً إلى إحلال السّلام العادل والشامل في المنطقة

تاركة للفلسطينيين حرّية التعبير عن مواقفهم إزاء قضيّة هي قضيّتهم قبل الآخرين، وعاقدةً مع الحكومة اللبنانية اتفاقاتٍ تؤكّد عمق التحالف بين الدولتين وتؤسّس لمسار اتّحادي مطلوب بينهما في ظلّ الحديث عن مسارٍ اتّحادي موازٍ يمتدّ من إسرائيل عبر الضفّة والقطاع إلى الأردن.

الاتفاق، في شقّه الاقتصادي/التنموي، يؤسّس لقيام محور اقتصادي قاعدته إسرائيل وجسرُ تَمَدُّده هو الضفّة والقطاع والأردن.. هذا المحور يفرض، بالضرورة، قيام محور آخر يوازيه قوّة ونشاطاً يمتدّ من لبنان وسوريا ولا مخرج له سوى العراق، لاحقاً، في اتجاه الخليج.. وثمّة من يتحدّث عن محور ثالث قوامه مصر والسودان.

إنّ الموقف السوري الملتزم بعملية السّلام الحقيقي من دون تأييد واضح ومعلن لاتفاق غزة/أريحا قد يسمح لمعارضي الاتفاق بتحريك الوضع السياسي في لبنان في اتجاه قد يبتعد به عن الاستقرار.. وإنّ الاتفاقات السورية/اللبنانية في إطار معاهدة الأخوة والتنسيق قد تسمح لمعارضيها بتحريك الوضع السياسي في اتجاه متشنّج.

إنّ سوريا، بالمقابل، حريصةٌ على إبقاء الوضع في لبنان كما هو، على استقراره النسبي الملحوظ، حتى نهاية مفاوضاتها مع إسرائيل؛ ولبنان، بدوره، وحرصاً على نظام السّلم فيه عليه أن يكون إلى جانب سوريا في مسارها التفاوضي وفي موقفها من نتائجه الأخيرة..

إن نظام السّلم في لبنان قد يتعرّض لاهتزاز إذا أرادت إسرائيل إضعاف سوريا وفرض وجهة نظرها عليها في مسألة الجولان.. وسوريا هي مؤتمنة على نظام السّلم في لبنان، هذا الائتمان أوجد لها فيه نفوذاً سياسياً واسعاً.. فلبنان، والحالة هذه، يبدو في نظر إسرائيل أداة تطويع للمفاوض السوري وساحةً لتسوية الحسابات معه.

إنّ نظام السّلم عندنا قد يهتزّ دون أن يشهد انهيارات كبيرة، أقلّه في المدى القريب، إلاّ في حدث انهياري شامل يلفّ المنطقة العربية، والهدف من إحداث اهتزازٍ ما قد يكون لتليين الموقف السوري ودفعه إلى التدقيق، بواقعية، في حسابات الربح والخسارة..

إنّ ثمّة في الداخلِ ممن هم خارج نظام التسوية والأمن السوري في

لبنان ورافضي سلمه مَنْ يتشوّف إلى إضعاف سوريا وكسر نفوذها بأيّ ثمن ظنّاً منه أنّ في ذلك فرصة تاريخية لإحداث انقلاب في موازين القوى يؤدّي إلى تعديل المواقع في لعبة الصراع الداخلي على السّلطة وفي احتلال موقع ودور في المشاريع الإقليمية، ومنهم مَنْ يذهب بعيداً في تفكيره فيعيد بناء مشروعه السياسي الخاص فوق أرضٍ تحدّد مساحتها تغييرات جغرافية/سكانية مرتقبة..

إنّ مرحلة ما بعد نظام السّلم السوري في لبنان، في حال تداعيه وانهياره، تتحرّك فيها ثلاثة مشاريع سياسية/جغرافية خاصة:

- مشروع تحالف أقلّيات.
- مشروع هيمنة الأكثرية المذهبية.
- مشروع أحقية امتداد السّلطة التقليدية في المنطقة إلى داخل لبنان.

إتفاق غزة/أريحا كما هو واضح من مظاهرات التأييد هو في صالح المشروع الأخير أقلّه في هذه المرحلة وقد ينقلب لاحقاً إلى أن يصبح في صالح المشروع الأول..

والاتفاق في مرحلته الراهنة هو بين خطين:

- تسريع الخطى على المسار الإسرائيلي/السوري.
- تبطيء المسار أو مراوحة مبنية على استيعاب النتائج.

في كلا الأمرين إن النفوذ السياسي السوري في لبنان باقٍ لأمدٍ غير محسوب.. هو باقٍ لحماية التوقيع في حال حصوله.. وهو باقٍ لضبط انفلاتات متوقّعة في حال عدم حصوله.. إن لم تذهب سوريا إلى السلام فهي لن تذهب إلى الحرب حكماً كما يبتغي أو يتوقّع لها أعداؤها في داخل لبنان وفي خارجه.

إن فئةً من اللّبنانيين تخشى أن تنتقل سوريا في لبنان من سياسة النفوذ إلى سياسة الإلحاق وعبر مؤسّسات دستورية موالية لها، وهذا ما يحدو تلك الفئة على التساؤل الدائم عن مقوّمات الوطن والدولة ومعنى الاستقلال والسيادة.. والإلحاق في رأي هؤلاء قد يتخذ شكل الدولة الاتحادية.. إنّ التوجّس الدائم من الدور السوري في لبنان الذي أنتج في الفترة الأخيرة

اتفاقات بين البلدين.. وإنّ سياسة التجاهل والقفز فوق رأي هؤلاء الناس قد يعرّضان نظام السّلم النسبي للانتكاس والانفراط..

- رفض التوطين:

إتفاق غزّة/أريحا لم يقدّم حلاً أو إطاراً لحلّ قضيّة فلسطينيي الشتات الأوّل، الأمر الذي عزّز المخاوف عند جميع اللبنانيين من أن يكون مصيرهم التوطين في بلاد الانتشار.. إن رفض التوطين مسألة محسومة في النصّ الدستوري وعند الرأي العام اللبناني، وإجماع اللبنانيين عليه أساسٌ في تثبيت نظام السّلم في لبنان وهو نظامٌ قائم على توازن دقيق وهشّ لا يتحمّل نتائج التوطين السياسية والاجتماعية والاقتصادية.. وإذا صحّ ما يدور من كلام على اتفاق تَمّ الوصول إليه في المفاوضات ذات الأطراف المتعدّدة يقضي بإبقاء فلسطينيي الشتات الأول في أماكن تواجدهم الراهن فإنّ كارثة قومية ووطنية لا بدَّ واقعة على الفلسطينيين وسوريا ولبنان.. الأمر الذي يحدو الكثيرين على الاعتقاد بضرورة إعادة النّظر في التركيب الجيو - سياسي الراهن على قاعدة اللامركزيات أو الوحدات الإقليمية وأنظمة الإدارات الذاتية..

إنّ وجود نصّ دستوري يرفض التوطين باتفاق جميع اللبنانيين لا يمنع حدوثه.. ما يمنع حدوثه هو تطوير اتفاق غزّة/أريحا في اتجاه يقضي بإنشاء دولة فلسطينية مستقلّة أو مرتبطة بالأردن اتحادياً.. يبدو أن الصيغة الاتحادية هي المطلوبة والمقبولة..

اتفاق غزّة/أريحا في الفهم الفلسطيني يفضي حتماً إلى قيام دولة فلسطينية، وفي الفهم الإسرائيلي رفضٌ جازم لقيام دولة فلسطينية.. وفي حال تغلّب الفهم الإسرائيلي على الفهم الفلسطيني في ضوء موازين القوى فإن دولة فلسطينية مستقّلة فوق أرض فلسطين لن تولد غداً ولا في أيّ زمن.. وعدم قيام الدولة يجعل التوطين أمراً واقعاً ومن شأنه أن يزعزع التوازن والاستقرار في لبنان ويقوّض نظام التسوية.. فالكيان اللبناني وحده لا يتحمّل أي تعديل، فهل التعديل، كناتج حتمي عن عدم قيام دولة فلسطينية ما، يطاول كلّ الكيانات القائمة لحساب الكيان الصهيوني؟!

الكيان اللبناني، بمعنى التكوين الديمغرافي، هو كيان طائفي.. ونظام

السّلم الراهن فيه، أي نظام تسوية الطائف، هو نظام سلم بين طوائف.. وكلّ خلل ديمغرافي يصيبه يثير فيه الاضطرابات ويرمي في المآزق..

بعد اتفاق غزّة/أريحا الذي منح الإسرائيليين شرعية الإقامة في أرض فلسطين يبدو أن وجود شعبٍ ما راهناً في بقعة جغرافية ما هو قاعدة التحوّل في النظام الإقليمي الجديد.. لقد حلّت الجغرافيا بمن يسكنها الآن محلّ التاريخ في تقرير مصير الشعوب.. لقد فقد التاريخ شرعية التمليك أو التملّك وقانونيته.. وإذا كانت هذه القاعدة هي التي سيؤخذ بها في تقرير مصير الفلسطينيين في المنطقة فالكيانات فيها لم تعد قائمة أو ذات أهمية... والسؤال:

ما معنى الكيانات القائمة حالياً والسيادات المزعومة بعد اتفاق غزّة/أريحا، اتفاق المثلّث السياسي/الاقتصادي؟ ما معنى السّدود والحدود؟

لَقَدْ تبدّلت مفاهيم نظام السّلم الوطني والاستقلال والسيادة ومفاهيم الوطنية والقومية وكلّ الأساسيات التي قامت عليها فكرة الدولة الوطنية أو القومية..

في ضوء هذه التبدّلات التي أحدثها الاتفاق الفلسطيني/الإسرائيلي في سلوكيات الأنظمة العربية وأدبياتها السياسية يجب أن نرى إلى مستقبل نظام السّلم في لبنان.. فالاتفاق أحدث خرقاً لا بل ثورة في المفاهيم التي حكمت المنطقة منذ إعلان دولة إسرائيل حتى تاريخ التوقيع الفلسطيني على وثيقة الاعتراف بها..

- تطبيق القرار ٤٢٥ والموقف من إسرائيل:

اتفاق غزّة/أريحا خلق واقعاً سياسياً جديداً يضغط بقوّة على المفاوض اللبناني بغية دفعه إلى التخلّي عن تشبّثه بتنفيذ القرار ٤٢٥ وعن اعتبار تنفيذه محور المفاوضات اللبنانية/الإسرائيلية.. كلّ ذلك بقصد جرّه إلى موقع تفاوضي شامل يتناول الترتيبات الأمنية والمائية التي طالما حاول المفاوض الإسرائيلي ربطها بالقرار وشروط تنفيذه.

إنّ الواقع السياسي الجديد، الذي أوجده الاتفاق، يجعل القرار ٤٢٥ مسألة تجاوزها الزمن، والمعطيات من منظور إسرائيلي، أو يجعله على

الأقل، مسألةً قابلة للتفاوض في إطار معاهدة سلام شبيهة باتفاق السابع عشر من أيار.

ماذا يعني عدم تنفيذ القرار ٤٢٥ بالنسبة إلى نظام السّلم في لبنان؟

يعني استمرار الاحتلال واستمرار المقاومة المشروعة، وعدم انسحاب الجيش السوري، وإيقاف مسيرة الطائف برمّتها، وإبقاء الوضع الداخلي على انشطاره أو تفكّكه السياسي الراهن..

وأحدث الاتفاق كذلك انقلاباً في الموقف من إسرائيل:

ماذا يعني، بعد الاتفاق، أن يكون نظام السّلم في لبنان قد قام في أحد مرتكزاته على اعتبار إسرائيل عدوّاً للبنان؟!

ألم يُعْطِ الاتفاق قوّةً لمنطق القائلين بإسرائيل الحليف والصديق وبالرهان على دورها التنموي/الاقتصادي في المنطقة؟!

مفهوم العداء لإسرائيل في نظام السّلم اللبناني الراهن يعني عدم التعامل معها سياسياً واقتصادياً وثقافياً، فماذا بقي من هذا المفهوم بعدما ثبّتها الاتفاق في الموقع النقيض؟!

إنّ تطبيع العلاقات الإسرائيلية/العربية، إنْ في مستوى اتفاق غزّة/أريحا، وإنْ في مستوى قرارٍ يقضي برفع الحظر عن المنتوجات الإسرائيلية وإنهاء المقاطعة، وإنْ في مستوى تطهير الثقافة من مفردات العدو والعدوان والتحرير والمقاومة، وإن في مستوى الزيارات التي تقوم بها وفودٌ إسرائيلية إلى عدد من الدول العربية، وإنْ في مستوى اللقاءات السرّية في عواصم الدول ومنتجعاتها، وإنْ في مستوى الترويج لحديث عن قرب اعتراف بعض الدول العربية بدولة إسرائيل وبناء علاقات ديبلوماسية معها على مستوى السّفراء.. إنّ تطبيع العلاقات الإسرائيلية/العربية على هذه المستويات كافّة يضع اللبنانيين أمام السؤال الممنوع: كيف نبني علاقة لبنان بإسرائيل؟

إنّ طرح السؤال في ذاته يشكّل مسألة خلافية بين اللبنانيين فكيف بالجواب عنه؟!

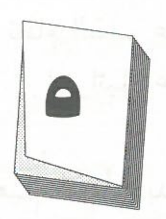
هذا، والسؤال في نظام السّلم الذي أقمناه في لبنان منذ الطائف كان كيف نترجم نصّ العداء لإسرائيل إلى واقع؟

لقد انقلبت الأسئلة بانقلاب المفاهيم والمعطيات، وبانقلاب الأسئلة تتعدّد الأجوبة وتتجدّد الخلافات في حين أنّنا كنّا قد بنينا نظام السّلم على جوابٍ واحد عن سؤال واحد: ما الموقف من إسرائيل؟.. إسرائيل عدوّ لبنان..

إنّ الاتفاق أدخلنا في إشكالية المصطلحات والمفاهيم.. فأيّ بديل هو الممكن والمطلوب لمصطلح العداء لإسرائيل ومفهومه من دون أن يُحْدِثَ هذا البديل خلافاً بين اللبنانيين؟.. وأيّ نظام سياسي بديل عن نظام التسوية يرتكز إلى مفردات بديلة ومفاهيم بديلة هو النظام الممكن لمستقبل السّلام في لبنان؟.. وكلّ نظام سياسي عتيد لا يُبْنَى على موقفٍ من إسرائيل ومستقبل العلاقات معها حرباً أو سلاماً لن يولد في لبنان ما لم يحظ بموافقة أطراف النزاع فيه وحول هذه المسألة بالذات.. وفي هذا عودةٌ بالنقاش إلى بداياته مع التأكيد أنّ عناصر الخلاف ما زالت قائمة بين من يدعو إلى موقف العدائية المطلقة ومن يدعو إلى التعامل المفتوح والاعتراف المباشر..

الموقف من إسرائيل بعد الاتفاق الإسرائيلي/الفلسطيني إشكالٌ مطروح على نظام السّلم في لبنان وهو عاملٌ رئيس من عوامل تفجيره وانهياره ومن عوامل تثبيته واستقراره.. فهل يبقى الموقف هو إياه كما نصّت عليه، وثيقة التسوية؟..

أخيراً، نظام السلم الراهن في لبنان هو من سلام المنطقة في مرحلة إعدادها للسلام الموعود. اللبنانيون، حتى الساعة، لم يصنعوا سلامهم الذاتي، العناصر الداخلية لتفجير السّلم ما زالت قائمة.. وحدة الموقف الوطني من قضايا الداخل والخارج هي وحدةٌ في الشكل.. إننا نعيش في ظلّ سلام مفروض فهل تُرْفَع غداً إرادة فرضه؟. وفي حال رُفِعَت ماذا أعددنا لأنفسنا ولمستقبل السّلم الذي بات بعد اتفاق غزّة/أريحا من دون سقف أو حماية؟!



الجنوب اللبناني في الخطّة الإسرائيلية

بعد بدء المفاوضات الإسرائيلية/العربية الثنائية والمتعدّدة، وبعد اتفاق «غزّة/أريحا أوّلاً»، والحديث عن نظام إقليمي جديد يقوم على ترتيبات جغرافية/سياسية تستوجب إعادة النّظر في حدود عدد من دول المنطقة بهدف إحلال السّلام فيها على قاعدة تأمين حدود آمنة لدولة إسرائيل وإيجاد حلّ لمشكلة الشعب الفلسطيني.

الجنوب اللبناني إلى أين؟

الإجابة عن هذا السؤال في ظلّ التعقيدات المحلّية والإقليمية وفي حدود ما هو قائم فوق أرض الجنوب تدفع في اتجاه البحث، أساساً، عن الجنوب اللبناني في الخطّة الإسرائيلية، وهي خطّة متعدّدة الجوانب، نكتفي بالتوقّف عند جانب واحدٍ منها هو الجانب الجغرافي/السياسي في ثلاث نقاط:

أوّلاً: مسألة الحدود من وجهة نظر إسرائيلية.

ثانياً: مسألة الجنوب من خلال مفاوضات السلام.

ثالثاً: مسألة توطين الفلسطينيين.

أولاً ـ مسألة الحدود من وجهة نظر إسرائيلية:

الميثاق اليهْوي/الأبرامي يشكّل الأصل الغيبي للإدّعاء التاريخي القائل بحقّ اليهود في امتلاك أرض كنعان، والجنوب واحدٌ منها.. حقّهم في أرض كنعان هو حقّ توراتي!.. لذلك إن احتلال الجنوب هو مسألة تحرير واسترجاع لا مسألة احتلال واستيلاء.. فهو ليس من الأراضي المحتلّة كما نحن نرى إنّما هو من «الأراضي المتنازع عليها» كما يطيب لإسرائيل أن تدّعي وترى..

إنّ مسألة الأرض الجنوبية المحتلّة من وجهة نظرنا، أو مسألة «الأرض المتنازع عليها» من وجهة نظرها، تطرح في العمق مسألة حدود الكيان الإسرائيلي ومسألة حدود الكيان اللبناني.

أ ـ حدود الكيان الإسرائيلي:

يقول بن غوريون: «... بعد الاحتلال البريطاني قُسّمت البلاد إلى أربعة أقسام: القسم الشمالي/الغربي المكوّن من الحدود الشمالية للانتداب حتى نهر الليطاني تمّ إلحاقه بلبنان..».

فالجنوب حتى الليطاني، إذاً، أرض مُلْحَقة بلبنان وليست لبنانية!.. ويعتبر في كتابه «أرض إسرائيل» أن **متصرّفية جبل لبنان هي الحدود الشمالية للدولة اليهودية..**

في ٣ آذار ١٩١٩ نشرت صحيفة نيويورك تايمز تصريحاً لحاييم وايزمن حول حدود فلسطين جاء فيه:

«إنّ فلسطين كلّها من متصرّفية جبل لبنان المستقلّ إلى الحدود المصرية.. يجب أن تفتح أبوابها أمام الاستيطان..».

وفي ٣ شباط من السّنة نفسها رفع الوفد الصّهيوني إلى مؤتمر الصلح في باريس مذكّرة بعنوان: «إعلان المنظّمة الصّهيونية بصدد فلسطين».

جاء فيها:

«حدود فلسطين ستكون كالآتي: شمالاً خطّ وهمي ينطلق من نقطة قرب مدينة صيدا ويتّجه شرقاً إلى جسر القرعون ثمّ ينحدر جنوباً عبر قمم حرمون فيمرّ غربي درعا وعمان ويسير بمحاذاة الخط الحديدي الحجازي حتى خليج العقبة وجنوباً من خليج العقبة إلى العريش على البحر المتوسّط».

وتضيف المذكرة:

«إنّ جبل الشيخ (حرمون) هو «أب المياه» الحقيقي لفلسطين».

من هذه المذكّرة نتبيّن أنّ حدود فلسطين، حدود الكيان الإسرائيلي العتيد، في تصوّر القيادة الصّهيونية تضمّ فضلاً عن فلسطين/الانتداب الأردن

بضفّتيه الشرقية والغربية، الجنوب اللبناني بما في ذلك مدينة صيدا وجنوب غربي سوريا مرتفعات الجولان بما في ذلك مدينة القنيطرة.

إنّ حدود دولة إسرائيل الحالية ليست هي حدود إسرائيل كما تريدها الصّهيونية، وعليه، تبقى مسألة حدود الكيان الإسرائيلي غير محسومة.

يقول بن غوريون في كتابه «بعث إسرائيل ومصيرها» نيويورك ١٩٥٤ ما يلي:

«ليست المسألة مسألة احتفاظ بالوضع الراهن، فعلينا أن نقيم دولة غير متجمّدة، دولة ديناميكية تتجه إلى التوسّع».

لقد ميّز بن غوريون، بقوله هذا، بين إسرائيل/الوسيلة وإسرائيل/الهدف.. في ضوء هذا التّمييز نرى إلى قبول الحكومات الإسرائيلية بالحدود/الوسيلة أو الحدود المرحلية والمؤقّتة.

كذلك ميّز وايزمن بدقّة بين حدود الدولة/الوسيلة وحدود الدولة/الهدف. يقول في الكتاب السنوي لحكومة إسرائيل عام ١٩٥٥ ما يلي:

«إنّ خلق الدولة الجديدة لا يُنْقص بحالٍ من الأحوال إطار الحدود التاريخية لأرض إسرائيل».

وهذا ما يؤكّده ليڤي أشكول عام ١٩٦٤ بقوله:

«إنّ الأرض التي تملكها دولة إسرائيل لا تغطّي في الحقيقة سوى ٢٠٪ من **فلسطين التاريخية**».

إسرائيل، إذاً، هي دولة ذات حدود متبدّلة ومفتوحة على مزيدٍ من الضمّ والإلحاق أو التوسّع.

هناك الدولة/الكيان المرحلي وهناك الأمة/الكيان التاريخي.

كيان الدولة الراهنة ليس هو كيان الأمة التاريخية.

وعليه، إنّ مسألة الحدود المفتوحة على التوسّع أو الكيان المتحرّك هي التي أفشلت وتفشل كلّ محاولات السّلام العادل في المنطقة.. فإسرائيل هي دولةٌ بدون حدود أو هي دولةٌ حدودها مفتوحة على حدود «الأمة».

وبين الحدود الممكنة والحدود الدائمة مساحة تسمح للحكومات الإسرائيلية بالتفاوضّ مع الحكومات العربية لتثبيت الممكن في ظلّ الوقائع،

أمّا التفاوض على الدائم فهو من حقّ الأمة وليس من حقّ الحكومات.. هكذا نفهم إعلان رابين أنه سيجري استفتاءً بشأن الانسحاب من الجولان، لأنّ الجولان هو من الحدود الدائمة، قرّر ضمّه الكنيست الإسرائيلي، والكنيست هو مجلس الأمّة.

إنّ نظرية الحدود الممكنة في خدمة الحدود الدائمة يؤكّدها فلاديمير جابوتنسكي أستاذ بيغن الذي قال:

«إنّ كلّ معاهدة يوقّعها زعماء إسرائيليون على أساس قرار التقسيم هي غير شرعية ومن حقّ الشعب (أي الأمة) وواجبه أن يعمل على إلغائها».

وعلى قاعدة النظرية نفسها التي تجيز التفاوض على الحدود الممكنة فقط لا يمكن أن تكون خطوط الهدنة التي وضعت عام ١٩٤٩ حدوداً دائمة. المبدأ هو إدخال تعديلات على الحدود لجعل حدود إسرائيل الراهنة حدوداً آمنة ومفتوحة على التوسّع. هذا المبدأ يؤكّده كلام ليڤي أشكول:

«إنّ خطوط الهدنة قد جرى الاتفاق عليها عام ١٩٤٩ بناءً على اعتبارات عسكرية فقط وإنّ هذه الخطوط ليست حدوداً طبيعية».

والهدف كما يحدده أشكول هو «تعيين حدود قومية آمنة ومتّفق عليها في إطار معاهدات الصلح».

إنّ معاهدات الصلح الناتجة عن مفاوضات بين العرب وإسرائيل حول الحدود الآمنة مسألة مطلوبة من وجهة نظر إسرائيلية.. فالمفاوضات في المنطق الإسرائيلي تسعى إلى تنظيم الحدود الممكنة والقابلة للدفاع عنها في ظروف معيّنة، وهذا هو منطق بيريز منذ العام ١٩٧١ ومنطق رابين منذ العام ١٩٧٤.

يقول الأوّل:

«يجب عند المفاوضات تنظيم الحدود في مناطق قابلة للدفاع عنها.. إنّ الحدود في رأيي أكثر أهمية من الضمانات..».

ويقول الثاني:

«إنّ المفاوضات في المرحلة المقبلة ستكون حول السَّلام. أما مشكلة الحدود فهي جزءٌ من المفاوضات حول السَّلام».

وفي المفاوضات الجارية اليوم تسعى إسرائيل إلى التفاهم مع الحكومات العربية المعنية بالحدود على حدود لها آمنة غير تلك التي تمَّ التفاهم عليها في اتفاقيات الهدنة أو حدود ما قبل العام ١٩٦٧.. وهذا هو جوهر الخلاف على تفسير القرار ٢٤٢ وتنفيذه.

ب ـ حدود الكيان اللبناني:

الكيان اللبناني من وجهة نظر إسرائيلية هو خطأ جغرافي/ تاريخي، والتعبير هو لآرينز يوم كان سفيراً لإسرائيل في واشنطن، لأنّه بادّعائها قام على توسيع حدود «الكيان المسيحي»، فهو، تالياً، كيانٌ مركب يحمل في ذاته عطبه التكويني منذ لحظة تأسيسه، وهو كيانٌ يجمع في داخله أقلّيات دينية صاحبة آمال وتطلّعات قومية/ ذاتية.

مرتكزات هذه النظرة هي الآتية:

- الحدود الجغرافية التي بيّنها البطريرك إلياس الحويّك تقف عند حدود نهر الليطاني.
- في ٢٨ كانون الأول سنة ١٩١٩ اتفق كليمنصو مع فيصل على أن يكون مجرى الليطاني حدود لبنان الجنوبية.
- في عام ١٩٢٠ يوم إعلان دولة لبنان الكبير ألحقت فرنسا المناطق الواقعة وراء الليطاني لجهة الجنوب بلبنان اعتقاداً منها أن الحدود الموسّعة جنوباً تقوّي نفوذ حلفائها المسيحيين.

ولكن، بعد ستّ سنوات من إنشاء دولة لبنان الكبير كتب دي سيكس:

«أمّا لبنان الكبير في سنة ١٩٢٠ فقد احتوى على كثير من العوامل الدخيلة غير المسيحية، في حدود غير طبيعية ومصطنعة».

- بعض رجال الدين المسيحيين اقترحوا لاحقاً التخلّي عن جبل عامل وجعل حدود لبنان الجنوبية على نهر اللّيطاني.
- تكوّنت القناعة نفسها سنة ١٩٣٠ لدى بعض زعماء الموارنة بضرورة التخلّي عن المناطق الجنوبية ذات الأكثرية المسلمة.

إنّ خريطة البطريرك الحويك (مساحة لبنان ٦٢٠٠ كلم²) واتفاق كليمنصو/ فيصل وإصرار فرنسا على مدّ حدود الكيان اللبناني إلى الناقورة وتصريح دي سيكس وفكرة التخلّي عن الجنوب التي راودت رجال دين

وزعماء سياسيين مسيحيين، فضلاً عن مواقف عدد كبير من وجهاء المسلمين وقياداتهم الزمنية والروحية في الجنوب وفي «الأقضية المستعادة» عزّزت وجهة النّظر الإسرائيلية باعتبار الكيان اللبناني خطأً تاريخياً وجغرافياً يجب تصحيحه إمّا عن طريق إلغائه واقتسامه، إمّا عن طريق تعديل حدوده وإمّا عن طريق توزيعه على الطوائف المتنازعة..

وانطلاقاً من هذين الاعتبار والوجوب بدأت خطّة إسرائيل لتقويض الكيان اللبناني بَدْءاً من الجنوب.. وهي خطّة واضحة في وثائق إسرائيلية كثيرة نقف عند اثنتين منها:

١ ـ مجموعة رسائل هي:

- رسالة بن غوريون إلى موشي شاريت في ٢٧/ ٢/ ١٩٥٤.
- رسالة موشي شاريت إلى بن غوريون في ١٨/ ٣/ ١٩٥٤.
- رسالة ساسون إلى موشي شاريت في ٢٥/ ٣/ ١٩٥٤.

هذه الرّسائل نشرتها مجلّة «داڤار» الإسرائيلية الصادرة في ٢٩ تشرين الأول عام ١٩٧١ عشيّة الإعداد لاندلاع الفتنة في لبنان.

٢ ـ «استراتيجية إسرائيل في الثمانينات» التي كتبها أوديد ينون في مجلّة «اتجاهات» العدد رقم ١٤ شباط ١٩٨٢ وهي مجلّة تصدرها المنظّمة الصّهيونية العالمية، ترجمها من العبرية إلى الإنكليزية إسرائيل شاهاك ونشرتها بالعربية مجلّة الثقافة العالمية في العدد السابع من السنة الثانية/ المجلّد الثاني/ تشرين الثاني ١٩٨٢ غداة الإجتياح الإسرائيلي للبنان.

وصفها شاهاك بأنها «تظهر بوضوح وبشكل تفصيلي مشروع النظام الصّهيوني المتعلّق بالشرق الأوسط والقاضي بتقسيم المنطقة إلى دويلات صغيرة وذلك بعد تفكيك كلّ الدّول العربيّة بصيغتها الحالية». ويقول شاهاك: «هذه النظرية تحكم الاستراتيجية الصّهيونية بشكلٍ دائم».

تفكيك الكيان اللبناني، بدءاً بالجنوب، هو بداية تنفيذ الخطّة الإسرائيلية لتفكيك الدول العربية بعد إدخالها في اتون التداعيات والفوضى..

خطّة تفكيك الكيان اللبناني تقوم في رسالة بن غوريون على الأفكار الآتية:

- لبنان هو أضعف حلقة في سلسلة الجامعة العربية.
- المسيحيون أغلبية في لبنان التاريخي ولهذه الأغلبية تقاليد وحضارة مميّزة.
- إنشاء دولة مسيحية في لبنان هو شيء طبيعي له جذور تاريخية.. والأمر لا يتحقّق أبداً بدون اجتزاء حدود لبنان.
- خطأ فرنسا الأكبر أنها جعلت للبنان حدوداً واسعة.

تحفظ موشي شاريت في ردّه على بن غوريون، ولكنّه اعتبر أن «الأمر قد يتحقّق في إثر سلسلة من الهزّات تضرب الشرق الأوسط وتُسقط الأنماط السائدة لِتُخْرج منها قوالبَ جديدة».

أمّا آراء ساسون بشأن تفكيك الكيان اللبناني فتلخّص بالآتي:

- إنّ جميع الموارنة بمن فيهم أهل بكركي لم يسلّموا بالوضع القائم من صميم قلوبهم ولم يتخلّوْا عن أحلام إعادة لبنان المسيحي إلى سابق عهده.. فالأرض تميد تحت أقدام الموارنة الأمر الذي يجب أن يفتح عيني كلّ ماروني لإحداث الغليان المطلوب.
- إنّ تفكيك الكيان اللبناني من شأنه أن يخلخل كيانات الدول العربية ويحبط خطط وحدتها ويعرضها أمام العالم دولاً متنازعة تحاول الواحدة ابتلاع جارتها.

أمّا «استراتيجية إسرائيل في الثمانينات» فتقوم على رؤية واضعها إلى الواقع العربي عموماً وإلى لبنان وسوريا والعراق خصوصاً.. فهو واقعٌ تتنازعه الانقسامات الطائفية التي تجعله قابلاً للتجزئة إلى دويلات.

في رأي شاهاك إنّ تلك الاستراتيجية تجسّد وجهة نظر شارون وإيتان وهي فكرة تتردّد مراراً في التفكير الاستراتيجي الصّهيوني وأساسها يقوم على أنّ الكيانات العربية هشّة يسهل هدمها بسبب خليط الأقلّيات الاثنية والدينية المتعادية..

يتطلّب تنفيذ هذه الخطّة من الناحية العسكرية إقامة حاميات إسرائيلية

في الأماكن المركزية بين الدويلات الصغيرة.. وفي الواقع فقد شهدنا وسنشهد قريباً شيئاً من هذا القبيل - يقول إسرائيل شاهاك - في جنوب لبنان أو في لبنان بأكمله.

ثانياً - مسألة الجنوب من خلال مفاوضات السّلام:

بغية إيضاح الخطة الإسرائيلية في الجنوب اللبناني من خلال مفاوضات السّلام نقف عند المحطة الأولى التي انطلقت منها مفاوضات ثنائية بعد اجتياح ١٩٨٢ وانتهت إلى اتفاق السّابع عشر من أيّار، وعند المحطّة الثانية التي انطلقت منها مفاوضات ثنائية ومتعدّدة بعد مؤتمر مدريد وهي مستمرّة على تعثّر وانتكاس.

أ - في عام ١٩٨٢ اجتاز الجيش الإسرائيلي الليطاني وصولاً إلى بيروت فأعطى بذلك معنىً للاعتداءات الإسرائيلية يتجاوز بكثير معنى عمليات التأديب اليومي التي كان يدّعيها إلى «عملية سلام».. فالإعتداءات المتقطّعة ذات بعد أمني والإجتياح الشامل ذو بعد أمني/سياسي بدليل أن الرئيس الأميركي ريغان أطلق في إثره مبادرة للسلام في الشرق الأوسط انطلاقاً من اتفاقيات كامب ديفيد. أما رئيس الحكومة الإسرائيلية بيغن فأراد حصر المبادرة بلبنان... جسّد الموقف الإسرائيلي آنذاك ما بات يعرف بـ«ورقة شارون».

رأت الحكومة الإسرائيلية أن اجتياح عام ١٩٨٢ يشكّل فرصة مؤاتية لتحويل معاهدة كامب ديفيد من معاهدة ثنائية بين مصر وإسرائيل إلى معاهدة مثلّثة الأضلاع بين مصر وإسرائيل ولبنان. كانت إسرائيل تريد معاهدة صلح في المفهوم الدّولي الكامل فضلاً عن ترتيبات أمنية في منطقة الجنوب، منها إقامة محطات إسرائيلية للمراقبة والإنذار المبكر..

بعد إسقاط اتفاق السابع عشر من أيار اتّبعت إسرائيل سياسة الصّفقات المنفردة مع الطوائف اللبنانية من جهة وحاولت تسويق فكرة تقاسم لبنان مع سوريا من جهة ثانية.

وتنفيذاً لهذه السياسة كان الانسحاب الإسرائيلي الأوّل من الجبل الذي أعقبه فرزٌ طائفي يخدم إسرائيل، وكان الانسحاب الإسرائيلي الثاني من

الإقليم وشرق صيدا الذي أعقبه تثبيت خط تماس سوري/إسرائيلي يخدم فكرة التقاسم والمقايضة.

بعد انهزام مشروعها السياسي بإسقاط اتفاق ١٧ أيار وتصاعد أعمال المقاومة، بدأ الاهتمام الإسرائيلي يتركّز على المسألة الأمنية بادّعاء أنّ لها في الجنوب «حقوقاً أمنية مشروعة». على خطّ آخر راحت إسرائيل تحثّ بعض الطوائف على إنشاء الإدارات المحلّية وحوّلت الجنوب إلى سوق استهلاك وتصدير لبضائعها ومنتوجاتها وفتحت حدودها أمام اليد اللبنانية العاملة مُطْلِقة بذلك عملية تطبيع علاقات واسعة مع السكّان في داخل «الحزام الأمني» آملةً في تغيير طبيعة الجنوب اللبناني الجغرافية والبشرية والسياسية، فهي طبيعةٌ، في رأيها، قابلة للتعديل.

في إثر ذلك، أي بعد انهزام مشروعها السياسي، بدا واضحاً أن إسرائيل تريد الانسحاب من الجنوب، بضغط من ضربات المقاومة، ولكن على مراحل وفي ضوء ضروراتها الأمنية مع الاحتفاظ، كما بدا من مفاوضات الناقورة، بمنطقة أمنية تمتدّ من نهر الأوّلي إلى راشيّا يُنْشر فيها لواء من الجيش اللبناني، على أن تقسم المنطقة الواقعة بين الحدود وصيدا إلى منطقتين، واحدة تمتدّ من الحدود حتّى الزهراني بعهدة جيش لبنان الجنوبي، وأخرى تمتدّ من الزّهراني حتّى الأوّلي بعهدة قوات الأمم المتّحدة.

«البقعة الأمنية» مطلب إسرائيلي دائم في جداول كلّ المفاوضات. وبرز هذا المطلب بشدّة في مفاوضات الناقورة عام ١٩٨٤ انطلاقاً من اعتقادها أنّ الحكومة اللبنانية غير قادرة على تنفيذ التزاماتها في أيّ اتفاق.

و«البقعة الأمنية» التي تريدها إسرائيل هي بعمق ١٢ إلى ١٥ ميلاً داخل الأراضي اللبنانية.

ب ـ في مؤتمر مدريد أُقْحِمَ لبنان في مسار تفاوضي قاعدته القرار ٢٤٢ والقرار ٣٣٨ ومبدأ الأرض مقابل السّلام، مع العلم أنّ لبنان لا شأن له بهذين القرارين. ما يعنيه هو القرار ٤٢٥ لعام ١٩٧٨ واتفاقية الهدنة لعام ١٩٤٩.

إسرائيل تريد مفاوضات سياسية مع لبنان.

لبنان يريد مفاوضات عسكرية أو تقنية مع إسرائيل.

إسرائيل تريد معاهدة سلام مشروطة «ببقعة أمنية».

لبنان يريد انسحاباً إسرائيلياً كاملاً وغير مشروط.

انسحابٌ كامل يقابله سلامٌ شامل هو المفهوم اللبناني للسَّلام.

سلامٌ شامل يقابله انسحابٌ جزئي أو مشروط بتلبية ضرورات أمنية مزعومة هو المفهوم الإسرائيلي للسَّلام فضلاً عن التطبيع..

وهذا هو المأزق الحقيقي الذي انتهت إليه المفاوضات.

الانسحاب من الجنوب، من وجهة نظر إسرائيلية، ليس هدفاً بحدّ ذاته. فالمفاوضات يجب أن تسفر عن ترتيبات أمنية هي التي تعيّن، بدورها، حدود الانسحاب ودرجاته وأشكاله، وخلاف ذلك، أي الانسحاب الكامل من الجنوب من دون ترتيبات أمنية ومائية، يضعها في مواجهة الانسحاب الثاني الأكثر أهمية وهو الانسحاب من الجولان، والانسحاب من الجولان يضعها أمام الانسحاب الثالث والأكثر صعوبة وهو الانسحاب من القدس..

في ضوء تداخل هذه الحلقات وبضغط من التفسير العربي للقرار ٢٤٢ نرى أنه لا مصلحة لإسرائيل في إنجاح المفاوضات إذا كانت ستؤول إلى الانسحاب الكامل.

إنّ الوفد الإسرائيلي المفاوض لم يعترف صراحة بحقّ لبنان بوحدة أراضيه ضمن حدوده المعترف بها دولياً! بل إنه يطالب إعادة ترسيم الحدود انطلاقاً من أنّ لإسرائيل الحقّ بحدود آمنة وقابلة للدفاع عنها.

مسألة الحدود، في المنطق الإسرائيلي المفاوض، ليست مسألة محسومة إنّما يجب أن يُتَّفق عليها في أثناء المفاوضات، فالمفاوضات هي التي تعيد ترسيم الحدود.

إنّ نظرية الحقّ في الأمن والمدى الحيوي أو الاستراتيجي تلغي مبدأ الحدود الثابتة أو النهائية بين الدول وتثبّت مبدأ الحدود المتحرّكة والمفتوحة على التوسّع.

وبغية تطبيق هذه النظرية يتصرّف الوفد الإسرائيلي المفاوض على

أساس أن القرار ٤٢٥ لم يعد موجوداً وأن اتفاقية الهدنة لعام ١٩٤٩ لم تعد قائمة.

إنّ الوثيقة/ الاقتراح التي نشرتها «السّفير» بتاريخ ١١/٥/١٩٩٣ تُظهر بوضوح الموقف الإسرائيلي إزاء الحدود الدولية للبنان الجنوبي وإزاء «البقعة الأمنية».

- الانسحاب لن يكون من كامل الأراضي.
- التعامل هو مع سلطة أمر واقع (السّلطة الفعّالة).
- الحدود القائمة حالياً بموجب اتفاقية الهدنة ليست حدوداً دولية.
- التّمسّك بدور أمني لجيش لبنان الجنوبي.
- تشكيل لجان عسكرية مشتركة للقيام بمهمّات تفتيش ومراقبة هي نفسها نصّ عليها اتفاق ١٧ أيّار.

إنّ نظرية «الحدود الآمنة» هي التي تحرّك المنطق الإسرائيلي على طاولة المفاوضات وهي نظرية تُسقط الحدود القائمة بموجب اتفاق ترسيم الحدود بين لبنان وإسرائيل الذي أعدّته لجنة الهدنة في ١٢ كانون ١٩٤٩ والذي كُرّس باتفاقية الهدنة في ٢٣ آذار من العام نفسه.

وعليه، إنّ الجنوب اللبناني من وجهة النظر الإسرائيلية هو من «الأراضي المتنازع عليها» والتسوية تتمّ من خلال مفاوضات السّلام.

ثالثاً ـ مسألة توطين الفلسطينيين:

سياسة إسرائيل منذ قيامها هي دفع الفلسطينيين في اتجاه النّزوح الجماعي إلى البلدان المجاورة والغاية هي إفراغ الأرض من سكّانها الأصليين لاستيعاب اليهود الجدد، والحلّ في رأيها أن يجد الفلسطينيون في البلدان المجاورة وطنهم البديل أو أرضهم البديلة، فالتوطين الفلسطيني متلازم وسياسة الإستيطان اليهودي.

ما يبعث على اعتبار التوطين أكثر من هدف في خطّة وأقرب إلى الحقيقة الواقعة يلخّص بالآتي:

١ ـ خطّة كيسنجر التي تقوم على اعتبار توطين الفلسطينيين في

الجنوب اللبناني أمراً ممكناً كجزء من حلّ للقضيّة الفلسطينية يقضي بتوطين الفلسطينيين في الدول العربية.. ويبدو أنّ سياسة كيسنجر هي التي توجّه السياسة الأميركية بشأن أزمة المنطقة.

٢ ـ توطين الفلسطينيين عنوانٌ مدرج بتستّر في المفاوضات المتعدّدة الأطراف في البند المتعلّق بأوضاع اللاّجئين بحجّة أنّ حلّ مشكلتهم ليس بيد إسرائيل وحدها بل تجب معالجته على صعيد إقليمي.. والمنطق الإسرائيلي في هذا هو ما قاله دايان في بداية الأحداث اللبنانية:

«إنّه لَخَطَأٌ كبير تدعيم الادّعاء العربي بأنّ اللاّجئين جسمٌ غريب في لبنان. فاللاّجئون هم سكّان كلّ بلد عربي يحلّون فيه، ولدى العرب الكثير من الأموال لاستيعابهم حيث يوجدون».

٣ ـ اتفاق «غزّة/ أريحا أوّلاً» ينصّ على السّماح فقط لمهجّري العام ١٩٦٧ بالعودة ولا يذكر مهجّري العام ١٩٤٨.

هذا الاتفاق، في حال تعثّره وعدم تنفيذه، وفي حال وقوفه عند حدّ الإدارة الذاتية وعدم تطويره في اتجاه إنشاء الكيان الفلسطيني السياسي، يحدو على الاعتقاد أن التوطين حقيقة واقعة.

وحدة قيام الدولة الفلسطينية ينقذ من التوطين.

٤ ـ إلغاء القرار ١٩٤ تاريخ ١١ كانون الأول ١٩٤٨ الذي ينصّ على أن هناك إمكاناً للسّماح للاّجئين بالعودة إلى ديارهم إذا أرادوا في أقرب وقت ممكن. ولهم أن يعيشوا بأمان مع جيرانهم.. وذلك بحسب الحقوق الدولية ومبادىء العدالة.

وهي (أي الجمعية العمومية) تعطي لجنة التسوية والتوفيق التوجيهات اللازمة لتسهيل عودة اللاجئين وإقامتهم في ديارهم..

هذه الإشارات الأربع، فضلاً عن أنها تبعث على اعتبار التوطين أكثر من هدف في خطّة إسرائيلية، تبعث على التساؤل:

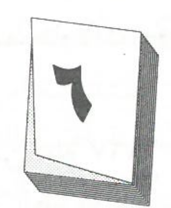
إذا كان الجنوب اللبناني هو «الأرض البديلة» هل بدأت فعلاً عملية إعادة النّظر بخريطة البلدان المحيطة بإسرائيل؟

الجنوب اللبناني في الخطّة الإسرائيلية هو محور نجاحها أو فشلها

على رغم كلّ التصريحات القائلة إنّ إسرائيل لا أطماع لها في لبنان وعلى رغم كلّ المظاهر الباعثة على الاعتقاد أن المسار اللبناني/الإسرائيلي هو أشدّ المسارات سهولةً وقِصَراً.. فالجنوب أرضٌ تجمّعت فيها عناصر الأزمة الإقليمية وهو أرض المواجهات والخيارات الصّعبة. في لحظة من لحظات الحروب الباردة بدا أنّ قوى العالم كلّه تواجهت وتصادمت في الجنوب.. واليوم يبدو أن الجنوب هو ساحة المواجهات عينها مع اختلال في موازين القوى، الأمر الذي حدانا على التساؤل منذ البداية:

الجنوب اللبناني إلى أين؟

وفي ضوء ما قدّمنا من عرضٍ وتحليل نخشى في النهاية أن نجيب: الجنوب اللبناني في خطرٍ شديد والقدرة على إنقاذه من خطّة إسرائيل هي التحدّي الوطني الكبير وما عداه مؤامرة وإلهاء وتواطؤ.. وخيانة.. وإسقاط للتسوية.



٦ عصر التسوية أم العصر الإسرائيلي؟

من أيام التراجعات العربية والانكسار القومي، وإهدارِ الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، نعدّد خمسة أيام أحدثت في منطقة الشرق الأوسط، منذ مطلع القرن العشرين، تحوّلاتٍ كبرى: وعدُ بلفور، إقامةُ دولةِ إسرائيل، احتلالُ القدس الشرقية، توقيع «اتفاقيات كامب ديفيد المعاهدة المصرية/الإسرائيلية»، توقيعُ «غزّة/أريحا أوّلاً».

بين وعد بلفور «وغزّة/أريحا» مسافةٌ من الصراع العربي/الصّهيوني، تبدّلت معه أوضاع المنطقة الجيوسياسية والاقتصادية والبشرية والثقافية، وأَنْتَجَ فيها، وعلى أطرافها، حروباً داخلية وإقليمية متنقّلة.

بعد مواجهة عسكرية أولى في حزيران عام ١٩٦٧، حقّقت فيها إسرائيل أقصى ما كان بالإمكان تحقيقُه من توسّع عسكري على الجبهات كافة، وبعد مواجهةٍ عسكرية ثانية في تشرين عام ١٩٧٣، حقّقت فيها الجيوش العربية أقصى ما كان بالإمكان تحقيقُه، من إعادة أرضٍ واعتبار، وتصحيحٍ في الموازين الاستراتيجية، بعد هذه وتلك، وفي ضوء ما كان يجري على خطّ النزاعات الدولية وتوتّرات الحروب الباردة، وفي ظلّ التراجع السوفياتي أمام الهجمة الأميركية على المنطقة، وبضغطٍ من قناعة تكوّنت لدى العديد من الحكام العرب بأنّ أوراق الحلّ باتت في يد الولايات المتحدة، وفي مناخ إيديولوجي، تقدّم فيه الخطاب القُطْري، ومصالحُ الكيانات، على الخطاب القومي ومصالحِ الأمة، وفي جوّ سياسي راحت الأنظمة فيه تبحث عن مقوّمات استمرارها بِمَعْزل عن إرادت الشعوب.. بعد كلّ ذلك بدأ كلامٌ على تسوية تُنهي الحرب وتمهّد للسّلام، وشهدت المنطقة حركة اتصالات واسعة، قادتها الإدارة الأميركية، تحت

عنوان: لا حرب بدون مصر ولا سلام بدون سوريا، فكانت المعاهدة المصرية/الإسرائيلية إنهاءً عملياً للحرب، وكانت المحاولات، وهي مستمرّة، جادّةً في اتجاه سوريا، بغية إحلال السّلام.

«عصرُ التسوية»، يغطّي، أساساً، المرحلة الممتدّة من عام ١٩٦٧ إلى عام ١٩٨٨، وهي مرحلةُ المنعطفات الكبرى في تاريخ الصراع العربي/الإسرائيلي، بدأت بحرب حزيران والقرار رقم ٢٤٢، وانتهت بإعلان المجلس الوطني الفلسطيني قيام الدّولة الفلسطينية وقَبُولَه القرار ٢٤٢ قاعدةً لإنهاء الصراع.

منذ مؤتمر مدريد والسؤال المطروح: هل النّهج التسووي المتّبع كفيلٌ بإنهاء الصراع العربي/الإسرائيلي؟ هل القرار رقم ٢٤٢ والقرار رقم ٣٣٨ هما فعلاً قاعدةُ المشروع الدولي لتسوية الصراع أو المشروعُ الإسرائيلي للتسوية هو المنتصر؟ هل «إطارُ السّلام في الشرق الأوسط»، وهو الاتفاق الأول من اتفاقات كامب ديڤيد، والذي اعتبرته الحكومات العربية الرافضة آنذاك، انتصاراً للمشروع الإسرائيلي هو الإطارُ الصالح اليومَ لإرساء السّلام؟ ما هو السّلام؟ وما هي الأسسُ السّلمية في المفهوم الإسرائيلي؟ وما هي أهدافها الاستراتيجية؟ ما معنى التطبيع والحدودِ المفتوحة؟ ماذا حلّ بالنظام العربي بعد كامب ديڤيد وأين هو اليَومَ في ظلّ الحديث عن نظام شرق/أوسطي بديل؟ ما دور القطرية في هذا النظام وتدميره؟ ما هي مبادىء التسوية في الموقف الفلسطيني؟ ما شأن الدولةِ الفلسطينية المستقلّة؟ وَهْمٌ هي أم حقيقة؟ إمكانٌ هي أم مستحيل؟ ماهيةُ الحكم الذاتي؟ ماهيةُ التحدّيات المطروحة على العرب؟ ما هو هذا السّلامُ المعروض والمفروض؟..

الصراع العربي/الإسرائيلي ذو طبيعة خاصة، فهو صراعٌ إيديولوجي/ديني/سياسي، حدّدتها المنطلقات الصّهيونية، ومطامعُ الاستعمار في المنطقة. فالصّهيونية العالمية لن تسلّم مشروعها التاريخي/الديني لحكومة زمنية.. والاستعمارُ بتبدّل أشكاله ومواقعه، يبقى في نقطةِ إلتقاءٍ معها على المصالح المشتركة.

الحروب في المنطقة، كما مشاريع السلام، كما سياسة الأحلاف، هي

في خدمة غاية واحدة: تمكينُ الصّهيونية من تثبيت الكيان الإسرائيلي، وتمكين الاستعمار من تقييد المنطقة وإدارةِ سياساتها والثروات.

منذ العام ١٩٥٢، وتحديداً بعد ثورة ٢٣ تموز، أدرك الغرب والصّهاينة أهميةَ الدّور المصري، في قيادة العمل العربي المشترك، وفي بناء الحركة القومية العربية، وفي حماية الأمن العربي، ورفضِ سياسةِ الأحلاف الغربية، فكان حلفُ بغداد في عام ١٩٥٤، ومشروعُ إيزنهاور في عام ١٩٥٨، والعدوانُ الثلاثي في عام ١٩٥٦ وحربُ الخامس من حزيران في عام ١٩٦٧... والغايةُ منها إضعافُ الدّور المصري في المواجهة العربية/الإسرائيلية.

نجح الغرب وإسرائيل، في إحداث الخلل في موازين القوى، وأصدر مجلس الأمن في أعقاب حرب حزيران القرار رقم ٢٤٢، لِيُدْخِلَ أطراف النزاع في مفاوضات ديبلوماسية.

هذا القرار يرتكز إلى مبدأ الأرض مقابلَ السّلام ويربُط تالياً بين الانسحابِ الإسرائيلي من الأراضي العربية المُحتلّةِ من حرب حزيران، وتحقيقِ التسوية السِّلمية، فالسّلام هو شرط الانسحاب، ويعطي كلَّ دولة من دول المنطقة الحقَّ في أن تعيش في سلام، ضمن حدودٍ آمنة، ومُعْتَرَفٌ بها، ويدعو إلى تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاّجئين.

هذا القرار لم ينفّذ، لاختلافٍ في التفسير، ورفضٍ في المبدأ.

إسرائيل ترفض الانسحاب الشامل وتتمسّك بالانسحاب الجزئي، وتطالب بإنجاز اتفاقيات سلام ثنائية، على قاعدة نظرية الحدود الآمنة والانسحابِ من أراضٍ احْتُلّت في حرب حزيران.

وافقت مصرُ والأردنّ على القرار، بادّعاء أنّه يدعو إلى انسحاب إسرائيلي كامل، مع تأكيد رفضهما التسوياتِ المنفردةَ أو توقيعِ معاهداتِ صُلْح منفرد.

رفضت سوريا القرارَ في المبدأ، لأنه يؤدّي إلى الاعتراف بإسرائيل.

إنّ عدم تنفيذ القرار رقم ٢٤٢ حرّك الأوضاع في اتجاه حرب تشرين، عام ١٩٧٣... فإسرائيل أقامت حدوداً دفاعية جديدة، والعرب رفضوا نتائج حرب حزيران، في مؤتمر القمّة المنعقدِ في الخُرطوم عام ١٩٦٨، حيث

رُفعت اللاّءات الثلاث: لا صلحَ، لا اعتراف، لا تفاوض... مع إسرائيل..

في ٢٢ تشرين الأول سنة ١٩٧٣ صدر القرار رقم ٣٣٨ عن مجلس الأمن. وافقت مصر وإسرائيل وبعدهما سوريا، وبذلك تكون سوريا قد قَبِلَت تنفيذ القرار ٢٤٢ لأن القرار ٣٣٨ يعيد إطار التسوية إلى القرار ٢٤٢.. فالقرار ٣٣٨ هو دعوةٌ لوقف إطلاق النار وتنفيذ القرار السابق..

هذه الدعوةُ أطلقت ما بات يُعْرَفُ بديبلوماسية هنري كيسنجر أو سياسة «الخطوة القصيرة» الهادفةِ إلى تحقيق تسويات ثنائية، وإقامةِ صلح منفرد بين مصر وإسرائيل.. فكان اتفاقُ سيناء في أوّل أيلول سنة ١٩٧٥، أوْلى ثمارِ تلك السياسة، وهو اتفاقٌ عسكري/سياسي، أخرج مصر من دائرة الصراع، وحرّك مشاريعَ إسرائيليةً للتسوية، ترفض إعادة تقسيم القدس، وتجد الحلّ الوحيد لمشكلة الهوية الفلسطينية، في إقامة دولة أردنية/فلسطينية.

إنّ خروج مصر من دائرة الصراع، بلغ حدَّه الأقصى في زيارة السادات للقدس التي مهّدت لاحقاً، لإطلاق سياسة كامب ديفيد.. منذ ذلك التاريخ، والولايات المتحدة تبدي استعدادها لأن تلعب دور الشريك الكامل، انطلاقاً من الأهمية الجيوبوليتيكية لمنطقة الشرق الأوسط، في استراتيجيتها الأمنية.

وَضَعَ الاتفاقُ الأوّل «إطارَ السلام في الشرق الأوسط»، وضمَّنه مستقبلَ الضفّة والقطاع، ومبادىءَ عامةً للتسوية. وَضَعَ الاتفاقُ الثاني إطارَ عملٍ من أجل عقدِ معاهدةِ سلامٍ بين مصر وإسرائيل. وأُتبِعَ الاتفاق برسائل توضيحية.

ما يعنينا حالياً هو الاتفاقُ الأول، لارتباطه باتفاق «غزة/ أريحا» وبالمفاوضات الجارية، ثنائيةً ومتعدّدة..

تؤكّد مقدّمة هذا الاتفاق قرارَ مجلس الأمن رقم ٢٤٢، قاعدةً للتسوية السّلمية، وتدعو إلى احترام السيادة والوحدة الإقليمية والاستقلال السياسي، وحقَّ كلّ دولةٍ في العيش بسلام داخلَ حدودٍ آمنة، ومُعْتَرفٌ بها.. فالحدود الآمنة لا تعني العودةَ إلى قرار التقسيم رقم ١٨١ تاريخ ١٩٤٧/١١/٢٩.. والحدود المعترف بها تعني دعوةَ العرب إلى الاعتراف بإسرائيل، كيَاناً شرعياً ثابتاً، فوق أرضِ فلسطين.

يدعو الجزء الأول من الاتفاق إلى توفير حكم ذاتي كامل للسكّان، وإلى إقامة سلطة مُنْتَخَبة، وتشكيلِ قوّة شرطةٍ محلّية، وبقاءِ قواتٍ إسرائيلية، في مواقع أَمْنٍ معيّنة، ويدعو، تالياً، لمفاوضات تحدّدُ الوضعَ النهائي للضفّة والقطاع، ويمنحُ الفلسطينيين حقّ المشاركة في تقرير مستقبلهم، عَبْرَ المفاوضات بين مصرَ وإسرائيل والأردن وسُلْطةِ الحكم الذاتي، خصوصاً عودةَ الأفراد الذين طرِدوا من الضفّة وغزّة سنة ١٩٦٧.

الحكم الذاتي يعني فقط إقامةَ مجلس إداري، وهو تالياً يُسْقط حقَّ تقرير المصير، وحقَّ العودة للذين طردوا منذ سنة ١٩٤٨، ويُسْقطُ، كذلك، حقّ منظّمة التحرير، في تمثيل الشعب الفلسطيني، في مفاوضات تتعلّق بمصيره.

الحكم الذاتي لا يعني الاستقلال السياسي، وهو في اتفاق كامب ديفيد، وفي المفهوم الإسرائيلي ليس صيغةً مؤقّتة، تقود إلى قيام دولة فلسطينية مستقلّة، ذاتِ سيادة، فهو يعطي للفلسطينيين سلطةً إدارية، تتناول شؤون الصحّة والزراعة والمواصلات والمالية والأمن الداخلي.. إنّه عمليةٌ تَهْدُف فقط إلى إيجاد حلّ لمشكلة الكثافة السكّانية في الضفّة والقطاع، ذلك أن الديموغرافيا هي التي تحدّد مستقبلَ إسرائيل، وليست الجغرافيا.. سلطة الحكم الذاتي لا تمتلك حدوداً دولية..

الخطّة الإسرائيلية للحكم الذاتي، تحفظ حقَّ إسرائيل في السيادة على الضفّة وغزّةَ والمعابرِ الدولية المؤديةِ إليهما، وهي تتلخّص بالآتي:

- تدور المفاوضات على السكّان وليس على الشعب الفلسطيني.

- الحكم الذاتي هو تدبيرٌ إداري للسكان العرب واليهود وليس للأراضي.

هذه الخطّة الإسرائيلية تستند إلى مفهوم إسرائيل للسّلام، وجوهرُه تحقيقُ أمن إسرائيل، أمن الأرض وأمنِ الشعب، ووسائلُه رفضُ الانسحاب الكامل من الأراضي العربية المُحْتَلّة، رفضُ إقامة الدولة الفلسطينية المستقلّة بين الدولة العبرية ونهر الأردن، بقاءُ المستوطنات في المنطقتين والاستمرارُ في سياسة الاستيطان، تثبيتُ نهر الأردن حدوداً آمنة لإسرائيل، وبقاءُ القدس

رُفعت اللاّءات الثلاث: لا صلحَ، لا اعتراف، لا تفاوض... مع إسرائيل..

في ٢٢ تشرين الأول سنة ١٩٧٣ صدر القرار رقم ٣٣٨ عن مجلس الأمن. وافقت مصر وإسرائيل وبعدهما سوريا، وبذلك تكون سوريا قد قَبِلَت تنفيذ القرار ٢٤٢ لأن القرار ٣٣٨ يعيد إطار التسوية إلى القرار ٢٤٢.. فالقرار ٣٣٨ هو دعوةٌ لوقف إطلاق النار وتنفيذ القرار السابق..

هذه الدعوةُ أطلقت ما بات يُعْرَفُ بديبلوماسية هنري كيسنجر أو سياسة «الخطوة القصيرة» الهادفةِ إلى تحقيق تسويات ثنائية، وإقامةِ صلح منفرد بين مصر وإسرائيل.. فكان اتفاقُ سيناء في أوّل أيلول سنة ١٩٧٥، أُولى ثمارِ تلك السياسة، وهو اتفاقٌ عسكري/سياسي، أخرج مصر من دائرة الصراع، وحرّك مشاريعَ إسرائيليةً للتسوية، ترفض إعادة تقسيم القدس، وتجد الحلّ الوحيد لمشكلة الهوية الفلسطينية، في إقامة دولة أردنية/فلسطينية.

إنّ خروج مصر من دائرة الصراع، بلغ حدّه الأقصى في زيارة السادات للقدس التي مهّدت لاحقاً، لإطلاق سياسة كامب ديفيد.. منذ ذلك التاريخ، والولايات المتحدة تبدي استعدادها لأن تلعب دور الشريك الكامل، انطلاقاً من الأهمية الجيوبوليتيكية لمنطقة الشرق الأوسط، في استراتيجيتها الأمنية.

وَضعَ الاتفاقُ الأوّل «إطارَ السلام في الشرق الأوسط»، وضمّنه مستقبلَ الضفّة والقطاع، ومبادىء عامةً للتسوية. وَضعَ الاتفاقُ الثاني إطارَ عملٍ من أجل عقدِ معاهدةِ سلامٍ بين مصر وإسرائيل. وأُتبعَ الاتفاق برسائل توضيحية.

ما يعنينا حالياً هو الاتفاقُ الأول، لارتباطه باتفاق «غزة/أريحا» وبالمفاوضات الجارية، ثنائيةً ومتعدّدة..

تؤكّد مقدّمة هذا الاتفاق قرارَ مجلس الأمن رقم ٢٤٢، قاعدةً للتسوية السّلمية، وتدعو إلى احترام السيادة والوحدة الإقليمية والاستقلال السياسي، وحقَّ كلّ دولةٍ في العيش بسلام داخلَ حدودٍ آمنة، ومُعْتَرفٌ بها.. فالحدود الآمنة لا تعني العودةَ إلى قرار التقسيم رقم ١٨١ تاريخ ٢٩/١١/١٩٤٧.. والحدود المعترف بها تعني دعوةَ العرب إلى الاعتراف بإسرائيل، كيَاناً شرعياً ثابتاً، فوق أرضِ فلسطين.

يدعو الجزء الأول من الاتفاق إلى توفير حكم ذاتي كامل للسكّان، وإلى إقامة سلطة مُنْتَخَبة، وتشكيلِ قوّة شرطةٍ محلّية، وبقاءِ قواتٍ إسرائيلية، في مواقع أَمْنٍ معيّنة، ويدعو، تالياً، لمفاوضات تحدّدُ الوضعَ النهائي للضفّة والقطاع، ويمنحُ الفلسطينيين حقّ المشاركة في تقرير مستقبلهم، عَبْر المفاوضات بين مصرَ وإسرائيل والأردن وسُلْطةِ الحكم الذاتي، خصوصاً عودةَ الأفراد الذين طرِدوا من الضفّة وغزّة سنة ١٩٦٧.

الحكم الذاتي يعني فقط إقامةَ مجلس إداري، وهو تالياً يُسْقط حقَّ تقرير المصير، وحقَّ العودة للذين طردوا منذ سنة ١٩٤٨، ويُسْقطُ، كذلك، حقّ منظمة التحرير، في تمثيل الشعب الفلسطيني، في مفاوضات تتعلّق بمصيره.

الحكم الذاتي لا يعني الاستقلال السياسي، وهو في اتفاق كامب ديفيد، وفي المفهوم الإسرائيلي ليس صيغة مؤقّتة، تقود إلى قيام دولة فلسطينية مستقلّة، ذاتِ سيادة، فهو يعطي للفلسطينيين سلطةً إدارية، تتناول شؤون الصحّة والزراعة والمواصلات والمالية والأمن الداخلي.. إنّه عمليةٌ تَهْدُف فقط إلى إيجاد حلّ لمشكلة الكثافة السكّانية في الضفّة والقطاع، ذلك أن الديموغرافيا هي التي تحدّد مستقبلَ إسرائيل، وليست الجغرافيا.. سلطة الحكم الذاتي لا تمتلك حدوداً دولية..

الخطّة الإسرائيلية للحكم الذاتي، تحفظ حقَّ إسرائيل في السيادة على الضفّة وغزّةَ والمعابرِ الدولية المؤديةِ إليهما، وهي تتلخص بالآتي:

- تدور المفاوضات على السكّان وليس على الشعب الفلسطيني.
- الحكم الذاتي هو تدبيرٌ إداري للسكان العرب واليهود وليس للأراضي.

هذه الخطّة الإسرائيلية تستند إلى مفهوم إسرائيل للسّلام، وجوهره تحقيقُ أمن إسرائيل، أمن الأرض وأمنِ الشعب، ووسائلُه رفضُ الانسحاب الكامل من الأراضي العربية المُحْتَلّة، رفضُ إقامة الدولة الفلسطينية المستقلّة بين الدولة العبرية ونهر الأردن، بقاءُ المستوطنات في المنطقتين والاستمرارُ في سياسة الاستيطان، تثبيتُ نهر الأردن حدوداً آمنة لإسرائيل، وبقاءُ القدس

عاصمةً موحَّدةً لها. أمّا غاية السَّلام في المفهوم الإسرائيلي فهي الاعترافُ والتطبيعُ والعلاقات المفتوحة.

إنَّ ثوابت السياسة السّلمية في المفهوم الإسرائيلي هي التي انتصرت في كامب ديڤيد، وثمَّرت انتصارَها تغليباً للإتجاه القطري في النظام العربي وبلغت القطرية ذروتها بالاتصالات واللّقاءات والعلاقات الثنائية بين إسرائيل وعدد من الدول العربية.. من هذا القبيل نعدّد لقاء لندن في أيار سنة ١٩٨٧ بين الملك حسين وبيريز نجم عنه اتفاق أردني/إسرائيلي حول صيغة التسوية المقبلة، العلاقات الإسرائيلية/المغربية وزيارة بيريز للمغرب في عامي ١٩٧٩ و١٩٨١، اتفاق ١٧ أيار، لقاءات كثيرة بين شخصيات فلسطينية ومسؤولين إسرائيليين.

أحدث الاتجاه القُطْري انعطافاً في سياسة الأنظمة العربية، بلغ ذروتَه في مؤتمر القمّة العربي الثالث عشر، في مدينة فاس، في أيلولَ سنة ١٩٨٢، حيث أُعلِنَ «مشروع السّلام العربي» الذي تضمّن استعداداً عربيّاً صريحاً، لإقامة سلام مع إسرائيل.. وتأسيساً على بنود هذا المشروع، أقرَّ في ١١/٢/١٩٨٥ اتفاقٌ أردني/فلسطيني، يدعو إلى إقامة اتحاد كونفدرالي بين الطرفين... وأعيدت العلاقات مع النظام المصري، فتمَّ بذلك التخلّي نهائياً عن معارضة كامب ديڤيد.

والقُطْرية عمَّقتِ التبعيّة السياسيّةَ إلى الولايات المتحدة في النظام العربي.. فمشروع السَّلام العربي جاء مترافقاً مع مبادرة ريغان لحلّ أزمة الشرق الأوسط التي أطلقها في أول أيلول سنة ١٩٨٢، وهي مبادرةٌ تضمّنت في جوهرها دعوة الدول العربية إلى قبُول إسرائيلَ حقيقةً واقعةً لها الحقُّ في الوجود بسلام وراء حدود آمنة.

والقُطْرية، كذلك، شجّعت حركةَ الفكر السياسي الصّهيوني القائل بإقامة كِيَانات سياسيةٍ عربية، على أساسٍ طائفي وعرقي.. فتشكيل دويلات للأقلّيات في المنطقة، هو الحلّ التاريخي لأزمة الكِيَان الصّهيوني.

والقُطْرية الساعية إلى الصلح مع إسرائيل، أو تلك الدّاخلة في السّلم الإسرائيلي، طرحت أمام الفكر السياسي العربي، تحدّياتٍ منها: التناقضُ على المستويين، الفكري والسياسي، بين الإسلام والعروبة، وأزمةٌ

الديموقراطيةِ وحقوقِ الإنسان والحرياتِ في العالم العربي، فازدادت الفجوةُ بين الأنظمة السياسية الحاكمة والشعوب المحكومة، الاعترافُ الكامل بإسرائيلَ والتعاملُ معها في علاقات مفتوحة، تهديمُ ما تبقى من وحدة في النظام العربي: أن تندفع المنطقة العربية في اتجاه التداعيات والفوضى، فمسألةٌ ملائمة للأهداف الإسرائيلية.. فُقْدانُ عناصر المواجهة والممانعة، هَدْرُ القوّة العربية الذاتية، الاقتصاديةِ والسياسيةِ والثقافية، التهميشُ والتبعية.

إنّ ما يخفّف من وطأة هذه التحدّيات هو قيام الدّولة الفلسطينية المستقلّة، وهذا هو الأساس في مستقبل الصراع العربي/الإسرائيلي، فهل قيامُها ممكنٌ أو مستحيل؟

إنّ قرار تقسيم فلسطين رقم ١٨١ الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ٢٩/١١/١٩٤٧ أعطى الدولة اليهودية مساحة ١٤,٤٠٠كلم^{2} وأعطى الدولة الفلسطينية ١٢,٢٠٠كلم.^{2} وهو قرارٌ تعذّر تنفيذُه، ولكنَّ الأممَ المتحدة، ظلّت على اعترافها بالحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني، ومنها الحقُّ في الاستقلال والسيادة الوطنية، وذروةُ الاعتراف كانت سنة ١٩٨١ يوم أصدرت قراراً في الدورة السادسةِ والثلاثين اعتَبَرَتْ فيه أنَّ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ لا يؤمّن مستقبل الشعب الفلسطيني وحقوقَه الثابتة، وطالبت بإنشاء دولةٍ فلسطينية مستقلّة، ذاتِ سيادة وأَعْرَبَتْ عن معارضتها لكلّ السياسات الرامية إلى توطين الفلسطينيين خارج وطنهم.

أما اليوم، في ظلّ الهيمنة الأميركية على قرارات الأمم المتحدة، وفي ضوء فهمنا لحقيقة الموقف الأميركي، من خلال مبادرة ريغان سنة ١٩٨٢ وخطّةِ شولتز سنة ١٩٨٨ وسعيهِ الدائم إلى الإقرار الدولي، بأن القدس المُوَحَّدة هي عاصمةُ إسرائيل، فالسؤال: هل الأمم المتحدة باقيةٌ على مطالبتها بإنشاءِ دولة فلسطينية مستقلّةٍ وذات سيادة؟!

إنّ قرارات «المجلس الوطني الفلسطيني»، منذ دورته الأولى المنعقدةِ في القدس في ٢٨/٥/١٩٦٤، حتى دورته المنعقدةِ في الجزائر في نيسان سنة ١٩٨٧، تتمسّك بالحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني، ومنها الحقُّ في العودة والحقُّ في تقرير المصير، والحقُّ في إقامة الدولة المستقلّة، وعاصمتُها القدسُ، وذلك على قاعدة الاستمرار في رفض القرار

٢٤٢.. ولكن، بعد عام واحد، وفي دورته التاسعة عشرة المنعقدةِ في الجزائر، والتي عُرِفَتْ باسم «دورة الانتفاضة»، وبالرّغم من نشره وثيقةَ الاستقلال، وإعلانِه قيامَ الدولة الفلسطينية، أذاع المجلسُ بياناً ختامياً أكّد فيه عزمَ المنظّمة على الوصول إلى تسوية سياسية، قاعدتُها القرار ٢٤٢ الذي يدعو إلى الاعتراف بإسرائيل.

أمّا اليوم، وفي ظلّ التراجعات الفلسطينية، قبل الشروع بالمفاوضات لتحقيق اتفاق «غزّة/ أريحا»، وفي ظلّ الانقسامات الفلسطينية التي أحدثها هذا الاتفاق، وفي ضوء السياسة الإسرائيلية الثابتة والمعارضة، لإقامة دولة فلسطينية مستقلّة وذاتِ سيادة، فالسؤال: هل الديناميكية الفلسطينية الموزّعةُ بين قوى التفاوض وقوى الانتفاضة، قادرةٌ على تعديل موازين القوى لصالح الدّولة الفلسطينية المستقلّة؟!

إنّ قرارات القمم العربية، خصوصاً القمّةَ العربيةَ الثامنةَ المنعقدةَ في الرّباط، أكّدت غيرَ مرّة حقّ منظّمة التحرير في إقامة سلطة وطنية على الأراضي التي يتمّ تحريرُها، ورفضت عقدَ تسويات سياسية جزئية، انطلاقاً من قومية القضيّة..

أمّا اليوم، والرؤساء العرب في واقع الخلافات والشرذمة والمحاصرة والاحتلال والنزاعات القُطرية والداخلية، فالسؤال: هل من قضيّة قوميّة تحدو على أن يجتمع من أجلها الملوك والرؤساء؟!

إنّ واقع الأمم المتحدة المصادر، والواقعَ الفلسطينيَّ المنقسم، والواقعَ العربيّ المشرذم، فضلاً عن الخلل في موازين القوى الدّولية والإقليمية لصالح الولايات المتحدة وإسرائيل، تُثْبتُ أن أقصى ما يمكن أن ينتهيَ إليه أمرُ الدولة الفلسطينية هو حكمٌ ذاتي خلال فترة مؤقتة، وفي شؤونٍ داخلية محدّدة، على أن يكون مصيرُ هذا الحكم انضماماً إلى كيان سياسي آخر، في إطار الدولة الفيدرالية.

هذا ما جناه العرب من عصر التسوية الذي بدأ منذ عشرين عاماً، والتسويةُ اليومَ تسعى إلى النهايات التي رسمها سيّدها الأميركي، منذ البداية، فهل بات من المحقّق والثابت أنّ عصر السّلام قد بدأ؟!

ما بدأ فعلاً هو زمن التداعيات والفوضى ونهب الأمّة. إنّه «العصر الإسرائيلي» لا عصر التسوية!!.

٧
نظام التداعيات والفوضى

منذ انهيار الاتحاد السوفياتي وكلامٌ يجري على نظام عالمي جديد.. ومنذ أحداث الخليج وعاصفة الصحراء وبدء المفاوضات الإسرائيلية/ العربية وكلامٌ يجري على نظام إقليمي جديد..

بين الأول والثاني علاقة عضوية تفرضها طبيعة العلاقة بين الولايات المتحدة الأميركية وإسرائيل.. فإذا كانت الأولى في رأس النظام الأول فإنَّ الثانية هي في رأس النظام الثاني..

النظام الأميركي يدّعي الديمقراطية وحقوق الإنسان عنوانه الدائم.. والنظام الإسرائيلي يدّعي السّلام والتنمية عنوانه الجديد!!.

باسم الديمقراطية وحقوق الإنسان يوجّه الأميركيون رسائلهم إلى شعوب العالم.. وباسم السّلام والتنمية يوجّه الإسرائيليون رسائلهم إلى شعوب المنطقة!!.

فهل العالم، بقيادة الولايات المتحدة الأميركية، مقبلٌ فعلاً على انفتاح ديمقراطي وأنظمة تحمي الحرّيات وحقوق الإنسان؟

وهل المنطقة، بقيادة إسرائيل، داخلةٌ فعلاً في نظام السّلام والتنمية؟

أولاً ـ الجواب في شقه الأول يُخْتَصر بالآتي...

أن تكون الماركسية في مأزق النموذج والممارسة فهذا لا يعني أن الليبرالية قد انتصرت وانتهى التاريخ...

أن تسقط الاشتراكية في «المعسكر الشرقي» فهذا لا يعني أنّ الرأسمالية قد انتصرت وانتهى التاريخ...

أن ينهار الاتحاد السوفياتي فهذا لا يعني سيادة الهيمنة الأميركية على العالم..

● وكلامنا، في جانب آخر، لا يعني، آلياً، إمكان إخراج الماركسية، كنظرية في الاقتصاد، والاجتماع والسياسة والثقافة وكمنهج في التحليل العلمي/التاريخي، من مأزقها بيُسْر وبردات فعل إيديولوجي دوغماتي لا يجدّد نفسه ولا يشدّ ذاته إلى دينامية التغيير في المعطى والملموس..

● وكلامنا، في جانب آخر، لا يعني، آلياً، إمكان إنهاض الاشتراكية والأنظمة التي حاولت تطبيقها بالحنين إليها وبالمغامرات التي لا تراعي الشرط التاريخي المناسب... إن محاولة البرلمانيين الرّوس، على الرّغم من معانيها التاريخية في قياس الأخلاق والمبادىء وفي قياس الاعتراض الواجب وتسجيل الموقف الرّافض لما هو حاصلٌ في داخل روسيا من تدمير ذاتي وارتهان لسياسة أميركا والغرب، هي مغامرةٌ خارج شرطها التاريخي قادها الحنين إلى استرجاع القوّة الضائعة وهو حنين طبيعي يعتمل في صدور قادة وشعب ذوي كرامة راعهم ألاّ يستمرّوا قوّةً عظمى..

إنّ انتصار الشيوعيين القدامى والجدد في انتخابات بولونيا ذو مغزىً تاريخي مهم يُظْهر أن الرأسمالية ليست بالضرورة هي البديل عن الاشتراكية.. مع الإشارة إلى أنّ عودة هؤلاء إلى السّلطة، كما عودة الاشتراكيين في إسبانيا وفي اليونان، لا تعني أنّهم عادوا بأثوابهم وأفكارهم ومناهجهم القديمة.. فالأهمية هي في حدث العودة/الانتصار وليست في شكلها.. إنّها في السؤال: لماذا انتصر الشيوعيون في بولونيا، والاشتراكيون في إسبانيا واليونان؟

● وكلامنا في جانب آخر لا يعني، آلياً، إمكان خلق قوّة عظمى قادرة بين ليلةٍ وضحاها أن تقف في وجه الهيمنة الأميركية وأن تعيد إلى العالم توازنه وإلى العلاقات الدولية معناها وإلى المؤسّسات الدولية وظائفها وإلى الشعوب حقّها في تقرير مصائرها.. فالرأسمالية، بقيادة الولايات المتحدة الأميركية، هي في أزمة أسمّيها «أزمة الانتصار» على الاشتراكية، «أزمة ما بعد الانتصار والقيادة»، أزمة الشرطي المدعو إلى التدخّل المباشر في كلّ الأمكنة وكلّ الأوقات..

إنّ الهيمنة الأميركية الأولى في مرحلة ما بعد الحرب الثانية انحسرت في السّتينات بعد تجربتها الڤيتنامية، وها هي اليوم مرشّحة للدخول في

تجارب مماثلة في غير موقع.. إنّ تطوير أعمال المقاومة في الصّومال يضاعف من حدّة الضربات الموجعة وقد يؤدّي إلى انسحاب أميركي سريع من دون أن يحقّق التدخّل «غاياته الإنسانية»... إنّ سياسة تأديب الشعوب بالحصار وبالضرب المباشر تفضي بالولايات المتحدة الأميركية إلى المزيد من التخبّط والمآسي في «إدارة شؤون العالم الجديد»... هذا وفي أفق الصراع الدولي الجديد وفي مواجهة الهيمنة الأميركية يرتسم شبح اليابان بتقنياته وصناعاته المتقدّمة وشبح أوروبا الموحّدة القادرة على تعديل موازين القوى في لحظة الحسم التاريخي مهما كانت بعيدة...

هذا الكلام في جوانبه المتعدّدة، فضلاً عن الكثير من علامات الاعتراض على المشروع الأميركي لقيادة العالم، يحدونا على طرح السؤال:

هل انهيار النظام الدولي القديم يؤدّي حكماً وبسرعة إلى نظام عالمي جديد مستقرّ أحادي الاستقطاب والقيادة؟

في ضوء تحليلنا لما هو حاصلٌ في ظلّ الهيمنة الأميركية يمكن القول إن ذلك لن يحدث بالضرورة وبالسّرعة الملحوظة فالعالم كلّه يضجّ بالتناقضات التي تقوده إلى المزيد من التداعيات والفوضى.. فالرأسمالية من حيث هي نظامٌ متحرّك ومحكوم بالبراغماتية ليس بإمكانها القفز فوق التناقضات أو جرفها.. إنّ العالم كلّه في مساره الراهن يدخل في مرحلة تعميق الأزمة..

الولايات المتحدة الأميركية قادرة فقط على بسط هيمنتها العسكرية.. أمّا السياسة والإيديولوجيا والثقافة والاقتصاد فهي مسائل لا تقرّرها هي بمعزل عن تساؤلات الشعوب وقواها الاجتماعية والديمقراطية والتقدّمية.. فالقوى الشعبية في كلّ المناطق والدول تسعى إلى بناء اقتصاد وطني قادر على الانخراط في بنى أو تكتّلات إقليمية وعلى التكيّف في نظام تنافسي شامل يقاوم محاولات فرض نظام قائم على انفتاح السوق على الصعيد العالمي يبسط سيادة الرأسمالية الأميركية على العالم..

أما على الصعيد الإيديولوجي/الثقافي/السياسي فالعالم يشهد صحوات دينية وإثنية تستتبع حروباً لن تهدأ سريعاً ليستقرّ معها نظام دولي جديد بل هي مستمرّة لما خلّفه النظام السّابق من أزمات ومآزق.. فالشعوب في

مناطق الاقتتال الديني/الاثني لن تتمكّن قريباً من تنظيم نفسها على قاعدة إيديولوجية علمية/إنسانية تنهي حروبهم الأهلية وتصوغ الأشكال السياسية المناسبة للمرحلة القادمة..

إنّ ثقافة الالتحاق بالمشروع الأميركي والتسليم بنفوذه وبقدرته على قيادة الشعوب لن تقدّم حلاً لإنهاء تلك الحروب فهي واحدٌ من أسباب نشوئها والتغذية..

ثانياً ـ الجواب في شقّه الثاني يختصر بالآتي...

أن تكون المنطقة العربية في مأزق النموذج العروبي والموقف القومي فهذا لا يعني أنّ الصّهيونية قد انتصرت وانتهى التاريخ.. وأن تسقط بعض الأنظمة العربية في امتحان المقاومة والصّمود فهذا لا يعني أن إسرائيل قد انتصرت وانتهى التاريخ.. أن تنهار الأنظمة العربية فهذا لا يعني سيادة الهيمنة الإسرائيلية على المنطقة..

● وكلامنا في جانب آخر لا يعني، آلياً، إمكان إخراج العروبة، في مستوى الانتماء الحضاري وفي مستوى الموقف السياسي وفي مستوى النصّ الإيديولوجي، من مأزقها بيسْرٍ وقوّة وهي مشدودة بين انهيار وانكسار وتراجع، انهيار الفكر القومي وانكسار طموحات الوحدة والحرّية وتراجع القوّة العسكرية العربية التي كانت تطمح إلى إقامة التوازن الاستراتيجي بين دولها وإسرائيل..

● وكلامنا في جانب آخر لا يعني، آلياً، إمكان القضاء على الأنظمة المتخاذلة، فهذه الأنظمة لها من القوّة الذاتية والدّعم الخارجي ومن تاريخها في حكم الشعوب ما يكفي لقمع المعترضين ولمدّة زمنية غير قصيرة..

● وكلامنا في جانب آخر لا يعني، آلياً، إمكان حشد المعترضين بسهولة وراء مشروع عربي مقاوم يجدّد خطاب الاعتراض والمقاومة والوسائل.. إنّ التشبّث بالرّفض غير المبني على المشروع البديل يدفع بالمعترضين إلى المزيد من التفكّك والتراجع..

في أفق الصراع الإقليمي الجديد وفي مواجهة الهيمنة الإسرائيلية ترتسم بقوّة علامات الرّفض العربي وهي قادرة في حال تمكّنها من ضبط قواها وتجميع عناصر الممانعة في خط إيديولوجي/ثقافي/سياسي منطلقة

مقاومة التطبيع وغايته تعديل موازين القوى في مرحلة تاريخية ما مهما كانت بعيدة..

هذا الكلام في جوانبه المتعدّدة، فضلاً عن الكثير من علامات الاعتراض على المشروع الإسرائيلي لقيادة المنطقة يحدونا على طرح السؤال:

هل انهيار النظام العربي يؤدّي حكماً وبسرعة إلى نظام شرق/أوسطي جديد ومستقرّ نقطة الجذب فيه هي إسرائيل والقيادة معقودة لها؟

في ضوء تحليلنا لما هو حاصل في ظلّ الاتفاق الإسرائيلي/الفلسطيني وفي ظلّ المفاوضات الجارية يمكن القول إنّ ذلك لن يحدث بالضرورة وبالسّرعة المطلوبة إسرائيلياً فالمنطقة كلّها زاخرة بالتناقضات التي تقودها إلى المزيد من التداعيات والفوضى..

إسرائيل، من حيث هي، حتى الساعة وفي ثقافة المنطقة ونضالات شعوبها، عدوّ للعرب، قادرةٌ فقط على إقامة صلح مع الأنظمة وعاجزة عن تطبيع علاقاتها بالشعوب العربية.. وتجربتها مع الشعب المصري هي خير دليل على صحّة هذا الكلام..

إنّ إسرائيل تريد السلام مع شعوب المنطقة بهدف أن تكون هي المركز والموقع والدور في الاقتصاد والثقافة والسياسة.. بالمقابل، إن شعوب المنطقة يريدون السّلام مع إسرائيل بهدف تحرير الأرض.. ما تريده إسرائيل هو السلام المرفق بالاقتصاد.. وما يريده العرب هو السّلام المرفق بالأرض.. إنّ الاختلاف في مستوى الأهداف بين إسرائيل والعرب يحدّد طبيعة الصراع المستقبلي في المنطقة..

إنّ التعاقد على نظام السّلم في المنطقة المبني على إشراك إسرائيل في نفطها ومائها وأسواقها وفي برامج تنميتها وتثقيف شعوبها وعلى انسحابها من أرض عربية محتلّة يبدو، خصوصاً بعد اتفاق غزّة/أريحا، مسألة محسومة يبقى أن تأخذ طريقها إلى التوقيع لدى الأطراف كلّ وفق قدرته على خلق الظروف الموضوعية المؤاتية لذلك.. هذا صحيح.. والصحيح كذلك أن قوى الاعتراض والرّفض أو الممانعة تسعى إلى تكوين الشكل السياسي المناسب لمرحلة المواجهات الصعبة..

المنطقة قد تتجمّد فيها مفردات الخطاب القومي لتتحرّك وبقوّة أشدّ هذه المرّة، مفردات الخطاب الديني.. فالإسلام هو القوّة الإيديولوجية البديلة والفاعلة في حياة الناس المعارضين.. إنّ حركات الاحتجاج في العالم العربي المنهك والمنكسر أمام السّلم الإسرائيلي تتّخذ من الإسلام عناصر الحيوية والنهوض.. أن يقود الإسلاميون مرحلة المواجهات مع إسرائيل ومع الأنظمة العربية الداخلة في مستلزمات سلمها والشروط فهذا يعني أن المنطقة لن تعرف سلام المطابعة والمثاقفة والتنمية المشتركة.. فالحركة لها من القوّة والنفوذ في صفوف الناس العاديين كما في صفوف النّخب والقوى الاجتماعية الضاغطة ما يكفي لإحداث «الفوضى» في داخل الأنظمة وعلى خطوط السّلام الإسرائيلي/العربي المرتقب..

إنّ الصحوات الدينية في العالم العربي لن تهدأ وأنظمة القمع لن تسلّم مشروعها بهدوء.. فالمشروع العربي الملتحق بالمشروع الأميركي العام وبالمشروع الإسرائيلي المتفرّع عنه لن يقدّم حلاً لمشاكل المنطقة وأزماتها الوجودية والكيانية والإيديولوجية لأنّه بات في حدّ ذاته هو الأزمة والمأزق والفوضى..

إنّ شطب الإسلاميين من معادلة السّلام الجدّي في المنطقة بات أمراً مستحيلاً.. وهذه مسألة يجب أن تعيها بعمق الأنظمة العربية المفاوضة والساعية إلى السّلام الحقيقي وأن تعمل في ضوء وعيها توفيراً لمزيدٍ من التداعي وتأميناً لفرص السّلام المتوازن الذي لا يرتدّ يوماً بانقلاب وفوضى على أصحابه وعاقديه..

إنّنا ندرك أن ارتباط إسرائيل والأنظمة العربية نهائياً بالسّوق الرأسمالي يسهّل عملية التفاوض وإرساء السّلام على قاعدة الاعتراف المتبادل والتنمية المشتركة.. غير أنّ أيّ إغفالٍ للبعد الديني في طبيعة الصراع قد يطيح بكلّ الأسس الاقتصادية والمالية التي ينبني فوقها مشروع السّلام.

إنّ النظام الإقليمي المرتقب ما لم يأخذ بعين الاعتبار كلّ العناصر المكوّنة للسلام الحقيقي يبقى خاضعاً لدورات التغيّر والإنقلاب. فالسّلام بين العرب وإسرائيل يخضع حكماً لشروط التكوّن الذاتي لكلّ منهما.. والدين من مكوّنات الفريقين.. ليس بالإمكان تحويل إسرائيل إلى مشروع

اقتصادي في هذه المنطقة والفكرة في أساس إنشائها فكرةٌ دينية.. وليس بالإمكان كذلك تحويل العرب إلى سوق استهلاكية والعروبة في أساس نشوئها ذات رسالة دينية.. الاقتصاد هو رؤيا وحيدة الجانب إلى العالم وهي رؤيا غير صالحة وحدها لبناء السّلام في هذه المنطقة..

إنّ سمة المرحلة المقبلة هي الانتقال من نظام الحدود المقفلة إلى نظام الحدود المفتوحة أمام البضائع والخبرات واليد العاملة والتقنيات ومجاري المياه وأسلاك الإنارة وطرق الاتصالات والمواصلات.. كلّ هذا سَهْلٌ تصوّره في الأذهان وتجسيمه على الورق.. ولكن قبل كلّ هذا هناك الانتقال من نظام العقول المقفلة إلى نظام العقول المفتوحة.. فهل إسرائيل قادرة على إحداث هذا الاختراق في خطّها الإيديولوجي الموصول بأسطوره الشعب المختار وأرض الميعاد؟! هل تتمكّن إسرائيل من إحداث انقلاب على الفكر الصهيوني الذي أوجدها؟!

هنا البداية في مسار السّلام الحقيقي وكلّ ما عداها ترتيبٌ مؤقت لعوارض الأزمة..

إنّ نظام الحدود الاقتصادية المفتوحة ليس هو نظام التنمية بل نظام التوسّع الرأسمالي، توسّع المركز على حساب الأطراف الملحقة.. هل تصبح إسرائيل هي المركز والدول العربية هي الأطراف؟.. يبدو أن المشهد المرسوم يذهب في هذا الاتجاه المشدود إلى نقطة التمركز الرأسمالي على الصعيد الدولي وبهذا تكتسب إسرائيل وظيفة إقليمية جديدة وتؤكّد، مجدّداً، هويتها الغرْبية في شرقٍ كان ولا يزال أرض المطامع الاستعمارية..

إنّ اقتياد المنطقة في سلاسل المشروع الغرْبي/الإسرائيلي الراغب في امتصاص الثروة وفي وضع اليد على إمكان النهوض المشرقي هو أمرٌ يقارب حدّ الاستحالة.. فصراع الغرب والشرق والشمال والجنوب لن ينتهي ما دامت الحركات الشعبية المناوئة تحاول، دفاعاً عن مصالحها وبعد كلّ هزيمة، إعادة بناء نفسها والمفاهيم في ضوء مفهوم ثابت يحدّد جوهر الصراع الأبدي بين المستغِلّين والمستغَلّين...

إنّ المشروع الرأسمالي العَرَبي/الإسرائيلي، وهو مشروعٌ له رموزه في لبنان والمنطقة، يحمل في ثناياه إمكان القضاء على الأوطان/الأقطار والوطن

العربي الكبير الذي كان ليأخذ شكله المادّي لو أنه تمكّن من إجراء عملية تمركز اقتصادي ذاتي. . غير أن مشروع الرأسمالية الحديثة في المنطقة المتوكّئة على إسرائيل/العلم والتكنولوجيا وعرب/الثروة والاستهلاك، في حال عبوره، يؤدّي حتماً إلى سقوط فكرة الوطن العربي القديم ويمنع، تالياً، تكوين الوطن العربي الجديد. . لقد أمسينا في مرحلة يصعب فيها لا بل يتعذّر استمرار العالم العربي في نظامه السّابق ويصعب فيها كذلك لا بل يتعذّر استنهاض العالم العربي في نظام بديل. . لقد دخلنا فعلاً في مرحلة التداعيات والفوضى من جرّاء ما تحدثه عملية السّلام من انعكاسات في مجال التطبيع الاقتصادي المنتظر الأمر الذي يفرض إعادة ترتيب الصراع الداخلي والصراع مع إسرائيل على قواعد جديدة لتعديل الاتجاه العام. .

القاعدة الأساسية في ترتيب الصراع بوجهيه هي إيجاد مشروع للتماسك القومي. . هل ولادة المشروع تستدعي المزيد من الانهيارات؟ يبدو أنّ المسألة هي هذه. .

الفصل السابع

مأزق تحديات ثقافية

١ ـ كيف نكتب للآتي.

٢ ـ نحو فكر تربوي/ثقافي مقاوم.

١

كيف نكتب للآتي؟

من يحمي الأمة في غياب النصّ الثقافي المقاوم؟

في زمن الكلام على تسوية ممكنة بين الحكومات العربية وحكومة إسرائيل تكثر الأسئلة من كلّ الأنواع، وهي توجّه إلى المثقّفين العرب وليس إلى الأنظمة والحكومات، إلى نخبة الأمة وليس إلى حكّام الأمة.

أجوبة الأنظمة والحكّام باتت معروفة وهي بنت الضرورات.

أمّا أجوبة المثقّفين والنّخبة فهي مجهولةُ المضمون والشكل والاتجاه.. أو يشوب بعضَها لبسٌ وتمويةٌ وانهزام.

وإذا كانت السياسة ملك الحكّام غصباً فإنّ الثقافة هي ملك الأمّة شرعاً.

نحن في زمن الانهزام السياسي لا نوجّه أسئلة «الما بعد» إلى السياسيين بل إلى المثقّفين.

ماذا لو سألناهم عن أعداء الأمّة وغزاتها والمستعمرين؟

أين هي الأقلام التي ضخّت في جسد الأمّة ثقافة الرّفض والاعتراض ونبّهت إلى مؤامرات النّهب والتدمير وصاغت خطاب الدّفاع والمقاومة؟

هل هي الأقلام نفسُها تلك، تروّج اليوم لخطاب «السّلام الممكن» والمؤالفة باسم الواقعية والانفتاح؟

إنّ الانحياز لثقافةٍ مقاومة وفكرٍ مقاوم هو احترافٌ لا هوىً أو ركوب موجة.

مَنْ من المثقّفين العرب يصنع إيديولوجيا «السّلام الإسرائيلي» في المنطقة؟

إنّهم، لا شكّ، تبّاع الأنظمة من حملة الأقلام النقّالة والأفكار الجوّالة الداعية باسم السّلام إلى التنافس الحضاري!!

نعم المثقّفون العرب مدعوُّون إلى التنافس.. ولكن من أيّ موقع؟

إنّ التنافس من موقع المجابهة شيء وهو من موقع التطبيع والمؤالفة شيءٌ مختلف. في أيّ موقع أنت أيّها المثقّف العربي؟ أيّ إبداع هو إبداعك بعد اليوم؟ أيّ حرب هي حربك أو سلامٍ هو سلامك؟ كيف تكتب للآتي؟

سياسة الأنظمة تصالح إسرائيل وتعترف بها.. أمّا ثقافة الأمّة فلا تصالح إسرائيل ولا تعترف بها.. الصّلح هو قانوني بين حكومات وأنظمة، فهل يُعطيه المثقّفون شرعيّة العبور إلى روح الأمّة؟

هويّة المثقّف في زمن الصراع كانت عربيّة.. وعربيّةٌ مختلفة عن عربيّة الأنظمة والحكّام.. فالثقافة العربية شيء والسياسة العربية شيءٌ آخر.. في هذا الاختلاف سرّ الانهزام العربي.. الثقافة الصّهيونية والسياسة الإسرائيلية شيءٌ واحد.. في هذا التلاحم سرّ الانتصار الصّهيوني.. الثقافة التلمودية هي التي قادت إسرائيل إلى الموقع الأقوى والسياسة العربية هي التي قادت العرب إلى الموقع الأضعف..

أيّ سلام عادل هو هذا وأيّ تنافس حضاري هو هذا بين ثقافةٍ إسرائيلية صاغها فكرٌ توراتي ركيزتاه إختيارية شعب ووعدانية أرض وسياسةٍ عربيّة قمعت فكر الأمّة واعتقلته أو نفته أو تلت عليه عند الفجر حكم الإعدام؟!

الثقافة في إسرائيل تتجرّأ على السياسة وهي الرقيب والحسيب والمرجع في كلّ قرار.. والثقافة في العالم العربي تحاذر السياسة أو تحابيها، توارب تتملّق أو تمارس إرهاباً من نوع آخر كمثل الذي نشهده اليوم في حملة الترويج الإعلامي لمحاسن السّلام المعروض والتنمية الموعودة والتنافس المفتوح..

الثقافة العربية منذ الهزيمة السياسية الأخيرة وهي غارقة في ضباب كثيف، ملتبسة متوتّرة ومشدودة بين السّير في خطّ «السّلام الممكن» وخطى البحث عن الخطّ البديل.. والأفق لا يبدو واضحاً والخيارات تحاصرها

علامات استفهام في عالم يشهد المزيد من التضييق على حرّيات الشعوب ومزيداً من التبعيّة والقهر والتهميش..

إمكانات الخروج من نظام القطب الواحد وجاذبيّةِ مركزه الإقليمي أسئلةٌ مطروحة على المثقّفين العرب في مرحلة يبدأ بها تاريخٌ جديد ولا ينتهي بها التاريخ... والعرب في داخله..

كيف نكتب للآتي؟

كيف نبني بالكتابة ما هدّموه بالسياسة؟

من يحمي الأمّة في غياب النصّ المقاوم؟

رسائل التطبيع قد كتبت في السياسة والأمن والاقتصاد وقّعتها أو قد توقّعها حكوماتٌ وأنظمة تمتلك الحقّ القانوني في التوقيع.. أمّا رسائل التطبيع في الثقافة فقد تجد كتّابها والموقّعين.. ولكنّ هؤلاء لا يمتلكون الحقّ الشرعيّ في التوقيع لأنّ الثقافة هي الحركة في التاريخ وهي الوجهة في المجتمع وهي القيمة في الأمّة..

السّلام للسياسات أمّا التطبيع فللشعوب.

كيف نبني بالثقافة فعلاً يجنّب الأمّة حرباً تدمّرها أو سلاماً يخترق الهويّة والذاكرة وينهب الثروات؟

كيف نبني نصّاً ثقافياً مقاوماً ينقض النصّ المتجمّد الذي باسمه قاتل الحكّام والأنظمة كلّ النصوص وكلّ الكتابات وكلّ الثقافات التغييرية؟

كيف نبني بالكتابة الإبداعية نصّ العروبة الجديدة غير المنقطعة عن رحم وتاريخ؟..

السياسة عندنا، والأنظمة قمعية، عَرَفت صلابة النصّ العروبي أو البنية ولم تعرف فكرةً أو رؤيا.. وعندما وجدت نفسها في مواجهة التحدّي السّلمي لم تُسْعِفْها صلابة النصّ في مقارعة الفكر الصّهيوني لأنّ صلابة نصّها مهيّأةٌ فقط لاحتواء الداخل وتدمير النّاتىء فيه أو المعترض..

إنّ إعادة الفكرة والرؤيا إلى النصّ في خطاب المواجهة مع الثقافة التلمودية هو التحدّي المطروح على المثقّفين العرب. ندرك أن كلاماً كهذا

يعيدنا إلى الإيديولوجيا أو الخطاب الإيديولوجي، والإيديولوجيا في رأي الكثيرين في أزمة أو باتت هي الأزمة..

لا ضير في أن نعود إلى الكتابة الإيديولوجية؛ والنصُّ الإيديولوجي الجديد هو ما تفتقر إليه الأمّة في المرحلة الراهنة.. وكلّ كلام على إلغاء الإيديولوجيا من سياستها والثقافة هو تدميرٌ لها وإلغاء.. تدميرٌ لّها من طريق الإيديولوجيات «ما دون القومية» كالطائفية والمذهبية والإثنية والعشائرية والقُطرية.. وإلغاءٌ لها من طريق الإيديولوجيات «ما فوق القومية» كالدّينية الأصولية والإنسانية المثالية والرأسمالية المتوسّعة..

إنّ المثقّفين العرب هم اليوم بين حدّين: «ما دون القومي» و«ما فوق القومي» والمسألة هي، ولو كنّا في زمن الانكسار والتراجع القومي، هي في العزم على التشبّث بالهويّة العربية وبناء العروبة الجديدة.

تحت وطأة الانهيار والتداعي يبدو الكلام على العروبة الجديدة غريباً على مسامع البعض في غمرة الكلام على شرق أوسطي جديد.. ليس لنا نحن المثقّفين العرب أن ننتظر هذا الجديد الذي قد يأتي وقد لا يأتي نتيجة ما بات يعرف بتسوية النزاع العربي/الإسرائيلي.. فالعروبة في ظلّ أيّ نوع من التسوية تبقى دعوةً إلى التحرّر والوحدة والحداثة والتجذّر في ثقافة الأمّة وحماية الهويّة..

إنّ الشرق الأوسط لا يشكّل الواقع المرجعيّ في راهن الثقافة العربية لارتباط الثقافة بالجغرافيا الطبيعية والبشرية من جهة ولأنّ «منطقة السّلام الموعود» تعاني قلق التشكّل وفوضى الولادات العسيرة.

من اليسر أن يكون للشرق الأوسط نظامٌ أمني واحد وأن يكون له نظامٌ اقتصادي واحد أو نظام سياسي واحد.. ومن اليسر إخضاع هذا النظام الإقليمي لبنية النظام العالمي الجديد.. ولكن أن يُبنى نظامٌ ثقافي بلا ذاكرة وأرض وتاريخ فمسألةٌ يتعذّر تنفيذها.. وهي إن نُفّذت بالقهر والشّطب أو الصدّ والاحتواء، حملت في داخلها فتائل تفجير تستقبل النّار بقوّة حين يصيب البنية الفوقية ضعفٌ أو تصدّع واختلال..

أن يُنهب الاقتصاد العربي أو يُربط باقتصاديات الشرق والغرب.. وأن

تسلُبَ السياسة من أيدي الحكومات والأنظمة.. وأن يُحَدَّ الأمن العربي أو يخضع لمستلزمات الأمن الإقليمي والأميركي.. فأمورٌ حاصلة ومكشوفة ومفروضة وقد تَزيدها انكشافاً حقائق المرحلة الآتية باسم النظام الإقليمي الجديد.. ولكن تبقى الثقافة في خطّ لا ينكسر ولا يلين لأنّها الحركة في الأمّة والمكنون في التاريخ ولأن الأنظمة إقليمية ودولية غير قادرة على تطويع الاتجاه في الحركة وتعقيم المفاعيل في المكنون ولأنّه يستحيل على الثقافات الأجنبية وفي رأسها التلمودية في مثل ما تشتهي الصّهيونية وتبتغي إسرائيل من التطبيع، أن تقتلع من وجدان الأمّة العصب الثقافي المقاوم والعصيّ على الإخضاع والتذويب فهو عصب الحياة في الأمّة قد يخفّ فيه الوهج في مرحلة ولكنّه ما بلغ يوماً في أمّة حدّ الانطفاء.

خوف العرب على الثروة القومية وخوفهم من نظام أمني يضمن أمن إسرائيل على حساب أمنهم القومي وخوفهم من فقدان السياسة القومية والقرار والسّيادة، خوفٌ موضوعي ومسوّغ.. ولكن أن يخاف العرب من اجتياح ثقافي يدمّر الثقافة القومية فهذا ما لا نرى له واقعاً يؤكّده لا بل كلّ الوقائع تنفيه على رغم ما أصاب الثقافة العربية من قصور وتشوّهات واغترابٍ عن الجذور وتنكّر للهويّة وافتراء.

كلّ الجبهات قد تهدأ.. السياسة والأمن والاقتصاد، في منطق الضرورات وقواعد اللّعبة الدولية، قد تجد لها التسويات المناسبة.. وحدها الجبهات الثقافية بخلاف ما تدّعيه نظريات التثاقف والتوالد الحضاري، لا تبرّدها التسويات، وليس للمواثيق أو المعاهدات بين حكومات وأنظمة أن تُنهيَ نزاعاً وتقيمَ صلحاً بين ثقافات لا تلتقي في القيمة.

الثقافات تتجاور وتتحاور بائتلاف عناصرها.. فأين ائتلاف العناصر بين الثقافة الصّهيونية والثقافة العربية؟!

من معجزات «التسوية الموعودة» أن تُنجز المطابعة الثقافية بين أكوام من الثقافات لا هويّة واحدة لها هاجرت مع اليهود من شتات الأرض إلى أرض فلسطين بحثاً عن هويّة، وثقافةٍ عربية واحدة ذات أصول وهوية وقيم لمّاعة.. ما يجمع تلك الأكوام أسطورة الأرض الموعودة والشعب المختار.. والأسطورة هي عنصرٌ فرد من عناصر الثقافة والهويّة، وهو عنصرٌ

عدائي لا يصلح لا لبناء ثقافة يهودية واحدة في فلسطين ولا لحوار الثقافات مع العرب.

الثقافة القومية لا خطر عليها من ثقافات الشّتات اليهودي لأنّها ثقافات تأتيها بالدّبابة وهي ترحل حين ترحل الدّبابة.. الخطر المقيم في الداخل هو الخطر الحقيقي وذلك متى أصيبت الأمّة بداء القُطرية.. ونحن اليوم نواجه السؤال الخطير، السؤال/ المأزق لا بل السؤال/ المحنة، محنة المثقّفين العرب:

أين موقعك أيّها المثقّف العربي بين القومية والقُطرية؟

في الإجابة عن هذا السؤال تتحدّد مرجعيّة الثقافة العربية في الرّاهن ويُعْرَف مصيرها في الآتي وتعيّن حدود قدرتها على الفعل والمواجهة..

إنّ عناصر الحسم تتجمّع في داخل الأمة مهما اجتمعت عليها عناصر التعدّي من الخارج..

الشروخ القطرية تحزُّ جسد الأمّة ونحن نسأل عن مقاومة الجسد في مواجهة التطبيع؟!

الروح في الجسد تقاوم وهي ثقافة الأمّة لا ثقافة المثقّفين المنقطعين عنها. القطرية تشدّ المثقف إلى خارج الأمة.. انتماء المثقّف إلى الأمّة هو انتماءٌ إلى روح الأمّة.. كم من المثقّفين العرب ينتمي إلى جسد الأمّة المشطّب والمشطور؟ وكم من المثقفين العرب ينتمي إلى روح الأمة؟

الانتماء الجديد إلى الأمة ليس انتماء إلى نظام وسلطة..

مثقّفو الأنظمة وتبّاع الحكومات وخدّامو الهياكل والطقوس القديمة وهتّافو «مات الملك عاش الملك» وسيّافو ديموقراطية ٩٩,٩٩٪ وحرّاس العقائد والأعمدة أدموا الجسد وشوّهوا الهيئة لكثرة ما تنازعوه، حبّاً به ورغبةً في حمايته فانفجر الجسد في حاضنيه وانطلقت روحه تبحث عن المثقّف الآخر عن المثقّف الجديد عن المحبّ الذي لا يؤذي ولا يزجّها في سجون الأنظمة والعقائد والحكومات..

إننا ندعو إلى ثقافة تنتمي إلى الأمّة وتقطع مع الحكومات والعقائد والأنظمة..

الحرس القديم لن يكتب نصّاً جديداً..

لن يعبر إلى النصّ المقاوم من صاغ للناس مفردات الهزيمة.

انهارت النصّية الدوغماتية التي رمت إسرائيل في البحر خمسين عاماً.. والنصّية الواقعية منذ الدّخول الفعلي في عصر التسوية واتفاقات كامب ديڤيد حتى مؤتمر مدريد واتفاق غزّة/ أريحا هي اندفاعٌ مقيّد بدفع أثمان الهزيمة.. فكيف للنصّ الثقافي الجديد أن ينهض مجرّداً من دوغماتية مدمّرة وواقعية مكلفة؟

بين منهج التصادم ومنهج الاستيعاب ندعو إلى نصّ يستوعب الضّربة من دون مؤالفة أو مطابعة أو موادعة أو مسالمة..

هكذا نفهم النصّ المقاوم بوسائل جديدة وهكذا نفهم المواجهة بالثقافة.

أمّا النصّية الهاربة من عبء المواجهات الصّعبة فهي نفيٌ طوعي، لست من قرّائها حتّى والمؤيّدين.

نصّيّة الملاحم والانتصارات الوهمية بدويةٌ ممجوجة.. ونصّية الهروب والميوعة واللاّموقف والتّهويم واللاّمعنى حَضريّة أو حداثةٌ مصطنعةٌ تألفها النفوس النّازعة إلى الخلاصات الفردية..

إنّ الواقعية في النصّ الجديد تحدو على استيعاب «السّلام السياسي/ الأمني/ الاقتصادي الممكن» وهو سلامٌ بين أنظمة وحكومات وعلى رفض التطبيع.. والتطبيع سلامٌ ثقافي بين أمم وشعوب..

النّصية الواقعيّة المبنيّة على مهادنة «السّلام الممكن» دون مؤالفة تجنّب الأمّة حروباً داخلية وتفتح المستقبل على إمكان «السّلام المطلوب»..

والمحنة الكبرى أن تجد الأمّة نفسها في منطقة فراغ يتنازع عليها حرسٌ قومي قديم لم يعطِ وجهه للمتغيّرات وحرسٌ بلدي جديد مَحَقَت المتغيّرات وجهه..

أوليس بالإمكان أن يكتب الجيل العربي الجديد نصّه بصفاء؟ صفاء النص المطلوب والمولود في حمّى المعاناة يملأ منطقة الفراغ ويحمي الأمّة

من قوميّة متكلّسة لا تخصبها شمسٌ ولا تحفّها ريح ومن قُطرية ملويّة متداعية ومنفصلة عن رحم وأصل وعروق.. وذاكرة..

النصّ الإسرائيلي واعدٌ نفسه باجتياح الذاكرة العربية.. فكيف نصون الذاكرة؟

خطاب اللّسان المتوتّر لا ينفع وهو عَوْدٌ بالذاكرة إلى عصر الهجاء..

وخطاب اللّسان النّداب والبكّاء يجمّر جروحات الفجيعة.. لا ينفع.. وهو عَوْدٌ بالذاكرة إلى عصر الرثاء..

وكلاهما من علامات التخلّف..

إنّ خطاباً يكوّنه وعيٌ ثقافي/سياسي لمشهدية الاجتياح يحمي حوامل الذاكرة ويوفّر لها قوّة الدّفع القصوى في اتجاه المستقبل لتصبح ذاكرة التاريخ العربي وليس ذاكرة في تاريخ العرب..

إنّ العرب مهدّدون فعلاً بانسياقٍ مفروض إلى محطّات الدخول في ثقافة النصّ الإسرائيلي.. السياسات العربية تقودهم حتماً إلى تلك المحطات..

أوليس من حقّ الأمّة على احتياطها، المثقّف، أن يكتب النصّ المقاوم؟

٢ نحو فكر تربوي/ثقافي مقاوم

قامت الجمهورية الثانية على السّلام بين اللبنانيين وقاعدته الهويّة والإصلاح والتعديلات الدستورية المعروفة، وقامت على سلام اللبنانيين مع الآخرين وقاعدته تطبيق القرار ٤٢٥ وتنفيذ اتفاق الهدنة لجهة إسرائيل ورفض التوطين لجهة الفلسطينيين وإقامة العلاقات المميّزة لجهة سوريا.

احتياجات الجمهورية الثانية في كلّ الميادين محكومة بهذه القواعد.. وكلّ الأنظمة الاقتصادية والسياسية والثقافية تنطلق منها وتلتزم توجيهاتها وضرورات المحافظة عليها بغية عدم تعريض وفاق التسوية لاهتزازات خطيرة.

ما يعنينا من هذه القواعد جواباً عن السؤال المطروح حول الاحتياجات التربوية في الجمهورية الثانية في ضوء المستجدّات الإقليمية هو هويّة لبنان العربية في بعدها الثقافي العام.

هويّتنا العربية وانتماؤنا العربي لا ينبغي أن يضعهما «السّلام الممكن» الذي يُعْمَلُ له الآن في خطّ العروبة المتراجعة عن همّ الوحدة والحرّية والديمقراطية والتنمية.. إن عروبة لبنان بأبعادها القومية والحضارية الثقافية والتنموية هي النموذج العربي المطلوب في المرحلة الآتية أيّاً كان عنوان الصراع فيها المواجهة أو المنافسة.. عروبة لبنان هي إيّاها في كلا الحالين.. هذه العروبة يجب أن تجد لها تعبيراً واقعياً في نظامنا التربوي فلسفةً ووسائل مناهجَ وغايات..

إنّ الخريطة الجيواستراتيجية في المنطقة خصوصاً بعد اتفاق غزّة/أريحا أنهت الشكل التقليدي للصراع العربي/الإسرائيلي وأدخلت الصراع في أشكال جديدة معقّدة سياسية/اقتصادية/ثقافية وأنهت النظام العربي وهي

تعمل على قيام نظام شرق/أوسطي.. ويبدو أن الخطّة الإسرائيلية الجديدة هي خطّة توسّع بالاقتصاد وبالسياسة وبالثقافة.. وإذا كان التوسّع العسكري يأخذ مداه الممكن والمحدود في الجغرافيا فإنّ التوسّع الثقافي يأخذ مداه الممكن واللامحدود في التاريخ وفي الذاكرة والعقل والوجدان والروح..

هذه الخطّة، في غياب العروبة، عروبة الوحدة والحرية والديموقراطية والتنمية وحقوق الإنسان، ستطلق في العالم العربي تيارين:

ـ تيّار «ما دون القومي» يفجّر فيه الصراعات المذهبية والقطْريّة والإثنيّة.

ـ تيّار «ما فوق القومي» ينمّي الحركة الإسلامية ويضعها في مواجهة الأنظمة القائمة.

في ظلّ هذين التيّارين وغياب العروبة/القومية يتمدّد المشروع الإسرائيلي لتحقيق أهدافه الاستراتيجية ويكون الترويج لثقافة سياسية عنوانها «إسرائيل هي النموذج الحضاري في المنطقة» هو الوسيلة لإنجاح المشروع وتحقيق أهدافه فتشهد المنطقة إذّاك محاولات التدجين أو التطويع الثقافي أو قمع الثقافة الاعتراضية بهدف إسقاط الروح القومية والوجدان القومي والوعي القومي قبل إسقاط المواقع المادية.. إن إسقاط الثقافة العربية في مستوى الروح والوعي والوجدان يمهّد لنهب الثروة القومية من نفط وماء ومال وبيئة..

في لبنان ومن لبنان والخطّة هي هذه يجب أن تنشأ وتنطلق عروبة المواجهة الثقافية الشاملة:

ـ الثقافة العقلانية لمواجهة الصراعات المذهبية والقطْرية والإثنية.

ـ الثقافة الديمقراطية وثقافة الحرّيات وحقوق الإنسان والتنمية لمواجهة أنظمة القمع المرتبطة بنظام الهيمنة الإقليمية والدولية.

ـ الثقافة القومية لمواجهة الاستلاب والاستتباع وإفراغ الذات القومية من خصوصياتها والقيم والتراث والذاكرة.

إنّ طبيعة المواجهة تفرض أن نقيم في لبنان مراكز إعداد الإنسان

العربي الجديد وأن ننشر فيه معاهد العروبة الجديدة ومنابرها الثقافية، بهذا نجدّد تاريخه ودوره في منطقة تعرّض فيها العرب لمحو الهويّة وشطب الذاكرة وقتل اللغة ونهب الثروة غير مرّة.

من حتميّات المواجهة التي تدفع إليها المتغيّرات الإقليمية أن يكون دور لبنان في الثقافة العربية مستهدفاً وأن يكون إسقاطه مطلوباً.. إنّ محاولة القضاء على هذا الدور تكون بإعادة طرح هويّة لبنان الحضارية في دائرة الشكّ والتساؤل وبإثارة مسألة اللغة ولبنان المتعدّد الحضارات واللغات ولبنان/ الثقافة المتوسّطية في مواجهة ثقافة التخلّف والصحراء، ولبنان/ ثقافة المغامرة والبحار والهويّة العالمية وتوزيع أحرف الأبجدية وبطاقات العلم والنور على شعوب المتوسّط أوّلاً والعالم ثانياً..!

إنّ التصدّي لهذه المحاولات المشبوهة التي تعيد النقاش في مسألة الهويّة والانتماء بعد حسمه في وثيقة الجمهورية الثانية يكون بتحصين العقل اللبناني ضدّ الوهم، عبر أنظمة التربية والتعليم الواقعي المبني على وعي الذات وإدراك شأنها التاريخي وموقعها المستقبلي، فيعصى إذّاك على الغزو والإفراغ ويزداد تجذّراً في بيئته العربية وتراثه العربي وقيمه العربية ولغته العربية فهذا هو عمقه الأبعد ومداه الأرحب.. عروبتنا الثقافية هي شرط عالميتنا، فنحن فاعلون فيها وروّاد ولا دور لنا أو موقع خارجها أو بالقفز عنها أو بالتخلّي التدريجي عن لغتها..

فاللغة هي من أشدّ عناصر الممانعة أهمية وهي مرتكز ثقافي أساس من مرتكزات الهويّة.. هي البنية والذاكرة والتراث.. هي وعاء الأنا الجماعية أو الذات القومية وقاعدة نظامها المعرفي..

إنّ ارتباط اللبناني باللغة العربية هو ارتباط كياني/ عضوي.. هو ارتباط هويّة.. وارتباطه باللغات الأجنبية، على أهميته وضرورة استمراره لكي لا تقع القطيعة الابيستمولوجية بينه والعالم، هو ارتباط وظيفي/ تثاقفي لإغناء الهويّة.. ويُخشى إذا تجاوزنا هذا النوع من الارتباط أن تتحوّل الأجنبية إلى وسيلة تفكيك البنية وشطب الذاكرة وتصفية التراث وضرب الذات واغتيال الهويّة.. فاللغة الأجنبية في حال تحوّلها إلى غاية وترف فكري وتصنّع حضاري تساعد على تعميق التبعيّة.. فنحن حريصون على

الأجنبية أداة تواصل وتثاقف شرط ألاّ تتحوّل إلى أداة تخريب البنية القومية وتعرية الذات. .

الاختراق الثقافي/السياسي يبدأ باختراق اللغة. . وكلّ الشكوك/التساؤلات التي تراود البعض ويُرَوَّج لها حول مستقبل اللغة العربية وأهليتها للحداثة والمعاصرة ليست سوى تمهيد أوّلي لتوسيع رقعة الاختراق في جلد الأمّة. . كلّ تساؤل يطرح بشأن اللغة العربية هو في حقيقة أمره وبعده تساؤلٌ حول مستقبل الإنسان العربي. .

اللّغة هي الكيان التاريخي الثابت لهويّة الفرد والأمّة. .

الأمّة تدخل اليوم في مرحلة «السّلام الممكن» الذي يجمع في مجراه كلّ التحوّلات الحادثة والمرتقبة أو الممكنة. . هذه التحوّلات، على الصعيد الثقافي، ستؤدّي إلى نشوء محورين ثقافيين:

- ثقافة الإلحاق والتبعية أو المؤالفة.
- ثقافة الرفض والاعتراض أو الممانعة.

أن يكون لبنان في المحور الأول فمسألةٌ سهلة وشروطها معروفة، أبرز هذه الشروط فقدان الهويّة أو الذاتية ونموّ طفيلي على جوانب أو هوامش المشروع الثقافي الذي تقوده إسرائيل. .

إن تكريس التبعيّة وإخضاع الثقافة في لبنان لخدمة المشروع الثقافي التوسّعي الذي تقوده إسرائيل في المنطقة سوف يُدْخِل لبنان نهائياً في دائرة الخضوع التام للمشروع الإسرائيلي الكبير. .

كيف يكون لبنان في المحور الثاني؟

لبنان موجود، أصلاً، على خطّ المواجهات الثقافية بين الشرق والغرب، وكانت أطروحة «التوفيقية» (الهوية المزدوجة - الجسر - البوابة - النافذة) محاولةً خروج من خطّ المواجهة، فانعكست هذه الأطروحة الثقافية سلباً على مسألة الهوية السياسية والموقع في الصراع العربي/الإسرائيلي والموقف منه. . الانقلاب في طبيعة هذا الصراع سيجعل لبنان مجدّداً أمام السؤال الكبير:

هل للتوفيقية مكان في مشهد الصراعات المستقبلية؟!

هل يتّفق اللبنانيون على أحد الخيارين؟

إمّا البقاء في ثقافة التآلف التبعي وإمّا الانتقال إلى ثقافة الممانعة.

إنّ «السّلام الممكن» الذي هو تعبيرٌ ملطّف «للسّلم الإسرائيلي» في المنطقة يطرح على اللبنانيين سؤالاً قد يكون هو الأصل الذي منه كلّ الأسئلة الفرعية:

- ماذا أعددتم لمرحلة «السّلام الموعود»؟
- ما هي الأنظمة التي تؤهّلكم للدخول في مستلزمات السّلم الإسرائيلي؟ ومن هذه الأنظمة النظام التربوي فلسفةً وأهدافاً بنياتٍ وآليات عمل. .
- أي تربية لأيّ إنسان لأيّ موقع أو دور في مرحلة صراعية جديدة تبدّلت فيها فلسفة النزاعات وأهدافها وآلية اشتغالها على قاعدة تنمية القدرات التنافسية.
- هل نحن قادرون، بنظامنا التربوي الراهن، على منافسة الآخرين؟
- هل قدراتنا الذاتية، البشرية والمادية، هي فعلاً قدرات تنافسية؟
- ماذا نمتلك من شروط التنافس؟

هذا إذا كان خيارنا القبول «بالسّلام الممكن».

أما إذا كان خيارنا الرّفض والاعتراض واتّخذنا لأنفسنا دور الممانعة والمواجهة فإنّ السؤال ينقلب إلى طبيعة أخرى وغاية أخرى فيصبح هو الآتي:

- ماذا أعددنا لمرحلة المواجهات الصّعبة؟
- ما هي الأنظمة التي تؤهّلنا للدخول في هذه المرحلة؟

هل نحن قادرون بالأنظمة الراهنة والقدرات والشروط الذاتية والموضوعية على رفض «السّلام الممكن» والنتائج؟

في كلا الحالين وأيّا كان الخيار إنّ أنظمتنا الراهنة (بما فيها النظام التربوي تحديداً) عاجزة عن قبول السّلام بقاعدته التنافسية وعاجزةٌ عن رفضه بقاعدة الرّفض التقليدية. .

إن قبول «السّلام الممكن» يُدْخِل شعوب المنطقة في نظام تنافسي شرس.. ورفض «السّلام الممكن» يُدْخِل الشعوب الرّافضة في مواجهة ينبغي أن تُعَدَّل وسائلها والمناهج لأنّ التجربة أكّدت أن وسائل المواجهة التقليدية ومناهجها غير فعّالة..

فالتنافس كما المواجهة يفرضان تعديلاً في طبيعة الأنظمة التي تقود قضايانا..

إنّ النظام التربوي الراهن لا يوفّر شروط التنافس ولا يمتلك عناصر المواجهة.. فهو نظامٌ يَسْتند في فلسفة قيامه إلى النظرة التوفيقية/ الانتقائية/ الإرضائية التي فرضتها ثنائية التكوين الديني وتعدّدية البنيات الحضارية/ الإثنية (في رأي مُدَّعيها وأدعيائها) والتي فرضها كذلك موقع لبنان الجغرافي ودوره التاريخي بين شرق وغرب وبحر وبادية!!

هذا الانفصام في الهويّة كان ولا يزال تأثيره واقعاً في كلّ الخيارات الصعبة انقساماً وطنياً حاداً ونحن اليوم أمام اثنين من هذه الخيارات الانعطافية:

ـ إمّا أن نأخذ خيار «السّلام الممكن» بكلّ مخاطره ونتائجه الإستتباعية.

ـ إمّا أن نأخذ خيار المواجهة بكلّ شروطه وتحدّياته، والمسألة هي مسألة أجيال..

والسؤال في كلا الحالين:

ـ كيف نأخذ خيار «السّلام الممكن» بموقف وطني جامع وباستعداد وطني لبناء أنظمة التنافس ومؤسّساته الاقتصادية والسياسية والثقافية؟

ـ كيف نأخذ خيار «المواجهة الواجبة» بموقف وطني يدعّم عناصرها ويطوّر وسائلها ويخطّ لها العناوين والمسالك الجديدة؟

لَيْسَ لنا أن نتحدّث عن احتياجات التربية في الجمهورية الثانية في ضوء المتغيّرات الإقليمية قبل أن نحسم الموقف الوطني من هذه المتغيّرات الذاهبة في اتجاهين:

ـ إمّا إخضاع المنطقة للهيمنة الإسرائيلية الشاملة والقضاء على عصب

الممانعة في العالم العربي كلّه، والثقافة هي واحدٌ من عناصرها، وذلك باحتواء المنطقة بكلّ ما فيها وشدّها إلى مراكز الجذب أو الاستقطاب الإسرائيلي أو بتفجير تناقضاتها القطْرية والمذهبية والسياسية وإسقاط مشاريع نهوضها والتنمية ودفعها إلى حدّ مفتوح على التداعيات والفوضى..

هذا الاتجاه يستلزم الاستعداد لاتخاذ خيار المواجهة.

ـ إمّا إدخال المنطقة في نظام تسوية ممكنة تفتح آفاق التنافس اللاّمتكافىء أمام المنخرطين فيه على قاعدة المحاور والتحالف والتقاء المصالح..

هذا الاتجاه يستلزم الاستعداد لاتخاذ خيار المنافسة.

والسؤال:

ـ ما هو موقف اللبنانيين من المتغيّرات الذاهبة في الاتجاه الأوّل؟

كيف لهم أن يتعاملوا ونظام الهيمنة في حالة قيامه؟

كيف لهم أن يعايشوا الفوضى في حال حدوثها؟

ما هو موقف اللبنانيين من المتغيّرات الذاهبة في الاتجاه الثاني؟

كيف لهم أن يحدّدوا مصالحهم والتحالفات في نظام إقليمي جديد لا موقع فيه لمتردّد أو خائف أو منكفىء أو متشبّث بمفاهيم لن تكون صالحة لمرحلة التسوية وما بعدها؟

إنّ تحديد الموقف اللبناني من هذين الاتجاهين المرتقبين اللّذين تدفع إليهما المتغيّرات الإقليمية هو الشرط السابق لتحديد احتياجات الجمهورية الثانية ومنها الاحتياجات التربوية..

اللبنانيون، في رأينا، مدعّوون إلى رفض نظام الهيمنة، والاستعداد للدخول في مرحلة التداعيات والفوضى الإقليمية العامّة، وهم مدعوّون تالياً إلى حسن اختيار موقعهم في نظام المصالح والتحالفات..

في إطار هذه الدعوة وتحديد شروطها والمستلزمات يندرج السؤال المطروح حول الاحتياجات التربوية في الجمهورية الثانية.

والسؤال:

كيف نواجه، تربوياً وثقافياً، نظام الهيمنة؟

كيف نجبه مرحلة التداعيات والفوضى بنظام تربوي/ ثقافي جديد؟
كيف نرى إلى مصالحنا الوطنية والقومية من خلال التربية والثقافة والعلوم؟

الجواب، باختصار، نواجه ونجبه بالتربية الوطنية، ولكن، في جمهورية الطوائف (أو الدّولة الطوائفية) يصعب الكلام على تربية وطنية قادرة على مواجهة نظام الهيمنة ما دام لكلّ طائفة لغة ثقافية ولغة ثقافة خاصة ولغة ارتباط روحي/ ثقافي يشدّها إلى خارج الحدود وخارج البنية الوطنية العامة ويربّي أبناءها على أنّ الهويّة الثقافية ليست هنا.. إن طوائفية الثقافة والتربية في لبنان انتهت بنا إلى واقع التشرذم والتبعية وغياب الهويّة الوطنية..

المنقذ من هذا الواقع هو الانتقال بالجمهورية الثانية الطوائفية إلى جمهورية المواطن وقيام دولة المواطنين، دولة الدساتير والقوانين الوضعية المرتكزة إلى الديمقراطية وحقوق الإنسان.. دولة الحق والقانون.. الدولة، بشكلها الراهن، عاجزةٌ عن إيجاد نظام تربوي تكون فيه مؤسساتها الوطنية هي القاعدة والرهان.. لماذا؟

إنّ دولةً يقودها فكرٌ طوائفي وحكّامٌ يُمْسكون زمَامَ أمورها باسم الطوائف لن توقّع على إنهاء نفسها وتصفية قواها وإسقاط منطقها.. والتحدّي المطروح عليها في النصّ وفي الواقع هو إلغاء الطائفية السياسية وتوحيد كتابَيْ التاريخ والتربية وضبط أعمال بعض المؤسّسات التربوية الخاصة المرتبطة بأجهزة يُسَمُّونها ملحقيات أو مستشاريّات ثقافية ومراكز تعاون علمي وتوجيه وتنمية وأنشطة ومساعدات وترويج كتب ومجلاّت.. إنّ دولةً لا تدرك ولا تراقب «طبيعة العلاقة التعاونية» بين أجهزة السّفارات وبعض المؤسّسات التربوية ليست قادرة، بحكم «تكوينها السّفاراتي» على امتلاك قرارها في التربية الوطنية.. فكلّ ما قامت به وزارة التربية منذ «الاستقلال والسيادة» حتى الجمهورية الثانية (جمهورية محاولات استرجاعهما) هو الكلام على خطّة تربوية تتضمّن بعض العناوين التجميلية للواقع التربوي المترهّل وعلى تحديد أهداف وغايات تربوية عامة تعني اللبنانيين بقدر ما تعني أو كانت تعني سلالات الشعوب المنقرضة، يأتي بها جهابذة التنظير النقلي أو المنسوخ والممسوخ والمسلوخ الذي لا يدرك عمق

الأزمة الثقافية في لبنان وعمق التحوّلات الحاصلة فيه وفي المنطقة والعالم وطبيعة التحدّيات الآتية وهي مصيرية..

إنّ دولةً بهذا العقم في مستوى التصوّر التربوي الاستراتيجي الذي يحسم في انتقاء الخيارات الثقافية الكبرى على قاعدة وعيه أنّ لبنان هو اليوم إشكالية دور وموقع في محيط يتهيّأ للانتظام في داخل ترتيب جغرافي/ سياسي/ اقتصادي/ ثقافي جديد.. إنّ دولةً بهذا العقم المريع لن تتمكّن من مواجهة نظام الهيمنة الإسرائيلية الذي يدّعي لنفسه دوراً ثقافياً/ حضارياً/ تنموياً يشدّ إليه كلّ المؤسّسات والمنابر والأنشطة التربوية في منطقة نفوذه، ولبنان هو الأقرب إليها ومنها، فَيُدْخلها في آلية اشتغاله، ومفصلاها هما الاستقطاب والتهميش، على قاعدة المسموح والمحظور..

إنّ دولةً عاجزة عن أن يكون لها تصوّر ثقافي استراتيجي، لن تتمكّن من حماية شعبها المنتج والباحث والمبدع ودوره الثقافي، ومن تطوير جامعتها الوطنية ومراكز البحوث العلمية في وجه آلية الاستقطاب الإسرائيلي الساعية، عبر امتلاكها أربعةً وخمسين مركزاً بحثياً، إلى تنفيذ سياسة الاستتباع والمركزة..

الثروة الوطنية الفكرية المهاجرة والتي في يدها جوازات العبور والأدمغة اللبنانية الموزّعة على جامعات العالم ومراكز بحوثه ودراساته الاستراتيجية ودوريّاته العلمية ودُوْر نشره هي ثروةٌ يتعذّر استرجاعها أو الاحتفاظ بها بقرار حكومي أو نداءِ عاطفي يوجّهه هذا المسؤول أو ذاك في الزيارات الموسمية لعواصم الدول ومناسبات الاستشعار العابر بحجم الخسارة/ الكارثة الوطنية.. فالعودة إلى الوطن والبقاء فيه لهما شروطٌ موضوعية، ومسؤولية توفيرها واقعةٌ على التصوّر المستقبلي لموقع لبنان ودوره الثقافي/ العلمي/ البحثي.. وهو تصوّرٌ يدخل في صلب أعمال وزارة الثقافة والتعليم العالي التي لها أن تمتلكه على قاعدة وعيها لطبيعة التنافس أو المواجهة التي ستفرض شروط اللّعبة على شعوب المنطقة في نظام التطبيع والحدود المفتوحة.

إننا نسأل «سلطة الإنماء الموعود» وحكومات الجمهورية الثانية عن مستوى فهمها لطبيعة الإنماء الثقافي/ التربوي وضروراته؟!!.

إنّ مراجعةً سريعة لبنود الخطّة الإنمائية/ العشرية وموازناتها التقديرية تفيد أنّه ليس في مستوى المستوى المطلوب!!.

إنّ برامج التخطيط والتنمية التي أعدّتها حكومات الجمهورية الثانية تقتصر على بعض العناوين الفرعية المظهرية أو العرضية في الشأن التربوي/ الثقافي ولا ترتفع إلى مستوى الفكر الاستراتيجي الذي يتصدّى لجوهر الأزمة..

والأزمة في جوهرها تتلخّص في سؤال:

لمن هو لبنان؟

أن يمتلك لبنان هويّة وطن حضاري في المنطقة والعالم شيء، وأن يكون شركة مالية تخضع لشروط إنشاء شركات مالية مرتبطة بمجلس إدارة شؤون المنطقة شيءٌ آخر.. والكلام هنا على احتياجات التربية في الجمهورية الثانية يختلف باختلاف المعطى والغاية.. فالهويّة الحضارية تحمل في ذاتها عناصر الممانعة.. ويبقى للتربية أن تعمل لتقوية هذه العناصر.. والشركة المالية تحمل في ذاتها عناصر الاستتباع.. ويبقى للتربية أن تعمل لتقوية هذه العناصر.. فالتربية والحالة هذه هي وسيلة تحرّر وسيادة في يد الشعوب التي تعي هويّاتها والمصائر من جهة، وهي وسيلة استخضاع واستلحاق في يد الشعوب التي لا تدرك معنى الهويّة ومعنى المصير غير المقيّد بشروط إنشاء الشركات وتصفيتها..

إن التربية في لبنان لبّت شروط لبنان/ المزرعة، لبنان/ الانتداب والحماية الأجنبية المتدثّرة بمظهر استقلالي هش.. فهل هي مدعوةٌ اليوم إلى تلبية شروط لبنان/ الشركة، لبنان/ العقار والاستثمار الأجنبي المتدثّر بمظهر تنموي يحاول أن يُبْعِدَ عنا الظنّ واليقين من أنه رأسمالية متوحّشة غايتها التوسّع على حساب مصالح الشعوب الفقيرة؟

بين هذين النّمطين من أنظمة التربية، أنظمة الارتهان والتبعية، هل يتمكّن اللبنانيون من إيجاد نمط ثالث، هم مدعوّون حكماً لإيجاده، تكون الهويّة الوطنية بكلّ مقوّماتها والموجبات هي المرتكز فيه والغاية؟

إنّ إيجاد هذا النّمط هو التحدّي المطروح على المؤمنين بهويّة لبنان القومية وريادته العربية على الرّغم من أن معظم القوم ضيّع هويّته أو هو

يسعى إلى هويّة إشارة «مواطن إقليمي» بدلاً من إشارة «مواطن عربي».. ويبقى أن نحدّد هويّة مَنْ يمنح الهويّات في هذه المنطقة..

ليس لبنان جزيرة في محيط.. كلّ المحيطات غارت في مستنقعاته.. أن يبقى منبر الكلمة الحرّة وأن يترسّخ فيه ويعثو ويمتدّ عصب الممانعات فمسألةٌ قد لا يحتملها سعاةٌ إلى تركيز نظام إقليمي جديد..

بهذا الأفق المفتوح على المنطقة بكاملها وعلى مستلزمات «السّلم الإسرائيلي» فيها نرى إلى مسألة الفكر الثقافي المقاوم والحريات في لبنان..

«السّلم الإسرائيلي» ليس في حاجة إلى بناة فقط، إنما كذلك، وهذا هو الأهم، هو في حاجة إلى حماة.. أن يُبنى السّلم مع إسرائيل فمسألةٌ قد يراها البعض سهلة ولكن أن يحمى السّلم معها من يقظة الأمّة على خسارة قضاياها فمسألةٌ تقارب حدّ المستحيل.. فهل ينتهي بنا الأمر، عملاً بالقاعدة القائلة: على الشيء يبنى مقتضاه، إلى الدخول في الثقافة المعكوسة أو المنقلبة على ذاتها في القيم والمفاهيم والأدوار؟

كلّ المنابر الفكرية والثقافية والإعلامية ومؤسّسات التعليم ومراكز البحوث قد تجد نفسها يوماً مشدودة انشداد الأطراف إلى المركز، إلى أنشطة الدولة العبرية، مركز النشاط الإقليمي الجديد، مركز الاستقطاب والتهميش، مركز المسموح والمحظور، مركز «الشرطة الثقافية» المدرّبة على المطاردة والاعتقال والتحقيق والمحق والتزوير.. هذا هو التطبيع الثقافي الموعود بمشهديته الكارثية وهو تطبيعٌ لا يدور عليه كلامٌ لا في المفاوضات الثنائية ولا في المفاوضات المتعدّدة أطرافها، وهو أشدّ خطورة على شعوب المنطقة وثقافاتها من أيّ تطبيع سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي/ بيئي.. وغيره.. إنّ الثقافة والعلوم والتربية والتقنيات والبحوث في مجالاتها كافة ستكون مصبّ النتائج السيّئة المترتّبة على مختلف أشكال التطبيع وميادينه..

إن الثروات والإمكانات والمواقع الجيوبوليتيكية هي التي تحدّد أدوار الشعوب في عالم يسعى إلى التشكّلات القارّية الكبرى على قاعدة استقطاب المركز للطرف والأقوى للأضعف. وإذا كان لكلّ تشكيل مركزه فإنّ المراكز

مشدودةٌ إلى قطب واحد أوحد جاذب الكلّ هو الولايات المتحدة.. وهذا ما بات معروفاً بنظام العَوْلمة.

أين موقع لبنان في التشكيل الإقليمي المرتقب؟

يبدو أن المنطقة العربية في الحساب الأميركي مقسّمةٌ إلى ثلاث مناطق ولكلّ منطقة مركزها والأطراف:

ـ منطقة المغرب العربي وشمال أفريقيا وهي منطقة طرفية مشدودة مركزياً إلى أوروبا.

ـ منطقة النيل وبلاد الشام وهي منطقة طرفية مشدودة مركزياً إلى دولة إسرائيل.

ـ منطقة الخليج أو الداخل العربي وهي منطقة خاضعة للسيطرة الأميركية المباشرة.

لبنان في المنطقة الثانية يبدو أنه الأضعف والأشدّ اقتبالاً لسياسة الاستتباع والمركزة.. فهل نحن قادرون على صياغة فكر ثقافي/تربوي مقاوم؟..

ثقافتنا معرّضة للتهميش والتغريب ومحو الذاكرة وذلك من طريق التقليد والمحاكاة والنقل بادّعاء الحداثة والمعاصرة!..

نحن نُقرّ مبدأ التفاعل الحضاري والتثاقف والتبادل المعرفي والعلمي بين شعوب العالم كافة.. ولكن ما لم نكن ثابتين في واقعنا متجذّرين في هويّتنا وأصولنا قد تذهب بنا الثقافة المجلوبة إلى حدود التبعية المطلقة وإلى جعلنا مجرّد أوعية لاستيعاب الوافد وتلبّس ما ليس منّا فندخل في لعبة التماهي مع الآخر وهي لعبةٌ مدمّرة للذات إذ تفقدها عنصر المقاومة والممانعة وهو العنصر الأهمّ ليبقى شعبٌ ما في داخل التاريخ.

نحن لا ندعو إلى القطع مع الوافد الثقافي، فالانغلاق تخلّف واجترارٌ مُتعب يطرح صاحبه في خارج العصر والمرحلة «عليف» الثقافة السّلفية والتراكم.. إننا ندعو إلى تنقية الثقافة الوافدة، الثقافة الاستلابية والتنميطية وإلى وعيها ونقدها انطلاقاً من وعي الذات القومية ومعرفة ما يلائم أطباعها وخصوصياتها.. فالذات القومية امتيازٌ تاريخي.. ومسؤولية المحافظة عليه

والاحتفاظ به عبءٌ يورّث من جيلٍ إلى جيل.. وكلّ جيلٍ، عبر مؤسساته الثقافية، له وعليه مهمّة التطوير والإغناء.

التثاقف بين الشعوب عاملٌ رئيس في إنجاح المهمّة.. وهو كذلك متى أُخْضِعت الثقافة الوافدة لشروط التنمية الذاتية.. والمؤسسات الثقافية، لها وحدها، بحكم تكوينها والأهداف، أن تشكّل قوّة الإخضاع وسدّ الممانعة متى كانت واجبة..

إنّ ثقافة الاغتيار إذا سادت، كما هي سائدةٌ اليوم في عدد من جوانب حياتنا العامة، قادرة على إفراغنا من كلّ المضامين التراثية والقيم الجمالية والمعنوية التي ورثناها من بني قومنا، جيلاً بعد جيل، والتي صاغها القوم أو الجماعة أو الأمة، بالكدّ والتعب والتجربة المرّة، والتي بدونها يتعذّر علينا ادّعاء هويّة ودور يستوجبان حماية وتفعيلاً.. للمؤسسات الثقافية وعليها مسؤولية الحماية والتفعيل..

إنّنا في مرحلة من تاريخنا القومي لا نسمح بهذا «الدفق الثقافي» الكمّي الهائل يأتينا من كلّ حدب وصوب بجيّده وصحيحه كما برديئه وسقيمه تاركاً عندنا «أمراضه السارية» من كلّ نوع وهي فتّاكةٌ قتّالة، والجسد مخدورٌ والنفس متعبة والعقل مرتبكٌ وضجيجٌ إعلامي/تسويغي يملأ السّاحات والصفحات..

المؤسسات الثقافية لها وعليها أن تعيد العصب إلى الجسد والقوّة إلى النفس واليقين إلى العقل والحقيقة إلى الساحة.. من غير الجائز أن تعبر ثقافةٌ ما إلى مجتمع ما ومؤسّساته الثقافية لا تَفْرُعُ ما فيها من خطأ وصواب، من جيّد ورديء.. فالمؤسّسة الثقافية هي حدّ الملاءمة بين الدخيل والأصيل. ليس كلّ دخيلٍ يتواءم والأصيل.. المؤسسة الثقافية لها مهمة التوأمة وتشريعها فهي «سلطة التشريع الثقافي» وهي سلطة الرقابة والأمن والجمارك وتأشيرات الدخول عند حدود التواصل والتثاقف والتعابر بين الشعوب..

فهل نحن قادرون على صياغة فكرٍ ثقافي/تربوي مقاوم يحمي حدود الأمة والهوية؟

ملحق:

وثيقة الوفاق الوطني اللبناني

أولاً: المبادىء العامة والإصلاحات

١ ـ المبادىء العامة

(أ) لبنان وطن سيد حر مستقل، وطن نهائي لجميع أبنائه، واحد أرضاً وشعباً ومؤسسات، في حدوده المنصوص عنها في الدستور اللبناني والمعترف بها دولياً.

(ب) لبنان عربي الهوية والانتماء، وهو عضو مؤسس وعامل في جامعة الدول العربية وملتزم بمواثيقها، كما هو عضو مؤسس وعامل في منظمة الأمم المتحدة وملتزم بميثاقها. وهو عضو في حركة عدم الانحياز. وتجسد الدولة اللبنانية هذه المبادىء في جميع الحقول والمجالات دون استثناء.

(ج) لبنان جمهورية ديمقراطية برلمانية، تقوم على احترام الحريات العامة، وفي طليعتها حرية الرأي والمعتقد، وعلى العدالة الاجتماعية والمساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين دون تمايز أو تفضيل.

(د) الشعب مصدر السلطات وصاحب السيادة يمارسها عبر المؤسسات الدستورية.

(هـ) النظام قائم على مبدأ الفصل بين السلطات وتوازنها وتعاونها.

(و) النظام الاقتصادي حر يكفل المبادرة الفردية والملكية الخاصة.

(ز) الإنماء المتوازن للمناطق ثقافياً واجتماعياً واقتصادياً ركن أساسي من أركان وحدة الدولة واستقرار النظام.

(ح) العمل على تحقيق عدالة اجتماعية شاملة من خلال الإصلاح المالي والاقتصادي والاجتماعي.

(ط) أرض لبنان أرض واحدة لكل اللبنانيين. فلكل لبناني الحق في الإقامة على أي جزء منها والتمتع به في ظل سيادة القانون، فلا فرز للشعب على أساس أي انتماء كان. ولا تجزئة ولا تقسيم ولا توطين.

(ي) لا شرعية لأيّ سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك.

٢ ـ الإصلاحات السياسية

أ ـ مجلس النواب

مجلس النواب هو السلطة التشريعية يمارس الرقابة الشاملة على سياسة الحكومة وأعمالها:

١ ـ ينتخب رئيس المجلس ونائبه لمدة ولاية المجلس.

٢ ـ للمجلس ولمرة واحدة بعد عامين من انتخاب رئيسه ونائب رئيسه وفي أول جلسة يعقدها أن يسحب الثقة من رئيسه أو نائبه بأكثرية الثلثين من مجموع أعضائه بناء على عريضة يوقعها عشرة نواب على الأقل. وعلى المجلس في هذه الحالة أن يعقد على الفور جلسة لملء المركز الشاغر.

٣ ـ كل مشروع قانون يحيله مجلس الوزراء إلى مجلس النواب، بصفة المعجل، لا يجوز إصداره إلا بعد إدراجه في جدول أعمال جلسة عامة وتلاوته فيها، ومضي المهلة المنصوص عنها في الدستور دون أن يبت به، وبعد موافقة مجلس الوزراء.

٤ ـ الدائرة الانتخابية هي المحافظة.

٥ ـ إلى أن يضع مجلس النواب قانون انتخاب خارج القيد الطائفي توزع المقاعد النيابية وفقاً للقواعد الآتية:

(أ) بالتساوي بين المسيحيين والمسلمين.

(ب) نسبياً بين طوائف كل من الفئتين.

(ج) نسبياً بين المناطق.

٦ ـ يزاد عدد أعضاء مجلس النواب إلى (١٠٨) مناصفة بين المسيحيين والمسلمين. أما المراكز المستحدثة، على أساس هذه الوثيقة، والمراكز التي شغرت قبل إعلانها، فتملأ بصورة استثنائية ولمرة واحدة بالتعيين من قبل حكومة الوفاق الوطني المزمع تشكيلها.

٧ ـ مع انتخاب أول مجلس نواب على أساس وطني لا طائفي يستحدث مجلس للشيوخ تتمثل فيه جميع العائلات الروحية وتنحصر صلاحياته في القضايا المصيرية.

ب ـ رئيس الجمهورية

رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة ورمز وحدة الوطن. يسهر على احترام الدستور والمحافظة على استقلال لبنان ووحدته وسلامة أراضيه وفقاً لأحكام الدستور. وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة التي تخضع لسلطة مجلس الوزراء. ويمارس الصلاحيات الآتية:

١ ـ يترأس مجلس الوزراء عندما يشاء دون أن يصوت.

٢ ـ يرئس المجلس الأعلى للدفاع.

٣ ـ يصدر المراسيم ويطلب نشرها. وله حق الطلب إلى مجلس الوزراء إعادة النظر في أي قرار من القرارات التي يتخذها المجلس خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إيداعه رئاسة الجمهورية. فإذا أصر مجلس الوزراء على القرار المتخذ أو انقضت المهلة دون إصدار المرسوم أو إعادته يعتبر المرسوم أو القرار نافذاً حكماً ووجب نشره.

٤ ـ يصدر القوانين وفق المهل المحددة في الدستور ويطلب نشرها بعد إقرارها في مجلس النواب، كما يحق له بعد إطلاع مجلس الوزراء طلب إعادة النظر في القوانين

ضمن المهل المحددة في الدستور ووفقاً لأحكامه، وفي حال انقضاء المهل دون إصدارها أو إعادتها تعتبر القوانين نافذة حكماً ووجب نشرها.

٥ ـ يحيل مشاريع القوانين، التي ترفع إليه من مجلس الوزراء، إلى مجلس النواب.

٦ ـ يسمي رئيس الحكومة المكلف بالتشاور مع رئيس مجلس النواب استناداً إلى استشارات نيابية ملزمة يطلعه رسمياً على نتائجها.

٧ ـ يصدر مرسوم تسمية رئيس مجلس الوزراء منفرداً.

٨ ـ يصدر بالاتفاق مع رئيس مجلس الوزراء مرسوم تشكيل الحكومة.

٩ ـ يصدر المراسيم بقبول استقالة الحكومة أو استقالة الوزراء أو إقالتهم.

١٠ ـ يعتمد السفراء ويقبل اعتمادهم. ويمنح أوسمة الدولة بمرسوم.

١١ ـ يتولى المفاوضة في عقد المعاهدات الدولية وإبرامها بالاتفاق مع رئيس الحكومة. ولا تصبح نافذة إلا بعد موافقة مجلس الوزراء. وتطلع الحكومة مجلس النواب عليها حينما تمكنها من ذلك مصلحة البلاد وسلامة الدولة. أما المعاهدات التي تنطوي على شروط تتعلق بمالية الدولة والمعاهدات التجارية وسائر المعاهدات التي لا يجوز فسخها سنة فسنة، فلا يمكن إبرامها إلا بعد موافقة مجلس النواب.

١٢ ـ يوجه عندما تقتضي الضرورة رسائل إلى مجلس النواب.

١٣ ـ يدعو مجلس النواب بالاتفاق مع رئيس الحكومة إلى عقد دورات استثنائية بمرسوم.

١٤ ـ لرئيس الجمهورية حق عرض أي أمر من الأمور الطارئة على مجلس الوزراء من خارج جدول الأعمال.

١٥ ـ يدعو مجلس الوزراء استثنائياً كلما رأى ذلك ضرورياً بالاتفاق مع رئيس الحكومة.

١٦ ـ يمنح العفو الخاص بمرسوم.

١٧ ـ لا تبعة على رئيس الجمهورية حال قيامه بوظيفته إلا عند خرقه الدستور أو في حال الخيانة العظمى.

ج ـ رئيس مجلس الوزراء

رئيس مجلس الوزراء هو رئيس الحكومة يمثلها ويتكلم باسمها، ويعتبر مسؤولاً عن تنفيذ السياسة العامة التي يضعها مجلس الوزراء. يمارس الصلاحيات الآتية:

١ ـ يرئس مجلس الوزراء.

٢ ـ يجري الاستشارات النيابية لتشكيل الحكومة ويوقع مع رئيس الجمهورية مرسوم تشكيلها. وعلى الحكومة أن تتقدم من مجلس النواب ببيانها الوزاري لنيل الثقة في مهلة

ثلاثين يوماً. ولا تمارس الحكومة صلاحياتها قبل نيلها الثقة ولا بعد استقالتها ولا اعتبارها مستقيلة إلا بالمعنى الضيق لتصريف الأعمال.

٣ ـ يطرح سياسة الحكومة العامة أمام مجلس النواب.

٤ ـ يوقع جميع المراسيم، ما عدا مرسوم تسمية رئيس الحكومة ومرسوم قبول استقالة الحكومة أو اعتبارها مستقيلة.

٥ ـ يوقع مرسوم الدعوة إلى فتح دورة استثنائية ومراسيم إصدار القوانين، وطلب إعادة النظر فيها.

٦ ـ يدعو مجلس الوزراء للانعقاد ويضع جدول أعماله، ويطلع رئيس الجمهورية مسبقاً على المواضيع التي يتضمنها، وعلى المواضيع الطارئة التي ستبحث، ويوقع المحضر الأصولي للجلسات.

٧ ـ يتابع أعمال الإدارات والمؤسسات العامة وينسق بين الوزراء، ويعطي التوجيهات العامة لضمان حسن سير العمل.

٨ ـ يعقد جلسات عمل مع الجهات المختصة في الدولة بحضور الوزير المختص.

٩ ـ يكون حكماً نائباً لرئيس المجلس الأعلى للدفاع.

د ـ مجلس الوزراء

تناط السلطة الإجرائية بمجلس الوزراء. ومن الصلاحيات التي يمارسها:

١ ـ وضع السياسة العامة للدولة في جميع المجالات ووضع مشاريع القوانين والمراسيم، واتخاذ القرارات اللازمة لتطبيقها.

٢ ـ السهر على تنفيذ القوانين والأنظمة والإشراف على أعمال كل أجهزة الدولة من إدارات ومؤسسات مدنية وعسكرية وأمنية بلا استثناء.

٣ ـ إن مجلس الوزراء هو السلطة التي تخضع لها القوات المسلحة.

٤ ـ تعيين موظفي الدولة وصرفهم وقبول استقالتهم وفق القانون.

٥ ـ الحق بحل مجلس النواب بناء على طلب رئيس الجمهورية، إذا امتنع مجلس النواب عن الاجتماع طوال عقد عادي أو استثنائي لا تقل مدته عن الشهر بالرغم من دعوته مرتين متواليتين أو في حال رده الموازنة برمتها بقصد شل يد الحكومة عن العمل. ولا يجوز ممارسة هذا الحق للأسباب نفسها التي دعت إلى حل المجلس في المرة الأولى.

٦ ـ عندما يحضر رئيس الجمهورية يترأس جلسات مجلس الوزراء.

مجلس الوزراء يجتمع دورياً في مقر خاص. ويكون النصاب القانوني لانعقاده هو أكثرية ثلثي أعضائه. ويتخذ قراراته توافقياً، فإذا تعذر ذلك فبالتصويت. تتخذ القرارات بأكثرية الحضور. أما المواضيع الأساسية فإنها تحتاج إلى موافقة ثلثي أعضاء مجلس الوزراء. ويعتبر مواضيع أساسية ما يأتي:

حالة الطوارىء وإلغاؤها، الحرب والسلم، التعبئة العامة، الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، الموازنة العامة للدولة، الخطط الإنمائية الشاملة والطويلة المدى، تعيين موظفي الفئة الأولى وما يعادلها، إعادة النظر بالتقسيم الإداري، حل مجلس النواب، قانون الانتخابات، قانون الجنسية، قوانين الأحوال الشخصية، إقالة الوزراء.

هـ ـ الوزير

تعزز صلاحيات الوزير بما يتفق مع السياسة العامة للحكومة ومع مبدأ المسؤولية الجماعية ولا يقال من منصبه إلا بقرار من مجلس الوزراء، أو بنزع الثقة منه إفرادياً في مجلس النواب.

و ـ استقالة الحكومة واعتبارها مستقيلة وإقالة الوزراء

١ ـ تعتبر الحكومة مستقيلة في الحالات التالية:

(أ) إذا استقال رئيسها.

(ب) إذا فقدت أكثر من ثلث عدد أعضائها المحدد في مرسوم تشكيلها.

(ج) بوفاة رئيسها.

(د) عند بدء ولاية رئيس الجمهورية.

(هـ) عند بدء ولاية مجلس النواب.

(و) عند نزع الثقة منها من قبل المجلس النيابي بمبادرة منه أو بناء على طرحها الثقة.

٢ ـ تكون إقالة الوزير بمرسوم يوقعه رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة بعد موافقة مجلس الوزراء.

٣ ـ عند استقالة الحكومة أو اعتبارها مستقيلة يعتبر مجلس النواب حكماً في دورة انعقاد استثنائية حتى تأليف حكومة جديدة ونيلها الثقة.

ز ـ إلغاء الطائفية السياسية

إلغاء الطائفية السياسية هدف وطني أساسي يقتضي العمل على تحقيقه وفق خطة مرحلية، وعلى مجلس النواب المنتخب على أساس المناصفة بين المسلمين والمسيحيين اتخاذ الإجراءات الملائمة لتحقيق هذا الهدف وتشكيل هيئة وطنية برئاسة رئيس الجمهورية، تضم بالإضافة إلى رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء شخصيات سياسية وفكرية واجتماعية. مهمة الهيئة دراسة واقتراح الطرق الكفيلة بإلغاء الطائفية وتقديمها إلى مجلسي النواب والوزراء ومتابعة تنفيذ الخطة المرحلية.

ويتم في **المرحلة الانتقالية** ما يلي:

(أ) إلغاء قاعدة التمثيل الطائفي واعتماد الكفاءة والاختصاص في الوظائف العامة والقضاء والمؤسسات العسكرية والأمنية والمؤسسات العامة والمختلطة والمصالح

المستقلة **وفقاً لمقتضيات الوفاق الوطني** باستثناء وظائف الفئة الأولى فيها وفي ما يعادل الفئة الأولى فيها وتكون هذه الوظائف مناصفة بين المسيحيين والمسلمين دون تخصيص أية وظيفة لأية طائفة.

(ب) إلغاء ذكر الطائفة والمذهب في بطاقة الهوية.

٣ ـ الإصلاحات الأخرى

(أ) اللامركزية الإدارية

١ ـ الدولة اللبنانية دولة واحدة موحدة ذات سلطة مركزية قوية.

٢ ـ توسيع صلاحيات المحافظين والقائمقامين وتمثيل جميع إدارات الدولة في المناطق الإدارية على أعلى مستوى ممكن تسهيلاً لخدمة المواطنين وتلبية لحاجاتهم محلياً.

٣ ـ إعادة النظر في التقسيم الإداري بما يؤمن الانصهار الوطني وضمن الحفاظ على العيش المشترك ووحدة الأرض والشعب والمؤسسات.

٤ ـ اعتماد اللامركزية الإدارية الموسعة على مستوى الوحدات الإدارية الصغرى (القضاء وما دون) عن طريق انتخاب مجلس لكل قضاء يرئسه القائمقام، تأميناً للمشاركة المحلية.

٥ ـ اعتماد خطة إنمائية موحدة شاملة للبلاد قادرة على تطوير المناطق اللبنانية وتنميتها اقتصادياً واجتماعياً، وتعزيز موارد البلديات والبلديات الموحدة والاتحادات البلدية بالإمكانات المالية اللازمة.

(ب) المحاكم

(أ) ضماناً لخضوع المسؤولين والمواطنين جميعاً لسيادة القانون وتأميناً لتوافق عمل السلطتين التشريعية والتنفيذية مع مسلمات العيش المشترك وحقوق اللبنانيين الأساسية المنصوص عنها في الدستور:

١ ـ يشكَّل المجلس الأعلى المنصوص عنه في الدستور ومهمته محاكمة الرؤساء والوزراء. ويُسنّ قانون خاص بأصول المحاكمات لديه.

٢ ـ يُنشأ مجلس دستوري لتفسير الدستور ومراقبة دستورية القوانين والبت في النزاعات والطعون الناشئة عن الانتخابات الرئاسية والنيابية.

٣ ـ للجهات الآتي ذكرها حق مراجعة المجلس الدستوري في ما يتعلق بتفسير الدستور ومراقبة دستورية القوانين:

(أ) رئيس الجمهورية.

(ب) رئيس مجلس النواب.

(ج) رئيس مجلس الوزراء.

(د) نسبة معينة من أعضاء مجلس النواب.

(ب) تأميناً لمبدأ الانسجام بين الدين والدولة يحق لرؤساء الطوائف اللبنانية مراجعة المجلس الدستوري في ما يتعلق بـ:

١ ـ الأحوال الشخصية.

٢ ـ حرية المعتقد وممارسة الشعائر الدينية.

٣ ـ حرية التعليم الديني.

(ج) تدعيماً لاستقلال القضاء: ينتخب عدد معين من أعضاء مجلس القضاء الأعلى من قبل الجسم القضائي.

(ج) قانون الانتخابات النيابية

تجري الانتخابات النيابية وفقاً لقانون انتخاب جديد على أساس المحافظة، يراعي القواعد التي تضمن العيش المشترك بين اللبنانيين وتؤمن صحة التمثيل السياسي لشتى فئات الشعب وأجياله وفعالية ذلك التمثيل، بعد إعادة النظر في التقسيم الإداري في إطار وحدة الأرض والشعب والمؤسسات.

(د) إنشاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي للتنمية

يُنشأ مجلس اقتصادي اجتماعي تأميناً لمشاركة ممثلي مختلف القطاعات في صياغة السياسة الاقتصادية والاجتماعية للدولة وذلك عن طريق تقديم المشورة والاقتراحات.

(هـ) التربية والتعليم

١ ـ توفير العلم للجميع وجعله إلزامياً في المرحلة الابتدائية على الأقل.

٢ ـ التأكيد على حرية التعليم وفقاً للقانون والأنظمة العامة.

٣ ـ حماية التعليم الخاص وتعزيز رقابة الدولة على المدارس الخاصة وعلى الكتاب المدرسي.

٤ ـ إصلاح التعليم الرسمي والمهني والتقني وتعزيزه وتطويره بما يلبي ويلائم حاجات البلاد الإنمائية والإعمارية. وإصلاح أوضاع الجامعة اللبنانية وتقديم الدعم لها وبخاصة في كلياتها التطبيقية.

٥ ـ إعادة النظر في المناهج وتطويرها بما يعزز الانتماء والانصهار الوطنيين، والانفتاح الروحي والثقافي وتوحيد الكتاب في مادتي التاريخ والتربية الوطنية.

(و) الإعلام

إعادة تنظيم جميع وسائل الإعلام في ظل القانون وفي إطار الحرية المسؤولة بما يخدم التوجهات الوفاقية وإنهاء حالة الحرب.

ثانياً: بسط سيادة الدولة اللبنانية على كامل الأراضي اللبنانية

بما أنه تم الاتفاق بين الأطراف اللبنانية على قيام الدولة القوية القادرة المبنية على أساس الوفاق الوطني. تقوم حكومة الوفاق الوطني بوضع خطة أمنية مفصلة مدتها سنة،

هدفها بسط سلطة الدولة اللبنانية تدريجياً على كامل الأراضي اللبنانية بواسطة قواتها الذاتية، وتتسم خطوطها العريضة بالآتي:

١ ـ الإعلان عن حل جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية وتسليم أسلحتها إلى الدولة اللبنانية خلال ستة أشهر تبدأ بعد التصديق على وثيقة الوفاق الوطني وانتخاب رئيس الجمهورية وتشكيل حكومة الوفاق الوطني. وإقرار الإصلاحات السياسية بصورة دستورية.

٢ ـ تعزيز قوى الأمن الداخلي من خلال:

(أ) فتح باب التطوع لجميع اللبنانيين دون استثناء والبدء بتدريبهم مركزياً ثم توزيعهم على الوحدات في المحافظات مع اتباعهم لدورات تدريبية دورية ومنظمة.

(ب) تعزيز جهاز الأمن بما يتناسب وضبط عمليات دخول وخروج الأشخاص من وإلى خارج الحدود براً وبحراً وجواً.

٣ ـ تعزيز القوات المسلحة:

(أ) إن المهمة الأساسية للقوات المسلحة هي الدفاع عن الوطن وعند الضرورة حماية النظام العام عندما يتعدى الخطر قدرة قوى الأمن الداخلي وحدها على معالجته.

(ب) تستخدم القوات المسلحة في مساندة قوى الأمن الداخلي للمحافظة على الأمن في الظروف التي يقررها مجلس الوزراء.

(ج) يجري توحيد وإعداد القوات المسلحة وتدريبها لتكون قادرة على تحمل مسؤولياتها الوطنية في مواجهة العدوان الإسرائيلي.

(د) عندما تصبح قوى الأمن الداخلي جاهزة لتسلم مهامها الأمنية تعود القوات المسلحة إلى ثكناتها.

(هـ) يعاد تنظيم مخابرات القوات المسلحة لخدمة الأغراض العسكرية دون سواها.

٤ ـ حل مشكلة المهجرين اللبنانيين جذرياً وإقرار حق كل مهجر لبناني منذ العام ١٩٧٥م بالعودة إلى المكان الذي هجر منه ووضع التشريعات التي تكفل هذا الحق وتأمين الوسائل الكفيلة بإعادة التعمير.

وحيث أن هدف الدولة اللبنانية هو بسط سلطتها على كامل الأراضي اللبنانية بواسطة قواتها الذاتية المتمثلة بالدرجة الأولى بقوى الأمن الداخلي. ومن واقع العلاقات الأخوية التي تربط سوريا بلبنان، تقوم القوات السورية مشكورة بمساعدة قوات الشرعية اللبنانية لبسط سلطة الدولة اللبنانية في فترة زمنية محددة أقصاها سنتان تبدأ بعد التصديق على وثيقة الوفاق الوطني وانتخاب رئيس الجمهورية وتشكيل حكومة الوفاق الوطني، وإقرار الإصلاحات السياسية بصورة دستورية، وفي نهاية هذه الفترة تقرر الحكومتان، الحكومة السورية وحكومة الوفاق الوطني اللبنانية إعادة تمركز القوات السورية في منطقة البقاع ومدخل البقاع الغربي في ضهر البيدر حتى خط حمانا المديرج عين داره، وإذا

دعت الضرورة في نقاط أخرى يتم تحديدها بواسطة لجنة عسكرية لبنانية سورية مشتركة. كما يتم الاتفاق بين الحكومتين يجري بموجبه تحديد حجم ومدة تواجد القوات السورية في المناطق المذكورة أعلاه وتحديد علاقة هذه القوات مع سلطات الدولة اللبنانية في أماكن تواجدها. واللجنة الثلاثية العربية العليا مستعدة لمساعدة الدولتين في الوصول إلى هذا الاتفاق إذا رغبتا في ذلك.

ثالثاً: تحرير لبنان من الاحتلال الإسرائيلي

استعادة سلطة الدولة حتى الحدود اللبنانية المعترف بها دولياً تتطلب الآتي:

(أ) العمل على تنفيذ القرار ٤٢٥ وسائر قرارات مجلس الأمن الدولي القاضية بإزالة الاحتلال الإسرائيلي إزالة شاملة.

(ب) التمسك باتفاقية الهدنة الموقعة في ٢٣ آذار ١٩٤٩م.

(ج) اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتحرير جميع الأراضي اللبنانية من الاحتلال الإسرائيلي وبسط سيادة الدولة على جميع أراضيها ونشر الجيش اللبناني في منطقة الحدود اللبنانية المعترف بها دولياً والعمل على تدعيم وجود قوات الطوارىء الدولية في الجنوب اللبناني لتأمين الانسحاب الإسرائيلي ولإتاحة الفرصة لعودة الأمن والاستقرار إلى منطقة الحدود.

رابعاً: العلاقات اللبنانية السورية

إن لبنان، الذي هو عربي الانتماء والهوية، تربطه علاقات أخوية صادقة بجميع الدول العربية، وتقوم بينه وبين سوريا علاقات مميزة تستمد قوتها من جذور القربى والتاريخ والمصالح الأخوية المشتركة، وهو مفهوم يرتكز عليه التنسيق والتعاون بين البلدين وسوف تجسده اتفاقات بينهما، في شتى المجالات، بما يحقق مصلحة البلدين الشقيقين في إطار سيادة واستقلال كل منهما. استناداً إلى ذلك، ولأن تثبيت قواعد الأمن يوفر المناخ المطلوب لتنمية هذه الروابط المتميزة، فإنه يقتضي عدم جعل لبنان مصدر تهديد لأمن سوريا وسوريا لأمن لبنان في أي حال من الأحوال. وعليه فإن لبنان لا يسمح بأن يكون ممراً أو مستقراً لأي قوة أو دولة أو تنظيم يستهدف المساس بأمنه أو أمن سوريا. وإن سوريا الحريصة على أمن لبنان واستقلاله ووحدته ووفاق أبنائه لا تسمح بأي عمل يهدد أمنه واستقلاله وسيادته.

محتوى الكتاب

الموضوع — الصفحة

الفصل الثالث: مأزق لغة وحوار

الفصل الرابع: مأزق ممارسة

الموضوع — الصفحة

الفصل الخامس: مأزق مقاطعة وانقلاب قوى سياسية

الفصل السادس: مأزق ارتباط بالتسوية الإقليمية

الفصل السابع: مأزق تحديات ثقافية

المؤلف «الدكتور ساسين عساف» في سطور

* من مواليد عبرين قضاء البترون/ لبنان/ ١٩٤٨.
* حامل دكتوراه دولة في الفلسفة والآداب من جامعة مدريد/ إسبانيا/ ١٩٧٧.
* أستاذ في ملاك كلية الآداب والعلوم الإنسانية في الجامعة اللبنانية.
* عميد كلية الآداب والعلوم الإنسانية في الجامعة اللبنانية من العام الدراسي ١٩٨٥ ـ ١٩٨٦ حتى العام الدراسي ١٩٩٢ ـ ١٩٩٣.

وله مؤلفات عدّة:

١ ـ مؤلّفات في الفكر النقدي:

- الصورة الشعرية ونماذجها في إبداع أبي نواس، المؤسسة الجامعية للدراسات ١٩٨٢.
- الصورة الشعرية، وجهات نظر غربية وعربية، دار مارون عبود ١٩٨٥.
- الكتابة الفنيّة، جرّوس برس ١٩٨٥.
- دراسات في الفكر النقدي، دار الفكر اللبناني ١٩٩١.

٢ ـ مؤلّفات في الفكر السياسي:

- مآزق الفكر السياسيّة في لبنان:
مسألة العيش المشترك، دار مختارات ١٩٨٨.
- مآزق الفكر السياسي في لبنان:
مسألة الديموقراطية، دار مختارات ١٩٨٨.
- مآزق الفكر السياسي في لبنان:
مسألة التغيير، دار مختارات ١٩٩١.

* * *

رقم: 281 - 94



المآزق السياسية
في التسوية اللبنانية

مهما كان موقع قارىء هذا الكتاب، وسواءٌ أيَّدَ المؤلف في آرائه، أو خالفه، فإنه سيستفيد منها حتماً، لأنه لا يداهن أحداً، ولا يتجنَّى على أحد، بل هو تحليل علمي يتلمس الطريق الى مخرج من المآزق السياسية في التسوية اللبنانية وتداخلاتها الإقليمية والدولية.

من عناوينه وموضوعاته: سلام آت أم حروب مستمرة - مبدأ الخسارات المتبادلة يجعل التسوية مرحلية - أهل التسوية في مأزق فما هو البديل - سلام التسوية من سلام المنطقة فأين السلام اللبناني - السيادة والعلاقات السورية اللبنانية - قضية مسيحيين أو قضية وطن - اتفاق غزَّة أريحا ومستقبل التسوية - التسوية في الخطة الإسرائيلية - نظام عالمي جديد أم استعمار جديد - الغزو الثقافي وكيف نكتب للآتي ...

إنه كتاب الساعة، والتعريف به لا يغني عن قراءته.